

# کتابخانه تصفیہ کار سید علی حسینی آبادی

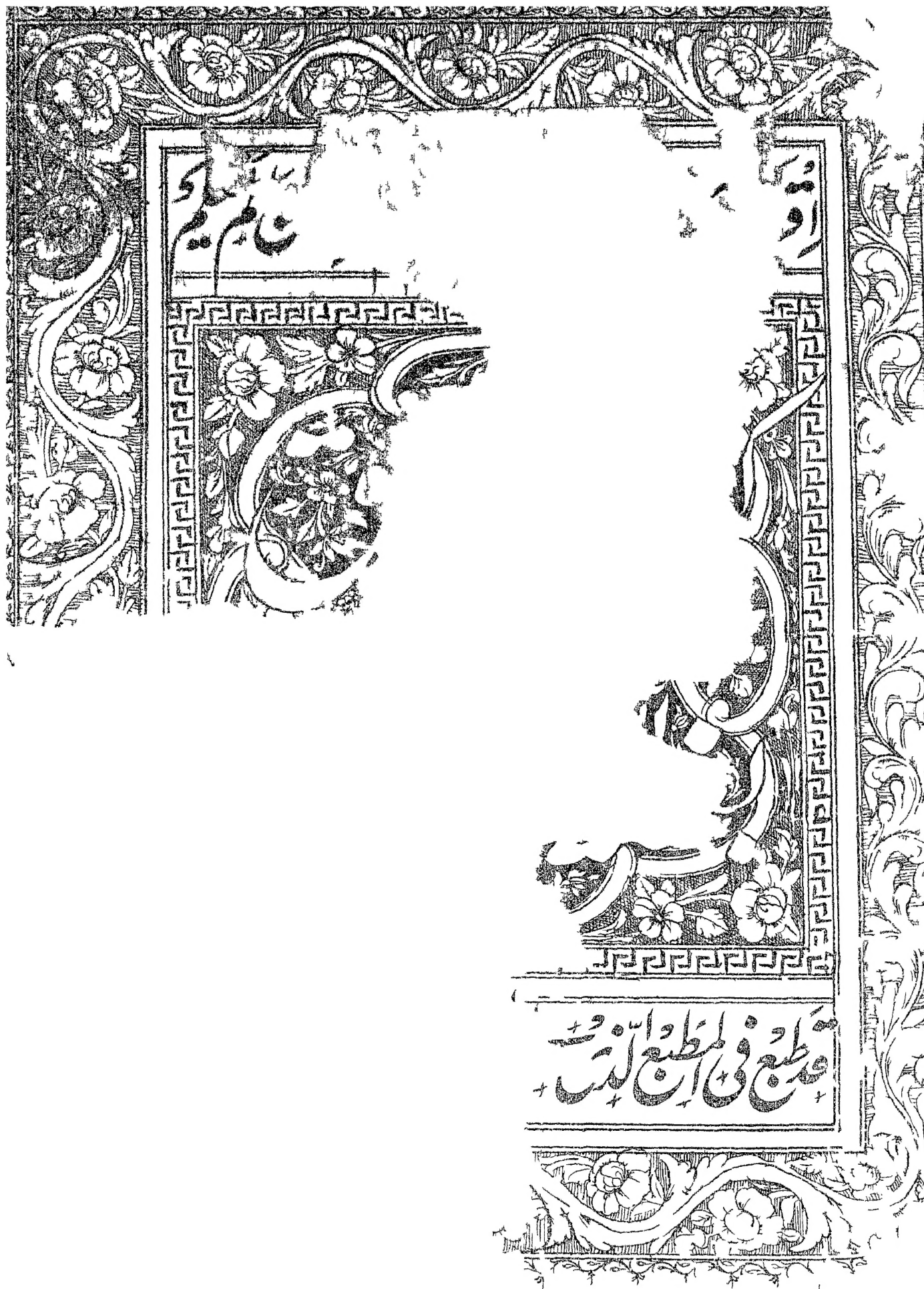
مباحثہ  
ایک حصہ  
تمام کتاب التحقیق شرح حساب  
مباحثہ  
میرزا کاظم

6285

1985











[illegible]



*Handwritten signature*

[illegible]

















[illegible]

[illegible]

[illegible]







[illegible]

وذلك مستحيل على التفسير في هذا النوع وان كان معناه محتملا فانه محذور ان لا يتعلق به جواز الصلوة وحرمة القراءة على الوجه  
وهو الذي من لسان المفسر كذا التفسير في الاستشهاد فان البين شي من قوله تعالى فسيح المجال لكهنه لم يذكره لان من الاحتمال  
يقطع لعدم تمام الكلام او الاستشهاد لا يصح فيه احتمال ان لا يثبت الاستشهاد فانما هو ادعاء اي المصرفة واعلم المراد  
به البين يتعلق بالادعاء ومن الحكم معنى التيقن او من اي التيقن المعنى الذي لا يدركه المفسر من التبدل حتى محكم قطعه ما ذكره لا بد من كل  
الكلام في غاية الوضوح في اعادة مبتداه وكونه غير قابل للسجسج محكما وهو قول عامة اصوليين من اصحابنا ومنهم من لم يشترط كونه غير قابل  
للسجسج وقال بهما لا يحتمل الادعاء او قيل هو ما في العقل بياض وقيل هو المباح وقيل هو ما يوقف عليه في فهم مراده وقيل هو ما لم  
يكل واحد من اهل السبب حتى لم يتبينوا فيه والمتناه على اعداؤه والاصح هو الاول لان ما حذر يدل على ان لا يصح السجسج يقال بما يحكم  
اي ما من الاماكن والحكم الصفة اذا استقصتها وتنبها ثم قطع احتمال السجسج قد يكون المعنى في اعادة ما لا يحتمل التبدل على عقلا كالاتي  
الذات على وجه اتصال وصفه وحدوث العالم والاحار ارت وسمي به محكما لعينه قد يكون لا لقطع الجوى لوفات النبي صلى الله  
عليه وسلم وسمي به محكما لعينه قوله واسما لغير التعاقب في موصوف به الاسامي عند التعاقب حتى ترجع النص على الظاهر والمفسر عليها  
بالحكم على الكل لان النص لما كان اوجم بيا كان العمل به ادنى ولان فيه جماع من الدليلين لا مكان حمل الظاهر على معنى كقول المفسر  
من غير محكم لان السالم يقتصر الاحتمال الذي في الظاهر لعدم دليل بعينه فلما تايده ذلك الاحتمال بمعارضة النص وجب حمله عليه وكذا  
في النص مع المفسر المفسر مع الحكم وفي السمية لعل به الامسام تعارضها تسمح في العبارة لان من شرط حقيقة التعارض لسا  
احتمالين المتعاضدين في القوة ولم يوجد لما ذكر في الكتاب لكن لما اقتور بصوره التعارض من حيث المعنى والاتات سمي به مسائل المتعارف  
بين الظاهر والنص تعارض قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم وقوله عز وجل فامحوا ما طاب لكم من النساء منى وملت ورامع فان الاول  
ظاهر عام في اماه لكاح غير المحرمات فيصصى لعمومه جوار لكاح ما وراء الاربع والثاني نص فيصصى اقتضار الجوار على الاربع كما ذكر  
مسائل صال فيما وراء الاربع فيترجم النص ويحمل الظاهر عليه وسال التعارض بين النص والمفسر تعارض قوله عليه السلام المستحصى  
موصوا لكل صلوة وموله عليه السلام المسمى صفة موصا لوقت كل صلوة وان الاول نص لكونه مسوقا في مفهومه ولكنه يحمل البياض  
اذا اللام لسماع للوقت والمالي لا يحمله فكون مفسر مترجم ويحمل الاول عليه كما قيل ومساله من مسائل الفقه ما قال علماء زمانهم  
فمن ترجع امره الى سمره متعة لا لكاح لان قوله موصى لكاح ولكن احدا المسد فيه فحكم وقوله الى شهر مفسر المسد لغير  
فيه احتمال لكاح فان لكاح لا يحتمل التوقيت بحال فاذا احتمل في الكلام من انه فعل من عليه كان معه لا كان كما ذكر  
سمس الامم وطر تعارض المفسر والحكم تعارض قوله تعالى واسعد اعدى عدل كما ذكره عرايمه لاهلهم سعادة اعدا  
الاول مفسر موصى تنهاية العدول لان الاسماء اسماء يكون للقول عدلا كما لا يخفى على احد والساني محكم لان السامد النص  
به والاول لعمومه لوجب قول سعادة المحدود في الهدف اما والمالي لوجب ترجع على المفسر كذا في اصل السمع ولما قيل  
ان يقول لا سلم كون الاول مفسر لان المفسر لا يحتمل سياسوي بدولة السجسج وقوله الى شهر مفسر المسد لغير  
والدب وساول ما طامه الاعنى والعدو ليسا مرادين بالاحمل فكيف يسمى هذا الاحتمال ولد الامر من صحة الاسماء  
القول فان اسما والسمان والمحدوس في الهدف لكاح صحيح في العهد لكاح

[illegible]



فی محل تصاد البیاء فی محل آخر نظر الی استحالة اجتماعهما فی احد المجلین وکذا لا یؤید بحدیث البیاء نظر الی استحالة اجتماعهما فی محض  
واحد سمیة واحدة وکذا الکلام الذی نظر مناه من کل وجه لیسوا الکلام الذی حتی معناه من کل وجه والکمال انحاء والظهور فی  
سمیة کالمصباح السجلی والحکم مع التشابه ولم یصح من البیاء اختلاف المحل لهذا اختلاف الوجه یوضح ان انحاء فی الخفی وانکان سبب  
عارض غیر الصیغة فی تحقیق نفس الکلام فان آیه السرقة نفسها حقیقة فی حق الطراد والناس وانکان انحاء البعید من وادکان  
احصاء مستحقا فی نفس الکلام کان تصاد الطاهر من الوجه الذی تحقق فیها المحذور ولید الاستحالة ان ینظر انما صا صیغاً فی حدیث  
ان الخفی علی التفسیر المذکور عند الطاهر ثم کما کان عرض شیء ینال تفاوت درجات انحاء علی مقایلة تفاوت درجات الظهور  
جعل الخفی فی مقایلة الطاهر لان فی نفس المحذور کما ان فی الطاهر نفس الظهور جعل المسکله فی مقایلة النفس لازماً وحادیة علی الخفی  
کما رویا ووضوح النفس علی الطاهر وعلی هذا الاحصاء المحل والتمتاز ولو جعل المسکله فی مقایلة الطاهر باعتبار ان حادیه فی نفس الصیغة  
کظهور الطاهر او جعل الخفی فی مقایلة النفس باعتبار ان حادیه لعارض کو صیغ النفس لم یحصل هذا المقصود قوله کایة السرقة ویقول  
تعالی والسارق والسارقة فاطعوا یدیهما فاستحوا والکامت طاهره فی السحاب القطع علی کل سارق لم یخص باسم اخر فی حقیقة فی حق الطراد  
والناس لعارض ویدوا حصصهما باسم اخری احصا ص کل واحد منهما باسم اخر لیرفع الیه اشیء لعرف کل واحد منهما لکمال اسم الذی احرقت  
ما من کل واحد منهما والکامل سرقه صیغ السارق ولکن اختلاف الاسم یدل علی اختلاف المعنی علی ما هو الاصل بعد ائمه الواسطه  
عن اسم السرقة فحقیقت الآیه فی حقها فاستثناه الامر ان احصا ص کل واحد منهما باسم اخر لتقصا فی فعل السرقة او زیاده فیها فاکمال  
لریادة الملک الحاکم بالسارق فی استحباب القطع لطریق الدلالة والکمال لتقصا لم یکن قتالاً فی آیه السرقة فوجدنا فی الشرح  
حمازه عن احمد مال العیر علی وجه الحقیقة من حرر لاسمته فیه وید المعنی موجود فی الطراد وریاده فال سارق ولسارق صیغ  
الحاوط الذی قصد حظه وکس القطع حظه لعارض لوم او عیته والطراد لیسارق الا صیغ الیه ترصدت للخط مع الامانة وکخصوا  
لعارض عند مکان فعله ثم سرقة واکمل حایة فوجدنا ان اختلاف الاسم لریادة حراره فی فعله واصل فی حایة منش وخط القطع  
فی فعله بالطریق الاولی کسوب حرمة الصبر حرمة العافیة فاما الناس یسارق من عسی حکم علیه من لیسر کما خط الکف واما  
مقاصدا الی حظه من الماء کیدا یطلعوا علی حایة کالرائی والسارق احرک عسی من الناس کیدا لیرتوا علی صیغ فعله وهو فعل فی  
حایة السقارة والهوان فال من التراب سلب الکف من الامواب من ارسل الی افعال واراد احصا لسماده العرف واطیع  
السیم معرفا ان بدل الاسم فی حقه لتقصا فی فعله فلا یکن الحاکم بالسارق لان تعدیه بحکم بالمعنی الذی هو فی الصیغ ووه  
فی الاصل بالطله لاسیما فی السحر واما محاسن السحاب قوله وصد النفس المشکل وهو لا سأل المراد منه الا بالاصل لعد الطلب  
له حوله فی اشکاله فال سیمس الائمة هو اسم لما یسمیه له حوله فی اشکاله علی وجه لا یعرف المراد الا بدلیل مسمیه من من سائر الکمال  
و قوله له حوله فی اشکاله اساره الی سلب الحما والی ار واد حادیه علی الاول لان الداحل فی اشکاله کان اکثر حادیه واما حله  
والی ما حد الاشتقاق لعل اشکل اشیء وحل مع شکاله واما له کما یقال احرک اشیء وحل فی الحرم وشیء اشیء وحل فی استا  
ومثاله قوله تعالی فاقوا احرکم انی ستم اسم معنی انی علی السامع انه معنی ایں او بمعنی کیف معرف لعد الطلب والمعامل انه  
معنی کیف لقریة الحکیم ویداله حرمة القران فی الا وشیء العارض وهو یحیی فی الارام اولی وقوله تعالی لیلة القدر



ليقتضى به ثلث ما حصل المقصود وهو من شأنه الاستيفاء في بيان أسباب الاستدراكات التي لو تأملناها لم نجد في الروايات ما يقتضي من النقل  
لغة والحاصل من هذا ليس بمبراهن مقنعين إذ في الصحيح لم يشرع إلا بالاستدراك وتخصيص الفضل فان كل واحد من التباينين في العلم برضا في البطلان المطلوب  
له لا يدل على ملكية بطلان ولا يمكن الوقوف عليه لا مستند به وعدم قرينة يدل عليه مكان محقق قوله وحكم أي وحكم المحل الموقف فيه سطر اعطاء حقيقة  
المراد به إلى أن يأتيه السائل يعني بحسب التوقف فيه في حق العمل، وإن الاعطاء والاعتقاد والتحقيق فيه مع الاحتمال ممكن والعمل به غير ممكن فإذا  
لحقية البيان بحسب العمل كما يجب بالمفسر والطاهر أو الماويل أو المشكل على حسب لغات درجات الديان فان السائل الكائن سابقا  
مطعيا كسائل الصلوة والتكوة صار المحل به مفسر والكائن طسا كسائل مقدار المسح كحديث الميعزة صار ما ولا وإن لم يكن ما متناويا  
حرج عن حيز الاحتمال إلى الاشكال فيجب الطلب والمعامل كسائل الروايات كحديث الوارد في الاشياء الستة فان الروايات مع احتمالها  
حسب نظام الملام مسدقة جميع الواضع والشيء عليه الصلوة والسلام من الحكم في الاشياء الستة من غير قصر عليها ولم يوجد فيه تنبيه  
كلمات القصر والعقد الاحتمال ايضا على ان الروايات ليس بمفسر عليها فصار ما ولا فيها ولحق الحكم فيها وراى ما غير معلوم كما كان قبل  
السائل الا انه لما حصل ان يوقف على ما وراى ما لا يمكن في هذا السائل تسمية مشكلا فيه لا محلا ولا بعد الادراك ما لا يمكن والوقوف  
على المعنى المؤثر صار ما ولا فيه ايضا صح العمل به لعالم الطل كذا قيل قوله وحسب الحكم المتشابه لان الحكم لما كان في جائز  
الظهور بحسب اس من السمع كان التشابه الذي يقع في السمع ما يتبعه كحتم القطع رجاء الديان عنه في مقابلة وهو ما لا يلحق كذا  
اصلا لان موجب النقل فيه لما حالف موجب السمع ولا يمكن رده الى واحد منهما فاشبهه المراد استسا لا يمكن الوقوف عليه اصلا  
حتى سقط ظله أي طلب ما يدل على المراد منه بحكم المتشاكل والمحل لا طلب ما يوقف على المراد منها لا ردم وذلك مثل البعد  
والوجه والعين والايان والمحي والاسواء على العرش ووضوح القدم في النار استلها فان قيل كس في بيان اقسام  
ما يعرف باحكام الشرح ولا يعرف بالمسا حكم لان معرفته بوقوعه على معرفة المعنى وحده القطع رجاء معرفته ما لكيه فكيف لم يسم  
ايرادها معها فلا السلام لا يعرف به حكم بل ثبت به معرفته ان الله تعالى صفته لعمرهما باليد والوجه والعين وان لم يعرف  
ما اريد منها ومعرفة هذا المقدار وجوب اعتقاده من احكام الشرح وحكم الموقف فيه ايراد في الدنيا فانه يوقف على المراد  
منه في الاحدة على ما قيل لان اسرار المسا لا اسلام ولا اسلام في الاخرة على اعتقاد حقيقة المراد على معنى مع كفا في قوله بجر  
فلا في العلوم على صغر سده اى مع يعنى لا يمكن ان يحكم الشيء في التشابه انه المراد بل يعهد فيه على الاسام ان ما اريد له  
تعالى منه حق وهو مذهب عامة الصائفة والتابعين وعامة المتقدمين اهل السنة من اصحابنا واصحاب السلف رضي الله عنهم  
جميعين وهو محراب العاصي الامام انى ريد ومحر الاسلام ونسب الائمة وجماعة من المتأخرين رحمهم الله على هذا وجه الوقف  
على قوله تعالى وما يعلم ما يولى الا الله اولو وصل هم من الراغبين ليعلم ما يولى معير المعنى وهو الكبر المتأخرين اى ان  
الراسخ يعلم ما لم يمتد به وان الموقف على قوله تعالى والراسخون في العلم لا علم الا على ما علمه وهو مذهب عامة المعصية فالوالمعلم  
كس للراسخ كخط في العلم بالمسا سوحي ان يقول انما كل من صدره لم يكن اهم نفس على الجمال لاسم يهولون ذلك  
الصا ولم يزل المعصرون الى لو ما به العيسرون وما ولول كل اية ولم يرههم وقوا عن سبي من القرآن كونه مشتبا من صورا  
الكل وقال العصى لم يزل الله تعالى تباين القرآن الا ليسمع به عمادة ويدل به على معنى اراوه ولو كان المسا لا يعلم

والله اعلم بالصواب فان الحكماء اختلفوا في بيان ما اذا كان اللفظ في قوله عز وجل والله اعلم بالصواب حيا  
وان قوله عز وجل والله اعلم بالصواب من الله تعالى عليهم بالامكان والقدرة ان الحكماء اختلفوا في بيان ما اذا كان اللفظ في قوله عز وجل  
عند الله عز وجل والله اعلم بالصواب من الله تعالى عليهم بالامكان والقدرة ان الحكماء اختلفوا في بيان ما اذا كان اللفظ في قوله عز وجل  
اشياء او اشياء من الله تعالى عليهم بالامكان والقدرة ان الحكماء اختلفوا في بيان ما اذا كان اللفظ في قوله عز وجل  
لا يخرج قلوبنا عن الله تعالى عليهم بالامكان والقدرة ان الحكماء اختلفوا في بيان ما اذا كان اللفظ في قوله عز وجل  
الا الله اعلم بالصواب وقدر روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية وقال اذا رايتهم الخ  
يتفقون فاشهدوا به فان ذلك الدين سماهم الله تعالى فاحدروا هم امر بالسجود من غير فصل من من البيع ابتداء الفقه ومن من البيع لا  
لا ابتداء الفقه ومن من البيع ابتداء الفقه ومن من البيع ابتداء الفقه ومن من البيع ابتداء الفقه ومن من البيع ابتداء الفقه  
استثنى علم الراشدين في العلم باويل القرآن الى ان قالوا اما من كل من عند ربنا ثم فيل لا اختلاف في هذه المسئلة في الحقيقة لان من قال  
ما من الخارج في العلم بالعلم تاويله اراوه انه يعلم طاهر الاحقية ومن قال انه لا يعلم اراوه انه لا يعلم حقيقة واسما ذلك الى الله تعالى  
والحكمة في امثال المتشابه اسما الفقه والال في تكليف الاحكام اطلاقا ولا فاعل وله في العلم معانيها كما صرح الى العمل فلو لم يتل  
العقل الذي هو اشرف المخلوق لا امر العلم في الله اعلم على المروء وما اسما الى الدليل على لعود والحكيم اذا صدف  
كتا ما سماه اهل منه احوال اراهم فيما اراهم منه اسما الكيول موضع حيوة الامن لاسا وه الهيا دافلا يحرم باسما سرانه اراها  
والمتشابه هو موضع حيوة العقول لما سماه استطلا احرافا لصورنا والسر اما كذا في حين المعاني والبداع في قوله والله اعلم بالصواب  
من الاقسام الاربع المذكورة في اول القسم في وجوه استعمال ذلك المظم وحريه في باب البيان اللفظ لسبب استعمال المظم صنف  
كونه حقيقة او مجازا او صرحا او كناية لا بالوصف باسما الى حاس المتكلم بقوله في استعمال ذلك المظم والى حاس اللفظ والقسمه بالحققة  
او المجازة لقوله وعرفانه في باب البيان بالحققة كل لفظ اريد به ما وجع له ذكره بان ذكر كلمة كل مستعمل في التعريف واحمد راعه  
وقوله كل لفظ اساره الى ان الحققة من عوارض الالفاظ وولي المعنى كذا المحاراة المراد من كلمة ما في تعريف اللفظ الصا واعلم  
بان الحققة تمة اسما لغوي وسريه وعرفيه والسبب في الصامها بانها ان الحقيقة لا بد لها من وضع ولا بد للوضع من اوضح معنى لغوي  
لسمه الحقيقة الذي قيل لغوي ان كان صاحب صحتها اوضح اللغة كالاسان المستعمل في الحيوان الماطن وقيل شرعية ان كان صاحب  
وضعها السابغ كالصلوة المستعمل في العادة المحم وصحة متى لم يعين قبل عرفية سواء كان عرفا ما كادانه لدوات الاربع ارجا  
كما لكل طائفة من الاصطلاحات التي يحصهم كالفصل والفتل الجمع والفرق للعقبات والحواسم والعرض والكون للمكلمين والربح  
والصن والحر للجماء ولا استراب في الصام المحل الى كونه البلية فان الاسان المستعمل في الماطن محار لغوي ولصلوه المستعملة  
في الدعاء محار سري وان كانت حقيقة لغوية والذات المستعمل في كل ما يد محار عرفي واعرفت بها فاعلم ان المراد من  
الوضع وهو ليس اللفظ ما ارا معنى معصما في التعريفين مطلق الوضع فيحل فيما الاقسام اسما وقوله بالاصل سببا معنى او داما  
من ممة تعريف المحار واحتره عما اسعمل لفظ السما في الارض متلا فانه ليس بمحار وان كان مستعملا في غير ما صنف له بل هو جمع  
حده وقيل هو احراز عن البرل فان البرل ان مراد بالسما غير ما وضع له ولذا قيل المحار لا يحري في الكلام صاحب السرعة

==  
==



لان الجازم والنفي سواء واذا ثبت صحة المسلمات كان الجازم اريد به ما وضع له اللفظ لا اتصال  
ولا اتصال في الاستعمال واللفظ الذي ليس به اتصال في الاستعمال لا يرد به شي أصلا فلا حاجة الى الاشارة بحمد بقوله لا اتصال بينهما بل  
كما ذكرنا لا اتصال بينهما في الخارج غير جائز في الخارج فيخرج التخصيص الاسم بمعنى سميات في اللغة كتخصيص الدابة بدوات الابل بحمد الولى  
هي مستعمل في غير ما وضعت له وخرج التخصيص بزيادة الكاف في مثل قوله تعالى ليس كمثل شيء عند عدم استعمالها في شيء أصلا وغير ما في قوله  
الحقيقة العرفية والشرعية مع ذلكهما مستعملتين في غير ما وضعتا له والحقيقة من حيث هي حقيقة لا تكون مجازا لا تأخيم عن الاول بان حقيقة  
الطلق معاملة حقيقة المقيد من حيث هما كذلك واذا كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق كل دابة واستعماله في الدابة المصدرة على تصور  
يكون استعماله في غير ما وضع له وعن الثاني بان لا نسلم انها غير مستعمل بمعنى ما استعملت لتأكيد التشبيه وهو معنى او ان الحكايات والم  
ليكن لها معنى كانه مستعمل في غير ما وضعت له او لا سالما وصح المعنى كما استعمله في غير ما وضع له ضرورة لا يحيا ضمها له او لا على ما علم  
الاشارة عن النزل كما قالوا وعن الدابة ما هما وان كانتا محسوسين بالسنن الى تواضع اهل الشرح والعرف فلا يجوز ان يدلك عن كونها  
مجازين بالسنن الى استعمالها في غير ما وضعت له او لا في اللغة او لا متضمن من كون اللفظ حقيقة باعتبار ومجازا باعتبار آخر ثم الحقيقة  
اما فعله بمعنى فاعل من حق الشيء بحيث اداست واما معنى معمول من حقيقة الشيء احقة او انتمه فيكون معناه الدابة او المتضمن في  
موضعها الماصلة والتماء للماسب اذ كانت المعنى الاول لشيء الدابة وهو نقل اللفظ من الوصف الى الاسمية الصرفة كالسطوة والاكلمة  
اذ كانت المعنى الثاني لان المعنى ثان كما ان الدابة ثان والمجاز مفعول بمعنى فاعل من انحاء بمعنى الصور والعدد في لال الكلمة  
او الاستعمال في غير موضعه وقد عرفت من موضعها واعلم ان لفظ الحقيقة كما يطلق على الكلمة المستعملة في موضعها الطريق الاصا  
و يطلق على المعنى الذي وضع اللفظ له طريق المجاز اطلاقا شائعا وقد يطلق على ذات الشيء تبال ما حقيقة هذا الشيء وما حقيقة الاسال  
والمجاز في معاملة القسم الاول واعلم ايضا ان اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز لان شرط استعمال اللفظ الوضع  
انما في موضعه او في غير موضعه للعلاقة كما مبدا واتمها المعرط اسفا الشرط مستغن عن البيان الى ما ذكرنا اشارة في قوله اريد ما  
صح له واريد غير ما وضع له اداست انه لا بد له من ان يكون محل الحقيقة ومحل المجاز اتصال ليكون ذلك ماعا على استعمال اللفظ  
في محل المجاز لو لم يكن بينهما اتصال في نفس الامر كان ولكن لم يكثر المستعمل كان ذلك الاستعمال ابتداء وضع اخر كان ذلك  
اللفظ مسر كالامحار فاعلم ان العلماء وان بلغوه الى خمسة وستين وعاما لا اسم اذ كانا طلاق اسم السب على المست اسم الكل على بعض  
واسم المعلوم على اللازم والخاص على العام وعكسها ولسمية الشيء اسم ما كان واسم بالبول اليه وغيره كما مبدا ان كتاب النسف كسب  
صحة ههنا على المعنى والصورة لقوله معنى او دانا وهو اصطفا ماد كروا ولا يكا لسدعه سى مما كره الال كل به ومن لمسوسات  
به حدود لصوره ومعناه او لا بالنسب لما فلاست الاتصال بين السلسل لاس احد بين الوحد ١١ المعنى المعنى الخاص المشهور  
او لو لم يكن خاصا او لم يكن مشهورا لما صح الاستدانة حتى لم يحرك لسمه شى اسدا ماعا ومعنى الحيوانية لعدم احصائها ولا لشمسية  
الاحر والمجموع اسدا لعدم سهر الاسد مدين الوحدى وان كانا من لوازمه بل الوصف الخاص الى سى استه به الاسد هو السى عة  
صح استناره اللفظ هذا المعنى للتحاج كما اشار اليه الشيخ لقوله كما في لسمية السباع اسدا واما لان الاستدانة لوجارت لكل سى لم  
من الكلام من وتراوة ولم سى للفصم الما للقول لكلام رطب الصفاحة المسحرج للاستدانة بالمدلوة لسمها العرته



حصل على خبره وهو على مثال القياس فانه لا يخرج كل وصف بل لغيره الوصف الصالح المتداول اذ لو اخرج كل وصف لخرج الاستلزام ولم يبق للمختص  
 استخراج له فان كان المعنى متصل بغيره فكذلك اذ ارادوا الاتصال الدقيق بالجوهرية من الجملين صورة كمالية معينة المطر سائر فان استحال  
 استمر السحاب لكل ما عاكس بالملك ومنه قيل لسقف البيت سماء قال الله تعالى فليدر بسبب الى السماء اي السقف ثم المطر فيسرل من السحاب كما  
 منها الاتصال بصورة لا معنى اذ لا مداسة بين معنى المطر ومعنى السحاب فمعنى المطر ما سطر في قولهم بار لنا طالا السماء حتى انكناكم اي كذا في  
 حين بسبب المطر حتى وصلنا اليكم وقول الشاعر اذ اسرل السماء بارض قوم رحيناها والكالوا انحصا ما اي اذ اسرل المطر بارض قوم رحيناها  
 والكالوا رحيناها وراى كالوا كاربين انحصا ما ولم يلفظ الى حصصهم وادامت ان طلق الاستعارة في الالفاظ اللغوية الاتصال صورة او معنى  
 يجوز الاستعارة في الالفاظ الشعرية بندين الوحدن الصيا بالعاق من الفقهاء اطلاقا لقوم لان العرب لما سمعت الحار في كلامهم  
 ووصفت طريق الاستعارة وعرف بالمال طريقه يكون اذ ما ستم بالاستعارة لكل شئكم من حملتهم او من عيبهم كصاحب اشعرع شئ  
 وضع طريق العليل كمال اذ ما القياس لكل من فهم ذلك الطريق ولان الاتصال الذي هو طريق الاستعارة في تحقيق في المستمر من صورته  
 ومعنى كما يتحقق في المحسوس فيجوز الاستعارة فيه الصيا لان حوارا متوقف على معرفة الطريق ووجوده لا على طريق التوقيف ثم الاسماء  
 السحارة في المستروعات والمعنى الذي سترحت له لطير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال المعسوس كاستعارة السحابة للوكالة قال  
 معنى السحابة لصل الدس من دمة الى دمة ومعنى الوكا لصل ولانه انصرف فلك سعار محمد لفظ السحابة للوكالة فقال في المصارف  
 ورب المال اذا افتقر وليست في المال ربح ولعص راس المال دين لاسحر المصارف على اعداءه لول وليلال له اهل راس المال اي وفكره  
 الديون وكذا الكفالة لسترط سراه الاصيل حواله والسحابة لسترط سراه الاصيل كماله لساها في المعنى وكذا الميراث والوصية منهما  
 الاتصال معسوس من حيث ان كل واحد منهما است الملك لطريق الخلافة لعداء الفراع عن كفاية الميت محور استعارة احدتهما للاحد قال  
 الله تعالى يوصيكم الله اي يورث كذا المنة والصدقة مصلحا معنى الصيا من حيث ان كل واحد منهما تملك لغيره  
 فهو راسعارة لفظ المنة للصدقة فيما اذ اوجب للفقر ساسم لم يكن له الرجوع ولا يبيع السيوع من الصحة فيما اذ اوجب الفقيرين وسعارة  
 لفظ الصدقة للمنة فيما اذ اصدق على المعنى حتى كان له الرجوع وبيع السيوع من الصحة فيما اذ اوجب الفقيرين وسعارة لفظ الصدقة للمنة  
 على المعنى حتى كان له الرجوع وبيع السيوع من الصحة فيما اذ اصدق على المعنى حتى كان له الرجوع وبيع السيوع من الصحة فيما اذ اصدق على المعنى حتى كان له الرجوع  
 بالسحابة المعنى منها لسترط سراه الاصيل حواله والسحابة لسترط سراه الاصيل كماله لساها في المعنى وكذا الميراث والوصية منهما  
 الاتصال معسوس من حيث ان كل واحد منهما است الملك لطريق الخلافة لعداء الفراع عن كفاية الميت محور استعارة احدتهما للاحد قال  
 الله تعالى يوصيكم الله اي يورث كذا المنة والصدقة مصلحا معنى الصيا من حيث ان كل واحد منهما تملك لغيره  
 فهو راسعارة لفظ المنة للصدقة فيما اذ اوجب للفقر ساسم لم يكن له الرجوع ولا يبيع السيوع من الصحة فيما اذ اوجب الفقيرين وسعارة  
 لفظ الصدقة للمنة فيما اذ اصدق على المعنى حتى كان له الرجوع وبيع السيوع من الصحة فيما اذ اوجب الفقيرين وسعارة لفظ الصدقة للمنة  
 على المعنى حتى كان له الرجوع وبيع السيوع من الصحة فيما اذ اصدق على المعنى حتى كان له الرجوع وبيع السيوع من الصحة فيما اذ اصدق على المعنى حتى كان له الرجوع

[illegible]

[illegible]



[illegible]

منه من غير ان يحد كماله من ذلك العلم من المقدور السامع العظيم القدير العليم الحكيم  
وتمسك في كل شيء بالاصل في الكلام والحقيقة لان الاصل هو المستند في كل شيء لا يحد الا بالخاص  
ففي الاصل لا يحد من الحقيقة والجزء في حكم المشتراك كان الاصل ان لا يجوز استعماله في غير موضوعه كما لا يحد في كل شيء الا بالاصل  
بالعلم الا انهم جازوا في تلك الضرورة التوسعة في الكلام من غير ان يحد من الاستعانة في الاستعانة في الضرورة التوسعة على الناس في هذه الضرورة  
ترفع بدول اثبات حكم العموم للمجاز فلا يحد باليه من غير ضرورة كان المجاز في هذا المنزلة ثابتا بطريق الاقتصار فكما لا يثبت بذلك  
وصف العموم عندكم لان الضرورة ترفع به وتنفذها عند قولها وبها اي ما ذكره المحقق في المجاز ضرورة في ما قلنا فانما يحد بغير من اهل  
اللغة القادر على التفسير من مقتضوه بالحقيقة ليعمل الى التفسير في المجاز لا بالحاجة وضرورة في كل استعمال الناس للمجاز فوق ما طر من  
استعمالهم للمجاز في قشت ان قوله ضروري فاسد والله ليل عليه ان القرآن في اهل رتب العصابة واربعة درجات العصابة والمجاز موجود في  
حتى من عيبه بالغة وعصب بالغة قوله تعالى واحص لها حياح الدل من الرحمة وان لم يكن للدل حياح وقوله عز اسمه وقيل يا ارض اطمي  
ماوك وباسما ارا طمى وقوله جل ذكره تحريم من يحرم الانه والحرى لما لا لا سار قوله تعالى علب كلمته بوحدها يحد اريد ان يقتض في ذلك  
مما لا يحد ولا يحصى والله تعالى سعا في اى بيده عن العجز والضرورات مستترة ليس لضرورة ولا يقال المصطفى ضروري عندكم حتى  
المرم حوار عمومه اصلا مع انه موجود في القرآن كما في قوله تعالى تحريم رتبة اى رتبة مملوكة فليكن المجاز كذلك لا بالقول الضرورة في  
القرآن في المصطفى احقة الى الكلام السامع فانه اسما مست ضرورة تصحج الكلام بتعاليل يودى الى الاحتمال لعدم السامع والضرورة في  
المجاز لو ثبت كانت امة ان المسك لان سوره لوسعه طريق المسك على المسك ولما ذكر المجاز في اسما استعمال لطم الذي هو ارجع الى  
المسك والمصطفى في اقسام الوصف على المراد الذي هو جوط السامع واد اكان كذلك حار ان لوحد المصطفى في القرآن بحلاف المجاز  
لو كان ضروريا وهذا اظهر ان استدلال المحقق ليس بصحيح لان العموم من عوارص الالفاظ على ما عرف والمجاز لم يحد فاد اواحد دليل العموم  
فيه اكن القول لعمومه فانما المصطفى بغير ملبوط لعمه لا كعمه ولا كقديرا بل بهتات سر عا فلا يتصور به العموم بخلاف الحد وصا  
ملبوط بعد ما كن القول لعمومه عند وهو دليل قوله ومن حكم المجاز والحقيقة استعماله اجتماعهما اى اجتماع معهما الى اوجه  
اختلف الاصوليون في حوار اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الجمعي ومدلوله المجازي ست واحد من اجتماع مدلوله على  
الادب والمحققون من اصحاب السامعي وعامة المتكلمين الى اساعه وذهب السامعي وعامة اصحابه والحنافى وعد المجاز من المتكلمين الى  
حواره مستقرين في ذلك الى انه لا مانع من ارادة المعنيين لمخلص جميعا ما ان الواحدة هي نفسه مبدية بالعبارة الواحد معبر  
مخلص كما سجد مبدية للمعنى جميعا ولعلم ذلك من نفسا قطعنا من اى استحالة فقد وجد الضرورة وحده المعقول  
الامر الى الواحد صا قد سجد من نفسه اذ قال لغيره لا يك ما كج الوك او قال لوصار من لفس المرأة ارادة العقد والوطى  
واراده المس باليد والوطى حتى لو طرح به وقال لا يك ما كج الوك وطا ولا عقد تو صا من المس مسا ووطى صا من غير استحالة  
يجوز ان يحل قوله تعالى ولا تكوا ما كج انا وكم على الوطى والعقد وقوله حل جلاله ولا اسم السامع على الوطى والمس باليد من غير استحالة وليس  
ذهب الى امتناعه واما احكاما اشير اليه في الكتاب وهو ان القول بحوار ارادها مودى الى الجمال فكلوا فاسد وما لا يحل  
من وجهين لعدما ان الحقيقة ما يكون مستقر في موضعه متعلما به والمجاز ما يكون محاورا عن موضعه متعلما في غيره والسعى الواحد

في حالة واحدة لا يجوز ان يكون مستقرا في موضع مستقرا في غيره ولا ان يحد منه في شيء الا ان كان في مكان في وقت واحد ولا يجوز ان يكون  
 الاطلاق عليها يكون المستعمل من هذا المبدأ في كل ما لا يستعمل في غيره من المبادئ للحد من ان يكون مستقرا في موضع واحد ولا يجوز ان يكون  
 مجموع من الشخصين والاشياء في الوجه الاول واختيار اللفظ في الثاني باعتبار المعنى واختيار اللفظ في الوجه الاول بما لا يستعمل في الحقيقة  
 مستقرة في موضع حقيقة والجار متجاور مع موضوعه كدلك في اللفظ صوت وحرف يتلأش كما وجد في محل وصفه بالاستقرار والتجاور  
 ولكنه لا يعمل في اللفظ ولا يريده موضوعه ولا استحقاقه كدلك كما في محل وعلى الوجه الثاني بما لا يستعمل لزوم كونه  
 غير مريد كما وضعت الكلمة او لا بل لا لازم كونه مريدا لما وضعت الكلمة ولا ثانيا وهو المجموع ولا يلزم من ارادته ان يكون في  
 مراد الوجه الثاني وهو اختيار اكثر المحققين ان ارادوا ان يبينوا كونه عتلا ولكن لا يجوز لغة لان اهل اللغة وضوا قوا لهم حمارا للبهيمة  
 الخصوصية وحدها وتجاوزوا في الملبس وحده ولم يستعملوا بها معاصلا الا ترى ان اللسان اذا قال رايت حمارا لا يعنى به البهيمة بل  
 معا اذا قال ايت حمارين لا يعنى به ان راي اربعة اشخاص يسميت وليدين واداك ان كدلك كان اهتماما فيها خارجا عن المقام  
 فلا يجوز واسما جدي لقوله من ارض حوازا اجتماعا من حيث التساوي الظاهري كما اذا استأمن على الاماء والمواشي  
 على ما سطره واستراعى حوازا اجتماعا في احتمال اللفظ اما بما وقوله كما احتمال ان يكون النوب الواحد عام في الالفاظ  
 للمعاني ممر له الكسوة للاشخاص والمخارج من الحقيقة ممر له العارية من الملك كما استعمل اجتماع صفة الملك والعارية في النوب الواحد  
 في احتمال واحد استمال ان يحتمل في اللفظ الواحد كونه حقيقة ومخارجا في احتمال واحد في ميل ان اردتم استئالة اجتماع الملك والعارية  
 استئالة مستهية شخصين فذلك مجموع لان النوب في حالة استعمال استئالة يكون سمعا بسمه الملك واستئالة وان اردتم استئالة مستهية  
 شخص واحد مسلم ولكن لم يرد في الكتاب لا اللفظة لان المذكور فيه اجتماع الحقيقة والمخارج في لفظ واحد في حالة واحدة ما عدا  
 المعنيين للمعنيين لا ما عدا معنى واحد فلا يستعمل المسمى قلنا المراد هو السلسلة من حيث الاستعمال لا المعنى كما ان استعمال النوب الواحد  
 في حالة واحدة لطرق الملك والعارية جميعا مستحيل سواء كان مسمى شخص واحد او مستهية شخصين فذلك استعمال اللفظ الواحد في حالة  
 واحدة لطرق الحقيقة والمخارج معا مستحيل سواء كان مسمى او مستهية معينين وكان المسمى في الشئ ان يقال كما احتمال ان ليس  
 النوب الواحد سال كل واحد منهما لسمه كما له احدى لطرق الملك والاحد لطرق العارية الا ان اختيار هذا الوجه في السلسلة لا  
 يلزم الا احتمال ان يستعمل الاجتماع في المعنيين المعروف استئالة لطرق الدلالة في معنى واحد وليكون منه شارة الى رد قول  
 من رجم من مسائل العرف ان الحقيقة والمخارج لا اجتماعا في لفظ واحد في محل واحد ولكن يجوز ان يحد في لفظ واحد ما عدا  
 مجلس متخلص حتى فالواقعة حرة الحداد مات الاولاد لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وما يلزم مع ان اسم الام والنسب  
 سادس الحمد ومات الولد بخارجا لان ما ذكره اعين من حيث الخصوم وحرمته الحداد ومات الاولاد وسواها ما لا اجتماع او  
 لعين النص ما عدا ان الام في اللغة الاصل والنسب العرق وصار كما حصل حرمته عليكم اصولكم وروحكم في حل جميع الجمع ولا  
 لعال النوب لم يرد او الاستدعاء الراس ولسه يكون ذلك لطرق الملك في هذين العاريه جميعا في راس واحد لا بل لا يستعمل ان  
 امعاه طرق العارية بل ما حصل الملك الدس هو ما لم له او هو المطلق للاسماح الا انه كان مجموعا معه لعين من المسمى وقد  
 اطلق حصه لا عاره والى لعل عليه انه لو لم يكن له ملك غير مضمون على الراس لم يسقط عن الدين سمي واطلاق العارية عليه



جاز لان تلك المانع من الامكان لا يجوز الا ان لما كان المانع ان لا يكون له من تصور العبارة الاحاطة فذلك سمي  
 احاطة وقد ذكرت بعض المانع من امتنع بطريق العارية واما المانع دليل ثبوت ولاية الاسرة والمتمين الى بركة وكونه اعمق  
 بالمعنى من جاز العارية فلا يكون فيه مانع من جاز الاول هو الصواب قوله ولما اسي لان السج بن حقيقته والجاز بعد قال  
 من حسن الله في الجاهل اسي الجاهل الكبير لو ان عرياً لا ولا عليه اوصى بكذا قيد ليصح الوصية اذ لو كان الموصي موالى اعتنقه  
 وسمي ان يتقدم الوصية الا ان بين ذلك في حيوة لان المولى يطبق على المقتضى والاشترى ان فلا يمكن القول لعموم ولا  
 يمكن القول باليدين بالتأويل في مقصود الموصي لان مقاصد الناس في هذا الباب مختلفة فمنهم من يقصد الاسرة على مجازاة للعامة  
 ومنهم من يقصد الاسرة لتمام الاحسان فلا يكون الرجح للاعين يعني باعتبار ان مجازاة الاسرة والاشكر عليه وسمي تميم الاحسان سدا  
 اليه كما قاله المولى يوسف رحمه الله لان ذلك وجوب لا يدرى هل في الحكم فلا يصح اعتباره في الحكم فحق الموصي له محمولاً وصار  
 الاسم سرلة المحل لا لقطع رجاء النيات بالموت فذلك لطنت الوصية فاما اذا كان الموصي من العرب فقد صحت الوصية  
 لان العرب لا تسترق او الحكم منهم اما الاسلام او السيف لعاطة كهرم كفا في المرتد فلا تبنت عليه ولا مطلق الاسرة في الامم صحت  
 الوصية ثم ان كان له موالى اعتنقه وموالى الموالى كان التمس لمواليه دون موالى مواليه لان الاسم للموالى حقيقة لما شتره ثم عاقم  
 ولموالى الموالى محار لاه لم ياتر اعاقم ولكنه سلب له لك باعتناق الاولين مسلول اليه محاراً والجمع متعدد وكانت الحقيقة  
 اولى بالتقدم وان لم يكن له احد من الموالى كان التمس لموالى الموالى للعن المحار مراد وان كان له مولى واحد فله نصف التمس  
 وهو معنى قوله حتى استحق النصف لما عرف ان الاثنين في الوصايا بامر له الجماعة اعتبار الوصية بالميراث فان للاسرة منه حكم  
 الجماعة كالنيت والاحسين والاخوين في حق محب الامم من التمس الى السدس فلا حرم لسيتمنى الواحد عند العزاده النصف  
 دون التمس والنصف الاخر يرد على الورثة لان العمل قد وجب كحقيقة هذا الاسم فلا يمكن العمل بمحار له بعد ولا يلزم  
 عليه ما قاله الوحيد رحمه الله من اوصى لا قار له وله ثم واحوال ان النصف للعم والنصف الاخر للاحوال لان اسم الاقارب  
 مطلق على الكل على سبيل الحقيقة الا انه اعتبرت الترتيب بالهوية فصح الجمع ولا ما اذا كان في الورثة من مات ومات اس حيث يستحق  
 نصيب المات وهو التمس التمس النصف ومات الاس السدس كله للسدس مع ان التمس ولد الميت حقيقة ومات  
 الاس اولاده محار لان اسمها من السدس لم يست بالنصف الموصى للاسحقاق الساب وهو قوله تعالى فان كن نساء الالة  
 ليلزم الجمع بين الحقيقة والمحار بل السمة وهو ما وصي به عليه الصلوة والسلام على مات الاس السدس عند وجوده وسمي  
 فلا يكون جمعاً بين الحقيقة والمحار ثم قوله لما ولا عليه ما كيد لان ولادة العتاقة لا تبنت على العربى ولا ولا الموالا  
 لان من شرط الاول سوت الدوق وهو متفق عنه ومن شرط الماني كون المولى الاسهل من غير العرب لانه لا يصلح  
 والعربى ينتصر لفسلته فلا حاجة له الى الاستسار بالولاء الا انه لما كان من المحتمل ان تبنت الولاء على العربى لطريق  
 المدركة بان يروح العربى امته الغير ملد له منه ولد اسم اعنقه مولاه فيكون يد اعرباً عليه ولا يصح الماكيد لقوله لا ولا  
 عليه وتدل بواحد من اهل الكتاب من العرب بان تهرية هم على الكفر بالحرية واسر تافهم جاز ان سخلاف مستكبرين على  
 ان المعصود واسد الولاء عن الموصى عسا كان او عجزه الا ان اسما الولاء عن العربى لما كان الموضع المسئلة عليه

قوله وما علم الله ان كان محققا في الحق فلهما انما هو الله تعالى على اسم الله تعالى  
اسماءه واوليائه حيث انتم الامان لا اله الا الله واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه  
والله تعالى حقيقة لا اله الا الله واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه  
والله تعالى حقيقة لا اله الا الله واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه  
استخرجنا من كلامه تعالى في الاية فيسبون الى الجحيم بالنار محاربا يقال نعم انتم واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه واوليائه  
معتق الرجل ميب اليد بالولاء محاربا ما صار له من حقيقة ما احتاق الاول لكن لعل العمل به اي بعد الدناول الظاهري  
سبها لان الحقيقة لقد تمت على الجارية في الارادة فلم تثبت الامان لهم باعتبار تناول الاسم اي اسم لكن لقي محروقة الاسم  
شبهه او اتسمه بالثبات وليس ثبات وسماء المتانة فان ظاهرا اطلاق الاسم يدل على ثبوت المدلول الجارية  
وليس مات وقيل في دلالة المدلول مع كمال المدلول فثبت الامان استخسا بالان المقصود تحقق الدم اي حقيقة  
السكك اذا حصل في الدناول يكون محبوبة لقوله عليه الصلوة والسلام الادمي بيان الربط بين مبدء  
بيان الربط ولما لم يحرم القتل قبل الدعوة الى الاسلام ولقد تقول الخيرية فيثبت ما دني شبهه مصداق اسي لهوا  
مجرد الاسم في كونه شبهه كالاشارة او صار ثبوت الامان لثبته مجرد الاسم كشبهه بالاشارة فيما اذا دعاها اكلهم  
الى نفسه بان اشار اليه اسرل ان كنت رجلا تريد القتال او اسرل حتى ترمي ما فعله بك قطعه الكافر اما ما فانه يثبت به الامان  
لصورة المسالمة وان لم يكن اسي بده الاسارة مسالمة اسي اما حقيقة وذلك مصحوب المحل على حركات وحقيقة مصعب  
على التمييز وتحليل ان يكون ذلك اسم كان وان لم يكن سدا الى ذلك وحقيقة حركات اسي وان لم يكن فعل الاشارة  
على حقيقة فان حقيقة المسالمة ولم يكن صده الى ذلك بل دليل عليه حديث عمر رضي الله تعالى عنه اسما رجل من المسلمين  
اشار الى رجل من العدو ان لعن فانك ان عشتي ملك فاما هو اس لعني اذ لم يسبح لولاه ان عشتي ملك او لم  
يعلم مسلمين سدا ذكرنا ان اسباب الامان للفروع ما عصار اسم لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والحجرات الاثر في ان الوصية  
بما اذا وصي لم يطل انصرف الى الاساءة عند الحقيقة رضى الله تعالى عنه ورسا الاساءة لان الحار لاسرائم  
الحقيقة فلا يمكن العمل بصورة الاسم لان الوصية لا تستحق بالثبته وعندها انما انصرف الى الكل في العربي لان عموم  
الحار بيا واهم فان اسم العربي يطبق في العرب على العرب وهو لطيف مدبهم في مسئلة الحمله والشر من العرب  
كدا في المسوقا قوله واسما شرك في الاسماء على الاماء الامهات اعصارا بصورة في الاحاد والحد  
لان اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل الحرك يكون لطريق الثبته وذلك انما ليق بالفروع دول الاصول  
فان قيل قد قالوا امين حلف لا يصح قد مر في دار فلان انه يصح على الملك والعارية والاحارة جميعا وحديث  
اذا دخلوا ركنها وما شتا وكذلك قال الوصية ومحمد رحمه الله صلى الله تعالى عليه وسلم رحا ولوى به ليمس  
كان ندلا ويكينا وفيه جمع بين الحقيقة والحجرات اسما لهما في حال قد اعترق صورة قائلهم  
ستتم في حص الدم في الاسماء على الاسماء ولم اعترق في الاسماء على الاسماء والاسماء في الاحاد والحد



[illegible]

كذلك قال ابو يوسف عليه السلام في الجمع بينهما من الحقيقة على المحال في الوعد الاول ويقتض الحقيقة من غير المحال في الوعد الثاني والصحيح في قوله وليس جمع راجع الى الجمع الذي فيهما ذكرنا من المسائل جمع بينهما كما فينا في ذكر الرجب هنا متناوذا وذكره في غير الاسلام  
بغير تنوين حيث قال ان الصوم رجب وبه اوضح لانه اذا لم يثبت يصرف الى الذي يقتضيه العین لان صومه على تقدير ارادة المعين من وجوب  
غير السنة لا يجوز لاعتناع العدل والعلمية ففيه كما في محراب الردت سحر يوم فبطر ان وجوب القضاء والكفارة بعبودية لا الصوم فاما اذا ذكرنا  
فالواجب الصوم رجب من غير غيره من غير غيره فلا يلزم اثره حول القضاء والكفارة الا في الوصية لان العوائد لا يتحقق بغيره الا بالموت فيلزم الوصية منه  
الموت بالعددية والكفارة قوله لعلنا وضع التقدم صار خارجا عن الدخول في عبارة عدمه من لفظ المحارصعي العارة فلهذا ذكره لعلنا عن  
كله من معنى في لان حروف الصلوات من غير بعضها من بعض يعني صار الوصع محار في الدخول لان الوصع منه فاستغنى لسنه اما محل على الدخول لان  
المحال من نفسه عن الدخول للغير محروص التقدم فيصير باعتبارها مقصودا كما هو صلب لا يدل على والدخول سلق لعدم عبودية ما ركعت والتفعل  
والعارة محبة الكل لمصوب الدخول الذي هو المقصود لمع لانا اعتبارا كونه رابعا او حاديا كما في اعتناق الرقعة عن الكفارة يخرج عن السنة  
بمطلق الرقعة لا يكون محاسبة او كعبه او كافر او سوسة الا ان من له لو وضع قدسية فلم يزل لا يجب في بيته كذا في فتاوى قاض خان له لما  
صار محار في الدخول لا يعتبر حقيقة بعد واصافة الدار بمرادها من السكنى لان الدار لا تقتضي ولا تتجوز لاحتيا عادية وانما تتجوز لبعض صاحبها  
فقد مر ان المقصود من هذه الاصافة خمسة السكينة دون الملك فيستأجر الدار لموضع السكنى فصا كما به قبل الا حل بموضع سكنى فلان او  
دار اسكوتة لعلنا فاعترض عموم المحار اي في الصورتين فيدخل في عموم الدخول الركوب والمشى وفي عموم السكينة الملك الاحارة والعا  
فيجئ في الدار المملوكة لعموم المحار لانا الملك حتى لو كان الساكن فيها غير فلان لم يجئ وان كانت مملوكة لعلنا كذا اذكر تنس لانه رحمه الله  
في اصول الفقه وذكر في مساوي تاصيلان والفتاوى الطبية ولو حلف لا يدل دار فلان ولم يتساو على دار اسكوتة لان ما عا  
او اعادته بحسب في منه وان حصل في دار مملوكة لعلنا و فلان لا يسكنها بحيث ايضا فعليه الرأيه اي دفع السؤال لتدار الجمع من الحقيقة  
والمحار الا ان يحصل مولد دار فلان عبارة عما يضاف اليه من الدور مطلقا من كل في عموم الدور المصداية اليه بالسكينة والملك جميعا  
قوله وهو اي اعتبار عموم المحار بها نظيرة اصداره فيما اذا قال عدي حره لم يعد فلان لم يمس شيئا فعدم فلان لعلنا محار اجرت مع  
مسلم للجمع من الحقيقة والمحار لان حقيقة اليوم العطا والاطعام على الليل محار لان اليوم الى حره واعلم ان لفظ اليوم يطلق على ما يصلح  
بطريق الحقيقة العاقا وعلى مطلق الوقف بطريق الحقيقة بعد العصر فمستثناة كوا وطريق المحار عند الكثرة هو الصحيح لان حمل الكلام على  
المحار اولى من حمله على الاشياء عند عارض المحار والاشياء لان المحار في الكلام اكثر من حمل على الاشياء لانه لا يودي الى انقطاع المرد لان اللفظ ان  
حلا عن قرينة المحار بالحقيقة معناه وان لم يحل عما قاله في علم عليه العربية وبه المحار مسعين بكماله الاشياء كانه يودي الى الاصلال في  
الكلام لعدم اتمام المراد ثم لا شك في انه طرف على كل التقديرين عند التعريفين فخرج احد محمليه مطروقه فلان كان مطروقه مما يمس وهو ما يصح  
فيه صر المدة اي يصح تقديره مدة كاللحد والركوب المسألة وسكو باقاه صح ان يقي زمان يقال لست بالموت يوما ركبت بد  
الداة يوما وسألت في دار واحدة تتحرك على سياج البهار لانه يصلح معه انه مكان الحمل عليه اولى وان كان مطروقه محال لانه كالركوب  
والدخول والعدوم او لا يصح تقديره بالاعمال زمان يحل على مطلق الوعد اعتبارا للعباس تم وقوله ان حر او عدي حر يوم لعدم علما  
اب طالق او امره طالق يوم لعدم ان اليوم طرف للحر او الطلاق لانه انقص به اصحابا لاسم فحمل اليوم على مطلق الوقف

العلم بانه اذا طلق في سائر نوح القدم ونسبوا امر كبيك يوم يقيم طلاق او اختار في شكك يوم يقيم طلاق  
 التفرقة بين والتفريق بينه وبين اليوم على ما بين النصارى لانه لا يصير الامر بينه وبين اليقين لما لم يبق واعلم ان هذا اعتبار  
 لما يقع فيه اليوم وهو القدم في هذه المسائل طلاقا في ترجيح احد احتمليه لان اضافة اليوم للتفريق وتبينه من الايام او كانت  
 المحل كقولنا انت طالق يوم الجمعة او انت حر يوم الخميس لا لطرفيه ولهذا لم يثبت تقديم في انصاف اليوم بانصاف اهل اللغة اذ انصاف  
 اليه لا يثبت في المصنف بحال بل هو مصوب بنظروقه والتقدير جرت بك في يوم قدم طلاق او وصفت امرك اليك في يوم قدمه فكان  
 اعتباره بنظروقه الذي هو ترجيحه اولى من اعتباره بحال انشائه فيه مع زمانه لا اعتبار بالانصاف اليه في صريح احد احتمليه والى ما ذكرنا من ان  
 في المصنف في غير موضع وكذا في النهاية لان بعض المتأخرين اعتبر المصنف اليه فيما لا يحتكف الجواب وهو ما اذا كان المصروف  
 والمصنف اليه محالا مستقسا محاطا الى حصول المصروف وهو استقامة الجواب وبعبارة لم يلقوا فيه الى المصنف اليه اصلا طرا  
 الى التحقيق فاما فيما يحتكف الجواب فيه بالاعتبارين بان كان احدهما متبدا والاخر غير متبدا والكل اعتبر والمصروف ولم يلقوا  
 الى المصنف اليه كما في مسئلة الامر باليد فان الكل اعتبر وايدى الامر باليد الذي هو مطرووف دون القدم وم الذي هو مصنف اليه  
 وكذا في مسئلة الخيار حيث ساد ذكر ان المعتبر هو المطرووف في هذا السالك غير وباقي الكلام المذكور في الكتب قوله والماستلة للبدن ليس بجمع  
 يعنى ليس ما ذكره اس ثبوت حكم البدن واليمين في تلك المسئلة بجمع من الحقيقة والخارج لان الجمع اجتماعا صيغة ولم يوجد منها  
 لان هذا الكلام مدر صيغة لا غير ولكنه من باعتبار موصوفه ان حكمه وهو ان موجب المدعى المعنى المقصود بصيغة البدن انما هو  
 لا محالة لان من ان يكون البدن وقيل البدن رباح المركب ليصح المراد بالبدن لان البدن رباح واحد في نفسه لا يقع على ما عرف فلو  
 لزم البدن وراى البدن رباحا تركه الذي كان سا حار اذ هو صا البدن بترسيم السباح بواسطة حكمه وهو انما هو البدن والماستلة كما ان الامر بالبدن  
 محي عن صده بواسطة كروم الما سوره لا صيغة وتترسم السباح من عند لان النسي عليه السلام حرم ماريه او العسل على نفسه فسمى الله تعالى ذلك  
 ممساوا وحبه الكفار حبه قال الله تعالى ما بينا الذي لم يحرم ما احل الله لك الى ان قال قد فرض الله عليكم تحلة ايمانكم اى شرع لكم تحليتها بالكتاب  
 حتى روى مقال ان رسول الله عليه السلام اعطى ربه في تحريم ماريه وهو هبلى مكر وعمر وان عانس وان يسعود وورد وطاوس النسر  
 والنورى وابل الكوفة فكان البدن بواسطة موصو مالا صيغة بل هو مدر بصيغة لا غير وثبتة للنس بجمع كسائر العرب سمي اعما فليس  
 الشرع واستعمل ان يكون اساب الملك رالمه لكنه بصيغة ما الملك الملك في القرب يوس العن بالنصر كان الشرا اعما قالوا  
 حكمه لا صيغة وكالمصنف في هذا ما اعتبره الصيغة مع ما اعتبره المعنى وكما قاله سح وحى المعاف من صيغة ما سح في حق ثا  
 معناه وكان معنى ان ييب اليقين بلا ييبه كالعق في ثرا العيب من بلا ييبه الله وذهب سعيان النورى ربح جيب قال لوقال الله على  
 ان صوم هذا فرض في العدا فطر وكان الخالف امره محاسب وحل لعصا والكفار الا ان اسمها في هذه الصيغة على البدن  
 فصارت اليمين كالحقيقة المحورية فقامت من غيرية كما في بعض التفرع ولعل ان قيل لا مانع من جمع ما ذكرتم لان ثبوت اليمين  
 لما يوقف على الارادة وعدا ريد بحد اللفظ موصوفة وهو انما هو العساة المساة وعمره موصوفه موصوفه والاسعى للجمع سوى مدا لوس  
 وكرتم الايمان وجه اتصال اليمين بالبدن الذي هو محور الخار سحاب سرة الصراط ثبوت العن ييبه لا يوقف على الارادة بل على  
 معناه ولم يعصده طاك يوب البدن لطيرة والحوال الصحيح ان التحريم يقتضى موجب البدن لا ييبه فان يحرم سر ك البدن رباح



لو ان اول من يراه الا ان لا يثبت ان يقف على القصد فان القصد لم يرد الشك في كونه يثبت احسن  
 عدم القصد فيكون ضابطا او الواسع ليس فيكون التحسين الثامن به يبين الوجود في نفسه لكن يوجب الشك في الاطلاق  
 وذكر شمس الاميني على كتاب الصوم انه اشبه في كلامه بكتشاف عدمها من هو قوله صدقانه عند راد او اليقين بقوله يابسه قال من عارضه في  
 في الجواب وقت الضرورة ما عرفت الشك في حرج وهذا المال كماله والامام متعاضدا قال الله تعالى اخبار عن وهو ان يثبت له في موضع احسن  
 والآخرى في رد روى في الاطلاق عندنا بالاعتبار بالعادة في كل لفظ ما هو من محتمل في جعله في نفسه ولا يكون ضمان الحقيقة  
 والجار في كلمة واحدة بل في كلمتين وذلك غير مستبعد على ما يكون قوله في ان الصوم اجابا في نفسه مساو اسما وهو ان القسم ايضا ان حاز ذلك  
 كونه في قوله وانما ان كرسى لا كرسى ان القسم في شطرين جميعا وذلك لما احتياجا الصوم الى المستقل صار كانه قال امة الصوم كذا في احتمال ان يصح ان القسم  
 من حيث المعنى ولو قال في ثمرات ان الصوم ربح ولو في الصدور وليس على الوجه الاول تصح بية اليقين ويكون مدرا ويحيى على  
 به الوجه لا يكون الا انه عدم اللفظ الذي يصح به اليقين فيه وذكر في بعض التوضيح ان طاهر الصيغة للسدر فيصرف اليه  
 ثم انه بالنسبة يريد ان يصرفه الى غيره صدق فيما عليه وهو وجود الكفارة ولم يصدق فيما له وهو سقوط القصاص السابق لظاهر  
 الصيغة كمن قال ربح طالع وله امر اما ان سماه احد بها معروفة تدون الاخرى وقال ردت في الاتقاء  
 على غير المعروفة يصدر في وقوع الطلاق على غير المعروفة والايصدق في صرف الطلاق من المعروفة الثانية بل لم على به الوجه ما  
 اذ اوى اليقين ولحق السدر حيث يصدق به يكون مما لا اتفاق معلوم ان الصحيح ما هو المذكور في الكتاب قوله ومن علم به ان  
 اى باب الجمعية والجار فالنتج ربح ان لم يعتقد الاحكام الحقيقية والجار ما بالان الامام محمد الاسلام ربح في حقه لهما ما وكرر  
 هذه اللفظ فاعتد في ذلك او المراد من الباب النوع كما في قوله عليه السلام من حرج يطلب ما من العلم اى لو فاعبى ومن علم  
 به النوع الذي من صدقه ان العمل بالحقيقة ستنى انك سقط الجار يعني اذ اذ اللفظ من الجمعية والجار فاللفظ للجمعية  
 اولى الى ان يدل الدليل على كونه جاريا لقوله ربح الصوم حارا او استعمله الاسدي في الطريق لا يحل على السليمة والسجاء الاخر  
 راءه فان لم يظن فاللفظ للجمعية والسج والجار لا يكون محملا ومن الناس من ربح الاستعمل فيها وانك ان راد الجار كما في  
 ارادة الحقيقة تكون محملا ولم تكن محملة على احد جهاه الى من محملة على الآخر لتساويهما في الاستعمال والامرية للحقيقة في هذا النوع  
 فصار مسمرا لاسم التمسك في الصحيح ما دلالة العامة لان الواضح ان الواضع اللفظ المعنى لتكسفي في الدلالة عليه وصار كانه قال وانهم  
 اني مكملت هذا اللفظ فاعلموا اني عني هذا اللفظ المعنى من كل لغة وحب ان يرد ذلك المعنى فوجه كماله الاطلاق عليه كيف وفهمه  
 بالعدو وسادته الذين الى فهم الجمعية اولى من سادته الى فهم الجار وكنه الدليل على ما لما وقوله لم يما في الاستعمال سواء غاصه لسان حرج والاستعمال  
 والجار لا نعم الاخرى في فهم النفا في مساو وان لم يتبادر كان المعنى الاصلي اولى للفظ المعنى العارضى عند عدم دليل لغيره اليه هو معنى قوله السجاء  
 لا يراهم الاصل ولما اذا احب كل طائفة من سكوت انه يقع على الوطى دون العهدى لو ظفعا ثم روجا ما يحب من الوطى لان هذا اللفظ في الوطى  
 عني معنى في العهد جار كان محملا في الجمعية الى سلاف الكبر المرافة اصبحت ربح على العهد لان وطئها لما حرم عليه كتاب الجمعية مسمورة سراجا  
 عين الجار قوله قال كتاب الجمعية سجد ر لا صل اليه الا انه كما في الحياة والمهور يا يسر الية الوصل ولكن الناس يركوه كوضع القدم  
 قيل في العرف فيهما ان السجاء لا يعلى به وان يحصى والمهور قدمت به الحكم اذ اصرار وراس افراد الجار صيرة الى الجار لرواى المانع ولا حرك

في الجواب وقت الضرورة ما عرفت الشك في حرج وهذا المال كماله والامام متعاضدا قال الله تعالى اخبار عن وهو ان يثبت له في موضع احسن



من الناس ما طاعت الديار من غير المشورة فيمنع على عبثها الحكام بما يوجب كل كفة من الكفة الياس والرجحان ان لم يكن في ذلك ما يستلزم  
منه كالحكماء الذين لم يكن لهم في ذلك ما يوجب له ذلك فاما ما ادعى شيئا من هذا على ان كان النظر على ذلك كما  
نقل من الامام العلامة شمس الدين الكركي وعلى ما ادى الى ان المحارر يصار اليه من التحقيق مما اذا وكل ربنا بالمصونة مطلقا  
يخبر الى الجواب استحسانا في الواقع على موكله بخوارق اقراره والحوار كلام يشبه فيه كلام الغير ويطلب فيه ما هو من حال لقراءة او اخطاها ما مني  
لان كلام الغير ينقطع به وبني القياس لا يجوز اقراره وهو قول ابي يوسف الاول وضرورة السامعي لانه وكلمة المصونة وبني المتابعة والمتابعة  
والاقرار سائلة وموافقة وكان ضد الامر به التوكيل بالشئ لا يتبين صدوره الاستحسان اما تكليفه بالحققة ومصلحتها كلامه التوكيل بالحوار  
محارر الاطمان لا اسم المستعملان المصونة سبب الجواب او اطلاق الاسم الجبر على الكل لان الانكار الذي يتبين منه المصونة  
لخص الجواب فيه مثل في عموم الانكار والاقرار والما حله على هذا لان التوكيل اما يوجب شرعا ما يملكه الموكل بنفسه الذي يبيع فيه ملك  
للموكل الجواب لان الانكار ما اذاع في الدعوى محتالا يملك الانكار ته عاد في توكيله بالاعمال لا يجوز ته عاد والدانة يمسح من قصده ذلك كان  
ته عاد لان المصونة حرام بقوله تعالى ولا تمارعوا فكم كانت حقيقة ما هو ته عاد والمهور ته فاسمه له المهور عادة لانه لما جرى ترك  
ته عاد كان من طاهر حال المسلم الاسماع عنه له وعقله يصير منه له المهور عادة فلهذا لك يجب حمله على المحارر كالعبد المتبكي من الاستيفاد منه  
صحة مطلقا في نفسه الى نفسه خاصة لصحة عقده بهذا الطريق واداعل على الجاهل انه قد يكون ليعم كما يكون بلا صواب لهما الامر  
فاد اقرعه الى الماسورة وضع غير ان عند ابي يوسف في قوله لا تمارعوا في مجلس القاصي وعية مجلس القاصي لان الموكل في عام  
ع مطلقا فيملك كل الموكل بالكلية وعية جايك الاقرار في مجلس القاصي دون غيره لان الجواب لما يسمي مصونة محارر اذا حصل  
جلس القصاص لانه لما رتب على مصونة الاحزاب يسمي باسمه كما قال الله تعالى وترا سية سيده شلها والمحارر لانهم ستمه تم اسوم ما ذكرنا  
المهور ته عاد كالمهور عادة لقوله الله في انه لو وصف لا تكلم به الصبي لم يصفه حلف برمان مساه حتى لو كلفه ما كبرت في مبيد الاكل  
في ان العيين مني عهديت على ان يوصف فان صلح داعيا الى العيين مغيرة مكره كان او معرا احتراز عن الالقاء كما اذا حلف لا  
ياكل رطبا او هذا الرطب يقيه ما له صف حتى لو اكله ما لم يمس لاحت لان هذا الوصف يصلح داعيا الى العيين ليس بغيره اكل الرطب ان لم يصلح  
داعيا الى العيين فان كان لا يوف عليه مكره يتقيد به ايضا لان الوصف صمد يصير معصودا بالنس لان المعروف للمخلوف ملذذ لو ك  
اعتباره سطلت العيين هو ص اعتباره ضرورة كس حلف لا ياكل لحم حمل فاكل لحم كمش لم يجب وان كان المخلوف عليه معرا بالاسباب  
لا يتقيد العيين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكله هذا لحم كمش لا يجب لان الوصف للتعريف لا للتعريف لا للصلح داعيا الى  
العيين فان من اطلع من اكل لحم لمصر لمحقه كان اسدا متاعا من اكل لحم الكدش ولا للتعريف ايضا لخصوله يعرف اعوى منه وهو الاشارة الى  
حقوق الوصف في الله له كقولنا منه له وصح اليه على المسار الله يحل على المحارر وهو ان يحل صبارا عن الداب كانه قال لا اكل لحم بالكلية  
واداشت بر كان يسمي ن يبيع العيين في قوله لا تكلم به الصبي يوصف الصبي لانه قد يصلح دعيا الى الحلف مكره لكلام مع لصيان  
لصحايم فلهذا قوله وسه را استم كوصف الرطبة الا ان يحارر الصبي مكره لكلام مع حرام محو رثرة عا لقوله عليه السلام من لم يحرم  
صبارا لم يوقر راجعا في ترك الكلام مكره الرجم فكان منه له المحو رثرة عا هذه الحصة ويصار الى المحارر محل كانه قال لا تكلم به  
المدار لم يوقر في الاطلاق ان الكسل على الله ودا كلفه في الالقاء حسب الداب على لا كلفه في نفسه بالصان وان كان حراما

[illegible]

[illegible]



الشرطية في النقص بل في الكتاب وفيها ما يصح ان يقال انما على الذي هو ترجيح الجوانب المتعارفة او ان ثبت لعموم من كل جوارح  
بالاستقراء كما ثبت في الصور من المذكورين فانما اذا لم يثبت ذلك انتم الجوارح المتعارفة الى ما لا يحتمل من قبلكم الحقيقة كما ذكرنا في ما ليس  
كما اذا حصل لكل الحقيقة عبارة عن الكل ما يتخذ منها الشرب من العزات عبارة عن شرب ما يعتقده من حيث ما كل من الحقيقة والكسب من حيث ما كانت  
لعموم المتعارف فلا يتم بذلك دليل لكونه احص من الكل كول فيكون الدليل الشامل للشيء من حيث ما ذكر في شرح الحاجج الشرطي ان الجوارح انما كان الطلب  
استقراء كانت العمدة للمعارضة بالان المرجح بمقابلة الحاج ساقط فكانت الحقيقة بمقابلة الحقيقة المحصورة ويكون ان يجاب من هذا الاعراض  
ان الجوارح المتعارف والكان على ما عين وان الدليل المذكور يستلزم الان المذكور في الكتاب من النوع وهو الذي له عموم وول النوع الآخر وهو  
الذي لا عموم له غير ذلك وهو ما العمل بعلم الجوارح في هذا الاشارة الى الخلاف الذي في هذا النوع والآخر وهو الذي لا عموم له مذكور في كتابنا  
الدليل المذكور بالكلية يستلزم بالكلية كور لا احص قوله ثم حمله ما يترك الحقيقة لما ذكر احكام الحقيقة والجوارح ترجع في بيان القرائن التي يصفونها  
الكلام الى الجوارح فقال ثم حمله ما يترك الحقيقة في التبعات خمسة انواع عرف ذلك بالاستقراء يترك بدلالة العادة لان الكلام موضوع للاعمال  
والمطلوب بالسؤال منه الامام فادقار الفاسل استعماله التسي يعلموه من موضوعه اللعوي كان حكم الاستعمال كالحقيقة منه ما سوا  
لعدم العرب كالجوارح لا يثبت الاقريبه وذلك كوضع القدم تركت حقيقة في قوله لا يصح قديم في دار فلان حتى لم يثبت بها الاستفاد من الفاسل  
في حياة الجوارح وهو انه حول كحماية وكالصلوة والركوة والحج ونحوها استعمل من معانيها اللعوية من الدعا والظلمة والتماء والعصاة في  
معانيها الشريعة من الاركان المعصية واسرار خبر من المال الى الفقير ورياءه ييب منحي صارت معانها محصورة بحيث لو علم على الصلوة  
او الركوة او الحج يقع منه على العبادات المعصية ولا يخرج من العادة مسطرة معانها اللعوية وبذلك لا يحل الكلام فان المحل لما لم يقل حكم الحقيقة  
يعين الجوارح مرادنا بعدد كما في قوله لكل من هذه الحجة او من هذه العدة فان عليه وقعت على التحرر والتمس على ما طرح فيما ذكرنا لو اكل من الحجة  
او العدة لا يجب وكما في قوله تعالى وما لا يتوحي الا اعمى والعصير والاسمى اصحاب النار والتمس الحجة فان محله الكلام لما لم يقل حصه من نقي المساواة على  
العموم لوجود المساواة في الكس من الصفات تركت حقيقة ومرف الى الجوارح وهو نقي المساواة في نفس الا و ما و هو ما دل عليه محوى الكلام من  
المساواة في المساواة في المعصية والعور وبذلك لا معنى الى الشك كما في نفس القور وهي ما اذا مال والله لا تقدي حوالا من دعا الى عدا فان  
حقيقة هذا الكلام العموم له المنة لعمه على مصدر سكر اقع في موضع الدعوى التقدير لا العدى تعديا يعقده ان حيث لكل بعد لوجوده بعدد كما  
لو قال اسداه وقد تركت بدلالة حال السكلم اوس المعلوم اخرج الكلام صحيح الجواب لكلام الداعي فانه قد دعا الى تعدي العدا الذي من يديه  
لا الى عده متعديا واد العبد كلام الداعي بعد الجواب به ايضا لا به عليه وصار كما قال والله لا العدى العدا الذي دعوى الله ومن عليه  
ما لو قال لا امره من فاسد تريد الخروج ان حرجك طالب فانه يقع على ملك المحرمة حتى لو رجعت تم حرج بعد ذلك لطلق وهذا النوع من السبق  
به الوصية مع ولم يسبق به احد وكانوا يقولون من ذلك اليدين والمودة كقوله لا افعل كذا او الموقفة كقوله لا افعل اليوم كذا فارجح الوصية مع  
فما آخر وهو ما يكون مؤيدا للظلمة ومواسعي واحده من جوارح حار و اسحب دعيا الى نصره السال مجلعا ان لا يصره نصره بعد ذلك لم يمشاء القول  
الاصل بعد فالتعداد اعلت فاسمعيه لغيره ثم سمى به الحالة الى الارب فيها لالب فصيل ما فلان من فوره اى من ساعده وبذلك لا سيما  
المعلم اى سبق الكلام يعنى تركه من لطفه انجفت به ساقطه عليه وصار به الا ان السائق اكر استعمالا الى المساواة كما في قوله تعالى من  
ساقطون من ساقطين فليعلم انما اعند الاطالين بارانان حصه قوله ليو من ترك نصيبه من سا وجيفه فليعلم ترك بدلالة العقل ونصه قوله



الاسم بالعلمين في الكثرة ما كان كذا كذا في الحقيقة كان مسمى مع الاسم في الحقيقة والقياس في الاسم في قوله كذا كذا في الحقيقة  
بما كان في قوله كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
من الصريح في قوله كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
لا يكون لما كان في قوله كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
يكون معناه في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
لأنه لم يبق حقيقة ولم يبق اللفظ في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
هذا اللفظ يدل على الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
الذي هو في قوله كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
فكان حرف مطلق الاسم إلى القوة الأولى من حروفه إلى ما فيه مفعول وان كان الاسم حقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
لصو العرف في معنى العرف كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
الحرف كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
معناه كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
له ما يدل على السمة والصفة عامة العلماء كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
العرف في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
وان كان راسا حقه كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
حرف لا مائل فأكتمه ولا يسميه له عند ما يجب ما كملها وهو قول التام في وان لو امكن الحرف يجب ما لا يخاف تاله الالف العاكمة ما يוכל على سبيل التفكه  
وهو العلم وهذه الاشتراكات ما يكون من ذلك ومطلق الاسم ماول الكامل وان وصيغته نقول العاكمة اسم مسبق من العفكة وهو العلم قال الله تعالى  
فانعلموا فافهموا اي يفهم العلم المدعى به القوام والحق والعرف الربط يتعلق بها القوام وفي حكمة اسمها في بعض الموضع والربط في  
معنى الدوافع يقع من القوام الصاوي وقوم من جملة الماويل اذ ائتمت كان في هذه الاسماء وصف راد به والعدالة وقوام البدن بها علمه  
الرباد الاسماء ولما طلق اسم العاكمة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
في الاول وهو العلم الرباد في المعنى المطلوب من العاكمة وهو العلم في الثاني وهو العفك واللام على ما كرر اوجه الطرائك اسم لها  
وان كان في معناه وصف راد والقسط من المقطع لا ما ائتمت الحكم به لانه النقص من عدمه فصفه بلام فان ملك الرباد له معنى السمة كالعفك  
الاسم كمالا في المعنى الاداء فاما الاسم بهما فاقع على موضع والرباد بهما غيرة لعدم وهو المعنى اذ الاصله ساهي المعنى فلهذا كذا كذا في الحقيقة كذا كذا في الحقيقة  
الاشتاء يجب مطلق الاسم وذكر في المعنى والمعنى وعرفا ان مسامحة احوالها في الاسماء عرف واما فان وصيغته في معنى على حسب عرف رماه فاهم  
كانوا الاعداد واما في العفك العف في رماها وفي عرفا معنى ان بحيث في بيته لهما لا اتفاق قوله فاما الصريح فكذا لم من السجرح  
تقصير لمصداق العفك في الطرارة وهو ما ظهر المراد منه لظهور الاما لا استعمال احده رماها لظهور الاسم من الطرارة او الطرارة من لفظ سام  
لظهور الاحتمال والاستعمال في العفك والعفك لان ظهورها في ان لظهورها لا استعمال وهو معيلى معنى فاعل من صرح يصح صراحة وتوضيح

[illegible]

[illegible]



لا يخلو من الاثر في هذه المسئلة في ضرورة صحة الامر والظهور في ما يقع باثبات اصل الطلاق في اثنائه اثبات صحة امره  
 فان كان الواقع به حيا ولا يقع الاثر من واحدة وان لم يخل للدخول بها جعل استبعادا عن الطلاق اجماعا لا يخلو من  
 الاثر لا يمكن اثباته بطريق الاقتضاء او لانه يقتضي من ثبوت مقتضى ولا يدخل في مقتضى بهما وهو اعتداد لانه غير ثابت  
 قبل الدخول بالنسب والاحكام فصل من جملة ما استدل به عن الطلاق اى الطلاق لان الطلاق منه لو جوب الامتناع او  
 محاذ ان يستعار احكامه من غيره فلو صح ما استدل به في اثنائه الطلاق بعد الدخول لطريق الاقتضاء  
 جهة من المحاذ من حيث انه ليس بمذكور حقيقة وان كان فيه جهة الحقيقة الصا من حيث انه ليس به المستطوع فاما اثبات  
 فصل الدخول مما رخص فيه جهة الحقيقة لانه ليس بمطوق تحقيقا ولا تقديرا فان قيل كيف حرمتم بهما  
 استعارة المسبب للسبب وقد اكرهوا فيما تقدم قلنا قد جيزا ان السبب اذا كان محصا بالسبب حارفا لا استعارة  
 من الظاهر من قوله ما ذكره الشيخ محمد الاسلام في بعض مصنفاته ان الطلاق يوجب العدة على ما عليه الاصل  
 لا يملك العدة من الطلاق ولا الطلاق من العدة على ما هو الاصل من الكاح او السكاح للدخول لا لعدم  
 الدخول وكان الدخول فيه اصلا لا عارضا والسبب اذا كان مصلا بالسبب كالقبول المسبب بالسبب كذا  
 يصير احدهما كناية عن الاخر كما في قوله تعالى انا انى اعصر حرا وكما في العلة مع الحكم ولا يقال العدة لا تنقص به فاجابنا على ام  
 من غير طلاق وتحت الوفاة وليس بطلاق لا ما قول لما صارت هي فرائدا احدثت حكم النكوص واحد روال به الدخول شيئا ما الطلاق  
 فاقرب العدة لا يماقت بالثبوت والواجب بالوفات رخص زمان بقدره لا اعتداء الا اقرار بالسبب بقوله اعتدى بكلاما فيه كذا  
 قبل او فعل المراد من السبب لعله كما يقال النكاح سبب الحمل والبيع سبب الملك والمراد بالعدو الطلاق عليه لو جوب العدة في وضع  
 المتزوج وفي قوله واستقيم الحكم لانه استأثر به اليه اذ الحكم كرمي تقابل العلة والسبب معاملة السبب حيث لم يقل فاستقيم السبب لانه  
 اراوه العلة ولا يلزم عليه خلف الحكم في غير الدخول بحال ذلك لقوات الشرط هو الدخول وذكر في بعض الشروح انه لا يصح ان يحل  
 اعتد بغير الطلاق لانه اما ان يحل عارضا عن قوله طالق او مطلقا او طلاقا فيطلقه فيسكن السجور السبب الاول للاصحاب العدة  
 لان اعتدى امر الاول والسبب ليسا يعطيان وصلا من الامر والسبب التثنية اولها وليس عروا لانه لا استعارة السواقي في الصيغة  
 وكذا الرابع لانه لو قال لما يطلقه فبطل الطلاق بهذا اللفظ وان لم يخل واحد منه بما يحل به حار الفول لوى طالعها وذلك تحت جميع اطلاق  
 والمهران بعدد الكلام اعتد لاني طالعها فاكس يد كذا الحكم عن السبب فكان من ما لا يصح وارس النواحي الحار الى اسيرى المصوب وعمره قوله وكذلك  
 اى ان قوله اعتدى اسيرى رجلا لانه ليس به التفسير لقوله اعتدى اذ هو توصيف بما هو المقصود من العدة لان العدة لا تستأثر اقل اكد للوطى وطلب  
 الدخول كحل ان يكون للزوج بزوج آخر فاصح الى القيمة فاذا وجدت القيمة من الطلاق بعد الدخول امضا وقوله استعارة كناية ووجدت القيمة  
 بنى ما ذكرنا وبه السبب مستعدا بها فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت ربيعة اني اعتدتم رجعا ودلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليها هي تنكح على من قبل من اثار بها يوم يرد وترتجتم استعار اهل مكة فكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بها فقال لها اعتدى فندب  
 على ذلك واسمعع الى النبي صلى الله عليه وسلم ووبت ثوبها لعائشة وقالت اني اكنى من ارجع اليك ثم القيمة فمرا  
 النبي صلى الله عليه وسلم قوله كذا لست احده يعني وتتل قوله اعتدى قوله لست واحده في ايعى به طلاق رجعي عنه الله ولا يصح



[illegible]

[illegible]

[illegible]



مقدم لغة العلم والاصور حتى ان من لم يعرف هذا المعنى من المصطلحات كان من قدمه ان يقتصر الكلام على مقتضى  
ولما تعلق العلم بالادب في التأليف على التقدير كان من التوفيق ما يقتضيه معرفة معنى النص بالانقياس وما حصل الصريح من العلم  
بالقياس مطبق ولهذا اشترط في القياس ان لا يكون قياسا لا يخفى بشرط والدليل على ان الدلالة ليست قياسا بل الاصل في القياس لا يكون  
الدلالة ولهذا اشار كل بل الراي عريه فلا يكون قياسا لا يخفى بشرط والدليل على ان الدلالة ليست قياسا بل الاصل في القياس لا يكون  
ان يكون قياسا الفرض والاجماع فلا يكون في هذا النوع من القياس انما يتخلوه وعما كما لو قال السيد لعدده لا تعطى يد اذ ربه فانه يدل على  
سبعه من اعطاء حقوق الله مع ان هذه المصوصة واحدة وما راد عليها وهذا النوع كان ثانيا ميل شريح القياس ولهذا اتفق اهل  
العلم على صحة الاصحاح بغير مقتضى القياس وبغاية الامتثال عن داود للطاهر من علم انه من الدلالات اللغوية وليس بقياس  
ثم اوضح ما ذكره قوله والثابت مدلالة النص مثل التثنية بالاشارة يعني ان الاسم مدلالة نص الى النص الى الراي كالثبات بالاشارة  
حيث انما الجرد والكلمات مدلالات المصوصة بالاتفاق وان لم يحجر اسماها بالقياس عند ما خلا للتأني رحمه الله لان الدليل  
فيه صحة والجرد وسدس بالتهات فلا يثبت مما فيه صحة لان مثل هذه التسمية غير مبنية من التثنية بالاتفاق الناس على التعلق باحد  
لا احد في الجرد والكلمات ولا احدهم على صحة اثبات اسما الجرد في محال الحكم بالبيانات وفيها صحة بل لان الجرد وشرعية  
صعوبة وحرا الى الحساب التي هي اسماها وفيها معنى الطرفة بتهادوة صاحب الشرح واكبارات شرعية مبنية لاتمام الحاصلة  
باركك اسماها وفيها معنى الصعوبة والحر ايضا لما عرف ولا يدل على الراي في معرفة مفادير الاحرام واناسها ومعرفة ما يحصل به اذ اليه  
اثامها ومعرفة بالصالح احرامها وادراجها ومفادير ذلك فلا يمكن اثباتها بالقياس الذي سناه على الراي بخلاف الاستدلال بال  
سداد على المعنى الذي يقتضيه النص لانه يكون مصداقا الى التثنية اسما الجرد وادراجها عند قطع الطريق على الرد  
لان عبارة النص احب عند المحاربة وصورتها سائر القفال ومعها بالغة قهر العدو والتخوف على وجه يقطع به الطريق  
وبهذا المعنى معلوم بالحجة لغة والره سائر ذلك كالمقابل ولهذا اشكر كواحي العينة في مقام الجرد على الرد مدلالة النص وايجاب  
الرجوع على غير ما عزم من في حالة الاحصان فانه روي ان ما عزم اني وهو محض فرجهم وسعولهم انه لم يرحم لانه ما عزم وصحالي على  
رني في حالة الاحصان فبذلك الحكم في حق غيره مدالا النص اسما الجرد والراي في اللواطة عند اني يوسف ومحمد والتأني على  
ما عرف ومثال اسما الجرد اسما الجرد الكفار على من جامع في سائر مصداق عند مدلالة نص الا عزم وهو معروف اذ هو  
عليه السلام على الصوم لا الكو اذ اسما صحت على غيره عند وجود هذه الحمايه ايضا واسماها على الراي لسائرهما اذ في معنى الحمايه واسماها  
بالاكل والتثنية لكونها متصلة بالحمايه في الحمايه اه اقوي به لان الصيغة اشتد مان الاساس يمكن ان يصح من الجاع سهر ولا يمكن ان يقصر  
عن الاكل لولا على ما يباه في الكشف قوله الاسما هي لكن الدلالة عند تعارض الانتباه والدلالة دول الانتباه لان في الانتباه  
وحده العلم والمعنى الملعوي وفي الدلالة لم يوجد الا المعنى الملعوي فتقابل المعين ومعنى العلم سالما عن المعاصرتي الانتباه  
مصرحت به ومثال به سها ما قال السجري الكفار تحب في الفصل الحمد لا كما لما وحت في الخط الحمايه مع قيام العدد بقوله تعالى  
ومن مثل هو سها خطا محيرير قسمه سوسه الى ان تحب في الحمد كان اولي ويعبر عنها بقوله تعالى ومن فصل سوسه سها محيرير  
عالمها فيها فانه يقتضي عدم صحتها ككفارة في ذلك لانه تعالى حصل كل حرامه صم اذ الحرام اسم للكمال للمعنى على ما عرف فلو وجب الكفارة



[illegible]

وهو الاتفاق في معنى الالفاظ حتى لو لم يكن في الالفاظ اتفاق في الالفاظ في المعرفات لم يتحقق الاتفاق  
من المصروف قولنا في الخبر بمررت فان الخبر لم يكن في الالفاظ اتفاق في المعرفات لم يتحقق الاتفاق  
والثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
فان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
والكلام بعد ما ثبت شرعا في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
وما وجد من الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
وهو التحليل من الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
لا يجوز البيع لان دلالته على وجوده في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
على الامتناع من الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
لان خبرها سادى في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
المعروف ان سادى في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
بل لان سادى في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
الاصول من الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
سطوا في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
وهو الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
لغيره معناه في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
فالمعنى في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
العموم في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
ما عرف من الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
بمعناها في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
المعنى في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
الذي في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
احد او بهما في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
من المعنى في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى  
مثل غيره في الالفاظ اتفاق في المعنى حتى كان الثبات في المعنى يعني ان في الالفاظ اتفاق في المعنى

على سبيل المثال في قولهم لا يجوز ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
على الكفر في زمان واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
لأنه لا يتحقق الفرق بين زمانين في مكان واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
غير لازم فان الكلام لا يقتضي بحدوثه في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
مبني على ما يقتضي من ان الفرق يتحقق في زمان واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
لما يقتضي من ان الفرق يتحقق في زمان واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
في قولهم لا يجوز ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
لا ليس بتأويل بل ليس مع الضرر في المعنى ذلك لا يتبع والرابع انه في باب الالفاظ كقول المصنف في بعض مواضع  
الكلام كقوله في قوله تعالى فيكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
قال المفسر في قوله تعالى فيكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
فصل في المعنى والفعال لما فصل المصنف عن المعنى ما مضى من هذا القول لما كان الخلف كالمذكور كان في كل العبارة  
الامام في هذه من ذلك طريق المفسرين فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
الكلام في المعنى فيها فان قوله فيكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
اللام في قوله فيكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
فصل في الخلف واسماء الكليات في الجواب لا ينبغي سألنا لو وجد كلام تحت في الالفاظ لا سيما في الكلام ما ظهر في الالفاظ فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
وعدم لرويه في المصنف في هذه الصورة من ابي الحسن لا سيما في الالفاظ فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
لكل ما وجد في قول المصنف فيكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
في المعنى الذي ذكره فيكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
فصل في باب الالفاظ على هذه الطريقة الصالح في الالفاظ فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
الكلام ما من مسائل عن شي واحد الا ان احدهما او جمل الاسماء فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
في الكتاب هو اصدار الفاعل في الامام في ر رجه الله وسعهم على اصدحت جعل المعنى والمحدود متساويين فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
ان يراوه فيكون المعنى من المحدث فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
عنه والالفاظ فيكون المعنى فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
معنى فيكون المعنى فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
قال في معنى رجه الله فيكون المعنى فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
من خواص الالفاظ فيكون المعنى فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد  
المعنى فيكون المعنى فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد فيكون ان يكون الله تعالى في مكانين في وقت واحد



فقط سالی حق عمر و علی العموم و در بعضی و در سده بیست و یکم و اقله علم

قوله فصل من الناس من عمل في المصنوع أي جعل ما لوعد آخر عمره ذكر أبي ناسده عند داود علم أن عامة الأصوليين من أصحابنا  
يجمعون بين مصدور اللفظ لمصدر و مفعول وما لو ادلالة المفعول بادل عليه اللفظ في محل المفعول وجعلوا ما سميت به عساره  
واسماده وانما من هذا الفصل فالو ادلاله المعروف بادل عليه اللفظ لا في محل المفعول ثم فسبوا المصنوع الى مصنوع لواءه مفعول يكون







المخصوص من الموصف لولا وجوده المحققين انوا الاسم لا يحصل الا بعد ان يوصف بالصفة لا يحصل كذا في شمس  
قوله ومنها انه ومن الوجه القاسم في التي عملوا بها قال الشافعي رحمه الله الى آخره لا خلاف ان المعلق بالشرط لا يوصف  
وهذا الشرط ولكن قبل ان يوصف بالعدم الاصل الذي كان قبل التعليل وعنده ثبوت التعليل مع قوله ان يوصف بالعدم  
طالق عدم الطلاق قبل وجود الشرط ولكن بالعدم الاصل الذي كان قبل التعليل وعنده ثبوت التعليل مع قوله ان يوصف بالعدم  
مضاف الى عدم الشرط بالشرط على وجود الشرط بالالفان وعنده بدل على ان يوصف بالعدم مع قوله ان يوصف بالعدم  
ويسمى به الموصف الشرط وكذا الحكم اذا وصف الى سمي بوصف خاص ان كان الاسم عاماً ولكنه قد يوصف بمخصص بالعدم عليه السلام  
في العم اسماء ركوه فان اسم الموصف عام في حقه ووصف السوم بمخصص بمخصص لا يخلو خلاف قوله ان يوصف بالعدم  
فان وصف الموصف اسم مع وجود قوله عليه السلام في كل واحد من رتبة احوال وصف رطوبة الموصف بالعدم مع وجود الشرط  
عند وجود ذلك الوصف وعلى انما الحكم عند عدم ذلك الوصف عند عدم كمال الوصف عليه ويسمى به الموصف الموصف ولما ادى الى عدم  
الشرط او الوصف بوصف عدم الحكم لم يجرى في حق اسم الشرط والاسم عند فوات الشرط وهو عدم طول الحرة الوصف وهو الاسم  
الذكر في قوله تعالى ومن لم يسطع مسكه طول الا سيج المحصيات للموصف اي من لم يملك راد في المال يملك ما كان الحرة  
ما يملك اسمكم من هذا الموصف اي فليسكنه يملكه من الاما المسلمات والطول العصل والعقبات الثبات والاسم يسمى  
الاسم في صفة وان كان كالمصية من الاما لا يوصف لوصف الكسائر لثباتها في المدة لما علق حاز كالح الاسم لعدم طول الحرة وصف  
الموصف بالموصف اوصف ذلك عدم الحرة عند عدم الشرط او الوصف فلا يجرى كالح الاسم وان كان موصوفه عند وجود طول الحرة  
لغواب الشرط ولا يجرى الاسم الكساية وان لم يوصف طول الحرة لغواب الوصف وراى في بعض نسخ ال عوار كالح اذ به عند معلق  
اربعه سوى الشرط الموصف عليه من عدم الحرة بحده عدم طول الحرة وكول الاسم موصوفه وصفه الموصف هو المراد ان لا يملك حقه  
اسم اخرى يملك من ان عوار كالح الاسم عند موصوفه اي اما تحقق عند اجتماع هذه الشروط لا يلزم كساية لم يملك  
بمفهوم قوله المحصيات للموصف حتى حصل طول الحرة الكساية بالعاص سيج الاسم كطول الحرة الموصوفه ومفهومه بعضي ان لا يكون طول  
الكتاية بالغا او لو كان بالغا لما كان بعد الاسمان فانه لا يقول العمل بالمفهوم اما يجب اذ لم ينعرضه دليل اخر وقد عارضه  
بها فان صوره الحرة من الاسراف في واجب مما يمكن وصفه امكن الصياح يملك الحرة الكساية مع عاينه وصف الاسمان  
في الولد فانه منع حر الاوس وما على ان طول الحرة الكساية لا يمنع عنده في قول كذا في المصير وقال الوصف الا يصح في  
من اصحابه اذ اوصف طول منه ولم يوجد موصوفه ترمي منه بذلك الطول كان له كالح الاسم قوله وما صله ان وحاصل افعال السمي  
في سمي المفهوم او حصل الكلام في اي لسان رحمه الله في الوصف الشرطي كونه موصوفه لعدم لان اثره في البيع كما بشر  
لعل ان الحكم موصوفه كما موصوفه على الشرط فانه لولا الوصف لكان الحكم مطلق الاسم كما لولا الشرط لكان الحكم في البيع  
الا ترى ان الطلاق كما معلق بوجوب الدار موصوفه ان طلب الدار فاب طالق معلق به المركب في دوان طلب الدار كونه  
فاب طالق فلما ظهر الموصف اربعه كما ظهر للشرط الحكم قوله واغتر العلق بالشرط فالا فمع الحكم دون السبب امر العلق  
البيع بالالفان لكنه يمنع الحكم عن البوب الى زمان وجود الشرط ولا يمنع السبب عن الالفان عنه كان السبب موجودا في الحكم

في الحال لكن التعليل منع وجود الحكم في زمان وجود الشرط فكان عدم الشرط وعدم التعليل منع السبب من التعليل  
على ما سبق فلو كان السبب هو الحكم لكان يكون عدم الحكم بناء على عدم الأصل الذي كان قبل التعليل على عدم التعليل وقيل  
التعليل هو شرط الحكم فلو كان السبب فان من قال لا شرط انت طالق ان قلت الادارة لا تؤثر في التعليل في قول انت طالق بعد من التعليل وهو ما  
يؤثر في حكمه من الثبوت فانه لو لا التعليل لكان الحكم ثابتا في الحال الا ترى ان قوله انت طالق ثابت مع الشرط كما هو ثابت بدون الشرط  
وهو ثابت بانه مع ذلك حكم لا يشترط لكان الشرط من اثر التعليل في منع الحكم وان السبب من اثر التعليل والاضافه بشرط التعليل  
البيع فانه يدل على الحكم دون السبب موجب الحكم اصل وجود الشرط وهو شرط التعليل فان يعلق بعد دل لا يؤثر في فعله الذي سبب  
استقوط المانع لتمامه وانما هو في حكمه وهو السقوط وكذا المقتضى بالوصف في معنى الشرط لما سأل الحكم تام الاسم المطبق لولا الوصف وكان كونه  
ثبوته المانع للشروط الحكم وكان عدم الحكم مقبولا الى عدمه كما كان مصفا الى عدم الشرط ولو لم يدل التعليل بالشرط والخصص بالوصف على ان الحكم  
منه عدمه لم يكن كذا كما فائدة فانه لو استوفى العلوية والسامية في وجوب الحركة واستوفى بدل الطول ووجوده في حيز السكك الا انه لم يمتنع  
لذكر السامية والتعليل مع الطول فائدة وخصص اعادة العقبات بالاعتبار بتعليلهم بالشرط فائدة مجمع مخصص الشارع وتعليله الى الاسرى ان  
حيز الشارع وتعليله بوجوب العلم عدم العلم فان من قال لعمره ان جل عدي الدار فاعطه نعمه لانه لا يبعد ان لم يدل الدار على كان عدم  
الدخل يمنع حيز الاعيان كما ان حوده حجرة من مال غيره فشرى بها اسود فبسمه لانه يعنى شرط الاسمين فك التعليل صاحب السرع وخصصه  
لان كلام صاحب السرع ارد على اساسه المانع فواعده بقوله ولذلك امي ولان التعليل يورثي مع الحكم ولان السبب السامية  
رجحه اذ التعليل الطلاق والعتاق بالملك ما ان قال لا حصة ان روجها فام طالق او قال ان روجها امراد او كلما روجها امراد فهي  
طالق او قال ان اسرى بعدا او حيزا حال بعد العزل فملك او اسرى فام حركا بأكلا طلاحي لاليع الطلاق والعسا باده  
الايمان بحال لان السبب لما كان وجودا عند التعليل لا بد له من وجود الملك في المحل لانه لا يبعد مدول الملك ليسر الملك  
في المحل لعدم السبب ثم سافر الحكم الى وجود الشرط بالتعليل فادخل المحل عن الملك لكان لو قال لا حصة ان روجها الدار فام طالق فوي  
سرداهم وهذا الشرط في الملك لا يقع في دور الكفر المال في المحل ان روجها فام طالع عشرة ساكن او كسائرهم في المحل سارعه  
لان المحل من الكفارة ولما انصاف الكفارة انما هي في كفاها ليس الا ان المحل شرط لوجوب اداها فكان التعليل هو لكان  
ذلك كفارة انما حكمه وادخله في حكمه اسرى من وجوده مسرله الماحل وهو معنى قوله وجوب الادا سراج امي سارعه امي عن سبب  
الشرط امي سبب التعليل الشرط فام طالع حيزا في المحل لان الادا بعد السبب بل وجوب الادا فانه كتحمل الدكوة والاس الموحل وكالكفر  
بعد المحل قوله والمالي يحمل الفضل من وجوبه وادائه اساره الى العرق من كفارة المانع من الكفارة بالصوم حب لا يجوز تحلها  
فصل المحل بعدة خلاف الاولى فعال الواجب للمالي فمفضل ليس وجوده عن وجوب ادا لان المال يقلل الفعل فحاران نصف المال بالوجوب  
ولا ثبت وجوب الادا اليه في فعله الماحل الى ان اسرى سنا الى سهرت الوجوب مفسر بعد ولا ثبت وجوب الادا في  
حلول الاحل فلا يدل عدم وجوب الادا على عدم الوجوب فاما الذي في فعله المحل الفضل من وجوبه من ادائه لعمى ليس وجوبه الا  
حب ادائه الى الصلوة لسبب الادا لا معلومة وكذا الصوم فوجوب الصلوة والصوم لا يكون الا وجوب الادا لعدم وجوب الادا  
منه يكون عدم اصل الوجوب ضرورة ولما حوز وجوب الادا الى وجود الشرط لا حيز علم ان اصل الوجوب منتف فله فلا يجوز الادا



قبل الوجوب ولابد ان لا يتجمل بغيره فيقول قيل الكوة قبل الخول قوله وانما انما في جواب الوصف في قوله انما  
هذا الكلام انما لا يسلط في الاول في ان الوصف في الشرط على الإطلاق بل الوصف قد يكون بمعنى العلة وهو على وجهين قد يكون  
بمعنى الشرط وقد يكون الاتفاقية وهذا في اوله والاشتمال لا يوجب العدم عند العدم لا خلاف لانه لما لم يذكر على سبيل الشرط كان  
وجوده وعدمه سواء وهذا لم يجعل الشك فيه انما وصف الايمان في قوله تعالى ان سلك الحصىات المونسات بعسل في سطر الخواص  
حصل طول الحجرة الكسائة العاصم جواز كل الالة كطول الحجرة المسلة لانه ذكر على سبيل الشرط لا على سبيل اسطر كما في قوله تعالى  
اما الذين اسوا اذا حكمهم المونسات الالة قال المسلة والكسائة في عدم حوب العلة في الإطلاق بل المجهل سواء وان ذكر الحكم  
في المونسات كذا في السالكين وكذا اذا كان الوصف بمعنى العلة فان كان موزعاً في الحكم كما في قوله تعالى والراعي والساوقة فان  
وصف الراعي هو الموزع في حوب الحد ووصف سرقه هو الموزع في حوب القطع لان الحكم سري رتب على اسم من كان احد متعاده على الحكم  
على ما عرف لا يكون عدمه على عدم الحكم لانه لا يعدم العلة لادل على عدم الحكم لا خلاف في ادالم منب احصاءه بما فكه اعدم الوصف  
الذي هو بمعنى العلة لادل على عدم الحكم اذالم منب احصاءه وان كان سطر ايمى وان كان الوصف في معنى السطر والجماعه متعدية  
لا يدل على عدم الحكم عند الصل لان عام الشرط لادل على عدم الحكم فكه اعدم الوصف الملحى - وذلك لان ما سطر العلى في سبيل  
عند الان في حكم هذا لان العلى في سبيل في السب وهو قوله اس طالق مثلاً لانه هو الذي كور وول عمره فاذا قال ان دخلت الدار فاب  
طالق في علقه هذا السطر وقصد العلى عند دخول الدار في الحال فلم يكن السب موجوداً بل وجوده بشرط مكان عدم الحكم  
اعدم سببه لا يمنع العلى اماه قصد الوجهاء حصل قوله اس طالق حراً لدخول الدار والحجر عند اهل اللغة سطر وجوده بشرط  
فان من قال لعمري ان كذا سبب اكرامك كان متعلقاً اكرامه اكرام صاحبه اماه فكان اكرامه معدوماً بل اكرام صاحبه اماه فكه لك سبباً  
الطالع حراً لدخول الدار كان الطالع معدوماً بل وجوده سبباً لانه اكرام صاحبه اماه فكه لك سبباً  
سب طالق فصار موجو اذ اوجه الى حمله على ما للعلى بل العلى ما ما العاكس ودفع الفلكل سطر الحلى في ان لا يعمل حوله  
سب طالق معدوماً لكن على العلى العلى وصول الى الحلى ذلك ما للعلى من العلى لانه العلى سببه على حوله الى حله كما  
لا يصح على بل بما لا يرى ان سطر السب كما لا يكون بل قد اقام الركن لا يكون مع الشرط انما اعدم صلا الى الحلى كما لا يكون  
سبباً للطلاق بل قوله طالق فكذا اذا وصف اس طالق الة سبباً او صفة لا يكون سبباً لعدم الحلى ولما دخل العلى على قوله  
طالق سبباً من الاصول الة الحلى كالعلى الصل مع وصوله الة الارض وادالم صلل الحلى لم يصح قوله اس طالق بل كان سبباً  
ان ينعوا لالم صلل الحلى كقوله اجسه اس طالق الا ان وصوله الى الحلى لما كان مرعاً لوجود سطر الحلى كالعلى صلل الحلى  
صححاً لوجه ان لعمري ان سطر السب لعمري ان لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب  
عليه لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب  
اليه من سبب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب  
وجود السطر فان السطر او اوجه لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب لعمري ان سطر السب  
طالق ثم جوهه على الدار طالق فخرج في به الحال لالع فلما اس الفير ذلك الكلام المعلق بغيره احد سطره اك الكلام





الشرط المحذور قبل وجود الشرط لعدم تمام السبب فكذا في الممالي بجلات حقوق العباد فان الواجب للغير مال لا يفعل لان مقتضى  
حصول ما يقتضيه السبب لا يتحقق به الشرط وذلك بالمال دون الفعل ولهذا اذا لم يتحقق مقتضى الاستبعاد فليس من الممكن  
بدون الوثيقة ان عدم الفعل والتأخير جعل بطريق التبع وبني الاصل المسك وجوب الفعل بطريق التبع والاستحقاق هو جعل  
الفعل في وجوده في الاشياء محظورا او قصورا اسلافه فاما حقوق الله تعالى وادبه بطريق العادة وليس المال ليس لعادة وانما العادة  
فعل بآسره العادة بخلاف هو النفس لا بمعاد من ماضى الله تعالى مادة فكان المال الى الملاذ مثل الكسبي من غير تفرق ولهذا لا يوجد  
الواجب الممالي من الشرط فلا وجه لغواب المصنوع وبوجه الفعل ولا لفعال لو كان الفعل هو المصنوع ولم ياد بالاس كالمطلوبه لان  
تقوى المصنوع وبوجه الفعل لقطع طائفة من المال يحصل بالاس والا ما به فعل منه ما كسبي به عند حصول المصنوع بخلاف لصلوة  
لان المصنوع وموانع النفس بالاسام التي لا يحصل بالاس فلم ياد بفعل وطلبه بالاصل جوارا بفتح الاسه حال طول الحره لان الله  
لغايه الحاج الكمال الاسه حال عدم الطول لقوله عز اسمه ومن لم يسطع سلك طول الا لا ولم يحرم حال وجوده لم يكره والمعلق بشرط  
الواجب يعني الحكم بل وجوده يجعل الحد بها ما اصل وجود الشرط بالامام الوجه الكمال فان فعل لا خلاف ان الحكم المعلق بالشرط ثبت عند  
وجود الشرط وان كان الحكم ما سماه اصل وجود الشرط فكيف يصور بوجه عند وجود الشرط اذ لا يحوز ان يكون الحكم الواحد ماماني الحال  
وسمعا لشرط من شرط لاصل لو طه ليس ما قبل الشرط ولكنه معلق بالشرط بالامام التي ليس منها ما الشرط المراد معلق بوجه  
الشرط في هذه الاله واما نحن ما ادعى من الرضا فيها موجودا فاما ما هو معلق فلا لا يحوز ان يكون الحكم معلقا بشرط وذلك الحكم  
معلقا بشرط اخر فلهذا العده الامري ان من حال عده اذ انا لوم لم يحضر فانس حرمه فبال اذ انا لوم المجموعه فانس حركا ان السابح اذ  
ان كان كسبه المجموعه بعد لوم الخمس حتى لو اخر خمسة من ملكه فحاز لوم الخمس ثم اعاده ان كسبه اخرى لوم الخمس فانس ماعاد المعلق السابح  
فمن مع هذا لا يحوز ان يكون الشيء الواحد كمال الشرط لاثبات حكم وهو بعض الشرط بالامام وذلك الحكم العبادا فليس لودي اسه  
فان بعد الشرط كمال الشرط في سائر الامام وهو بعض الشرط في هذه الاله اذ انا فليس ان الحكم ثبت استدا عند وجود الشرط فلما  
اسالنا بوجه واحد واما بعض فهو خارج الامري انه لو كان لعهده ان حاز ان اكله ثم قال ان حاز ان اكله وسبب صحيح وكل وجه  
سماه وكون الاكل كمال الشرط بالمعلق الاول وبعض الشرط بالمعلق الثاني لو انا فكل في غير ملكه م اسره فانس ان بعض  
لتمام الشرط في المعلق الثاني ومنه ملكه فان فعل اسه فانه في المعلق الحوز ان هذا الشرط اذ كان يحوز بوجه فلما فانه كرامه كمال  
الا حال طول الحره فان كمال الاسه ان خارجا ما حال الطول لكن لا يجب لمن قدر على سريه الحره ان لا يخرج الاسه وكره  
ذلك اذ امرهما او هو سريه خرج على وفاق العاده كقول تعالى فكما سويهم ان علمهم منهم حرام فانس عليكم حال ان تقصروا من اهلوه ان حرم  
ورما سلك الشيء في حوزكم وذلك لان الرضا لا سريه الاسه في العادات الا عند الخرخ كمال الحره وكسلك من ذلك فخرج الله تعالى  
بما الكلام على وفاق العاده كذا في طريقه الامام محمد بن الرضا في قوله وسماه في بعض السبح ومن هذه الجملة اي من الوجوه العبادية  
ما قال السابح رحمه الله ان يطلق محمول على بعضه اي يحكم ما المراد منه ما هو المراد من بعضه واعلم ان كل شيء من الحي مات له منه وجهه وكل  
لا يكون المعنوم من عن المعنوم من ملك المماهية كان معار لها سوا كان لا ياما او معار فالان الاسان من حيث انه ليس له الاسان  
فاما انه واحد ولا واحد هما في ان سائر ان لكونه بها وان كما تعلم ان المعنوم من كسبه بها لا سلك عما فاللفظ الدال على وجهه من حيث بها





من باعتبار الشواهد وما كان من كل كلام عليه على ظاهره الا ان يسع حياجه وان كان كذلك لا يجوز  
كل ظاهر الاطلاق الى التفسير غير ضرورة ودليل في الطريق التي كما لا يجوز فكيف وثبتت العقيدة في الحاشيات والذكرات في  
المعنى من عدم الاستقلال والاساس في العمل بالقياس كما اثير في الكتاب بقوله وفي نظيره من الكفارات لا حاشية في احد  
نقطة في الاشارة الى ان المقيد بالوصف ينزل القلق بالشرط وان لو حجب عدم الحكم عند كماله وحاشية في  
على انما قلنا كان المنع حكم النص المقيد كالاشارة يجرى الى نظير المصنوع عليه فعليه حاشية كما اذا كان المنع مقصودا عليه وكما  
سعدى الاشياء والرقعة في كفاية العقل مقيدة لوصف الاسمان فاجب هذا الوصف عدم الحواجز عند عدمه فتعدي هذا الحكم الى اطلاق  
من الكفارات لا حاشية في واحد كما يتعدي حكم المقيد الايدي في المرامى في الوصور الى نظيره وهو التسمي لال كل واحد من المماراة والافعال  
بما يعمد الى امة من الاطلاق لا يقول مدعى ان المطلق ساكن عن القيد غير معرض له بالحق ولا بالاشياء مصادرا للحمل في حق الوصف  
حاشية في النص في حواجز عدم حكم الوصف الله العباس ولما لم يحمل المقيد على المطلق لان المقيد مطلق وفي حله على المطلق الذي هو  
القياس مع الطال بعد المطلق فلا يجوز وانما لم يصب طعام كفاية المنس في كفاية العقل ولا راحة صوم كفاية الظهار وطعام في  
صوم كفاية المنس وطعام ما يطرح الحمل مع ان الكل من احد لان المقادير من هذا لا سيما تام باسم العلم وبهم استعملت واثبت  
امام وسنن في كفاية منساكين ونحو ما ذكره في لوجب الوجود عند الوجود ولا حجب لعدم عدم العلم وادالم منست عدمه في التحمل  
لا يمكن التمسك الى غيره لا لعدم عدمه في حاله في لا يمكن الحمل المطلق على المقيد متى اذا ورد في الحكم دليل انه ذكر ووجهاني اسب بعد قوله  
كافاني حاد واحدة شرارة احوال كافاني حاد منس لا يمكن الحمل المطلق على المقيد بالطريق الاول في قوله بعد ان يكونا حكمين امي بعد ان  
كمول المطلق والمقيد ورواني حكمين او بعد ان يكون الساب المطلق والمقيد ورواني حكمين لسراري احوال كافاني حكم واحد لا يسع  
الحمل في حواجز احوال كافاني حكم واحد في حاد من لا يجوز الحمل في كل هذا احرا احس احاسهاني حكم واحد في حاد واحد لا في حاد  
فيكون معنى هذا الكلام لا يمكن الحمل المطلق على المقيد في حاد من اصل لا في حكم واحد لا يمكن الحمل الصافي حاد واحد ادا كافاني حكمين  
فانما في حكم واحد من لان الاطلاق امر مقصود كالصعود فالاطلاق معنى عن بوسعه الامور منس على المحال كالمصعد من  
عن الصيغ والمعد بعد ان كان العمل بها لا يجوز اطلاق المقيد كما لا يجوز فكيف معنى ما ومنس يمكن العمل بكل واحد منها او  
ان كان الموصوف هو المقصود والساب في حكم حاد واحد والمقصود هو المقصود في حاد واحد اخرى كافاني اعناق الرصة في كفاية العقل  
والمنس وكذا كورا ان يكون المقيد مقصودا له في حكم حاد واحد في تسلسل مقصودا له في حكم اخرى لكافاني كالكسوم الاطعام في كفاية الظهار  
فلا يجوز اطلاق احدهما الاخر والاوجه الى اسباب المقيد العباس الصلا سلاسة الطال لمنس المطلق والعباس الموصي الى الطال  
المنس مطلق فاما ان كان في حكم واحد في حاد واحد فلا يمكن الجمع بينهما لان الاطلاق والمنس مناصان فلا يصح ان يكون الحكم الواحد  
في حاد واحد في حاله واحد مع المقيد في حاد واحد موصوفه ما هو حمل المنس على المطلق لا حاشية في حمل المطلق على المنس لا حاشية  
فلا لك حاشية الصام المطلق عن الصانع في قوله تعالى فصام الله الامم على المقيد فراه من سعود رضى الله عنه فصام الله الامم مناصا  
لان فراه لما سهر حتى حارب الرادة ما على الكتاب اجمع المطلق والمقيد حكم واحد في حاد واحد والصوم الواحد لا يصح ان  
يحسب مناصا من صانع في حاله احدى حواجز حمل المطلق على المقيد ضرورة فلو لم يحمل ارم الصا ان يحسب عليه صوم الله الامم فلا حاشية

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]





والله اعلم بالصواب





[illegible]



الامانة في العمل لا تستلزم ان يكون الفعل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
الامر او النهي والامر والنهي لا يقتضيان ان يكون الفعل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
وهو الامر والنهي والامر والنهي لا يقتضيان ان يكون الفعل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
المعروف لا وجود له في العمل فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
وهو الصيغة الدالة على الوجوب او الوجوب هو الماضل فيها والعارض هو الماضل فيها  
جاء الانتقال منه الى الايجاب والعلم به ضروري كقوله في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
وتقوله وحل ولكن اذا عيتم فادخلوا وكما الامر للحل والنهي والنهي بالنهي  
المسكوك والامر بالقتل في شخص من اهل الاسلام او اهل الكفر اسباب موجبة للفصل من الحرب والريه وقطع الطريق وكما لا مبرر  
بالجور وليس له ان يقاتل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
بعد الخطر فثبت كما ذكرنا ان الخطر المقدم لا يمنع من النهي الصيغة عن الوجوب الى الامانة كما ان الامانة المقدم لا يمنع من النهي  
الوارد بعد من التحريم الى الكراهية او العسر ما لا ينافي في الامانة فيما كره من الخطر المقدم ما لا ينافي في الخطر المقدم  
لهم من الامانة ايادى الى الاطباء وحواله تترتب حقوقا بعد ثبوتها عليه ليدار بها حقوقه والامر على من يوسع به النص في هذا  
لم يحل الامر بالكتابة عند المديونية ولا الامر بالاتباع عند المداينة على الامانة ان لم يتقدم حظه لئلا يصير حقا عليها العداية فثبت كما  
قوله ولا موجب له اي الامر في الكفر ولا يحل له اي الامر في الكفر او اختلاف الفقهاء في ما له موجب في الامر المطلق في اعادة الكفر او في  
الكفر ان لم يحل له اي الامر في الكفر ولا يحل له اي الامر في الكفر او اختلاف الفقهاء في ما له موجب في الامر المطلق في اعادة الكفر او في  
هذا من المبرر في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
التشافي انه لا يوجد الكفر ولكن يحمله ويروي بداعي السامعي والفرق بين الموجب المحتمل ان الموجب ثبت من غير مبرر منه ولا يحل  
لاستدراكه وقال بعض مسامحة الامر المطلق لا يوجد الكفر ولا يحمله لكن المنطق ليس كقولنا تعالى وان كنتم حذرا فادعوا اليه  
لوصف كقولنا تعالى الرأفة والرافة في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
والمدح في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
حسنة وهو ان لا يبعد من حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
مختص من طلب الفعل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
مطلوبه في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
ونوكت به ان السكوت معصية من حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
اسم عام يحل الفعل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
بالسعي فان السعي في طلب الفعل في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه فاما في حيزه  
المعنى كذا الامر لوجوب الدوام حتى لو فعل مرة لم يفعل مرة اخرى ولا يجوز عليه السمع لا يجوز

[illegible]

[illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

في هذا الباب مني الطريقة والمشرقة المغمورة على القول ان السبل كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والوجه في معنى الطريقة والشرقة ان  
 فيهم منه تقديم الحكم على سببه من حيث لا يعلم فان لم يكن ان يجعل كل الوقت سببا في رد عن الطريقة وليس من اعتبار في سبب وجوب ان  
 يجعل البعض سببا في رد عن الطريقة لا يقال لا يجب ذلك بل ان يجعل تطلق الوقت سببا في اطلاق الكل لبعض لا يقال لا يمكن ذلك بل ان  
 يجعل الكل سببا في اطلاق البعض فيلزم حينئذ ان يجعل الكل سببا في جعل البعض مطلق الوقت وقد بينا ان ذلك لا يجوز حيث ان لا يرد فيه من  
 تقديره البعض فلا بد ان يكون سببا لا يمكن ذلك مطلق الوقت ثم لما سقط اعتبار الكل ووجب اعتبار البعض جعل البعض سببا في رد  
 الذي لا يتجزى من الوقت سببا لما سلكه وانما السائق في ادلى لعدم ما يرد منه وان قيل لا اذا افرقت بسببه على حصول المقصود والمقصود  
 من الفصل الوجوب في جعل الماداة على الطريقة والكل المقصود والماداة لا اي ان لم يقبل في الماداة افرقت بسببه على حصول المقصود والمقصود  
 في الماداة الاولى فيقرر عليه ان فصل الماداة به وقوله لا يتصل بقوله وهو الوجه الذي فصل به الماداة يعني لما وجب لكل سببه من الكل الى ماداة  
 الضرورية التي ذكرنا ان لا يكون بعد الكل غير مستعد اي مقدارها هو يمكن ترجيح على سائر الاجزاء مثل السبع وخمس والعشر وكما عدم الدليل عليه و  
 مساهمة المخرج مما خرج وحسب الاقتصار على الادنى وهو الوجه الذي لا يتجزى اجموعا لكل حال ولا لعل على الماداة على سببه ولما لا يرد في  
 لعدم ما في حرم من الوقت جازما وجب الاقتصار على الادنى كان الوجه في الفصل بالماداة اولى بسببه من غيره لانه اولى الى المقصود ولان الاصل  
 اتصال السبب بالسبب وان فصل الماداة بالوجه والادنى كان سببه متفردة عليه الا يتصل الى الثاني والثالث الى امر الوقت قال في التفسير المصنوع  
 على الفصل بالوجه والادنى من الوقت بالاعمال المعتبرة في المصير هو المصلوطة مضمون ذلك الوجه لان الوقت شرط الماداة كما هو شرط الوجوب  
 قوله ولم يجر تفرقة اي انه يعني سببه على ما سبق من فصل الماداة احوالها الى الاستقلال الى البعض للضرورة ولا ضرورة في مصادره سببه على الوجه في الفصل  
 بالماداة واعلم ان الوجه في الادنى ان لا يكون ان جعل جميع ما عدم من الماداة على الماداة مصادره المقصود وهو عدم السبب مع حصه الاتصال بالسبب  
 فقال لم يجر تفرقة سببه على الماداة والسبب على الادنى لان ذلك في تفرقة يرد في الادنى الى الماداة عن الفصل بالماداة اولى لعل  
 في ذلك لان الادنى لا يرد على ان لكل وجه في الماداة سبب فاما ان سببه لما وراة لكل والادنى يكون اما تاما لا دليل وقيل معناه ان  
 الوجه في الفصل بالماداة لا يرد على سببه على الوجه في الادنى والاعادة الماداة لان ذلك يرد في الادنى الى الماداة عن الفصل بالماداة اولى لعل  
 ملا دليل في ذلك لا يجوز ان سببه الماداة في المصير هو المصلوطة مضمون ذلك الوجه لان الوقت شرط الماداة كما هو شرط الوجوب  
 سبب السببه فكذلك سببه الماداة من حيث لا يعلم وقوله لم يجر تفرقة وكس قوله يرد في الادنى الى الماداة عن الفصل بالماداة اولى لعل  
 يقال في الادنى الى الماداة عن الفصل بالماداة اولى لعل وقوله ملا دليل على ان سببه الماداة على الادنى الى الماداة عن الفصل بالماداة اولى لعل  
 والكل سببا في اطلاق البعض الى التفسير وكما لا دليل حاصل به ان سببه لم يرد على الفصل بالماداة اولى لعل فاما ان سببه الماداة المقدم  
 على الماداة اجماعا فان لم يصح اليه ليرى وجه المصير على الموجود مع صلاحية المصير والسببه والاتصال المقصود به وانه واسدوان  
 سببه الماداة لم يرد على الفصل بالماداة اولى لعل وهو في تفرقة الى حال وقد سجدوا عليه الصلوات لالة الاحكام فان الاله لو عدم في الماداة  
 الوقت فان اسلم الكافر وطهره الى الفان او امان المحصول بعد العشاء والاول لم يرد على الفصل بالماداة اولى لعل فاما ان سببه الماداة المقدم  
 على الفصل بالماداة اولى لعل فاما ان سببه الماداة المقدم على الفصل بالماداة اولى لعل فاما ان سببه الماداة المقدم على الفصل بالماداة اولى لعل  
 واما ان سببه الماداة المقدم على الفصل بالماداة اولى لعل فاما ان سببه الماداة المقدم على الفصل بالماداة اولى لعل فاما ان سببه الماداة المقدم على الفصل بالماداة اولى لعل



في كل وقت من السنين الى الثاني من سنة من الشروع في الاداء يقتل من الثاني الى الثالث والاربع الى الخامس  
الوقت بحيث لا يسقط فيه الاداء المفروض عند زواله الى اخره من اجزاء الوقت عندنا واعلم ان خيارنا في الاداء  
ثابت الى ان يبين الوقت بحيث لا يسقط فيه الاداء من الوقت والاجماع في الامر منه لا يحرم فاما انتقال السببية فكذا ثبت  
الى ان يبين الوقت في الصلاة ورجحة المذاهب في طاعة عتوت احوال هذه ولم يبق ذلك وعندنا الانتقال ثابت الى اخر  
من الوقت لما ذكرنا ان كل جزء صالح للسببية الى المدة لا يباين الموجود وانما للسببية التامير لكيلا يمتنع تحتها الاداء وهو الوجه  
قوله عيسى السببية فيه يصلح بثبوت القول في القول اجماعا ايضا فثبت ان انتقال السببية في الوقت ثابت  
فيه اي في وقت الصديق لم يشرع في الاداء اول من بعد الاحد واثبت انتقال السببية اليه فاسما لو انتقل الى بعده  
والا حسب لاسع فيه لادى الى تكليف باليس في الوضوء في وقت منتهى الى حال المكلف في الاسلام والوضوء والعقل وكسبته  
عند ذلك احب فان اسلم الكافر او بلغ الصبي وفاق المحمول او ظهرت احوال من غير هذه الاحوال وحلت الصلوة عليه وان حدث  
بذه العوارض في بعض هذه الاحوال لا يلزم منه الصلوة عنده وان كان الوقت باقيا بعد ما وجب انتقال السببية الى آخره من  
احراز الوقت في الصلاة حتى كل جزء من السببية في آخر الوقت للحر والدمي في الشروع في الاداء في بعض السببية  
للحر الذي يتصل به الاداء عاليا ولم يبق بعد ذلك احرازه في انتقال السببية اليه فيعثر حال المكلف في حدوث العوارض  
المذكورة ورواها عند ذلك احرازها في انتقال السببية اليه فثبت انتقال السببية اليه في بعض السببية في ذلك الحيز  
عليه الصلوة وان قاب واحد من هذه الاضاف في ذلك الحيز لم تحت وكذا ان كان يقيما في ذلك الحيز وجب عليه  
صلوة الامامة والكمال مسامحة في سائر الاحوال وان ساد في ذلك الحيز وجب عليه صلوة اسفروا كان يقيما في الاحوال المسندة وخمس صفة  
ولك الحيز في الصحة والساد ايضا في احوال ذلك الحيز في الصحة اي لم يوصف بالكرهية ولم يصب الى الشيطان كما في الحيز في وقت العجز والضعف  
كما لا فاداه من اساد في الوقت لظهور الشمس في حال العجز لظهور الشمس عند ما عاها في الساعات في وقت العجز والضعف  
السببية عليه وهو الحيز الذي في ظل ظهور الشمس في وقت السببية في الواجب كما لا في الدمه فلا يتاوى في بعضه الفصل كما  
لصوم المندور لظهور لا يباين في ايام الحر والسرير والسجدة او افرانها لا مركب وسجد لا يباين ولا ساد في الساعات  
كاملة فلا ساد في مائة ولا لعل الكمال في ادنى ما لم يصب كما لو مركب بعض واحب الصلوة او كلما ولكنه الى ما صل لا مركب  
صحيح من بعض العباد ان يحصى في الفصل في وقت حره سجدة السهو في كل التحرك ما سولانا لقول المالم مع كل الفصل  
من احراز من العباد لانه ليس يلزم الى الفصل لما مور به فانه امر عس الصام والمركوب السجدة والقرآن وقاية في ما امره لا  
انه لم يعمل بما امره الا ما ادان في لا يرا دسما على الكتاب فكل في الفصل في الاداء في السهو في الفصل في الوقت في السهو  
الوقت فراجع الى الفصل لما مور به فانه امر الصلوة في الوقت الكمال لقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس لانه وقوله عزراه  
ان الصلوة كاس على المؤمنين كما ماموه ما هي وصفا وفما فاداه في الصلوة في الاوقات المذكورة في هذا الفصل  
في بعض المامو لان في الوقت الفصل في الاداء في السجدة في كل ما ذكرتم مخالف لقوله عليه السلام  
من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومن ادرك ركعة من المغرب قبل ان يطلع القمر فقد ادرك المغرب

[illegible]

الحمد لله الذي جعل له ولاية صرف بعض احوال الى احوال اخرى بغير رخصة فثبت ان شغل كل لوقت بالعبادة هو العربية وانما  
 جعلنا الوقت في من مناسب بعد نظام الاداء والاحكام الى شغل كل لوقت والاداء ولا يمكن الاقبال على العربية في العصر الثاني من بعض  
 اداسه في الوقت انما قل فيصير ذلك بعض اقصا وعلما ان كل الاطراف في الاقبال على العربية سقطا متباركة لانه حصل على التكبير  
 العربية لا قصد فيه بنار على الاول كما قال محمد رحمه الله في الوداد من مخرج في انما سببه بهما قصد قدر التشبه في صلوة العصر  
 لضعيف اليمار كفة اخرى ويكفي الركعتان تطوعا ومعلوم ان تطوع بها كبره ولكن لما كان بنار على الاول وقد حصل على الاقصا  
 لم يعتبر فيه لم تمت صفة الكبرية كذا بهر اكد ذكره ابو اليسر رحمه الله قوله واما اذا اخل الوقت عن الاداء يجوز ان يكون التبراء  
 كلام ويحتل ان يكون جواب سوال وهو ان يقال لما انتقلت السنية الى المحر والآخر وتعين هو للبهية لعدم التمثل لا تقتل  
 انه لم ير ان يجوز الاداء في الاوقات المذكورة اذ كان المحر والآخر ناقضا كالعصر اذ اقامت من وقتها يعني ان يجوز تصادف في الاداء  
 المذكورة فاسار الى احوال وقال وادخل لوقت من الاداء يعين الوجه الى كل لوقت لانا ما جعلنا احدا من الوقت سدا ضرورة  
 وقوع الاداء في الوقت لان الوقت شرط الاداء وظرف وسبب له حولا يعاد ولا يجوز ان يكون الوقت الواحد طرما وسما محملا  
 غير منه سسا ولما في طرما وهذه الضرورة فيما اذا حمله طرما محتملة فادام محمله طرما با ان لم يوجد في الوقت حتى فاق سقطت الضرورة  
 ووس العمل لا يصلح ان يكون لوقت سسا كما لا لا الاضافة الى السنية وحد الى جميع الوقت يقال صلوه الطهر والظهر  
 اسم جميع الوقت ولا يصلح الكل سسا ولا فاصا في كل الوقت كال الواحد على وجهه فلا يصلح اداءه في وقت ناقص كما في الوقت اطلعت  
 ولا يقال اذ اصفى الوجوب الى كل لمرممه لا يكون الوجوب ماسا في الوقت فوس ان لا يكون اما ترك الاداء لانا نقول ما يقتل  
 الى الكل بعد الناس عن الاداء في الوقت فلا يلزم منه انما والوجوب في الوقت فان قيل له اصليح الوجوب الى جميع الوقت فبعض  
 ناقص في العصر يكون الوجوب ناقصا ضرورة ويبيح ان يجوز تصادف في وقت سسا قلنا استكمل من ناقص من وجه الواحد  
 له لك فلا تادس في الوقت اما ناقص من كل وجه كدائمه محملات الفاعل رحمه الله الا انه يقضي انه لو قصد العصر في اليوم الثاني  
 مع اخره في الوقت ناقص كال حاضر وليس كذلك فان وقت التغيير ليس وقت لغضا وسبب من صلوه كذا ذكرنا القاضى الامام قال  
 رحمه الله في شرح احوال صغيره فيل في احوال عنه ان الوقت الكامل من العصر كمر من الوقت الماقفته فكان الاقصا للأكبر الدس  
 وحكم الكل في بعض للواضع اولى من اعتبار الاقل وكذا الكامل هو ما صله ووجهه رالماف موعود اصله دول صد فكان الموجو واطا  
 وصفا احوال على الموجو واصلا لا وصف والمخرج في معاملة الراجح سرية المعلوم فكان الاسار للكمال في ناقص فصار كال الكل  
 فاعل في احوال اصبحت ما ذكره سمس الا انه رحمه الله انه او المشعل بالاداء حتى يتحقق الميت بجميع الوقت صا ويبار في دمتيه فيسبب  
 الكمال واما ساسا في لصفة بعضا عند ضعف حسب في المصروف في الدمة وذلك ما سعمل الا ادلاه مع صيرة دية  
 الدمة و هو احوال عما اذا سلم الكافر اطلع اصبحت او طهر احوال في آخر وقت العصر ثم مضى ما في اليوم الثاني في ذلك الوقت حسب  
 لا يجوز لانه اوصى الوقت صارا الواحد دس في دمة لصفة الكمال فلا سادس ناقصا كذا ذكره سمس الا انه رحمه الله ان صدر الاسلام محمد  
 رحمه الله كانه لا رواية في دمة اسله عن السلف ويحتل ان يجوز ولا يقال بتوبة في الدمة لصفة الكمال غير مسلم لان حسب  
 لما كان ناقصا كان ما يب في الدمة ناقصا ايما معد في الوقت لا يصف الكمال لانا نقول انما في وقت لم يكن في



في هذا الوقت كسائر الاوقات بل في هذه الاوقات بالاعادة في هذا الوقت تشيخا بساوة الى كسر وتقسيم القيمة  
 اكثر في هذه الوقت فاذا مضى من غير فعل لم يتحقق فيه انقضاء وقت كسائر الاوقات في حق ما يرجع الى الامتياز بالانقضاء  
 لان محالة الوقت لا يرد الا اذا مضى من غير فعل لان الواجب يتحقق في الدية كما لا خلاف في ما مضى من انقضاء ايام في الكتاب  
 وحاصل ما في الشرع والشرع عليه بان ما ذكرتم من تعجيل الجبر والاحير للسببية غير مستقيم فاعلم ان قلتم بتعيينه على تقدير الشروع فيه دون  
 غيره فكل جز من اجزاء الوقت متعين على ذلك التقدير طائفة لتخصيصه بالحكم بالمتين وان قلتم بتعيينه مطلقا وحيثما مضى او لم يمتد  
 على التقييم بعد ذلك اصنافه الوجوب الى كل الوقت حله سببا على تعجيل عدم الشروع في حق متين جبر للسببية بل من اصنافه الوجوب  
 الى غيره لانتفاءها عدم متين ذلك امر للسببية واجب عنه بما قد حكمنا بتعيينه وحد الشروع او لم يمتد حتى اعتبرت حال المكلف في  
 هذا الجبر والى لم يوجب منه شئ في الاداء ولكن تعيينه لا يمتنع من اصنافه الوجوب الى كل الوقت بعد ذلك امر وهو بيان انما انما طما  
 جز من الوقت مساو حال قيامه من ضرورة وقوع الاداء في الوقت لا بد من الوقت لا يجب الا بالخطاب والاداء لا يتوجه الى العدم بل  
 الاحير لان اسحق جبره في الاداء وكذا الوات قبل حلاله في لا يبره من لانه في التاخير ليس محط فلا لا يتعين ضرورة السببية  
 الا بالشرع لانه لو تعين ولم يتصل به الاداء كان تعويضا كما في امر والاحير والاداء لعله عوتمت بقا الوقت والاحير ما في الشرع  
 في الاداء في حريتين ذلك امر وسببا للوجوب لوجه الخطاب اليه ما تبادر للشرع فيه فاما في امر والاحير فوجه لوجه اليه الخطأ لا بد  
 منها لسقوط خياره وهذا لم يشرع فيه كان مفرطاً سيما على صرح متين هذا الجبر والسببية وحد الشروع فيه او لم يمتد من اجل ان الاداء  
 الذي هو مطالبة للواجب في الدية لا يتحقق الا بتقرر الوجوب وكان من ضرورة تعين هذا الامر للسببية ثم ادخل الشروع فيه وبغيره  
 هذا السبب سواء اختلف حال المكلف في آخر الوقت او لم يختلف فاما ادائه عدمه الشروع في حقه الوقت فقد قال الرضوي في  
 والتعين لاحله وهو حصول الاداء في الوقت فلا وجه الى العكس مما في امكان العمل لا اصل هو اصنافه الوجوب الى كل الوقت من العمل  
 بالاصل مما يمكن في حق من لم يمتد حاله في اجزاء الوقت فيصير الوجوب الى كل الوقت في حقه فاما في حق من اختلف حاله مما كان  
 الذي اسلم في آخر الوقت والصحيح له في منع فيه وسحبها فلا امكان لعدم المطالبة للوجوب في جميع الايام فمقتضى متين امر الاحير  
 في معهم قال لم يوجب عدم الشروع في الاداء ولا لزم عليه عدم حوار قضاء الكسرة من اسلم المانع في احوال وقت العسر وقت مله لان  
 ذلك لانه في السلف كما ما حاصل من المتين يمتنع سوجه الخطاب لانه من ضرورة ان بعض امر والاحير لا يحصل التوجه به  
 ولما في التمين ما حد السبب في الشروع في الاداء او ما خلاف حال المكلف في احوال في الاداء لوجه واحد منها في وقت سقوط  
 هذا السبب لعدم عرصة ونصاف الوجوب الى كل الوقت وهذا ليس له ان امر والاحير متين للسببية من غير ان يصحاف الوجوب  
 الى كل الوقت لعدم معصية محال لكن لزم عليه عدم حوار قضاء العسر الفايته في الاداء في المكنون وفي ان يحاسبه عما اسره اليه  
 ان الفصل في العمل لاقى الوقت وكان امر والاحير موجبا لمقتضى الكمال الا انه يباوحي ما يقتضيه الوقت ضرورة عاقلة الوقت  
 هو في الاداء فان اداء العبارة في معصية الفصل اولي من ادائها خارج الوصف من الفصل فاداءه الوقت في  
 الصلوة الهامة الى تحمل الفصل وقد تحقق الواجب في الدية كما لا خلاف في ادائه ما يقتضيه قوله والموعود الثاني من انواع المقد  
 بالوجوب اصل الوقت حيا له اي له وسما لوجه به في الاداء انما الا انه لم يذكر له يعرف ما به موقفا او الوقت تنط

[illegible]





لأنه لو لم يذكر عند فرض الصلاة في وقت واحد العرف الوقت ويكون هو أحد تلك الواجبات فلا خلاف أن الفجر لا يشترط الصلاة في وقت واحد  
 مسأله ثمة طالع يجوز له الترخيص ما هو واجب عليه في وقت واحد منته كان أولى بهذا الوجه يوجب أنه إذا تعلق الفعل بوقت محدد من وقت  
 كما روي أن ساجدة بنت جابر لا تليكن استأجره معنى الفضة بهذه الآية إذا لم يستتم الحال فإزالة المجموع ولم يرد في هذا الوقت في الثاني فلا  
 فائدة في الفعل إلا التوابع وهو من وقت أكثر فكان هذا أيضا لا إلى الفعل لا إلى الواجب وأما المتبني من الواجب في وقت محدد من وقت محدد  
 فينادي منه الفعل كما في حق التخييم فإن قيل أما يجوز له الرخص ما رواه أصحابنا من أن الرخص لا يطرأ إلا على الواجب الموقت فالجواب أن الوقت  
 ليس لعامل بل للرخص لعدم صريحه صوم أحرمه فإن المشروع فيه ليس إلا فرض الوقت ولما يتبادر عطف الآية وميتة الفعل لا يجب أن  
 فكان فيه واجب أحرمه من قبل سواء قلنا لما امت السراية شرعية الفطر له في هذا الوقت كان ذلك أمنا للشرعية واجب أحرمه من قبل  
 في حق الطريق الدلالة فكان الوقت فاعلم أنه عدم الوقت وكان ينبغي أن يجب عليه التخييم ولا يتبادر فرض الوقت عنه عطف الآية ليقدر  
 المستخرج فيه في أنه كالمظهر المصنوع إلا أن ثبوت شرعية واجب أحرمه يهدى لا يزال على الرخص والأعراض من العزيمة ولا يحقق ذلك  
 هذه الآية والسما في أسفار شرعية سائر الصيام ليس من حكم الوجوب فإنه موجود بالواجب الموقت من حكم تعيين الأوقات لا الواجب  
 الرخص ولا تعيين في حق المسافر لأنه محرم من الأوقاف والناحية إلى عدة من أيام أحرمه هذا الوقت في حق تسليم ما عليه من الواجب  
 من له سماه يصح منه إذا واجب أحرمه كما يصح أداء فرض الوقت وهذا الطريق يوجب أنه لو روي الفعل ليقع عما روي وهو رواية الحسن  
 عن أبي حنيفة رضي الله عنه وما إذا أطلق الآية على الرواية التي لا يصح منه يثبت الفعل لا شك أنه يقع عن رمضان لأن صومه منية الفعل  
 لما وقع فرض الوقت مع أن الأجل الذي فيه الآية المطلقة التي يتحملها أولى أن يقع عنه وعلى الرواية التي يصح فيه الفعل ويقع عنه  
 ميل وإطلاق الآية لا يقع عن الرخص لأن رمضان في حق ما صام كسما حتى قيل سائر أنواع الصيام لا بد من تعيين النية كما في  
 الظاهر المصنوع ولأن المطلق تمل الرخص والفعل والوقت تعلما فكان الحمل على الفعل الذي هو أدنى أولى كما في ما يجب رمضان ووجه  
 أنه يقع من فرض الوقت على جميع الروايات لأن الرخص وترك العزيمة وهي أداء صوم الوقت لا يثبت هذه النية لأنه إنما يثبت  
 منية واجب أحرمه صريح الفعل على رواية الحسن وهذه النية لا يتحمل أحدا أحرمه فرض الوقت لأنه لا يباين مع مثل هذه النية في غير  
 فعليه أولى وليست منية صريح الفعل أيضا بل هي تتحمل كما تحتل فرض الوقت ولما لم يثبت الرخص الحق بالمعنى فإطلاق الآية منه يهدى  
 إلى عدم الوقت فصار أصل الرخص من شتات الفطر وما في معناه من ترفيقه يرجع إليه مما هي متعلقة بالفطر لا غير قوله  
 وأما الفرض فالصحيح عندنا أن أحرمه عما روي أن الحسن الكوفي رحمه الله عليه أن أحرمه من الرخص والمسافر سواء على قول  
 أن صفة رحمه الله وسهده الرواية أحرمه إلا ما علم حواهر رواه رحمه الله تعالى أن كان رمضان أو سائر أقسام رمضان منية  
 حرمه في صفة رحمه الله لصير صائعا عما روي ولو صام منه الطوع في ظاهر الرواية يصح صائعا عن رمضان وروي الحسن عن  
 في حقيقته رضي الله عنه أنه يصح صائعا عما روي وهو أصح ما صح من الرواية والظاهر أن الإمام محمد بن الحسن والإمام طاهر بن الحسين  
 صليهما وسلم والشيخ الأكبر أبو الفضل الكرماني رحمه الله في ذكر الوصل في الإيضاح وكان بعض مسأله رحمه الله في فصل من المسافر والمفترق  
 من الصلح والصحاح ما يتساويان وما ذكره في المصنفات تتبع فيه من الإسلام ومن الآية رحمه الله قلت وكشف هذا أن الرخصة لا تتعلق  
 من الرخص ما حل من الفقهاء لأن الرخص متنوعة إلى ما يصح الصوم نحو الحجاب المظنقة ووجع الرأس والعين وغيره وإلى ما لا يصح



انما وواجب ان ينزل ما لا يستحق العمد العقوبة تركه والواجب ما يستحق تركه فاذا ثبت الوجوب بالنسبة لشيء من العمل فمما هو على الصبر  
 المستوعب في هذا الوقت والحداس هذا الوجه اى من حيث انه لا يتل معنة التقاية وان تقي محملا لصفة القصار والكفارة ولا يقال ان  
 يكون الصوم واحدا فانه يستعمل على اسكاك كثيرة لانا نقول ذلك بحسب الحقيقة فكس بافتدرا الحكم منه ستة واحد وهذا الوجه لا يرد في غيره  
 يشيخ في الكل ولا ان الحلة متى ثبت الخطأ واحد صارت كسنة واحدة في صارت جميع البدل كسنة واحدة في اصل لدنوله تحت خطاب فاطهرا  
 ولهذا حار له نقل اليه من حصوله في النسل بخلاف الوضوء ما صيب مطلق الاسم اى يقع عن المدد والنية المطلقة مع الخطأ  
 في الصف اى نية النفل الصوم رمضان وتوقف مطلق الاسكاك على صوم الوقت وهو المدد ورخصه حارمية من البدل الصوم لعل  
 بصوم رمضان ولكنه اى لادرا ان صوما على صوم الوقت او صوم الوقت على طريق الاتساع عن واحد اخر من كفارة او صوما  
 يقع عما يوسى يعني اذا اء من الليل ما انواه من النهار فانه يقع عن صوم الوقت وهو المدد ولا ان النية من النهار حتى القضا  
 الكفار لكونها من محلات الوقت وصارت نية التقية ونية لعل بمرلية واحدة فيقع عن صوم الوقت لان النية من النهار حتى القضا  
 الباد الوقت للصوم المدد وفيه وصية الصوم المستوعب وبها النفل للمدد وهو من كونه لعل يحصل لولاية وولايته لا تقدر  
 اى لا تتجاوز عنه الى صوم جميع النفل الذي هو من في ستر في الوقت مما يرجح الى به وسواء لا تقي النفل بمرلية واحدة فان النفل  
 في سائر الايام شرع على العبد فيه مع علمه بالوقت اكساب اجرات فيل السعادات من غير عود اتم عليه في ذلك عليه تقدير المركب فانها  
 ح الى حى صا صا لشرع وهو اى الرجوع الى تقه ان لا يتق الوقت محصل به فلا اى ظاهر الصبح الحسن يعني كان الوقت الاصل  
 في هذا اليوم هو النفل حاله وصوم القصار والكفارة كان محتملة فادام الصوم ذلك اليوم بعد صوم صامه حقة بالاسباب لا فيما  
 هو الوقت وهو احوال الوقت صوم القصار والكفارة به اى من ذلك صارا لغيره لا لا شرع الذي ليس بحقة من قس  
 نفسه وذلك لا يحل كس ساء وعلية سجدة السهو يرد به قطع الصلوة لا العمل ارادة فيه لانه مدلل للمستوعب فكذلك انما ولا يقال الحسن جعل  
 عمله كس ما دل سابع اياه في ذلك حيث جعل له ولا حه لاسرام فيمنه ان يتعدى الى حق صاحب التبع ايضا كما لو منه نفسه  
 لا ما نقول انه يتقصر على الصرف فيما حى العدد دون غيره ملائمة الى غير حقة فان قيل لما لم يتعد الى حقه في الوقت محتملا  
 لصوم القصار والكفارة فيمنه ان ليس طالعين ولا يادى مطلق الله ونية لعل كالطهر المصيق لان صحة ما من ليسين من  
 صر آما وسرع الوقت ولم يوجد فلما صوم القصار والكفارة من عوارض الوقت ومحتملا به وصل المسروع فيه صوم النفل الذي  
 صارا واحدا لمدد وهو واحد فتصرف مطلق النية ونية لعل ليه شكلا في الطهر المصيق فان تقيس الوقت لاواحب حصل العارص هو  
 العتقصر في الاداء الى را ان الحقيق جعل عدما في حق سقوط الحسن للواحب في حاله مع كماله يا به واعلم ان طاهر اللفظ وهو قوله  
 من هو الحسن ان كان لوهم ان الوقت سب في ما القسم ليه واسم اسارة الى النوع الثاني ال حى جعل الوقت معيا الله وسما لوجهه لكنه  
 ليس سب الى السب فيه هو المدد دون الوقت على عرف وكان اياه في هذا النوع ما صارت تقيس الوقت له لا غير قوله والنوع الثاني  
 من انواع المعيد الوقت الوقت متكل توسعه وتقيسه وهو الحى فان في ومنه شكالا من حين احدهما الله الى سبه واحدة  
 ما الحى عاوه بما دى ما كان محلوته فلا يتصرف الاداء جميع الوقت من هذا الوجه لسه وسما لعه من حمت انه لا تنصوب في  
 ستة احدى الامة واحدة فيسوف الصوم والناسي هو المدد كور في الكلام بالسه الى سبين " ما الحى من العمد وقته اسلم





الشک فی حقہ التبع الوقت وصار کاد ان وقت الصلوة و ہذا الدلیل لم یثبت فی حق میر و کدائے الامیر و اعلم ان ما قد سئلہ  
 محمد رحمہ اللہ من قولہ سوار التامر سر طسلاۃ العاقۃ علی ما ذکر فی ہذا کتاب و عادتہ الکتب شکل لان العاقۃ مستورۃ فلا یکرہ  
 بہا ولا یرید بہا ماہ ادا سالہا سائل و قال قد وجہ طلح و ارداں او مرہ الی السہۃ التی ماتی و العاقۃ مستورۃ سے بل یکرہ لی  
 الساجیرت یحمل بالعاقۃ ام لا فان قلنا نعم علم یا ثم الموت الذی لیس الیہ وان قلنا لا یحملہ ہو علی خلاف مرہبہ و قال قلنا  
 ان کاں سے علم اللہ تعالیٰ کہ تموت قبل اذ اکمل السہۃ الثانیۃ لایحیل لک التاجیر و ان کاں فی علم انک یحییٰ علیک الساجیر یقول  
 و ما یرید ما دانی علم المد فاما موکم فی حق الجاہل فلا بد من التحریم بالتحلیل و التقریم میلرم معہ القول بعدم الاثم و ان ما  
 لما ہو مدہا السلسلہ رحمہ اللہ و الاثم نفس الساجیر و ان لم یست لما ہو مدہا الی یوسف رحمہ اللہ و کدائے بعض المحققین  
 سے اصول الفقه و ثبت ان الصحیح من قول محمد علیہ السلام ما ذکرہ اسج ابو الفضل الکرمانی فی کتابات الاسرار ان الحج صحیح سوا  
 یکرہ یہ الامیر لا ادا علی علیہ ماہ ادا التجریعوت تم و کدائے کلام محمد رحمہ اللہ و اما ادا مات قبل ان یحج ماں کاں الموت  
 صحاح لہ لحقہ ام و ان کاں بعد طہور ادا مات سبہ علیہ ماہ ادا التجریعوت لم یکرہ لہ التاجیر و لیس فی تصدیقا علیہ لتمام الدلیل ماں کاں  
 بدلیل علیہ انہ عدم الادا قولہ و طہر دیکہ فی حق الماتم لا میر یحییٰ ظہر اتر نفس الاسیر من العام الاول للاداء فی التجم  
 ا ظہر اتر الاحلاف المدکوہ فی حق الام لا عرض لہ اتی بالحق فی العام التالی و ان کاں ادا مال لافاق لا فساد لہا  
 بعد سہراں من العام الاول ثبت و و ردہ البحر عن القواب و ما وراک الا شہر من العام التالی مع الام  
 را و سہر عام الاول ثبت و التالی لا اداعہ کذا المحکم فی کل عام فلا یطہر اتر الیس فی صغر  
 ان فساد التواتر معہ و کدائے لظہر فی حق نفس تے نووی رحمہ اللہ من علیہ حجۃ الاسلام و معہ عن بعض الفقہاء  
 عدم الاثر ہذا لست فی حصہ فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو  
 اما حکمتہ لیس فی حصہ صرودۃ التجرع عن الہ اس ظاہر بہا التعلیم فی حق المبع عن صحۃ النفس کاہ و وقت العاقۃ  
 لما عین مدہا لظہر کدائے حرمتہ اسامہ لایع المبع عن حصہ صلوۃ اخری و قال السلسلہ رحمہ اللہ یعیونۃ النفس و یقع عن  
 معہ الاسلام لا یکرہ المساج و ترک حجۃ الاسلام و اصلہ لیس علیہ معہ ان الواسعہ ادا الفرس اکو و ان القباب لے تکرہ  
 معہ التمسک من ادا و یصح علیہ من السعہ و السعہ عدتی معہ انہ فی الدما سیاتہ مدہ فی امر الدین و اولی المعمل بہ لیس  
 سہر و احصیائہ لیس معہ و یقہ اصل یتہا کج و سادسہ عرض کج بالاجماع و التواہد ان کج سادۃ و امہا لا یتادی الا من  
 سبیل علوہ عن انہ علی اصل حجۃ و احد من الفرس معہ ان سہر النفس اعراض سہر ان سہر مایع من رک اصل لیسہ اکاں ہو و  
 للفرض من سہر اصار کاں التول۔ ما ملا و اعرف ما مدہا کدائے قولہ سوا۔ فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو  
 لما لم یطہر النفس من النفس حقہ لیس سہر عاکاں سہر و عاسقہ و یحییٰ الہ سہر النفس فی النبیۃ فلا یترا۔ و الواجب  
 بالاجماع الیہ۔ املوہ فی امر الوقت لان السادی مطلق النبیۃ معہ و وراثتہا و المستورہ فی الوقت و لم یوجد و ان فی کوا  
 اچہ ارجح الاسامع عند الطلاق النبیۃ مدللۃ بعین من المودی لان العین ساطعہاں اظاہر من حال المسلم الذی و علیہ  
 سہر الاسلام لہ لایحیل انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو فاعلم انہا کما ہو

مطلق النية اليه فاذا ادى شيئا اخر صرح بالانذار لان له لانه لا ينافي مع الصريح كقوله المبلد ينعين في عقود المعايير  
 مد لانه الحال في نية الصانع وتظل منه الصريح بذكر نقد بلد اخر بخلاف صوم الشهر فانه ينعين لاسيما في ايامه ولا ينعين في ايام  
 فصل في علم الواجب بالامر وهو الواجب بالامر فان داود قضاه الاداء ينقسم الى داود يحصن الامم الذي له نية القضاء وهو  
 منه ينقسم الى كمال والى قاصر والقضاء اليها ينقسم الى القضاء للمحصن والى القضاء الذي له شيئا لاداء والاول ينقسم الى القضاء  
 بتل معقول والى القضاء بتل غير معقول والمثل المعقول ينقسم الى التل الكمال قضاء العائنة سخامة والى لقاصر قضاء سائر  
 قصارت الاقسام سبعة تم جميع هذه الاقسام توجد في حقوق الله تعالى وتوجد في حقوق العباد وكانت الاقسام اربعة عشر  
 بهذا الاعتبار والى لكل اشارة في الكتاب على ما سجد وقوله ادا وهو تسليم عين الواجب اليه الى المحض للمصلحة ويحيط  
 بالواجب والى يتحقق التسليم والصحة في سبعة للواجب وفي مستحقة للواجب اى التسليم اى الاداء وتسليم نفس الواجب الى  
 الذمة بالسبب الموصوف له كالوقت للصلوة والسبب المصنوع ومحوها الى من يتحقق ذلك الواجب اى الى من يتحقق التسليم اليه وبها  
 التعريف يشتمل تسليم الوقت في ذمة كالمصلوة والصوم وتسليم غير الموت كالركوة وصعدته الفطر ولا يقال كيف يمكن تسليم  
 عين الواجب هو وصف في الذمة لا يصل النصب من العبد لا يقول لما نفل الشرع الذمة بالواجب ثم امر بغيرها احدنا  
 به وادع الذمة حكم ذلك الواجب كما عييه لانه لا يوصو تسليم الامم الطريق وقيل ان قوله بسبه الى محققه نيات لما يحصل  
 تسليم عين الواجب لاسيما التعريف بان التسليم لو لم يكن سبه لم يكن تسليم بين الواجب بل يكون تسليم واجب احراز الواجب  
 يحصل باختلاف الاساس فذلك لو لم يكن المسلم اليه استخما لما سلم اليه لا ياكين تسليم الواجب وقوله وقضاء وكما اسقاط الواجب  
 من عنده هو حقه الماء يعلين بالاسقاط اى لقضاء واسقاط ما وصف في الذمة تسلمه من عنده اى تسليم مثل الواجب  
 من عهد المكلف هو سبه اى ذلك المتل حق المكلف - اصرر لقوله من عنده من سبب صرف العصر الى الظهر او ظهر اليوم الى ظهر الغد  
 فان ذلك لا يكون قضاء وانكاف المالمه ما - ين العايب وبين ما نصبه اليه لان ذلك ليس من عنده بل من عنده  
 ولهذا اكد لقوله : وجهه لان للمتوهم ان يتوهم اسقاط الدين نصرب وراهم الودعة اليه يكون قضاء له لا اسقاط لمثل  
 من عنده فدمه فعليه وجهه اى المراد لقوله من عنده ان يكون ذلك حقه لا محرم والمحصنة بها جميعه كل احد منها في ظلال  
 الشرح ويدل ما ذكرناه به تعالى ان الله امركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فاساير كل في تسليم ما بالغة عن احد اى  
 عليه السلام من عنده الى الله وسلم الى الله تعالى في العباس حتى بعد الحجة فلما رل ربه الى عمان عرفها الى الله وتسليم عين الواجب  
 وقوله عليه السلام ما ادرتم مصلوا واماكم فاصوا وقوله عليه السلام للحمية اريت لو كان على امك عصية لكان فصل منك  
 احمديب علم انه سبب تسليم المسلم بعد ادب الاصل فاما الاسعمال لقضاء في موضع الا اوشل له ٧ الى فاداهم بمسكلم اى  
 او يتم وقوله عرفه على ادا قضيت الصلوة اى ايت بالنسب ان سمعة لا تقصه وسماع الاداء في موضع النصا كما يقال ادر  
 طان به اى قضاء لان ادا حقه الدين مستند بل لا يكون تقصه ما سألها لاعمها على ما عرف كما يقال ايت ان اودى  
 طه الاس اى قضى لان ادا وطه الامر بعد معية محال من ما بالخارج فان في القضاء معية اى ما يسمي لا يحاط به  
 استعمال اى اعبايتين في الامر اى اليه اسير في النعم قوله واختلف المسألة اى به جملة مدد الامم الى الامم في



کتاب النجاشی

ان القضاء واجب من قصدوا من قصدوا اجاب القضاء انما بالسبب الذي يوجب الاداء وهذا الامر بان وجوب الاداء يقتضئ  
الى الامر لا الى السبب الذي لا يثبت بالسبب المانع لوجوبه وان شئت اسميت السبب كما في هذه الشيخ فقلت يجب القضاء بالاجتباب الا  
سواء كان الوجوب نصا او غيره وقيل بمعنى قوله من قصدوا اي غير سبب الاداء عرف بالنص انه سبب له دليل على صحة الوجوب الاول  
ما ذكر في النيزان ان مشايخنا اختلفوا في الامر الموقت اذا خرج الوقت قبل تحصيل الفعل حتى وصفت القضاء انه يجب بالامر السابق او  
بامر مبتدئ او قال بعضهم يجب بالامر السابق وقال بعضهم يجب بامر مستأد وكذا ذكر في عامة نسخ اصول الفقه والاصل ان وجوب  
القضاء لا يتوقف على امر جديد والا يجب بالامر الاول عند الحاجة الى ربه ويتمسك بالامنة وفخر الاسلام للمصنفين في العلم والفتنة  
واليه ذهب بعض اصحاب السلف في الاحتياط وعامة اصحاب الحديث وعلم العراقيين من اصحابنا وصدر الاسلام الى اليسر وسما  
المرامح لا يجب بالامر الاول بل امر او بدليل اخر وهو ذهب عامة اصحاب السلف رحمهم الله وعامة المعول والاحتياط في  
القضاء يشل معول فاما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن احكامه بالامتنع من قال بانه يجب بامر مستأد وان  
الواجب بالامر اداء العيادة ولا بد من النظر في معرفتها وما يعرف بالنفس ما اذا كان الامر معيدا او سببا كان كونه المأمور به عيادة  
معيدا به الصادرة توقفه على الاحراز والعمارة معسره ما بها من باقية المراء على وجه التعظيم لله تعالى ما عه وادان كذا  
لا يكون الفعل في وقت عيادة هذا الامر لم يرد حوله تحت الامر من قال لا يبره افضل كذا يوم الجمعة لا يتناول بل الامر ما عدا يوم الجمعة  
حكم الصلوة كما لو كان مقتدا للمكان ما من قبل ضرب من كان في الدنيا لا يتناول من لم يكن فيها وادالم يتناول له الامر كان الفعل  
بعد الوقت ومنه سواء فيجوز الى امر ضرورة ولا مانع ان يكون الفعل مصلية في وقت من غير ذلك ان كانت الصلوة مخصوصة او  
والصوم كذا وكذا لا يفعال من لا يثبت له يتناول من حيث الصلوة لانه لو كان كذا لك لما سمى قضاء وكلما اصول المأمور به لما فات  
بعض المتكلمين من غير توقف على امر فركما في حقوق العباد لا يقول من شرط اسما في الصلوات المتأمله ولا بد من النظر في هذا  
العبادات وبها سها فلا يمكن اثبات المتأمله فيها للرأي وكيف يمكن ذلك الاداء مستقل عن الفعل والحرار وصليته الوقت ولكن  
لم يحرم من الوقت وقد كانت تطيله الوقت ولما لم يحرم من الوقت سلمه تحت لا يمكن بدركه قال عليه السلام من فاتة صوم  
يوم من رمضان لم يتيقنه صيام الدهر كله فكيف يكون الفعل في الوقت من الفعل في الوقت ولما لم يمكن احكامه بالامر الاول  
لوقف على دليل اخر ضرورة احتج من قال بانه يجب بالامر الاول لاساس هو ان اشترى دروله حوب القضاء في الصوم والصلوة  
قال الله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام احرام فاسطر عليه عدة من ايام احرام وقال عليه السلام من ام  
عن صلوة اوليها فليصلها الا ان كان ذلك ومما وما ودية قد قال المعنى موجب الحاق عمر المخصوص به وتبانه ان الاداء  
ما صححها عليه بالامر في الوقت ومعلوم بالاسقرار في نواحيه ان المسح لا يسقط عن المستحق عليه الاموال او بالاسقاط او بالغير  
ولم يوجد الكل حتى كما كان له المأثم وجود الاداء فانه ۲ اعدم الاسقاط لانه لم يوجد صريحا مقين ولا دلاله لانه لم يجد  
الاحرج الوقت فهو منه للمعطاة ان رك الاسمال بعد خروج الوقت وكذا لا يجوز ان يكون مستظلا بل هو غير مقيد  
من العدة وانما يصلح الفرج عطاء اعتبار الفرج ولم يوجبه الامر الا في حق ادراك الفصيلة لعدا القدرة على اصل العادة  
وجوده معناه وحكمه فقه السقط لغير العجز فيسقط عنه استدراك صرف الوقت الى الاثم ان فعل التقوى الى عدم التوبة



في الايجاب انفسا فيها المانع ان يترك شهر رمضان فصار له ان لا يترك السبب الموجب للاعتكاف وهو ان  
في ايجاب الصوم كونه صفا قال في وقت لا اثر له في ايجاب الصوم بل لا يكون ايجاب القضاء بل الصوم لانه لا اعتكاف  
الا بالصوم والاعتكاف بالصوم لانه يترتب عليه الشرع فوجب ان يظل كما وجب اليأس من زيادة واليأس من زيادة  
ومع ذلك لم يظل وجب القضاء مقصودا في الثاني بين ما ينافي في ظاهر الرواية ولما وجب السبب الموجب للاعتكاف  
انما وجب القضاء للصوم مقصودا لان السبب الاول هو وجب في نفسه للصوم لانه شرط صحة الاعتكاف وشرط الثاني  
الموجب للاعتكاف يكون موجبا في ايجابه لان ما لا يتصل الى الواجب الا به يجب كوجبه تعالىه الا انه انتفى ايجاب الصوم به  
لما مر من شرط الوقت وحصول المقصود والصوم الشهر اذا شرط بغير مطلق وجوده لا وجوده قضاء كالتطهارة ولما اخرج نزه  
سما للاعتكاف وكان هذا كسب من رآه صلى ركعتين وهو مطهر يجوز ان يصلي المسدور سلكا التطهارة فلما انفصل للاعتكاف  
عن صوم الوقت ما لم يصام ولم يترك في مطلق الاعتكاف واحدا من وقتها كالمسكوت عنه في ذلك ان رخصه في غير مطلق  
عن الوقت فيظهر ان وجب ايجاب الصوم له والاعتكاف فكما الصوم المقصود واحدا من ذلك السبب كسب ما ان  
يصل ركعتين وهو مطهر لا يجب عليه التوضؤ لاداء المسدور فاداء المسدور مقصود في نفسه لا لاداء المسدور بل  
السبب السبب احرى وهو في قوله ما يترتب على شرط الاعتكاف وهو الصوم الى الكمال الاصل وهو ان يجب مقصودا  
الموجب للاعتكاف وفي قوله لما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت اسارة الى انه لو لم يفصل ما ان فاته الصوم والاعتكاف  
مما يجرى عن العدة بالاعتكاف في قضاء الصوم لقضاء الاتصال بصوم الشهر عكسا لما في السجدة واصول الفقه  
الائمة ولا يقال لما صار المذموم السابق كالمذموم المطلق بمراد الاعتكاف وهو شرط الوقت فيجب ان لا ينادى الواجب  
لصوم القضاء بل يجب له صوم مقصودا لو كان المذموم مطلقا امتدادا لا نقول من ادعى وجوب الصوم في هذا الاعتكاف فيجب  
ان يكون شرط الوقت وسجورا ان يكون الاتصال بصوم شهر ما ان شرط الوقت لم يربط الاتصال  
لقضاء الحلف فيجوز لقضاء احد من العتقين ثم انه لما وجب لصوم مقصود لا ينادى الواجب احرى من لو تفرق الاعتكاف في  
الريضا انما لا يجوز من العدة عند ما صار فانه رحمه الله ان الصوم وان كان شرطه ما يلزم بالعدو لكونه عداوة تقضى  
في نفسه فاداء المذموم في السجدة لا ينادى في الواجب احرى كما اذا ادى بالاعتكاف مطلقا او مضى الى ان يترعرع رمضان  
لا ينادى لصوم رمضان لما قلنا خلاف ما ادا المذموم بالصلاة فامض وصورة ثم توصي بالصلاة اخرى حيث يجوز له اداء  
المسدور به ذلك الوجه ولان الوجه مما لا يلزم بالعدو اصلا بل هو شرط محض فكما ان التوضؤ للمسدور ولو اوصى احرى سوادا  
مضى للمقصد وهو صحة اداء المذموم ورضي الله عما في طهاره كاست قوله ثم الاداء المحض اي لا اداء الحاصل فكل ما يؤدى الى  
توضئه اي مع وضوءه وليس اوصافه الى امره صلى الله عليه وسلم في الصلاة سجدة تعني من ادلى الى امره صلى الله عليه وسلم  
توضئه عليها مع الوضوء وليس يكون الاداء كما اذا ادا اوصافا عن الاستعفاء وسدة الرقابة وميها ذلك وهما  
في الصلاة التي سبب الجماعة فيها مثل المكتوبات والوتر في رمضان واداءه في الجماعة فاما فيها لاس الجماعة فيه مثل الوتر في غير  
رمضان والمواعظ المظلمة على قول حمل الفعل على اداء في صوم الاداء فالجماعة فيه صحة فقهوا كما اصبح الرأفة قوله فاعمل



[illegible]

[illegible]







في الادارة التي هي مثل الادارة العائدية من كل وجه عند حصول القدرة عليها من وجوب عليه العائدية اذا قدر على ان يصوم تسعة عشر يوما  
ويقتل الحكم الى يوم الذي هو مثل العائدية من كل وجه وكس وجوب عليه قيمة المقصود التي في العائدية المستل عن الاسماء التي هي في العائدية  
المثل قبل حكم العائدية يقتل الحكم من القيمة الى المثل ولما لم يقتل برفق ان القيمة في الادارة دون العائدية قوله في هذا حال العائدية  
رحمة الله تعالى عليه اذا ادرك الامام في الركوع من صلوة العائدية في تكبيرات العائدية قال ان كان يعلم انه يدرك الامام في الركوع فيمكن  
التكبيرات في القيام من كل وجه وان كان هذا اشتغالا لا قضاء ما سبق قتل فروع الامام كمالا يوتى الصلاة فان حالف ان يرفع الامام من راسه  
لو اشتغل بالتكبير فاسمك ملا فقتل وجوه من ثم يكبر الركوع وهو واجب فكم يكبر الركوع في تكبيرات العائدية من غير ان يرفع يديه بل ان يرفع  
ويضع الكف على الركبة ستمائة على نحو الاشتغال بسنة مائة ترك سنة عن ابني يوسف رحمه الله انه لا ما في سها في الركوع لانها كانت  
عن موصها سواء القام وهو قادر على مثل من عدة قريبة في الركوع فلا يصح ادواؤها في كفاية القوت وتكبير الامتدح فانه اذا نسي العائدية  
السورة للباقي سها في الركوع وكذا لو ادرك الامام في الركوع الاخير من الوتر في رمضان وحشي انه لو فقت ما عاينته الركوع فكم  
فانه لا لعت في الركوع وكذا الامام اذا نسي التكبيرات لما في سها في الركوع ووجه طاهر الرواية ان الركوع يتبعه القيام حقيقة  
وهذا ما حققته فلا اسوار نصف الاسفل منه ووجه فارق القيام بقعود لا اسوار نصف الاعلى لوجوده فيها ولا يمكن من بعضا فيه  
بالاسوار من ان من تحقق اسمه لان قيام بعض الناس قد يكون بعده نصف واما حكمها فلان من ادرك الامام في الركوع وشاركه فيه  
ليسعد كاتلك الركعة صفا بعده اسمه لم يجمع القوات لتقار محل الاداء من وجه وحدث من حسمها ماله شبهة بالقيام وهو يكبر  
الركوع حتى ان من سها عنه ومواما مسوق يسجد للسجود وان سها عنه لم يذكر في ذلك الركوع كبره واداس من حسمها ماله شبهة  
بالقيام احوال ان يكون سائر بالمها سها لا سها وحسوا وحمل المعارضة وهذا الحكم قد ثبتت بالمشقة لان التكبير سادة فكان الاصا طوي  
صالحا لما حرمته الاداء سها المحل من وجه لا ما عدا رحمة تقصا خلاف القراءة ولقوت فكم لا يصلح لاسها عرته وعنه ميسا  
حققة الامام وجه وحلاف الامام عن النسي المبكرات لانه فادر على حقيقة الاداء العود الى القيام فلا تغفل بشبهة ودر العجز عن حقيقة الاداء  
يجمع سها فكم ما ذكره بطير العاصب الذي لا سها له عند من وجب عليه عند ابني يوسف رحمه الله فكم لا تكبر التتبع في وعدهما  
طير العاصب الذي لا سها له الاداء على عكس حل الاحت قوله وهذه الاقسام هي الاصا من نصف المدلورة يحق في حق والصادح يحق  
في حقوق المد مسلم بعد لمصوب يعي على لوصف الذي ورد عليه بعض ادراكه كامل لانه ادعى ما عليه اصلا و صفا فكم لا سها له اداء الصلوة  
ما عدا في حقوق الله تعالى وردة مسولا بالدر ما استهلك لمصوب في ماله المال اسان حسموا الصا مرقمة او ما حياية ما حي  
في ماله حياية بسحق سها رقة او طره اداء قاصد لانه اداء الاعلى الوصف الذي وجب منه صلاة المفرد فلو وجب اصل الاداء فلما  
الملك في يد المالك قبل الدفع الى ولي يما تاه بيع في الدين سها العاصب والمقصود به فلما اداه وقع او قبل بذلك لسبب اوجع في ذلك الدين  
رجح المالك على العاصب بالقيمة كان الرد لم يوجد قوله واذا اظهر عند الفرائض عدا لعمه ثم اسراه كان تنبيه ادائه القضاء كفضل  
الاصا الما كونه اذا اراد ان سلم بها على ما وجب عليه بالقسمة فاسها وصحت بالاصح حتى وجب عليه تسليم قيمة العبد عند العجز لا مهر التمل  
فقت ان الواجب عليه تسليم سها في العبد عند القدرة وقد فعل واسمه العاصب فلان بدل الملك منه لم يتبدل العن شرعا بل  
ان ما طلعت رضى الله عنه بصدق سدا لية على انه ثم ما مورسها منها صا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



هذا الطريق البسيط الذي لا يصعب العمل به وهو ما لا يتناول مسائل اجسام من غير ان يكون له في الحقيقة شيء يستحيل فيه ان يكون له  
 ابعاد من ان الماهية لا يصعب العمل به وهو ما لا يتناول مسائل اجسام من غير ان يكون له في الحقيقة شيء يستحيل فيه ان يكون له  
 عليه وقت الصلوة في اي اعتبار التوهم وان كان بعيدا في وجوب الاداء لمختلفة وهو التقدير لطير اعتبار التوهم العبد في حق من فهم  
 عليه اي دخل في وقت الصلوة في السفر او الاحتار لفظ التوهم في الوجود لال معناه الاتيان بوقت الدخول من غير اعتبار  
 وانيان وقت الصلوة في هذه الحالة اكثر من حل عليه ما شهدا في سائر ايام ذلك فاما اذا دخل عليه  
 معه فالطاهر لا يمكنه التمييز لذلك فيجوز وقت الصلوة على المسافر مع اشتغال بقصد السفر وعدم من يعلمه بالوقت من مؤدو وكذا  
 تحقق العجز عن استعمال الموضع في وقت الماهية ذلك ومع ذلك يوجه عليه خطاب الاصل اي الوصول وهو قوله فاعلموا ان التوهم  
 حدوث الماهية في الكليات كما كان بعض الشرح واهدا منه عليه الطلب الى ان يقره ما ثم يتنقل بالمر الطاهر الى حلقه  
 وهو الشراي قوله من الاداء لا يجب الا القدرة بوجهه للاداء وادعت انه لا بد لصحة التكليف من اصل القدرة فاعلم ان الله  
 تعالى يقص على ما هو من عليهم في بعض الواجبات من التكليف فيها على قدره كاملة راجعة على اصل القدرة وسبب قدرة  
 مسرة لحصول السر في الاداء واسطاسه اطما وسبب راجعة على الاولى اي الممكنة بدرجته لال الامكان يجب مهام الله  
 وبالمادى لا يثبت الا الامكان ولهذا شرطت في القدرة في الترتيبات المألوفة دون المدينة لال اذ بالاشارة على العجز  
 من المدييات او المال تنفق الروح حوب النفس في حق العامة والمعارضة عن المحبوب بالاحصار من ساق الدية اشاروا اليه  
 رجب الله فرق ما بينهما اي من العجز في الحكم ان الاولى هي الممكنة شرطت للتمكن من اصل العمل ادلاء حوله بدورها  
 فلا تعبير بها صفة الواجب بل قيمته اصل الوجوب فكانت شرطها محضا فلم يسرط وواجبها التقاد الواجب كالطهارة شرط نحو الصلوة ولم  
 يسرط واهمالها في الخارج كذا يشهد في النكاح والثانية وهي الميسرة شرطت للتيقن فكانت ميسرة صفة الواجب من مجرد الامكان  
 الى صفة السهولة والسرط لاهلها بالتقار الواجب لالها بها شرطها فان عدم شرط الواجب عدم الحكم ولكن لال صفة الواجب قبل  
 من اليسر الى العسر وبها وسر والصفة مطلق الواجب لاهلها لم يسرع الاشكال الصفة فلم يكن بدلتقاء الواجب من بعائها ليس  
 التعذر ان يثبت كان واحدا لصفة العسر لدرجة حكمه ثم تعذر اشتراط الدرة الى وصف العسر بل معناه انه لو كان احدا لدرجة  
 حكمته لكان حائرا فلما توقف الوجوب على هذه القدرة والى الممكنة صا كان الواجب قصر من العسر الى السهولة لاسطها فكانت معق  
 قوله ولما اى ولا شرط لقاء هذه القدرة وفقا الواجب الذي يتعلق اليه بها قايما به الصيغة للسان ليعطى العاد ومو الكوة  
 هلاك الصواب والعقبة هلاك الخارج والخراج الاصطلاح الرابع آية اى اجسامه لال كل واحد منها متعلق لدرجة مسرة وقال لنتا  
 رجهه الهدا انكس من الاداء لم يمس لال الوجوب لقرع عليه بالتمكن من الاداء ثم هلاك المال والخارج عجز عن الاداء لعدم  
 اوى من تعذر عليه الوجوب لم يمس لال العجز عن الاداء على كافي له ان العاد صدمه العجز لال الواجب حرم من الصواب  
 فلما لم يوجى ذهب المال بعد تمكنه من فعله كمن لم يصلح حتى ومبالت ولما ان السرا احب الا الصفة  
 السرا لاهلها لدرجة مسرة الحق المستحق منى من لصفة لسي الا كذلك لال اى عين الواجب انذارا كالمالك او الممس  
 معاني كذا وان سته ستي كذا كذا كذا ماني الدرة من صلوة او صوم او مال واهل الواجب ومب المعنى كمال حقيقة

منه ما قد بني عليه ذلك الذي هو في الأصل لا يمكن العاقبة ما كان واجبا لغيره بل يكون  
شيئا آخر فلا بد من الاستصحاب عليه في الواجب بعد استصحابه وان كان الباقي طرأ عليه محققا لا بد من  
على محل السؤال بحق القيمة عند التمسك بما كان جاز عليه فيبقى الواجب بقاء المال تقديره ثم استوضح له وهو ما يقدره ميسر في حال  
الامر على انه في الشارع حسن الزكوة بالمال الثاني اسي على وجهها لوصف الثمار لئلا يقتضيه اصل المال وانما يثبت به بعض  
الثمار من الشرع اتمام الزكاة في النصاب المعدل في مقام حقيقة تيسر لان في النطاق حقيقة الموصوف حرج ولذلك اوجب  
قليل من كثير وهو في الشرع في انما تتحقق بقدره سيرة متفرقة واما بالنقد الواجب ولا يلزم عليه ما اذا ملك بعض البصا  
حقيقة يبقى الواجب لقدر الباقي وان كان لا يكسبه في الامداد لان اشتراط البصا في الامداد لم يكن للسبب لان الواجب لرب المهر  
ادار درهم من درهمين ودرهما مثل ادر صحت من مائة درهم في السبب لاشتراط في الاستعداد ليصير المكاف به اهل للوجوب  
جان المطلوب اعداد الفقير الاعداد لصفة كس لا يتحقق من عدمه الا ان الشرع اكد في الشرط في باب الزكوة فاعتبر الغنى  
بالمال الذي حصل من الوجوب كان البصا منها سيرة القدرة الممكنة في العادات المدنية فلم تستلزم لقادته لقاد الواجب  
كحال بمعنى ان لا يستلزم الزكوة بهلاكه الا انها تستلزم لغوا الذي يتعلق بالسيرة لا لغوات البصا وادراك بعضه يبقى  
لصط الباقي لقاد البصا بقاد الثمار في ذلك لقوله والعسر ما كان يعنى وجوب الشرع يتعلق بالقدرة مسرة البصا لا من طول  
الارض مد يتعلق حقيقة اخرج الذي هو ثمار بالاسرقه الارض ولا مال آخر مع امكان اللجباب منها وجب قليل من كثير مع  
امكان امكان الكل فذلك تستلزم لقاد البصا فادراك حارج يبقا وحروج ما تمكن من الدراعة ليعنى وجب  
بصقة العسر البصا لا من طول الارض كالتشرع يتعلق وجوه ساء الارض لاسبققتها لو كانت الارض سخرة لا كس عليه سى وكذا  
لو لم يعم الحارج ما من درهما ولم يخرج شى ولم يتعلق بكل الثمار على سطحه حتى لو راد الحارج على نصف الحارج يحيط الى النصف صحت  
انه واجب لصفة السيرة الى الماء بها اعتر تقديره ما تمكن من الدراعة لان الواجب ليس من حلس الحارج فامكن اعتباره الماء  
التقديرية ياتمكن من الدراعة فلا يحصل تفصيله عدرا في الطال حتى لعراه ويحصل الماء موجه داخلها لصفة كماله وجودا  
لعدم تحول في مال الزكوة بخلاف العسر لا اصنافي فلا يمكن ايجاه الا في الماء المحقق كحدا مادا اصناف الرىع آفة حسب  
لصط الحارج لانه لم تقصر حتى لم يعطها الا انه احسب فلا يعبر عنها لثلاوى الى استيفائه حتى لو كان بعد الاضطلام مده مكن  
منها استغلال الارض الى اخر السنة لاسقط الحارج ايضا كذا سمعت من سيجي قدس الله روحه قوله ولما اسي لاسر ما لكان  
القارة الميسرة لبقاء الواجب المتعلق بها فلما الى الحيات في العين الى له قدرة التكفير بالمال اذ اذهب ماله بعد ما وصحت عليه  
الكفارة بالمال وجب عليه التكفير بالصوم لان هذه الكفارة بح القدرة سيرة لو من احد بها ان الشارع حده من الواج  
كفارة وذلك سبب لان الحمار اذ ائمت له يوفق بانه البصر عليه كالمسا فرحه بين الصوم والعطو لو كان الواجب  
ما كان اى عليه كالمقيم بح عليه الصوم يمينا لا يلزم عليه صدقة الفطرية غير مباح من صف صانع من مدين صانع  
من تجميع او تفراد به ذلك ولم يفسد التجميع حتى لما ادا واحدة قد ه حكمة لان ذلك ليس تجميعا بل انما البصر حقيقة  
المقصود من التجميع يكون تاكدا الواجب وقد كون سبب الا على المكاف طيب الا ل قوله تعالى ان اقتلوا النفسكم















التي هي احدى عبادات الله واسطة الرجوع من المعاصي والخطايا الى الحق سبحانه  
والنفس والبال والاسباب كانت حصة الغير الذي لا يتقرب بالعبادة الى الله تعالى  
فان من عباد الله من عباد الله بالعبادة والعبادة هي عبادة الله تعالى  
من غير توقف على صلح الله كان هذا القسم في كونه حصة الغير وان القسم الثالث كونه حصة من وجه كان في  
تقريبه الى الله تعالى فان من عباد الله من عباد الله بالعبادة والعبادة هي عبادة الله تعالى  
من غير توقف على صلح الله كان هذا القسم في كونه حصة الغير وان القسم الثالث كونه حصة من وجه كان في  
تقريبه الى الله تعالى فان من عباد الله من عباد الله بالعبادة والعبادة هي عبادة الله تعالى

واحد من العبادات الاولى واحد وهو تقرب الواجب لوجوب العبادات لسقوط العبادات واحدا  
كما ان حكم العبادات الاولى واحد وهو تقرب الواجب لوجوب العبادات لسقوط العبادات واحدا  
الصلوة من غير سبب سقوط وجوب الوضوء وكذا حكم السعي حتى لو قتل من الحاج كره ما بعد السعي  
على ان السعي محلي به كان السعي واحدا عليه ولا حمل كره الى الحاج او كان منعكافيه فصلى الجمعة سقط اعتبار السعي  
ولا يمسك لعب به لعمدان مما هو المقصود ان سقط الجمعة عند المرح او سفر سقط السعي وكذا حتى المت سمي سقط  
يعارض مسافر الى اختياره من سعي او قطع طريق سقط الصلوة عليه وكذا اذا قام به الولي عطف عن الناس حصول  
الفقد وكذا انهم سكرتوكة الكفار ماقتل مره ثم سقط الفقد من وجوب القتال تاسا ولو سور اسلام الحاقين  
اخرجهم لعارف من القتال وان كان ذلك حلا وانما حلال الذي عليه السلام قال ان يبرح هذا الدرس قاتل العاقل عليه  
عصاته من المسلمين حتى تقوم الساعة

فصل في دلالة السعي والعبادة المعنوية لله تعالى في الاصطلاح اهل الاصول من اسد عار كالفعل بالقول  
من هو ومن قول العاقل لغيره لا تفعل على سبيل الاستعلاء ومن موافق كلف من فعل على جهة الاستعلاء وهذه العبارات  
لعمدات بعضهم فاما من الاختارات فما ذكره في حد الامر الامر صيغة السعي والكاس متروكة من التحريم كقوله تعالى والاعمال  
البري الا ان كقول القائل ودر النبع ادمعاه لا تتابعوا المحقرة كقوله تعالى ولا تمدن عينك الى الآخرة وما ان العاقبة كقوله تعالى  
ولا تحسبن الذين يظلمون الدعاة كقوله تعالى الا تكلم الى نفسي والماس كقوله لا تعدوا اليوم والارصاد كقوله تعالى  
لا تسالوا عن اسرار الله لكم تسألون والسفد كقوله صلى الله عليه وسلم لا تتحدوا الدواب كراسي فهي محارمة غير التحريم والكراهية  
مالا تعاون فاما الكلام في انها حقيقة في التحريم ان الكراهية على العكس او مشتركة بينهما بالاشتراك اللفظي او المعنوي  
او موقوف على عدم الامر من المرفق والمحتار كذا في عامه سح الاصول ثم موجب السعي عند المحسوس وجوب  
الاسرار عن مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم كما ان طلب الفعل بالعبادة الوجوه مع لقاء احبب المحاطب يحقق

[illegible]



[illegible]

[illegible]





كتاب المنطق

كما انصح منسأله لا يحقق مع القبح فوجب المرجح ثم انما ان يرجح حاسب القبح كما هو منسوب اليه  
 اوله من وجوه احد ما الى الصور هو الموجب الاصيل للنسب له وهو عاقل متبرعا بالثقة فلا بد من قدر لا يرد واثني يقال تبيينه  
 كما يقال امره فامر ما عاقله لا يتحقق ان يقال لا انفي لا تنصر وانما سدا غلظا فلذا ان يتحقق الاستدلال به القبح ليس كذلك بل هو من  
 مقتضيات السرعة فكان اصدار الموجب الاصيل الذي لا يوجد كحقيقة موزنة شرعا وعرفا ولعمري ان من الاعتقاد بالوجود وهو تاسا شاعرا  
 وما سادته قد امكن اصدار حاسب القبح من حاسب الصور الغضا بان يكون الصبح راجعا الى الوصف فكان في جميع من الامر بين من وجه وسع اعتبار  
 حاسب القبح لا يمكن اصدار حاسب التصور له فكأن الاول اولى وتالما ان اعتبار حاسب القبح لودي الى التلأل تحققه النسب له  
 حيث نصير لشيء وهو غير النسب حقا وحقيقة وفي الظال المقتضى الظال المقتضى ضرورة فكان اصدار القبح واتساره في عين النسب عنه فاما اعلى  
 وصوره بالحق وليس في اعتبار حاسب الصور ذلك وفيه كمن النسب مع رعايته مخصصا فكان اصداره اولى ثم انك قد علمت ان افراد  
 من امر السارح وبه وجوب التمسار ووجوب الاستحار لا وجود الفعل وعدمه لان كلف المادعي ارادة الله تعالى محال عند بل ان كان وكان هي  
 قوله مراده عدم الفعل لطلب عدم الفعل او مراده عدم الفعل في وصف من غير نظر الى انه صادر من السارح وقيل معناه مراده بعدم  
 الفعل في حين من علم الله تعالى منه الامناع عن سائر النسب عنه فانما في حق الكل فالمراد من النسب وجوب الاعتبار لا حصوله ومن  
 الامر وجوب الاعتبار لا وجوده لما ورده والاول هو الوجه مع هذا التصور الضمير الممكن للنسب اسي بوصف صحة على صحة تصور النسب عنه من ان  
 كلف عنه اسي منع عن النسب عنه هو الحكم الاصيل في النسب اسي كون عدم مصداقا الى اصدار العبد هو الموجب الاصيل او كون السعي  
 مضموا لوجود هو الحكم حقيقة الاصيل فاما القبح اسي فتح النسب عنه بوصف فاحكم اسي ما بالنسب للسعي عنه لانه فاقم تحققه النسب لانه منع من  
 القبح وذلك حسن من مقتضى اسي من القبح مقتضى النسب كحقيقة الحكم اسي لامل كمن النسب احكم النسب هو طلب الاعلام فلا يجوز تحققه  
 اسي اسباب القبح الذي ثبت اصدار على وجه سطل به اسي بالقبح ما وجب القبح اسي اسبه واصفاه ووالنسب لما قلناه نصير غامضا على  
 موضوعه بالنسب لان المقتضى حذره نصير ولما على صاد المقتضى بعد اكان دليلا على صحة بل كبح العمل اصرار عن قوله فلا يجوز تحققه  
 اسي كبح العمل بالاصل وهو النسب في موضوعه وهو ما ورد النسب فيه وذلك بالقبح مستور عنه ليقع النسب على حقيقة كبح العمل بالمقتضى هو  
 القبح بعد الامكان وهو ان كبح العمل وصفا للسعي اسي كبح العمل احوالي صف النسب عنه لا اني داه فيصير اسي السعي عن النسب  
 مسرورا ما صلا اسي في نفسه غير مسرور بوصفه لا اتصال القبح به نصير فاسد العواوب وند سل العاقد من الكواهر احواله هو كبح  
 والكراديه ههنا ما هو المقصود من الناس لفعال لو لوه فاسدة اذ انقي اصلها وذهب لمعناها وما صلا واصف  
 وكذا لفعال كبح فاسد اذ انقي اصله وتقره منه بان حسن اللحم فكله الصرف العاقد ما هو مسرور ما صلا غير مسرور  
 بوصفه وند بعض السعي العاقد من الكواهر النسب معناه ما صلا لعد ان قام القصاد به كخلاف الناظر فانه لا نسب معناه  
 اسي لفعال للحم اذ انقي ولكنه سعي صالحا للحم فاسد اذ اصار سحت لا سعي له صلاحه العدا لفعال لبحم مائل وذكر الولا  
 النسب في في القبح اطلع في جواب ما دينا النسب ان الفعل المسترور وجوده ما من في الفعل العدا واطلاق السعي  
 والنسب اسي اطلاق السعي فلم من مسرورا فاما تصور الفعل من العدا فعلى حاله فصح النسب ما عله من ان العدا وند  
 بالمعنى ما هو به النسب في وسعه الا النسب والامساك فاما اصداره وصورة عماده فهو من اسي السعي فاما



[illegible]



[illegible]

يقوم به فاذن من فساد الصوم ونقضه اصل الصوم مشروط بقوله **لنصف النهار** فبذلك لا بد من ان يكون  
 المعصية متصل بزمانه لا بما سمي به من اتي واذن الصوم يوم الفجر شروع ما صلح النذر عندئذ لا يفسد الصوم  
 من الطاعة لان كلف النفس عن الشهوات في هذا اليوم فانه يشترط ان يكون يومه جواز عن قولهم الصوم في هذه الاما  
 معصية ما صلح النذر به وانما وصف المعصية بتصل بزمانه فاعلم ان ما سمي به من اتي الوصف الذي هو المعصية وهو الا  
 عن الظنانية بتصل بفعل الصوم ستة لو سريخ قد يصير غاصبا لا يدرك الصوم لانه ليس باعتراف ولم يوجب منه  
 ذكر الصوم الذي هو غدار مرة وهو قوله بعد على ان الصوم يوم اخر او الصوم عددا لهذا اليوم اخر فلا يمنع صحة النذر ولما لم  
 له في ظاهر الرواية ما يطرأ في هذا اليوم ثم انفسا في كتب آخر لتصل به العادة على التخلوص وتخلص عن المعصية  
 ولو صام في هذه الاما حرج عن الجملة لانه اذا كان الترتيب كمن يراى يعنى هذه الرمة وبه عميا اجمع عن بذر ما عظمها لانه  
 بالرم سدده الا بانه العذر ولما لو سريخ منه ثم انه لا يكمل العتار في ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف رحمه الله  
 مما روى عنه لسرر الولد لان المعصية لما كانت متصلة بفعل الصوم صار بالسريخ مركبا للمعصية عنه وهو مركب  
 الاحاقه مسلم بحكمه امامه وحفظ بل امر يقطع رعاه بحى صاحب السريخ وهو الاحرار عن المعصية فصار كان حيا  
 السريخ قال لا قطع الاصل حتى فلا يحكم على الفالغ سى كمن امر غيره باللاف ماله فالعذر لا يجب عليه سى كصاحب المال  
 مامره كذا ابدأ قوله ووقت طلوع الشمس وانه كما صح ما صله فاسد بوضعه بغيره منسوب الى السطال لما

حاز به السنة الا ان الصلوة لا لوحد بالوقت لانه طمعا لا اعتبارها وموسمها فصار الصلوة فيه ماضية لا فاسدة  
 فصل لا ما دى بها الكامل اتي الصلوة في الاوقات المكرهه مسدده ما صلحها لان السى يصنع السد عنه  
 ولا يصح في اركانها الصيام والركوع والسجود لا يحسن العظم الله تعالى فكلون حصة في نفسها كما في سائر  
 الاوقات ولا في سائر طهارتها وسر العورة وغيرهما المعصية الكمال حيث يحسنها في غيرها الاوقات  
 مقتب الصلوة مسدده بعد السى كما كانت قبله وقت طلوع الشمس فلو كانا في روايا او عروضا لكان ذلكا لانه  
 رالب او عاب صحيح ما صله لانه ربا صلح لطرفه العادة كما ستر الامم فاسد بوضعه بغيره منسوب الى السطال كما حاز به  
 الصاعى الى السى عليه السلام يحكى عن الصلوة عند طلوع الشمس وقت انما تطلع عن سدى السطال  
 وال السطال من زمانى عن من بعد حاضى لسموا لها ما دار لرفع فار سا ما اكتب عند تمام الفطرة فا  
 فاد بالى انهما فادوا بالحروب فادوا ب فارها فادوا في هذه الاوقات وهذا معنى السنة الوقت الى  
 السطال ومنه ما السطال ما حصاره قبل ان يهازل الشمس وقت طلوعها من حى كمن طلوعها من مسدده و  
 سجد والكفا للشمس سادده قبل ان يهازل الشمس وقت طلوعها من حى كمن طلوعها من مسدده و  
 كاس الاوقات في حى الصلوة بها سلا ام الحرج حى ان كان مع ان يقع الصلوة فيها صحيح ما صلحها من  
 لوصفها كالصوم في يوم الاحد الذى في الصور به لهما ويا ما سار السبع رحمه الله تعالى عليه الى العرف ما  
 لقوله الا ان الصلوة ان كان الصلوة لا لوحد بالوقت لانه طمعا لا اعتبارها وموسمها فصار الصلوة فيه ماضية لا فاسدة













[illegible]



ان الامور التي لا يكون لها وجود في ذاته بل هي موجودة في غيرها كالحركة في الجسم  
من سنده يمكن استوفى في ذلك ما يكون له سنده واحد لا يكون له سنده الا في سنده مشترك  
الامر في ذاته انما هو في ذاته لا في غيره من هذه الازمان الساعده سواء اشتغل بالقدرة في سندها  
وهو الخروج فاما الذي في سندها في الوجود فان كان له سنده واحد لا يمكن ان يكون له سنده الا في ذاته  
فيكون الذي في سندها في الوجود وان كان له سنده واحد لا يمكن ان يحصل امر في جميع الازمان لان الامر بالصدور انما يثبت في صورة  
الشيء وانما يثبت في صورة الامر لصدوره واحد في كل امر في جميع الازمان وشم قال بعضهم انهم يحصل امر في جميع الازمان لان كل  
الامر لصدوره واحد في كل امر في بعض الاحوال ليس باوحد في بعض الاعضاء فلا يثبت خلاف حاش الامر لان الالهيان في الماهية  
لا يمكن الا ان يترك جميع الازمان ويزرك جميع الازمان ومنتصور فان ترك افعال كثيرة في ساعة واحدة من شخص واحد متصور  
الماهية فيمكن تحقيق حكم الالهي باتباع صدوره واحد فان الالهيان في افعال تنفي لا يتصور من واحد في ساعة واحدة وانما لا يتصور  
الالهيان في فعل واحد ولكن ذلك الفعل غير متعين فلم يجعله امر في الصدور مع الفرق بينهما ان المصريح بالماهية لا يمكن ان يتغير  
بالشيء فاما لصدوره واحد فانه لو قال يترك عن التمر كالتسكول است في السكون است في السكون كان كلاما مختلفا لان  
موسى النبي يحرم النبي عنه وراك وحج حرمة الاستعمال بالصدور والاباحة التغير بها فانه اما اذا كان للنبي عنه اصدوره  
صتيق المصريح بالماهية في جميع الازمان بان يكون لا تسكول وان يترك التمر من احدى جهته مستند او يقول لا تقوم واهب لك  
ما استندت من الصدور والاصطلاح كراه كراهية ان لا موجب لهذه الالهي في سبي من الازمان فان بعضهم يجعل امر لوجود  
من لاصدوره غير عين لان النبي ليس افعلى امر اصدوره ضروري تحقيق حكم النبي ولا يمكن تحقيقه الا بترك النبي عنه  
فان صدوره الامر لصدوره واحد من عين والاه حديث في المجهول كما في واحد انواع الكفارة واثبتت المعصية بان كل واحد  
من الامور والالهي سخايف الآيات صيد وهرطاج ومعنى لا الامر للطلب والى للسمع فلو كان الامر بالشيء مهيا عن فعل  
بالعكس صار الامر مهيا النبي او هو حال وان كل واحد من هذه المسالك عن عيبه والسكوت في مثل هذا الوجه  
بالسمع في سندها لان ان الامر بالنبي مع للطلب ولان لا تعلق على تنوع موجه وهو الطلب فيهما لم يسا وله الا  
على العدل لانه ساكت عنه فلان يكون لسلالة على تنوع بالتم بوضع له هو لوجه ثم فيهما لم يسا وله كان  
ان في كراهية الوالمعين رحمه الله تعالى عليه في التصدرة ان عدا الا في سبي في سنده  
وعلم الغائب لان كلام الله تعالى عدا با واحد وهو عدا ساهرو مني عدا في ما بال الامر بالنبي  
فيها صدوره على العكس وعند المعصية كلام الله تعالى عدا العبادات الامر في سنده محصيه  
كذلك النبي فلا تنصه ركول الامر في سنده ولا في النبي امر لا تسكول ان صدوره الماهية من سبي عنه وصدوره النبي عنه  
ما هو به فاختلاف ما اسمهم وشم عدا ان الامر بالنبي بدل على النبي عن صدوره وعلى العكس  
ورحم بعضهم ان الامر بالشيء يصح سماع صدوره وعلى القلب وسنده من لفظ ما عدا له من اللفظ  
لا لفظ من لفظ الدلالة ولفظ الافتضا مسك من قال منهم الامر بالشيء يوجب حرمة



حرمة هذه ما سكت به العلامة قال لما لم يكن جعل الامر بها وانهى امره بغيره جعل كل واحد منهما موجبا في نفسه بغيره فيكون الامر  
بغيره في نفسه فمما اوجبه فيما اضيف اليه ضرورة تحقق حكمه كالكتاب او ما جعل في حق الربيع للحيثية والحرمة في حق العنكبوت في حق  
ومن اختيار لفظ الدلالة قال لما لم يكن بين القول بحرمته والصدور لم يكن اضافتها الى اضيفه جعلت ثابته لطريق الدلالة اذا اضيفت  
تدل على الحرمة وان لم تكن هي من موجباتها كما ان الشيء من التائيف يدل على حرمة الضرر وان لم تكن هي من موجبات لفظ التائيف  
اختار لفظ الكراهية دون الحرمة قال ثبت بهذا النوع من الشيء وهو الشيء الثالث في حسن الامر اقل مما ثبت به اذا ورد مقتضوا لان  
ضرورة الغير لا يكون مثل الثالث بنفسه مقتضوا وان كان هذا الشيء ضرورة في نفسه وليس في غيره الشيء عنه حيث ثبت به الكراهية دون الحرمة ووجه  
ما اختاره الشيخ في الكتاب ما اساد اليه ان الشيء الثالث بالامر ثابته لطريق الضرورة والاحتياط لان طلب الوجود بالامر بغيره  
انما هو احد ههنا فكان معنى ان ثبتت الحرمة في الصدور اقتضاء الامر الا ان الضرورة تنزع ما ثابته الكراهية فلا ثبتت الحرمة عليه  
قلنا ان الامر يقتضي كراهية الصدور لا يلزمه الا ان ثبتت بالامر الا ان ثبتت بالامر الا ان ثبتت بالامر الا ان ثبتت بالامر  
بالاخص ما يهتبه على غير المنطوق منطوقا يقتضي المنطوق او لا توقف لصحة المنطوق عليه بل المراد به ثبات لطريق الضرورة  
مقتضوا كما ان مقتضى ثبات لطريق الضرورة كان تسمية مقتضيات الشرع من حيث ان كل واحد منهما ثابت لضرورة فذلك ثبت  
مدح الشيء والامر بها فقدر ما تنزع به الضرورة وهو الكراهية والامر به كما جعل مقتضى مدحها فقدر ما تنزع به الضرورة وهو  
الكلام وذكر السج الواجب في الضرورة في مسئلة الاستطاعة ان بعض المساجين من اهل ديار ما ذكر ان الامر بالشيء يقتضي كراهية صدره ولا  
القول انه حتى عن صدره ولا انه يدل وسب ادري ما اذا كان رايه ان توبة الوعيد على تارك المأمورة لا ركنها ضد الشيء عنه وهو كراهية ما  
هو فعل كما هو مدح مع اهل قوله ام لا لعدم الامر به من غير فعل انك كما هو مدحها في ما سقم وان كان الوعيد يتوجه لا لعدم الامر بالمأمورة بل بغيره  
ان في ما سقم ما هي حاشية التي امات الكراهية هي لصدور الوعيد مدح وسوجه وان لم يكن به لتوبة الوعيد من فعل محظور بتركه وذلك جعل الترتيب في حرم  
سوجه كل الوعيد لتارك الامر الص وموت العقوبة ولو لم تنعده التدبير حرمه لمباشره فعل بكونه ليس بمساي عنه ولا محظور بهما معا يا ماه  
جميع اهل العلم واليه اسار صاحب الميراث الصيا فقال وما قال لعص المشايخ انه يقتضي كراهية صدره وهو خلاف الدوابه فان ترك  
صلوه العصر والاسماع عن تحصيل حرام لعاف هذه والكراهية لا يعاقب على فعله وانما يجب بان الصدور كما جعل كراهية ما ساقط  
من الاشتغال به عوا المأمورة فادام الصلوات الاشغال به تعونه لا محالة فحيث يحرم بالنظر الى التعويب وتصير سببا لتوبة الوعيد  
واسحقاق العقوبة وان كان في واه ما حاصره يوم الحرام وسبب العقوبة ما عتار به كالا حاشية به سلاح بل عداوة سبب  
سبل العوا باعتبارها نفس على ما عرف وكونه حراما لغيره لا سبب اسحقاق العقوبة كاكل بان لغير قوله وانما في الاصل ان يحرم  
لما لم يكن قصود الامر لم يعتبر الامر حيث انه يعويب الامر فاذا لم يعويبه كان كراهية ما كراهية بالامر بالقيام ليس معنى عن اعتقود  
اصلا حتى لا تقدم قام لا لفسد صلوه ولكنه كراهية وهو ما ذكره ان الامر بالشيء يقتضي كراهية صدره ان يحرم لما لم يكن مسوا  
بالامر لان الامر لم يوضع للتحريم واما ما ثبت الحرمة ضرورة على ما يالم يعتبر اي لم يجعل الحرمة في الصدور ما ساقط من حيث تعويب الامر  
اي المأمور لغير اسماء جعل الحرمة ثابته في الصدور اذ في الاشتغال الى نوات المأمورة محمد يحرم لان تعويب المأمورة  
حرام فادام تعويبه اي لم يعويب الاشتغال بالصدور المأمور كان الاشتغال بالصدور كراهية ما كراهية بالامر بالقيام ليعني في لفظه



كتاب النسيخ

في الصروع يقال اسباب موجبة او على وجهه مجازا نظير الاحكام التي تدل على ان الاسباب كانت موجبة على الشروع والاحكام  
سماوية توجب هذا الشروع اليها بالاحكام في حق المجانين والاضغاث وتقسيم ذلك كما كانت عللا للاحكام لما تصور ان تلك الاحكام  
كما في العقلية فان الكسرة تصور ان الكسرة والدليل على ان النسيخات لا تحجب عن من لم ينفذ الدعوة وهو الذي سلم  
في دار الحرب ولم يهاجر اليها ولو كان الوجب بالاسباب دون الخطاب لوجب عليه العبادات التي تحقق السبب في حقه واجتنب من فرق  
من اسباب غير ان النسيخات كانت على الخصوص من صفات النسيخات لا ما عرفنا وجوبها الا بالشروع وانما مقتضيات مقتضيات الى الاسباب  
لما كانت على كسب السبب مقتضيات اليه وبالرأى الواضح العبادات ليس الا للعلل ودخولها بالخطاب لما جعله ملائكة افاضته الى  
شيئ اخر فالعبادات ما لها وجه فيها شيان المال والعلل يمكن اصابته وجوب المال الى السبب اصابته وجوب العمل الى الخطأ  
وكذا العقوبات فان الواجب على المحامي ليس الا تسليم النفس وتحتل العقوبة واسما وجب العمل على المولاة فيجوز ان يصيب وجب  
عليه الى السبب وما وجب على المولاة الى الخطاب لتوجهه اليهم حيث قيل فاقطعوا ايديهما فاحلدهم ثم تهاين حلدته فاحلدهم اكل  
واحد مما مائة حلدته فعلى هذا الطريق يجوز ان يصيب العبادات الملائية الى الاسباب عند عدم اصابته الصياح اما العامة فتقالوا ان  
تلك صريح للعبادات اسما لا لاصناف وجوبها اليها والموجب في الحقيقة هو التذلل تعالى كما صرح لوجوب التقصاص - الحمد وسماسا  
لصا والوجوب اليها - الموجب هو التذلل تعالى فيجعل سبب وجوب التقصاص لصل وسبب وجوب الصالحات التذلل في سبب لوطي  
الكلح وكذا صريح لوجوب العبادات اسما ما عرفت سببها ما تبادلت لخصوص الصياح انكر جميع الاسباب وظلها واحصاف  
الاسباب الى التذلل تعالى بعد حالف النص والاحكام - صار حرا خارجا عن مذهب السنة والجماعة ومن انكر النص واقرب النص  
فلا وجه له الصياح لما حار اصابته لخص الاحكام الى الاسباب بالليل حار اصابته سائر ما الى الاسباب ايضا بالليل  
ومولهم لو اصاب الوجب الى الاسباب لزم ان لا يكون مصفا والى التذلل تعالى فاسد لا يقول لا يحل الاسباب موجبة مدونا  
او الايجاب والالزام لا يتصور الا من مقتضى الطاعة لكن السبب ما يكون موصلا الى الحكم وطريقا اليه واصابة الحكم الى السبب  
لا يمنع من اصابته الى غيره فان من فعل السبا بالسيف يحصل الفصل حقيقة بالسيف ثم لا يمنع ذلك من اصابته الى الكمال من  
وجب التقصاص عليه وكذا السبب يحصل بالطعام والارواء بالما انكم اعياف - كما في الطعام والساقى فكذلك ابدأ وتولم الاسباب  
كاتب ولا حكم فاسد لا يحلها موجبة يحصل التذلل تعالى انما ذلك فلا يكون اسما ما قتل ذلك كاسباب العقوبات  
وحقوق العباد كانت موجبة و اللى ما ذكرنا اسما ليس صحيح الدلالة قوله ما سبب معلما السبب اسما ما واما الذي  
اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فاما لا يجب عليه العبادات قبل بلوغ الخطاب اليه لانه لا وجه الى ايجاب  
الا اذا كان حقه تحصيله ولا تقدير او لا موت للخطاب في حقه اصلا ولا اللى ايجاب الصياح لانه منسب على  
الا اذا كان في ايجابها عليه جدا لاجتماع عبادات كثيرة عليه لطول مدة مقامه في دار الحرب عاوه مسقط  
معا للوجوب والمقتضيه لانه لم يكن بالكلية وسياسيك ما في الكلام في اسما التفسير قوله اعلم ان اصل الدين وهو الاسما بالتذلل  
كما هو اسماءه وصفاة وقرعة وهي سائر الاحكام الشرعية والعبادات والمعاملات والكفارات والعقوبات مشرعة هي  
ثمانية في الصرع ما سبب معلما السبب احي السابح اسما بالما اى للملك الصروع والاصل والمراد بالاسباب للعلل لانه اى الموجبة





هو جوده وزياده في الال من كل يوم من ذلك الصلح الصوم او اذ لا تضار ولا تعلق كل حادثة متعلقا بسبب على صفة وذلك الطريق  
الذي قلنا وان التذلل الى احوال وبقا سببا لعبادة فذلك بيان شرف ذلك الوقت حتى تلك العبادة والعبادة في الايام والادب والادب  
فانه من غير التذلل في تلك السنين الوقت الثاني للادب والشرع سببا للعبادة في الايام والادب والادب في الايام والادب في الايام  
رحمنا الله ان شرف التذلل الى اعتبار شرفه في الايام والادب في الايام والادب في الايام والادب في الايام والادب في الايام  
وكلاهما في شرفه يحصل باعتبار سببه وذلك ان يكون محلا للادب سببه لا ما عدم سقوط الصوم عن المحرم الذي سببه لم يلق  
الذي جرد من الكليته فلا اهل للزحوب مع الجنون الا ان الشرع اسقط عنه عمد تصاعف الواجبات وهذا المخرج واعتبر المخرج في  
حق الصوم باستعراق المحرم جميع الشهر ولم يوجد احوار البيت في الليل واعتبار ان الليل جعل تعالى لليوم في حق هذا الحكم ضرورة  
لعدم اقتراح الميتة اولا اجزاء الصوم الذي هو شرط فاقبعت الميتة في الليل مقام الميتة المقررة اولا الصوم ولا ضرورة بياض  
بيته قوله والصلوة باوقاتها سبب وجوب الصلوة المقررة اوقاتا التي شرعت فيها بدليل انما سبب الصلوة في الصلوة في الصلوة  
الطهورات تكرر مكررا لا اوقاتا من المرات اسببه والعصوات سببا ما سبب العصوات المحرمات التي تصاب اليها مثل حد الرما  
وجاء السرب وحد السرقة وحد القذف فاما شرعت حرما على المحرمات فكذلك المحرمات هي المותרات في ايسارها وكما ان اسما لها قوله الكفارة  
التي هي دائره من العبادات المعقوبة كالنكاح والامانة سبب وجوب الكفارة ما هيبت الكفارات اليه من امر  
سدد من حظر الامانة مثل العطر المحرم في رمضان الفصل الخطا وقتل الصيد في حالة الاحرام وليس المسفدة المسببة ما تحت وذلك  
لان الكفارة دائره من العبادات والمعقوبة لاسما تادى كما هو عبادته كالصوم والاعتق والصدقة ولا ما تكفر الله من محرمه  
ولما سميت كفارة وليس تقع التكفير الا كما هو عبادته ولذا كانت الميتة فيها شرط وعوض اذ اذنا الى من وجبت عليه لم يؤد بها  
ما حثت عليه حقيقة المعنى العبادات فان العبادات فعل بياضه العبادات احتما له لئلا تعالى فكان في اذنا على العبادات والكفارة  
تحت الاخرية على افعال توحيد من العبادات معنى الخطر كالحمد وولم تحت متداة على وجه التعظيم لئلا تعالى كما وصفت لافا  
فكان في اسما ما معنى العقوبة اذ العقوبة هي التي تحت حرما على ارتكاب الخطيئة الذي يستحق المتأثم وادراكات متردده  
من الامر من وجب ان يكون سببا مشتق على معنى الخطر والامانة ليكون معنى العبادات معناه الى صفة الامانة ومعنى  
العقوبة معناه الى صفة الخطر لان الامر اذا ما يكون على وجه المؤسرة ولد لك الصلح الخطيئة المحرم كالفصل العهد ليس المحرم  
سما لما كما لا يصلح السباح كالفصل بحق وليس المعقوبة قبل بحسب سما لما تم الاطار عبادات من حيث انه يلائم  
عن نفسه الذي هو مملوك له ومخطور من حيث انه حايه على الصوم مصلح سما للكفارة ولا يلزم عليه الكفارة بالرد او لشرب الحمر  
لان الرد او شرب الحمر ليس سببا للكفارة بدليل انه لو كان ناسيا لصومه لا سحب الكفارة وانما المؤسرة للكفارة العطر - حد  
ميا ان الاطار من حيث انه يلائم فعل نفسه الذي هو مملوك له فكذلك فيه الامانة والاعادة في تحقيق هذه الجملة من  
ان يكون الاطار بالرد او شرب الحمر او لوقوع الابل وتمر الماء ولم يقتصر به سببه في سقوط الحمد لان سببه الدارئة  
للحمر هي التي لورب حظا في حرمة الرد او شرب الحمر وهي ليست سببه الامانة لان الصوم لما لم يكن معناه مسلا الى صاحب الحق  
اما وقت المحرمات اذ الجماره الاطار لا تصور بعد الامام كان الاطار في كونه حايه فيتمسك باعصاره بالصوم سببه

الاحد من بين الوجودات فكان حراما في ذاته باعتبار كونه ذراعا وشرب الخمر قال القاضي الامام ابو زيد في المسألة اذ ان في رطبها  
ذلك الذي انما يسل في نفسه من الصور والصور من غير وجودها هو من وجوب كونه حراما في نفسه الذي هو موقوف على است المعنى الا ان كونه حراما  
لما جعله حراما لم يثبت في الصور لانها ليس ان ياتخذ شيئا من تلك الصور التي هي في عينها من غير ان يكون لها صورة حرة ثابتة في عقل  
او خارج من العقل والاباحه ايضا لانها من حيث الصورة رمي الى صيدها والى كافر وهو يبلع وباحتمال ترك التثبت وباحتمال اكله هو  
محظور لانه احكاما او مباحا محظورا يصح سبها لانه وكذا الاحاطة بمباح في الاصل وباحتمال الاضرار المحظور فيكون من غير واهل الامر  
وكذا الاحتج في الامور المعقودة صفتا المحظور والاباحه من وجوب احكامها انما اعطيت الله تعالى وذلك منسوب اليه ولذا اشترعت في بيعته  
نصفوا بحق فانهم كانوا يبيعون في البيعة التي عليه السلام على اسم لا يتركونه ولا يوترون انفسهم على نفسه وعلى ربه كان يحلف في  
البيعة التي اعطيت بعض وهي ايضا سمي عنها لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لاسيماكم اسيما ندلة في كل حق واطل وقوله عرضة واطلوا اسيماكم  
اسيما استقروا عن الامور المحظورة والصالحات والامور التي هي في الامور مستمرة يحلف بها في الامور والقرى مسانعة فادركت  
بما في الامور انما تأخذ معنى المحظور باعتبار المحظور وكما في دائرة من الامور من قطع سائر الكفاية فهذا الوجه يثبت الى ان الامور من المحظور  
والوجه الاول ليس الى ان نفس الامور من المحظور والمحظور شرط الى كل واحد منهم ووفق من العطاء وعلى هذا الوجه يخرج سائر اساس الكفاية  
قوله في الامور التي تتعلق بالنقاء والمقدور رتبها لها الماء والاولى متعلقة بمشهرته والقيامة بالخلق وكما في الامور مشروقة كذا است  
سعة الامور التي تعلق الماء والمقدور اسيما المحكوم من الله تعالى وهو لقاد العالم ونفسه واهل تعاطيا اسيما سراسر ما من ذلك  
فان يعاظم كذا اسيما هو صفة وقيا له ولا يقال لما كان النقاء متعلقا بها كانت هي سببا للنقاء فلف يكون النقاء سببا  
لها لا العكس وجوه ما سبب للنقاء ولكن تعلق النقاء بها واصفها به الهامس لثمة عينا وهو امر سالي سببها عينا مصلح سببا  
لها وما به ما ذكر المسامحة السلامية الصاحي الامام ابو زيد ومن الائمة وجر الاسلام رجمهم الله الله تعالى خلق هذا العالم وهداه الى  
تمام السعادة وهذا النقاء انما يكون مقاد الخمس ونقاء الخمس بالناسل وذلك ما ما ان الله كور الالاس في مواضع السموات صريح له طلق  
يا اسيما به ما قدر الله تعالى من عمارات يحصل به فساد ولا صياع وهو طلق الاراد اح طاشركه في المراه لان في العالم فسادا  
وفي السمكة مصيحا فان الالاسي استتمه تغير اسيما الم عليه وليس للامر قوة كسب الكفالات في اصل المحلة وكذا لا طلق ليعاد  
النفس الى اهل غير اصابة المال بعضهم من نفس هذا سماح الله كل نفس كفا بها لا يكون حاصلا في ربه واسما تنكس من  
تحصيله في المال فسرع كسب المال وسبب كسب ما فيه كانه لكل واحد وهو الحارة عن تراص لما في العالم  
من الفساد والله لا يحب الفساد وقوله والاسمال الا لانه على حدوث العالم وجوب الاسمال بالله تعالى كما هو  
ما سماه وصفه باسم ما يحاط بالله تعالى في الحقيقة كسائر الاسمال لكه في الظاهر منسوب الى حدوث العالم لان اسما يجب عما  
فصل الى سبب طاهر يمكن الوصول الى سعة الايجاب لو اسطمة مسرا على العباد وطوا سعة المعاد من ادلولم يوصح له سبب  
طاهر رسا لكر المعاد وجوه ولم يكن الا لدرام عليه فوصح السبب لظاهر الراما للحم عليه وقطعا سببه بالظلمة وحدث العالم  
لصلح سا لوجوه لانه يدل على الصفة المحذورة وهي ان على الصالح ولندا سمي حالما لانه علم على حوده وحداسه  
بببب ل على ان له حالما موصوفا لصفاته الكمال سراسر من البصيرة والروا ل في آية اشار لمرضى الله عنه لقوله العبرة



بذل على الغير وانما لا يشترط في السيرة الجليل العظمى والمكرمة السنية الذي لا ينفك على الصانع العليم المحسن الذي لا يترك  
شيئا من الامور التي هي في حيزها عايشا الناس فيها عايشا ما لا يتصور من مشائخنا انما لا يوجب وجوب العبادات التي هي في حيزها  
على كل واحد من عباده فانه اسدى الى كل واحد منها من العناج انهم بالنظر العقول على العروق على كبريتها فضلا عن العبادات  
واوجب هذه العبادات على عباده انما هو ركني بها شكر السوانع فربما يقصد ذكره وان كان بحيث لا يكل للعباد الخرج عن شكر نعمته وان كانت  
سنة عمره وان طالت فالايمان وحسب شكر النعمة الوجودية والخلق والخلق الذي هو النفس الموهبة والصلوة وحسب شكر النعمة  
الاعضاء الكسيلة والوصوم وحسب شكر النعمة الاقتصادية والشعوات والالاستماع بها والركوة وحسب شكر النعمة المال والجمع وحسب شكر النعمة  
ما ان الله تعالى لما احصاه الى نفسه كبريائه صارا ما ان الخلق لم يمتد فوجت ريادة اداء لشكره هذه النعمة وتقصيها للامان من السيران  
فثبت ان اسباب هذه العبادات لهم والى هذا الطريق مال صدر الاسلام وصاحب الكبرياء من المناشرين قوله واسما الامر بالامر  
اداء ما وجب عليه سبعا كالباع يجب به الشئ ثم يطلب بالاداء رد لقول من قال وجوب هذه العبادات بالخطاب لا غير لان  
الوجوب لا يستفاد الا بالامر قال لس الامر بالامر اداء ما وجب عليه او هو جواب عما يقال لما ثبت الوجوب بالاسباب  
في تحق ما فائدة الامر فقال اسما ورد الامر لا كرام او ادوا ما وجب عليه سبعا كالباع يجب به الشئ في دينة المستشري ثم لا يلزم  
الا ان الامر بالطلب فاني قيل لا يلزم من وجوب العبادات شئ سوى وجوب الاداء فاشتب وجوب الاداء بالخطاب ما الذي  
يكون واحدا لسبب الوقت فلما الواجب سبب الوقت مامو المستروع لعل في حيز الوقت الذي هو سبب الوجوب وما ان ياتي  
الوصوم فانه مشروع لعل في كل يوم وحد الاداء اولم يوجد في رمضان يكون مشروعا واحدا لسبب الوقت سواء صدر الخطاب  
بالاداء لوجود شرطه وهو الممك من الاداء اولم يوجد كذا كرسس الائمة قوله ودلالة هذا الاصل احكامهم على وجوب الصلوة  
على النائم والمحمول والمعنى عليه او لم يرد المحمول والاعمال على يومه وليدة حتى الدليل على ان فعل الوجوب بالسبب  
وجوب الاداء بالخطاب اجماع الفقهاء على وجوب الصلوة على من لا يصلح للخطاب مثل النائم والمحمول والمعنى عليه او لم يرد  
الاعمال والمحمول على يومه وليدة حتى امر ما بالقضاء لعدا الاساءة والافاقه والقضاء لا يجب الادلاء بالاعمال ففان  
ان الوجوب في الوقت ما في حقه بالسبب توجه الخطاب اليهم او لولا الوجوب لما تصور الهوات والقصا ولا يقال  
ذلك اسما وعبادة يجب عليهم لعدا الاساءة والافاقه خطاب حديد توجه عليهم لا بالقول تحت رعاية شرط القضاء فيه  
كالنية وحيزها ولو كان ذلك اسما ورض لما عيب فيه شرط القضاء كمال كان ذلك اداء في نفسه كالمؤدي في الوقت الامر  
ان الصلوة متى لم تحت الوقت لا يجب مصادرا لعدم وجه الوقت كالكامر والصنع والسحاص او اسلم او لمع او طرب لعد  
خروج الوقت لا يجب عليهم قضاء لعدم الوجه في الوقت وحسبها ومع الوجوب روعيت شرط القضاء في  
ان الامر على ما ذكره واعلم ان الممك بالاجماع والالزام به على المحقق انما ليس في حق النائم وول المعنى عليه والمحمول  
لان الصلوة عند تسامح رغبة الله لا تحت على المحمول والمعنى على صلاحه لا يجب عليهما القضاء لعدا لافاقه اذ كان  
المحمول او الاعمال مستحقة وقت صلوة واحدة الا اذا كان الكلام مع من اكبر سببية الاوقات للعبادات من اصحابها  
مصحح التمسك بالاجماع في حق المحمول والمعنى عليه الصيا ويكون المراد من الاجماع اتفاق علماء دون جميع العلماء قوله وانما



أجزاء من الراس في قوله عليه السلام أو من غير ذلك من حيث هو في الأصل في وجوب الراس في النسخ  
 الوقت ما انقطع العبد والرب يجب الراس لا بالوقت بل بالزمان إلى الوقت وبين الوقت وبين الوقت  
 وذلك فيجب في الراس في وقت من وقت يعرف ان الراس يجب الوقت وجوب النسخ والوقت بشرط ان لا يمتد في حق النسخ  
 واما تكرار الوجوب عند تكرار الوقت مع اتحاد الراس فليس لتكرار الوقت بل لتكرار الراس تقديرًا فان الراس لما صار  
 الوصف المؤتمم في كل وقت كان الراس مسرعة للتجدد والتجدد الراس كالنصاب لما صار سنا يوصف الثاء صارا كالنسخ وعندهما  
 الماء يحول في كل وقت من وقت واحد قوله وعلى هذه النسخ والحج مع اتحاد السبب وهو الارض  
 المائية في العشرة عشرة السباح وفي الخارج حكمًا ما تكس من الراحه اى سبب هذا الطريق الذي ذكره ان السبب يتجدد الوصف فيكون  
 حكمًا تكرار العشرة والحج مع اتحاد السبب ما من سبب كل واحد منهما الارض المائية كما ان السبب لركوة المال الثامى والدليل على سببه  
 الارض اصاحه العشرة والحج اليها لصال عشرين الارض وحراج الارض ولو وصف الارض بها كما يقال ارض عشرين ارض حراجيه  
 صفة الماء ان العشرة اسم لجزء من الماء فلا يمكن ايجاده دون الماء وان الحراج ليسقط اذا اصطلم الربع آفه ولم ين من سببه ما يمكن  
 استعمال الارض منه صر ما ان صفة الماء صفة في الارض كما هي مصرية في الارض كما هي مصرية في مال الركوة الا ان الماء لا يحصى  
 اعصر في العشرة معدود من السباح فلا يمكن اسماؤه بالعدد كحق الحراج في الحراج احسن الماء التقديرى ما يمكن من المراجعة  
 لان الحراج من غير حرج من السباح فلا يمكن اسماؤه بالعدد كحق الحراج في الحراج احسن الماء التقديرى ما يمكن من المراجعة  
 منهما تكرار الماء مع اتحاد الارض لان الارض لا يصدق كالتجدد فيجدد الماء تقديرًا فكل ذلك الراس في صدره القطر  
 فصل في العزيمة والنجدة العزيمة في احكام الشرع اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالعوارض والنجدة اسم لما هي على اعداد  
 العباد العزيمة في اللغة الفصل المؤكد لفعل عزم على كذا عزمًا او عزيمة او اردت فعله وتطعت عليه ولما كان قوله  
 اعزم ان لا افعل كذا او ان افعل كذا يمينًا لان لو كيد تصديره يمينًا وليا لخرم عليه اى نهيته عليه والنجدة في  
 اللغة اليسر والسهولة ومنه رخص السن رخصًا ايسر اصاحته وفي السرقة العزيمة اسم لما هو اصل من الاحكام كما ذكر  
 في الكتاب والمراد به ما تم اقتداء ما تمت التسارع وقوله غير متعلق بالعوارض ما ان لا صلا لاه لا تصيد في العرف  
 ويدخل في هذا النوع ما يتعلق بالفعل كالعاديات وما يتعلق بالرك كالكومات والنجدة اسم لما هي على اعداد العباد كالاولى ما حذر  
 عليه الكفر على اللسان عند الاكراه او امانة الاطاري رخصا لغير المرض والسفر وعما رخصتهم العزيمة ما استمر على الامام  
 الاول واسم علمًا حكمه ان الماء يحس عساه والنجدة ما لغير من عسر الى لغير لواسطه عدد المكلف قوله والعزيمة اقسام  
 اربعة فرض وواجب وسنة وفل ويدخل في هذه الامسام الفعل والرك فالرك المسمى عنه فرض ان كان الفعل معطوفا  
 كرك اكل الميت وسرك الحمر وواجب ان دخل به شئ كرك اكل الصب والعب بالشرط وسنة او فعل الكان ووجه كرك ما قبل فيه الامس  
 ويؤيده ما ذكره من النجدة الواجب ما يكون واجب الاداء سرعا واصل لرك مما رجع الى النحل والنجدة ويدخل في النجدة الامسام العزيمة  
 لا يحلو من ان كسر حماره او لا والاول هو الفرض والماني لا يحلو من ان لعاب سر كره اولاد الاول هو الواجب والماني لا يحلو من  
 ان سعى سر كره للمامة او لا والاول هو السنة والماني هو السبل ويدخل في القسم الاخير المباح ان فعل المباح من العزم





في حاشية الكتاب و قد قيل كلامه منسب الى الشيخ و ما ذكره بهنا يشير الى ان تركه لا يوجب انفصالا و لا وجوب انفصال بين الشيئين بشرط ان يكون  
متجانين و لا يوجب ادا كان متجانسا و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما  
تفصيل فيه و لا يصيب في القسم الاول كما ذكره في الواجب كما ذكره في القسم الثاني و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما  
و لا تفصيل و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما و لا دل على انهما ليس فيهما  
لان وجوب العمل في الواجب ثبت مدلا على قطعية مما ذكره في وجوب الاستصحاب فيكون هذا لا مستندا و لا مدلول الاستصحاب و لا مدلول يكون  
ما ساقوله ما ناسا و لا فلا هي اما ما ذكره ساقوله و لا فلا يصيب فيهم التام في انكر التفرقة بين الفرض و الواجب و قال هما مترادفان  
و مطلقان على معنى واحد و هو الذي يدعيه ما ذكره و يابهم شرعا لوجه سواء اثبت دليل قطعي او ظاهري قال و اختلاف طريق اليقين لا يكون  
اختلافا في المعنى فان اختلاف طريق السواغل لا يوجب اختلاف معناه فكذلك اختلاف طريق المحرمات لا يوجب اختلاف معناه  
في المعنى حيث موافق احكامها و لا في المعنى اسم الفرض و لا في المعنى الحكم لان الفرض لغة هو التقدير سواء كان مقطوعا  
او مطبوعا و كذلك الواجب هو اللام او الساقط سواء كان مقطوعا او مطبوعا و كان تخصيص كل واحد منهما حكما و كس لقول اهل  
انكر كونها شيئين لغة فلا معنى له لما ساس معنى كل واحد منهما و ساسية احد المعنيين لاجل التفرقة بينهما حكما ان يقال لا  
لغات بينهما في لزمه العمل لظن انكاره لان الفرض بين ما ثبت دليل قطعي و بين ما ثبت دليل ظاهري لا يمتنع ان يكون  
المدلول على حسب الدليل متى كان الفرض ما ساس الدليل لانه من قوله من الدليل و قوله تخصيص كل لفظ القسمين حكما فاسد  
لا ما يخص الفرض لقسمة باعتبار معنى القطع و يخص الواجب لقسمة باعتبار معنى السقوط على الواجب الذي هو لا لوجه معنى القطع في الواجب  
و لا معنى السقوط على الواجب الذي ساس في الفرض فاني يلزم الحكم ساسه الاسماء الشرعية و المعرفية بهذه المسألة ما حاصل ان  
حد الساسية في وجوب العمل في الواجب مثل وجوب العمل في الفرض و الدلالات بينهما في سوت العلم و عدمه و عند التقادرات  
بينما مات في وجوب العمل الصائقي كان وجوب العمل في الفرض اقوى من وجوبه في الواجب و بانه ان لم يقطع به و هو  
قوله تعالى فاقروا ما من من القرآن اوجب قراءة القرآن في العمل او المراد به الفراه في الصلوة بالاجماع و هذه المعنى  
ما طلاه و عمومها سواء في الفاعل و غير ما يعصى ان يحجب المكلف عن العدة لقراءة غير الفاعل كما يحجب لقراءتها و حر الواحد و هو  
قوله عليه السلام لا صلوة الا لفاتحة الكتاب اوجب الفاعل حيا فوجب العمل بغير الواحد على حده لا يلزم منه لغير موجب الكتاب  
و ذلك ان جعل قراءة الفاتحة واجبة العمل بها من غير ان يكون حيا ليعبر الكتاب على حاله و يجعل بالدينين على  
مرسما قوله و يستحب في الطريقة مسلوكة في الدين حكما ان يطالب المراد و ما قامتها من غير اقراض و لا وجوب لهما طرفة  
امرانا يا من استحق الاثمة تهر كما و استحق لو حال اسمه له الطريقة مرصه كما و غير مرصه و من طريق معطية و سطة و ليس له  
مرق من باب طلب ما في احدث اسمه منه فاعتبر ان المار له و يحرم في حيا من الماء و منه قول الشاعر ع و سده ما حيا من المطي  
الناطع و هي في الشريعة اسم الطريقة المسلوكة في الدين من غير اقراض و نادى حوب كما اسار اليه اسج في بيان الحكم سواء  
سلما الرسول عليه السلام او غيره ممن هو معلم في الدين و حكمها كذا قال فيمنس الاثمة حكمه يسته هو الاسماع و قد ثبت بالمدلول  
ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مع ما سلك من طريق الدين و كذا الصلوة لعمدة و هو الاسماع الكس مطلق اسمه حال عن صفة الفرض

بما ان كان من اعلام الدين وعلو الميزان والافاق والصلوة بالحاجة فان ذلك ليس الواجب على كل من  
الامر بغيره امرنا بالصلوة كمال الله تعالى انما كان كماله في رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقوله عراسه وما اشكم الرسول محمدا وما سكره  
فما شروا قوله عليه السلام عليكم تسبيح الحديث وبقوله عليه السلام من ترك شيئا لم يشق الله حتى والا حيا ربي ليعمل فتركه افضل يستوجب  
الامانة في الصلاة في الدنيا وحرمان الشهادة في الآخرة وقوله ابو اليسر اما حكمه فانه ان كل فعل واجب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مثل التصدق في الصلوة والوقوف في الصلاة والركوع في الصلاة والركوع في الصلاة والركوع في الصلاة والركوع في الصلاة والركوع في الصلاة  
في النقص الاحوال كالطهارة لكل صلوة وكرار العمل في احكام الروضة والترتيب فانه يوجب الى تحصيله ولكن لا يلزم  
على تركه ولا يلحقه تركه ورواها التراويح في رمضان فاسته الصحة رضى الله عنهم او لم يواظب عليها رسول الله  
عليه السلام بل واطب عليه الصلاة رضى الله عنهم وهي مما يوجب الى تحصيله ويلزم على تركه ولكنها دون ما واطب عليه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان سبب النبي عليه السلام اقوى من سبب الصحابة رضى الله عنهم قال وهذا عندنا واحكام الشريعة  
رحمة الله يقولون استه فعل واطب على النبي عليه السلام فاما العمل الذي واطب عليه الصلاة رضى الله عنهم فليس سببه  
على صلواتهم مستقيم فاعلم لا يرون احوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم الجياسة وعندهما اقوالهم حجة فيكون افعالهم  
سنة وذكر غيره انه لا خلاف وان السنة هي الطريقة السلوكية في الدين سواء كانت للنبي عليه السلام او لغيره من اعلام  
الدين ولكن الاختلاف في ال اطلاق لعطاسه يقع على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كسنة عليه الصلوة والسلام وسنة على باع  
قوله سنة الهدى بمعنى سنة احدنا من كليل الهدى اى الدين وهي التي يتعلق تركها كراهية او اساءة دون الكراهية مثل  
الاداء والاقامة والحجامة وعلو العبد والسن الرواس ولعلها قال محمد رحمه الله في بعض ما لا يصير شيئا بالسر كدى  
لعصاها اتم وفي بعض ما لا يصير شيئا بالسر كدى لعلها قال محمد رحمه الله في بعض ما لا يصير شيئا بالسر كدى  
اصروا بها وان الواو ملوا على ذلك بالسلاح عند محمد رحمه الله كما يقالون عند الامر على ترك الفرائض والواجبات  
والالو لم يصف رحمه الله المعاملة بالسلاح على ترك الفرائض والواجبات فاما لو لول على تركها ولا يقالون  
عليه لغير الفرق من الواجب وعجبه ومحمد رحمه الله يقول ما كان من اعلام الدين فالاصار على تركه اسخاف بالدين معالو  
على ذلك كذا في المسوط قوله وماركها لا تسوحت اساءة واما هي لسمي حراء الاساءة حراء لكتاب المكروه وهو  
اللووم والعباد او سمي حراء الاساءة وارتكبات المكروه اساءة وكراميه كما قال الله تعالى رجاء سيئة سيئة منها قوله  
والرواد وماركها لا تسوحت اساءة لغير عليه السلام في قيامه وقعوده ولما سوس على بها كبح الالفاظ المدكو هي  
ما بالاداء من قوله مكروه او قد اساء او لا بأس به وحيت قال لعبد فلك من حكم الوجوب اى النعم الماني لسن الرواد وسه  
الى احمد احسن ولا يتعلق تركها كراهية ولا اساءة سجو تطويل القراءة في الصلوة وتطويل الركوع والسجود وسائر افعاله اسلم  
كان ما في الصلوة من حاله القيام والركوع والسجود وافعاله عليه السلام مارج الصلوة من استي والسن والاكل  
فان العمل لا يطالب ما قام بها ولا ما ثم تركها ولا يصير مسا والافصل ال ماني ما وسه على بها اى على ان السن لو كان  
تركه هو من سن الهدى لوجب الكراهية والاساءة وترك ما هو من سن الرواد لا لوجب شيئا منها احصلت احوه مسائل



باب الاذان من السبحة في تركه ومعرفة اسماء وقراءة الناس وذلك مثل قول محمد بن الحسن النخعي في الاذان فانه اذا كان في سنة  
جديته الرد بان الملك تام من جزمه فانما هي اصله ويكره تكرار الاذان في سجدة واحدة ويكره ترك استقبال القبلة في  
السنة وان يحسن ان يصير كجاذبه لغير اذان فاما ان كانت قد انساها فالترك اسبغ الشبورة وان صليين نادوا وانما من هارت  
عنهم من الاشارة فالاسادة لما لفظ السنة والترك للفتنة ولا من بان يكون ان يصير احوال كل واحد منها  
فكر مقتضى اطلاع الناس بان ياتى بكل واحد منها رجل آخر ولا يؤتون الصلوة قبل ذلك وقتها ولا ياتى في الوقت لان مقتضى  
هو اعلام الناس بدخول الوقت ولم يحفل وليا اذان كحب وكذا اذان القاعد في بعض الروايات لانه خلاف سنة  
التواتره فاذا كرر ما دامه يوجب على هذا المصل قوله والنقل اسم الزيادة مواعيل العبادات رواه مسترودع لما لا عليها وحكمه ان يات  
المر على ماله ولا العاقبة على تركه الفلحة اسم الزيادة ومنه سميت المدينة لظلالها من زيادة على ما شرع لها كما هو في احوالها من السنة  
وكما في الدنم ويحصل ثواب الحرة وتسمى وكذا الولد بافلة لكونه رابدا على مقصود الكساح فانه شرع لتفصيل الولد من صلبه وولد الولد بافلة  
عليه كذا النقل في الشرعية اسم لما شرع زيادته على الفرض والواجبات ومنه شرع لما لا عليها حتى لم يتعلق تركه بلامته وحكمه ان يات  
المر على فعله لان فعله عبادته واداء العبادات سبب لسل النواصب ولا ليعاقب على تركه لمحوه عن الفريضة والوجوب ولا ليعاقب  
الصالح على من صفة السنية قوله ونقص الشروع عند المال المودعي صار الدعا على سبيل اليه او اشرع في فعل القضا  
يو احدا المصطفى فيه والتم حصص يو احدا فصلا عند ما وعد السامعي رحمه الله لا يو احدا لو احدهما لان النقل سبب  
غير لازم حتى يات على عدد ولا يعاقب على تركه وحسب ان يفتي كذا لك عند الشروع لان حقيقة الشيء لا يغير الشروع  
الا ترى انه عند الشروع لعل كما كان قبله ولم يمتد ما في سنة النقل ولو اتهمه كان موديا للنقل لا مستقلا للواجب ولا يسمع  
صحة المحلوه سدكم يباح الا فطار لعذر الصلوة ولو صار وصا الامت به الاحكام واد كان لها حقيقة ومنه  
ان يكون محير في الثاني كما كان محير في الثالث تحقيقا لظنية كس اصرح عشرة دراهم للصدوق لعل تصديق مدغم  
وسلم كان التحير في الثاني كذا اذ الصدوق لم يسلم كان التحير في السلم وكذا اذ الصدوق كذا كان ما يحار في  
الركعة الا ان كان في الثاني وحل له ترك ما لم يات به لانه لم يبرمه واد اترك يطل المودعي  
صما ومما ترك ما ليس عليه فلا يكون الا لا سيما كسما في الطهر لا يحل له الا لعل كسحل له اقامه الجمعة ثم الطهر  
حل عليا لما لم يحل اليه كس احرا بعد ارض لفسه ما حرق ارض حاره ارضي ارض لفسه فرت ارض حاره لا يحل  
وكذا اطلاق لانه من معالما في طلال له ولما كان اطلاق المودعي امر اعلميا لا الصلوة لا ليس بالقضا كس شرع في  
صلوة ارض موصى على طلال ارضه ليس عليه لفسه ما حرق ارضي لطلال بالاقاضي ولو افسده لالح عليه القضا لا مودعي  
انه محير في الا اذان الطلال حتى فداها ولا معنى لاعتبار الشروع بالندرا لان النذر الرام بالقول وله  
ولا ولا كما فاداني كس في الرام له فاما الشروع طيس بالامم بل هو اداء بعض العبادات ولم يو حد بها  
لعي الرام ما حرق فاما لفسه وكذا في الرام او الصدقة فاب الكليل لما الرام بالقول يبرمه ما الرام  
فاما الرام ارضي لفسه ما حرق في الاطراف مودعي صم ولا يبرمه ما لم يات على ان الشروع اداء

[illegible]

لا محالة عند هذا الفعل فيحصل هو مفسد لان الامساك بفعل يحصل به الفساد وليس من ضرورته ان يصار الى العمل الذي هو في الفساد  
 كمن قطع حبلًا معلقًا به على شئ به تمديد غير منقطع التمدد والتمديد حقيقة وشراطين لم يصار الى فعله القليل وكذا  
 شق رقبته وقية بالغ لغيره ومصلحة اجراق الحضانة وسقي الارض غير لازم فان ذلك غير مضاف الى عمله بل الى رعايته  
 الارض وميوس الريح واشاء ذلك الاثر في ان ذلك يحصل عن فعله على العادة والحار في اختلاف ما يحس فيه حتى لو كان ذلك  
 على وجه يحصل به الفساد لا محالة فان كان الماء كثر بحيث يعلم ان ارضه لا يتحملها ان كان الاثر في يوم ربح اصيف  
 اكله مصنف ما صدرت من الارض والدرج والاصطفا الطهر اذ ارجح الى الحق مطلق لصفة المهر عنه الصياح انه ليس يسمى عمله لانه  
 نقص والظن ليؤدي احسن مما تؤدي والمواد لم يؤدي احسن مما كان لا يحداد ما عرفنا وشراطينا دم السعد يسمى احسن مما كان  
 لا يحداد ما عرفنا وصار الساجد الى ما أدى يوم عليه خط المؤدى وطريق خطه المؤدى وطرقي خطه اذا العا في مصا  
 الشروع موصلا اذ الباقي بهذه الوساطة وكل صوم او صلوة واجب وانوه وجب مصاوه او المسد قوله هو كما للند  
 صار الله تعالى تسميته لا مصا ثم وجب لصيانة امتداد الفعل فلا يجب لصيانته ابتداء الفعل لغاؤه اولى اى الشروع في العادة  
 في كونه موصلا المعنى في غيره مثل النذر والحر المودى بمسلة المندور من حيث ان كل واحد منهما صار حقيقة تعالى اما المودى  
 فلما ذكرناه وقع له مسئلة اليه واما المندور فلما وقع له تسمية ولا شك ان ما وقع له تعالى فعلا اقوى مما صار له تسمية لانه  
 مسلة الوجود وان ايجاب ابتداء الفعل اقوى من اسحاب لقائه لما عرفنا القاء الشهد من الابتداء حتى شملت التبادلة في ابتداء  
 الكل دون لغائه ووجه الغير مع ابتداء الكفاح دون القاء السيوع يبع صفة ابتداء الهبة دون لغائها ثم وجب لصيانة  
 ادى الامر وهو التسمية ما هو اقوى الامر هو ابتداء الفعل فلا يجب لصيانته ما هو اقوى الامر وهو ابتداء الفعل  
 ادى الامر وهو القاء الفعل واسماه كان اولى وما ذكرنا الحزم ان النذر والشروع بمسلة الكفالة والاقراض ضعيف  
 لان الكفالة والكفالت كالنذر باعتبار انها الرام فالشروع ليس بمسلة الاقراض لان الاقراض والتصدق تبرع بالغير  
 والمقصود منه رفع حاجة المسكين او الفقير فلا يستدرك ذلك من التسليم فكان كل واحد قبل التسليم لله في الصلوة والمطهر  
 سبيل الله واما المقصود في النذر على مستوى وقد حصل البعض منه فكان كمنع المال المسلم الى الفقير والمستقرق  
 واليه اسرعه له مسلا اليه ثم اذ التصديق من المال له من ان لا يطله بالرجوع فكذا اذ انى معص العمل او صار مستمرا الى النذر  
 له ان لا يطله بالاصابع عن اداء الباقي واسما اقترافا من حيث ان النذر المموجود من الصدقة معى صدقه بدون ما لم يوجد  
 والنذر المموجود من فعل الصلوة والصوم لا معنى لمره بدون الباقي فيلزم المعنى بهما ولا يدرى في الصدقة واما فصل المطهر  
 واتماس فيه ما ناله رفرح ان المودى العقد عبادته معصا بها بالمعنى به الا ان علمنا استمسكوا واما لو ان سبب  
 وهو السرمع صادق الواجب فعلوا لان الواجب لا يكره في سبب واحد كما قال الله على طهر اليوم وذلك لان السدا كما لو وجد  
 سمائه لا سدا عند الله تعالى لان ذلك ليس في وسعه وعنده انه متبرع في الواجب فكان كما لو تبرع في الطهر وصوم الفضا  
 ثم ابداه لا يجب عليه هذا الشروع والافساد شئ فكذا ابداه كمن لا يقول بان جميع القرب بمرم حفظها وخص المراد باسدا بل يجب  
 عليه على عبادته فعل الرها وصلها ما عياره وهذه القرية حصلت له بدون احداه من جهة السرمع وادام لم يدر ما عياره لم يدر



فما نال من هذه فلا يجب عليه ما نال من قول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
أحد ما نال من الآخر لا حتى لو لم يكن في الحقيقة في الباطل مع قيام المحرم وقام حكمه بما كانت الرخصة مبيته على اعتذاره بالعبادة وقد علم  
تحت هذه أختلفت أنواع الرخص فالرخص على النوع الأول وهو ذلك الاستقراء وهو التقسيم لما يطلق عليه اسم الرخصة للحقيقة المحضة  
أحق من الآخر يجوز أن يكون فعل الشيء من حق الشيء إذا ثبتت إحدى أجزائيه كونه حقيقة أقوى من الآخر ويجوز أن يكون من حق  
كأن تفعل كذا أي امت طيعت بغيري أحد ما في إطلاق اسم الرخصة عليه أولى من الآخر أتم من الآخر أي الكيل في كونه مما زاناه من تمام  
أحق ليعامل به معاملة المساح لا أنه يصير مباحا حقيقة لأن دليل الحرمة قائم والاباحة لصدا والحرمة فلا يمكن الجمع بينهما إلا أنه  
لم يوافق تلك الحرمة بالنص وهو قوله تعالى إلا من أكره وتقليد طعن بالاسياف وليس من صراحة سقوط المؤاخاة اتفاقا والحرمة  
فال من أترككم كميته وحسب القدر ولم يؤاخذ به لا تشبه مباحة في حقه لعدم المؤاخاة ولهذا ذكر صدر الإسلام الواسع  
ترك المؤاخاة بالعقل مع وجود السب المحرم للعقل هو حرمة العقل وترك المؤاخاة ترك العقل مع قيام السب الموجب للعقل  
وكون العقل دافعا له لما كانت الحرمة مع سبها فائس في هذا القسم ومع ذلك يتخرج للكلف الاقدام على العقل من غير وجود  
سب على قدره كان بدأ القسم في أعلى ال درجات الرخص لأن كمال الرخصة لكمال الحرمة فلما كانت الحرمة كاملة كانت الرخصة  
في معالمتها كذلك قوله مثل أحرار المكفرة سماوية السجدة الشكر على لسانه أي مثل ترض من أكره سماوي من على نفسه أو على  
عضو من أعضائه حتى يسد اختياره والعدم رضاء ما خرا وكلمة الشكر على لسانه مع الطيبان قلبه بالاسياف فال الحرمة في الصم  
والا مساع عنه لأن حرمة الكفر مائة معتبه لاكتشف سجال ما على ال من الله تعالى في وجوب الاسياف به قائم لاكتحل  
السقوط لأن الموجب وهو وحدانية الله تعالى وحقيقه صفاته وجمع ما وجب بالاسياف به قائم لاكتحل البعير لكن العدد من له الأحرار  
على المسان عند الأكره التمام لأن حقه في نفسه ليعوب عند الاستماع صورته محرم المنيه ومعنى سرهون الروح وحسب الله تعالى  
لا ليعوب معنى لأن التقدير الذي هو له كس الأصل ما ولا ليعوب صورته من كل وجه لانه لما أقرمه وصدق قلبه حتى صح أنما  
لم يلزم عليه الاقرار ما ساء - التفكير في الأمر ليس ترك في الاسياف فلم نصبت حقه من بدأ الوجه لكن يلزم من أحرار كلف الكفر  
نظام ذلك الاقرار في حال العفاء وال حصه في الصورة من بدأ الوجه فكان له ليعوب من أحرار كلف الكفر على المسان رضاء  
ولابدل نفسه لأفامه حقه وأحرار دمية ليعوب به حرمة عن الهك كان محابا سبيل والأصل فيه ما روى في مسلمة الكذاب عبد  
رحم من أصحاب رسول الله عليه السلام فقال لا أحسن ما يقول محمد صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله فقال ما تقول قال لا أحسن  
وقال لا أحسن ما يقول في محمد صلى الله عليه وسلم قال ول الله قال ما تقول قال أنا أصم فأعاد عليه بما فاعادوا - فصله صلب ذلك السواء  
عليه السلام فقال أما لا وأما هذا أحد برصه الله تعالى وأما الثاني فقد صدق ما بحق فبينا لمست أنه ال أصح عنه في صل  
كان أحدا بالحرمة قوله وإظهاره في رمضان أي إذا أكره الصائم على الأظهار وإظهاره إلى الحقيقة له ذلك أن حصه  
في نفسه ليعوب أصله وحسب الله تعالى ليعوب إلى بدل وبه القضاء فله ال لعدم حق ليعوب وإن صر ولم يعط حتى صل هو صحيح  
مهم كان أحرار لأن في الوجه لم سقط فكان له بدل نفسه لأفامه حق الله تعالى وفيه الطار الصم في الدين وإظهاره لا إذا  
كان ساء أو لم يعط لم يعط حتى صل كان الحال الله تعالى إلى المخر ليعوب ليعوب كان سلكهم ليعوب على سفره من أيام أحرار معد خوف

کتاب النبی شرح

الملك رمضان في هذه الشبان في حق غيره فيكون انما بالامتناع حتى يموت ثم يترك المصطر في فصل التبية وكذا علم  
 على الاحرام لان من صاحب الفرج لا يستر بالاكراه قوله وانما مال الغير وجباية على الاحرام وتناول المصطر مال الغير احيى ذاك  
 اكراه على التملك مال غيره حصل له ذلك لرحمنا فقد في النفس فان مقتضى يثبت في النفس صورة قبيحة وهي حرمة لا يوجب معنى لاحرام  
 الصلوات فاذا صيرت قتل كان سبيد الا ان السبب الموجب للحرمة وهو الملك وعكزه هو حرمة التقرض فاما ان حرمة التملك بالمال  
 التملك عنصرت واحترامه وذلك لا يحتل بالاكراه فكما ان الصلوات المأخوذة بغيرها من الجهاد والفساد تملك في حق الغير صور  
 تمام كذا ذكر في الاسلام رحمه الله في هذه المسئلة فان في ان يعين حتى قتل كان ما حور ان يتنا الله قيده بالاستسقاء ولم يذكر الا  
 ما سواه لانه لم يحرم فيه تصديا بغيره واسما فالاعمال على الاكراه على الاطراف فساد الصلوة ونحوها وليس بدخلى ملك المسائل  
 من كل وجه لان الامتناع من الاتلاف ههنا لا يرجع الى اعرار الدين بل هو قيد به وعلى يد التناول المصطر مال الغير من لوصف  
 هو عالم ليس انما يكون ما اما احدا بالعربية الا انه لو ترخص اكل يجب عليه الصلوات لصاحبه بخلاف ما اذا اكره على الاتلاف لما عرف  
 في العوارض قوله وركب الخائف على نفسه الامر المعروف وحكمه ان لا يحد بالعزيمة اولى الاحرام المعروف بل الامر بالصلوة وسجودها  
 والماهي عن المكره من سبب الحرام اذ احاف التلصص على نفسه رخص له ان يترك لانه لو اقام يعقوب حقه صورة ومعه لو ترك يعقوب حتى  
 صورة لا معنى لان اعفا حرمة الترك مانع وادل عليه قوله تعالى من يعين ذلك فليس من الله في سبب الا ان مقتوا منهم  
 لغاه وان فعل حتى قتل كان ما حور لان الامر بالمعروف ومن مطلق والصبر عليه عزيمة قال الله تعالى احبوا امر بالمعروف وانه  
 من المكره واصبر على ما اصابك ذلك من عزم الامور وادامتك بالعزيمة كان ما دلالته في اقامه حق استيع لان العزم لما كان  
 مسلمين معتقدين لو حوثا يامهم به وحرمة ما يهاهم عنه لا بد من ان يكافؤا في قلوبهم وان كانوا لا يظهرون ذلك فيكون ما حور  
 خلاف العار حتى داخل على المسكرين من غير ان يطلع في تلكا به فيهم حيث لا يحل له ذلك ولو قتل ياتهم لانه يتلف نفسه من غير  
 مسعة المسلمين ولا تكافؤ في المسكرين لان فتكه لا يكتفي في ما ظنهم ولا في ظاهرهم فيكون ملتقيا نفسه في التمكنة من غير ان يكون  
 عالما لربه من اعرا الدين فيا تم قوله واما النوع الثاني فما ييسر مع قيام حكمة كعطر المرص والمساوم مع قيام  
 ومراس حكمة وهدا صبح الاداء وما ولو ما قفل اذ ان عدة من احرم لم يرها الا حراما لعدة وهو الذي دون القسم الاول في كونه رخصة  
 فما استباح احيى يعامل به معاملة المباح لعمد من معام السبب احيى السبب المحرم موجب حكمة وتراحي حكمة الى رماي روال لعدم  
 من حيب ان السبب الموصف فائهم كات الرخصة منه ومن حيث ان الحكم يتراحي غير است في الحال كان هذا القسم دون الاول  
 فان كمال له رخصة كمال لعزيمة فاذا كان الحكم ما سماع السبب معا فوي مما تراحي حكمة منه كالبيع بشرط الحياء مع البيع المات  
 والبيع تمت من البيع من حال فان الحكم وهو الملك سماع البيع والمطالبة بالنس ما في المات تراحي عن السبب المعروف  
 بشرط الحياء والاصل كذا ذكر في المسألة لانه رحمه الله كعطر المرص والمساوم احيى كفاطرها فانه ييسر مع قيام السبب الموصف للصوم  
 المحرم لعطر وهو شهود السهر وتوصه اخطا لعام سحر بها وهو قوله تعالى من سجد سلك التهر يلبسه الا ان الحكم وهو كذا والصوم  
 وحرمة الاطراف تراحي في حتما الى اذ ان عدة من ايام احرم كات العزيمة في مال له رخصة سها في المكره على الاطراف في الصوم  
 لان الحكم هناك وهو حرمة الاطراف يتراحي عن السبب فلاحم كات الرخصة المسببة على بهر العزيمة اذ في حال من الرخصة المسببة







وهو رجم اى قيل عند الضرورة الى تناول شئ من هذه الحركات المذكورة في جماعة غير ما في اليوتمة وهو ان ياكل فوق الشئ  
 فان الشئ المذكور يتركه اكل ما حرم عليه من انظر اليه رجم باوليائه في شرع الرخصة له في ذلك كما قال ابن مسعود الكوفي  
 فذل طلاق الطهارة على قيام الحرمة لانه تعالى رفع الموانع رخصة على عبادة مكة في الاكرام في الحرمة هذه الاتساء مناد  
 على صفات فيما من الخش والضرر لا يتقدم تلك الصفات في حالة الضرورة مقتية محرمة كما كانت وتخص العمل للضرورة ولما  
 قوله تعالى وق فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فاستثنى حالة الضرورة والكلام المقتية بالاستثناء يكون ساقطاً عما وراءه المستثنى  
 بقيت التحريم في حالة الاختيار وقد كانت ساقطة من التحريم مقتية في حالة الضرر على اكلها باكلها، بس من حمل العمل  
 في الاشياء الامانة قبل الشروع وانما على نذره من قال العمل في الحرمة لا يعرف الا بانه لا يمتنع من الاكل الا ما كان من الخطا فانه سماكا  
 قال هذه الاتساء ومحرمة في حالة الاختيار ساقطة في حالة الاضطرار فثبت الامانة في الاضطرار العمل ايضا لا بد من علمه استثناء  
 اجزاء كلمة الكفر في حالة الاكرام قوله تعالى الا سكره وعلية طهر بالايمان فالامانة لا تسلم له استثناء من احوال  
 على الامانة بل هو ساقط من العمل والاشياء المستثناة من كراهية من بعد ايمانهم معص من التذويب وجميع ما ساقط من العمل  
 من اكره في العصب العذاب بالاستثناء ولا يدل مضافا على توب العمل وحرمة امره المكنة مست صيانة للتعقل في العمل  
 والبدن من بعدى صحت الميتة فاد احواف بالاسراع فواب مسلم يستقيم صيانة الله تعالى اس الكلال في قوات الكل  
 المعص ضرورة مسقط المعنى المحرم وكان اطلاق ذلك العمل في ردوا اليه اطلاقاً من الاستثناء فاد اصغر لم يصحبه واد اكل  
 لانه قد سقط بل صار صعباً ومن غير محيل وهو المقصود ما حرمه فكان اتماماً من السروق وغيره من اضطرار ميتة لم  
 لاكل حتى مات وحل البار الا ان حرمة هذه الاشياء سرعة في الحجة فلم يكن هذه الاشياء سقوط الاصل والاعمال بل كانت  
 في الحارثية كما علم في العينة واما اطلاق اسم المعصية في الامانة فمما قد مال اليه من احوال لم يحسن له ما كان وما يسمى  
 الله ول راند على قدر ما يحصل من سائر الممنوعات وقفاً للمعصية او من كل ما كان من التمسك به عليه رخصة في الاكل من العمل  
 بعد الحاجة فالله تعالى ذكر المعصية لهذا التفاوت قوله وكل ملك العمل بقسط عبادته في احوال ما من مراية احوال اليه  
 وكذلك معصية الصلوة في حق المسافر رخصة اسقاط عنه سجدتها ولهذا قيل ان طهر المسافر في حرمة الاكل له مادة اى وكما سقط  
 العينية والحرمة فيما لم يسقط غسل اليدين في موضع ريمية في حال ترعية رسته ايج في حال الجسد لا ان سائر القامات  
 جميع سائرته الحرت الى التذم ولا يجب غسل يديه من البدن بدون الحدث اصلاً في الطهارة المحكية في سائر غسل ساقط الى  
 المسح مقرر للتيسر استدلالاً له احسن غسل الرجل تبادى به الا ترى انه ليس طاهر ان يكون الرجل طاهره وب اللبس ان لم يكن  
 اول الحدث بعد اللبس طارياً على طهارته كالملة ولو كان غسل تبادى بالمسح لما سجد ذلك لان المسح بعد يصلح راعا لحد  
 كالغسل السارنى الى التذم مع ما ان اشترى السجدة الموصى للحدث من ان يكون عابداً العمل به مسدوداً بالحفوة لم يجب  
 على الرجل في كل حكم اى في فعله ما نفاس من اية الحدث الى التذم لان قمت الحدث في الاصل من غسل ثم يمسح به الا ان  
 اصل المسح في حياته في الحكم كما كان في حال عدم الحفوة فكانت رخصة المسح عليه في الحكم من رخصة اسقاط قوله وكل المسح  
 ما تقدم الاصل في قهره في حق المسافر معصية اسقاط عن ما واما في المسألة الثانية في رخصة المسح في الاصل في الوفا







عند الله ما بالدرود وهو صوم شش من الحارة أربعين يوم صوم ثلثة ايام عند روى عن ابى خزيمة انه روى النبي موتته ثلاثه واما تحميمه  
والكثير من صوم اهلها اى صوم شش من صوم ثلثة ايام عند روى عن ابى خزيمة انه روى النبي موتته ثلاثه واما تحميمه  
وهو ثلثه كفاؤا لما في حلف الوعد بالوكة باليمين فيما معنى العقوبة والبر برفع التحمير طلبا للارتق عنه وهذا اذا كان التلبيق شرط  
لا يبريد لقوله كما ذكرنا فان المقصود منه المنع من الرجوع فاس كان التلبيق بشرط يبريد وقوله مثل ان يقول ان شئت الله مريى اوان  
تقدم عاى فعلى كذا اطلاق تحمير على الواجب هو الوعد بالثبوت لا بغيره وهو الصحيح في مسئلة طهر المصوم المسا ومساواة اى القصر  
الاكمال سواء دليل دعاه الاسم ولم يشترط فلا يبريد التحمير شيئا عصار اى ما ذكرنا من تيسر القصر في حق المسافر وتحمير العبد المادون في حقه  
لغير تيسر لروم الاقل من الاربع والقيمة على المولى في حاقته المدبر وتحمير من الرفق والعداوة في حاقته العداوة المدبر ادا حى لرم  
المولى الاقل من الاربع ومن قيمته المدبر من غير خياره في ذلك لا تمام وكس اى المال بية هى المعصودة لا غير تيسر الرفق في الاول  
كالقصر في حق المسافر وسخلاف العداوة اى حيت صير المولى من الرفق والعداوة وان كانت قيمة العداوة اى واكثر من العداوة لان المدبر  
والفوا ومكافا صورة ومعنى فاسقام التحمير طلبا للرفق كتحمير العبد المادون في اجمعه بينهما ومن النظر لا يلزم على ما ذكرنا تحمير التحمير  
موسى عليه السلام في الرعى من كانه في سبعين وعشرين على ما اصر الله تعالى عنه لقوله قال ذلك عيسى ويحيى اياها الا حليلين قصت  
فلا عا وان على فانه تحمير من الاقل والاكثر في حسن واحد لا لا سلم ان لا يادة على العا بية كانت واجتهل للمهر هو الذي سالى  
سبعين لا غير الفصل كان براسه دليل دلالة فان اتممت عترة من عندك وبهذا القول لفرص في مسئلة ركعتان والزيادة عليها هل  
مستروع للمدبر من عده لان الاشغال اداء لعل قبل كمال الا كان مقصد الفرص بعد الكمال لعل اساء التحمير مكره ولا يلزم  
الصا ما ذكرنا من ان الوعد لعل اقل العترة وان تناذر كعتين واربعة العداوة وان تناذر كعتين وما ذكرنا في باب الاداء لوقا  
صلوه اول تلاولى وقيام وكان محيرا في الساقية ان سار ادا وان قام وان تناذر اقص على الافامة فان هذه كله تحمير من القليل وكثيره  
في حلق واحد لا لا سلم ان الاقل من تيسر في اهلل لى في الكثرة وياودة الثواب وان كان في اهلل لى وكان التحمير مقيدا على هذا  
الحرف يتخرج جميع ما يرد فيهما عليه الله علم وادام عما سمع الله حل طلاله من بيان القصر الاول الحمت عن حمانه والعص عمر  
عواصمه الكسف عن داله فليست من تقسيم القصر الثاني تفكيره ما دلى الحمد في معيره ولعمريه مستعيبين بالمدبر وحل  
في مساط لظا لعه وتحقق معامه مسهرين التومين منه في استخراج عراسه وتمهيد سائبة شاكرين له على نعمائه ومصليين على خير سليله  
وامنيائه والحمد لله اولوا

ما في مياں قسم استة اعلم ان ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم جامع للامر والنهي والخاص من العام وسائر الاقسام  
التي سبق ذكرها وهذا الباب لبيان انهم ليسوا بفعول مما احتاج لفظ الستة دون لفظ الحمد كما ذكره غيره لان لفظ الستة سال  
لعل الرسول فعله عليه السلام ومطلق على طريقة الرسول عليه السلام والصحابة رضي الله عنهم في ما عرفوا واتباع قدر الحق ما حصر لهم  
من افعال النبي عليه السلام واقتوال الصحابة رضي الله عنهم فانما لفظا ليعمل الكل ثم الستة واعني بها قول النبي صلى الله عليه وسلم  
لناس من الاقسام المذكورة من الخاص الى المعنى لان قوله عليه السلام محمد سليل الكسب ووكلامه صحيح لوجهه الصفاة والسلامة  
سرى فيه هذه الاقسام ايضا ويكون ما فيها في الكتاب بيانها لاسا فرع الكتاب في كونهما حجة اذ هي صارت حجة الكتاب وتعارفهم





[illegible]

وهو انجب عيسى بن ابيان واختيار الامام من الاسلام فانه قال في بعض تصانيفه المرسلة عندنا مثل المشهور ونحوه  
 الواحد الا انه لا يجوز الزيادة في الكتاب وهو من غير الجواز الى ما يستويان وهو بالباطون الى ترجيح المرسلة على المرسلة  
 برواها المستندة عن ائمة دون رواية المرسلة ان رواية من عرفت عدالة ولا نفعه تسلك من سوى فيها ما لا يارسال الا بغير  
 اجازة على ما به لا يفتي في عموم بعض غير الواحد وهو غير جائز فيكون معنى قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كتاب  
 مثل الاسناد وان معنى الاسناد هذا الصافي ان قال الراوي في الحديث احدثت فقد عدته من جملة من اتفقوا في حديثه يكون سلم  
 اتهم من مستند اسنده الى واحد لا على الكثرة واجت من حج المرسلة ما ذكر في الكتاب وقوله ولكن هذا صريح في جواب عما يقال لما  
 كان المرسلة عندكم فوق المستند كان المرسلة عندكم مثل المشهور اذ لا واسطة بين الواحد والشيعة فيجب ان يجوز الزيادة في الكتاب  
 التي هي في معنى النسخ كما يجوز بالمشهور وقال به مرتبة اى فضيلة ثبتت للمراسيل بالاعتقاد والراي ويكون مثل قوة مثبتت بالاعتقاد  
 قوة المشهور ثبتت بالتصديق والتصديق في كتاب الراي فلا يكون المرسلة مثل المشهور فلا يجوز الزيادة الى سببه في معنى المسح به لانه يورث  
 في الزيادة على الكتاب بالاعتقاد من وجه قوله واما مراسيل من دول هؤلاء فقد اختلف فيه اى دول العرفون الثلاثة وهو التميم  
 الثالث من اقسام المراسيل بعد اختلف فيه يعني اختلف في قبولها مستأخرا وذكر الصمير تامل الى كور قال الشيخ الواحش ان كور  
 يقبل مرسلة كل عدل في كل عصر لان العلة التي توجب قبول مراسيل اقرول الثلاثة وسبب العدالة في القسط سهل سائر العرفون قال  
 عيسى بن ابيان لا يعمل الا بالمراسيل من كان من ائمة لم يقتل مشهورا ياخذ الناس العلم منه وان لم يكن كذلك وكان لا يقبل منه  
 ويوقف مرسلة الا ان يعرف على اهل العلم وقال له الراي لا يعمل رسال من بعد العرفون الثلاثة اما اذا اشتبهت به لا يبرر  
 الا عن هو عدل ثقة شهادته المعنى عليه السلام على من بعد العرفون الثلاثة للعدول بقوله ثم يقتول للعدول فلا يبرر ما لا يبرر  
 من بعد من شهد النبي عليه السلام على ابيه مالك بن النضر اية من كان معلوم العدالة ويعلم انه لا يبرر اى الاعس عدل كما ذكره محسن النجاشي  
 وذكره في المتقارن اذ قال لا يارسال في عصر ما قال النبي كذا نقول ان كان ذلكا لم يعرف في حملة الاماوية وان لم يكن معروفا لا يعمل  
 لانه مرسلة ولكن الاحسانية قد صطقت وجمعت فالأخير هو اصحاب ابي بيت سمانى وقد اهدوا للعدول ان كان الاصل الذي  
 ارسل فيه المرسلة عصر لم يصطد به ائمة من قبله وقوله الا ان يروى ثقات مرسلة كما روى اسنده مثل رسال عيسى بن اسحق اماله  
 وقال الشافعي رحمه الله لا يعمل الا بالمراسيل سعيد بن اسيب قال في سمعنا فوجدت ما سألنا لاصابة الاسناد من قوله قد اختلف فيه  
 يعني اختلف في قبول مراسيل من بعد العرفون الثلاثة لا ان يروى الثقات مرسلة الصمير راجع الى من كما روى مسنده فحينئذ يقبل لك  
 المرسلة من غير اختلاف من اصحاب سلالان اية الثقات عنه فقه لهم كما لم يسل عدل له شهادته على اتصال ذلك المرسلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فصل في مراسيل العرفون الثلاثة وفي المعركة المراسيل سمع جمع لم يسل كما لم يسل في غير المراسل جمع لم يسل الباء فيها للاشياء كما في  
 الدارهم الصياريف واما القسم الرابع وهو ما رسل من هو اسد من هو سواد اسده هذا المرسلة او غيره فحينئذ عدل العات لان المرسلة  
 ساكت عن حال الراي والمسند ما طوق بها والساكن لا يعارض لما طوق قوله والمسند اقسام المتواتر وهو ما روى يوم لا ينفعني  
 ولا يتوجه تواترهم على الكذب لكنهم وعدلهم وما يساكنهم ويدوم هذا الحد الى ان تفصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مثل مثل  
 القرآن والصلوة الخمس واعداد الركعات وما يورث الركوات وما الله لك هو الحق المروى عن الغير بواسطة او بواسطة من غير قطع

واسطة عليه ومن الراوي المسمى من السنة هو ما اتصل به من رسول الله عليه السلام من غير التقطاع واسطة من بين يديه و  
 من السنة وهو استند اليه من جليله او غيره فكان الراوي يرفع الراوي الى من سجد اليه يستند اليه ويعتمد عليه وهو ثلثة اشخاص  
 متواترون مشهورون واحد منهم المتواتر جماعة مفيد نفسه العلم بهدنة وقيد بهدنة يخرج الخبر الذي عرفه صاحب القائلين في القائلين  
 الزائدة كثر جماعة وافق دليل العقل ودل قول الصادق عليه صدقهم والثلاثة تتابع امور واحد بعد واحد ما حوذا من التواتر  
 قوا تراتب الكثرة اى ما بعضها في اثره من تراكم من تنبيه ان يقطع منه قولهم ما واثرت اى متباينين واحد بعد واحد  
 واسم التبع حجة التواتر لقوله اتصل كما من رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه في بيان المتواتر من السنة فاما تعريفه فبسر  
 المتواتر بالمطابق الى داته فلا يلج الى هذا التعريف كالتحسين السداد القاصية الملوك الماصية ثم اتفقوا على ان شرطه تكرر  
 كثره سمع من صدور الكبراء سمع على سبيل الاعيان والمواصلة وهو سمع ولا يتوهم تواترهم على الكذب اى تواترهم على الكذب  
 وان يكذبوا عاينين ما اوردوا حكما استند الى الحسن لا الى غيره كدليل النقل متلها فان اهل بيته اوردوا من عدوت العالم لا يحصل  
 لسا العلم بحسبهم وان يكون المحرور في الطرفين الوسط مستويين في الكثرة الاستناد الى الحسن واليه تشير لقوله ويدرم، الحمد  
 واحفظوا كس اقل عدد يحصل بعد العلم بهدنة لا بدو مهابية شرعية بحور للقاصي عرصا على ان كس يحصل عليه النقل  
 لو كان العلم حاصله لما كان كذا وقيل عشرة بعد ولحقا اى استدل فاسم حضوره كذا العدد والحصول العلم بقولهم ميل ريعون  
 لهولاء ايمانهم الى حكاية من اتبعك من المؤمنين كانوا اربعين فلو لم يعد قولهم العلم لم يكن اربعة حاسا لا حكاية الى من تواتر  
 امره وميل سعيون لقوله تعالى واحذر موسى قومه سمعين ظالمين فاسم حاكم ولا يحسن ان يذبح حكومات فاسدة وان  
 محسوكا ليس تامة فصلا من حجة لا سماع تعا صا وعدم ساستها المطلوب صطرة او ما من عدد يعرف من حصول العلم لقوم الا  
 ويسكن ان لا يحصل العلم لا احري والاولى في واقعة اخرى فلو كان ذلك العا وهو الصراط لحصول العلم لما اختلف بل الصريح انه غير  
 محصور عدد ومخصوص صا لانه ما حصل العلم به عدده فيحصل العلم الضروري يستدل على ان العا والدي هو كمال عند الله تعالى  
 قد تواتر قوا على الاحكام الاستدل كمال العا وعلى حصول العلم والدليل على انه غير محقق بعد وانا لقطع لحصول العلم بالحكم المتواتر  
 من غير علم بعد ومخصوص صا لانه لو كلفنا انفسا معرفة ذلك العدد والحالة التي كل فيها لم يحالها في العادة سبيل لانه يحصل من  
 الطوبى على يد من يحسن كمال العقل بالمتبع فلو حصل التسع الاكل الى الما والسك بالحكم المتدرج والقوة المستمرة قائمة  
 من التوفى على مثل ذلك ثم لفظ الكسب يشير الى شروط بعضها تنوع عليه وبعضها مختلف بيه لقوله لا يتوهم تواترهم ويدرم، ا  
 احذر يتشكل واحدا الى شرط متفق عليه كما ذكرنا وقوله لا يتصور عدد وهم يسمونه لشرائط حرج عدد المحسن عن الاحصاء واحفظ  
 ذهب قوم لا هم يتكفوا معصومين كان لا مكان التواتر بل حل في صرهم عاوه وشرط حرجهم عن الاحصاء واحصره عاوه  
 الامكان وذهب المحرور الى انه ليس بشرط فان الحجج ارباع الحاجع لواصر اعن واقعة صدقهم عن الحجج او عن الصلوة يحصل العلم بحكمهم  
 مع كونهم محصورين وذهب عدالتهم تشير الى تسراط الاسلام والعدالة كما قاله قوم لان الاسلام والى الله صدق الصديق والحقيق  
 والكفر والفسق مطلقا كذا الحارفة مشروطا بها وعد العا لانه لا يشرط العدالة ولا الاسلام للقطع ما اصل قسطنطينية لواصر اصل  
 الحكم حصل العلم بحسبهم الكمال كفارا محاربا وقوله وتمايز ما كهم اى ساعد ما تشير الى سراط اختلاف ما كهم واطاسهم او محلاهم ومن





وهو مختار السعير لا يتقدم اليه في ذلك الا على ما لا يشترط ذلك ايضا لصلو العلم ما يحتاجه من القوة وحسنة  
اولية واحدة في كل سنة او اكثر الى كمال العلم كما ينبغي مع هذا الامكان وكان الشيخ انما اثار الى هذه المعاني لاسما اقل كمال  
واطلاع على الارواح على العلوم الاساسية وحقائقها بحيث يتوقف ثبوت العلم والبرهان على ما لا يشترط فيه حقيقة ما ذكرناه من ديار ما يشترط ذلك  
مثل ان كل الخبايا فاعاد الطوائف والوقوف بعربات قوله انه لو ثبت علم اليقين بمسئلة العيان هو بدست من هو والاطباء به من  
ومو يقوم من عبادة الاصنام والبراهمة وهو يقوم من سكرى الرسالة ما من السد الى ان يحسن لا يكون حجة أصلا ولا يثق العلم به لوصف العلم  
يقين ولا علم طامية بل يوجب ظنا وذهب قوم منهم النظام من المعرفة والوعدا لثبات الشئ من العلم والى به يوجب علم طامية لا علم  
ميريدون به ان حاسب لصدق يترج فيه بحيث تطنس اليه القلوب فوق ما تطنس بالنظر ولكن لا ينبغي عنه توهم الكذب والخطأ  
واقفالون ما به يوجب علم اليقين اخلقوا فذهبت عاينهم الى به يوجب علم طامية وذهبوا الى العاين الكذب والوالتحسين السعير من  
والوكر الدفاق من اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى انه لو ثبت استدلاليا وتمسك من الكبرياء العلم به ما ان المتواتر صار جملة  
وحر كل واحتمل الكذب حالة الالهاد والاصنام المحتمل الى المحتمل لا وادالا الاحمال او لولا قطع الاحتمال كعلم سحر الكذب علم حالة الآدم  
العلم الحائر معصا ومنع منه الاحتمال المحتمل للتواطؤ على الكذب الا من ان المعنى الذي لاحظه لا تمت علم اليقين حالة الالهاد وهو العلم  
غير معصوم عن الكذب موه وحالة الاحتمال ولو اذمار الكذب عليهم حالة الاحتمال استقر عن صرحهم على ان اجتماع العلم العيص على  
الاحصاء كحبر واحد مع استلزامه الاداء وقصدق الصادق والكذب به مصور العاينهم على اكل طعام واحد في صحبة يوم واحد وقوة  
العلم العيصي به من على تصور الاحتمال تمام اذ المعنى اليقين عنه فاما ان تمت به كما قال امرئس الاول وطامية كما قال امرئس الثاني  
واجتمع الجمهور المتواتر لوجه يوجب علم اليقين كالحس فان العلم بالملوك للخاصية والبلدان الباتة احاصل المتواتر مثل العلم الحاصل  
بالحس من غير فرق وسعد المعرفة سمته اللعنة احصا ثلثا سمته مدار لها سواء ومن ان ذلك هو كذا ويروج من المعقول وهو ان  
المواثرا ان يكون صدقا انك ما ولا يجوز ان يكون كذبا لانه ان يقع اتفاقا للمؤمنين او للمواثرا صرحهم عليه اولدع وعلم اليقين  
الا لاسد لان صدور الكذب اتفاقا من جماعة كسيرة لاي مور عاده كما لا يصور احصا هم على ما كل واحد من اياها اتفاقا وكذا ان  
لان اجتماع مثل هذه الجماعة على الكذب قد يمانع كون الفعل صار فاعه ذاعيا الى الصدق وعدم دعوة اليه ليعدم اللذة و  
الراحة في نفس الكذب امر غير متصور عادة وكذا ان السالك لان كثر تتم اختلاف جميعهم مانع عن المواثرا عاده وكذا الراجح لان الداء  
اما الرعدة او الرعدة دهر الداء لا تصور تهوله في الجماعة العظيمة وادالم سحر ان يكون كذا نفس كونه صدقا افعلا واسطة من الصدق  
والكذب من الاحصاء فكان عدل العلم كذا امر ان وذكر بعض المحققين ان فتح باب الاسدلال في هذه المسئلة يصعب الى تطويل الكلام ثم  
ادواك اسكالات فاعتبر اسباب لا يتيمم بها والاما جواب الفاضل عنها لا يمكن الجواب عنها الا بعدد قضاة عظمه ومن السيل  
لكل فاعل ان علمه هو كذا وصح عليه السلام ان علمه يصعب الاسدلال في المذكورة في هذه المسئلة بالليل السعير ووجهه للليل  
الظاهر ما لا يدع عنه في غير ما تم بحق ما ذكرنا ان حصول العلم ضروري والسكيب والرد في الصدياق باطل ثم  
من قال انه لا بد من الاستدلال ليا تمسك ما ان الاسدلال ليس بالترتيب مقدمات صادرة وهو موجود ومنه لان العلم لا يحصل الا بعد  
ان يعلم المحرجه امر محسوس والالم من جماعة الاحمال لهم على المواثرا على الكذب وال يعلم ان كان كذا لا يكون كذا في غير







كتاب التوحيد

الاصل وهو سادة النبي والمهدي ساداه لما جئته بالشهادتين فلا بد من شهادته في كل صلاة فلهذا في كل صلاة  
 قلنا ساداه من جانب السامع وقد تخرج جليل عن العبد في المخرج بالعبادة فلما جاءه الى تشييد العبد وقية قوله وعلمه وادبه ودينه  
 فكانت ساداه في الشهادة في حادثة لا تتم بها البلوى لم يظهر من الصحاب الاختلاف فيما وتركه الحاجة به انه لو لم يوجب العمل بشروطه  
 تراعى في المخرج في اربعة الاسلام والعبادة والمقتل الكامل والوسطا فالواجب العمل من الكافر والناسق والنصي والمعتد به والذنب  
 استتار عن عملية خلعه او سامية او محاذرة والمستور كالعاسق لا يكون حرة حجة في ما الحديث ما لم تظهر عدالة حرة الواحد او  
 ساداه التي ذكرها يوجب العمل لا يوجب الشئ لا الظاهر بل يوجب الطريق به من جهة العباد وادب العلم ومن الناس  
 من ابى عوار العمل به عقلا في امور الدين مثل السجدة وحاشا من المتكلمين متمسكين فيه ما صاحب السجدة فادب اثبات ما شرعه ما دفعه  
 وليس على من ضرورة له في التجاور عن الدليل القطعي الى لا يبعد الا ان الشك في المعارف حيث قيل فيها صراوا احد او احد  
 ساداه على خلاف لان قوله فيها من ما بالضرورة فاما محمد عن اطار كل حق لما لطيف لا يتيسر به بل  
 حور بالاسماء فيها على صراوا واحد ومنهم من سمع معاملة العاسق والى داود والرافقة مسترد من لقوله تعالى ولا تقف ما يهر  
 لك به علم اى لا يمنع ما لا علم لك به وصراوا واحد لا يوجب العلم فلا يجوز ما به والعمل به لظاهرها النص قالوا ولا يمنع لقول من يقول  
 العلم ذكر فكرة في موضع الحق فيقضي استقامه اصلا في صراوا واحد لو لم يوجب العلم فلا يجوز ما به والعمل به لظاهرها النص قالوا ولا يمنع لقول من يقول  
 في ذلك عن ذكره فان علمته من موساب فلا مساو له السعي لا ما ان ساداه في العبد الطن هو محرم لا يباع ايضا لقوله تعالى ان  
 معول الما الطن الاية ووسا كتر اصحاب الحديث منهم من وصل داود الطاهر في الى ان الاحا التي حكم اهل الصنعة لصحها  
 يوجب علم الصنعة لان صراوا واحد لو لم يبعد العلم لما راعاه له في السعي لا ما ان ساداه في العبد الطن هو محرم لا يباع ايضا لقوله تعالى ان  
 اتاعه في بول حل ذكره ان يبيعون الما السلي وان تقووا على الله الما اتقوا وقد العقد الاصحاح على وجوب الاشباع فيسلم  
 ا اوه العلم اصحاحه تمسكت العامة ما كاتار اسسه والاصحاح اما الكتاب وله تعالى فلو لا امر من كل فرقته سمع طاعة الاية او  
 ان تعالى على كل طاعة حرة من فرقة الاله اى هو الاحاد الخوف عند الرجوع اليهم واما او حلا لا مدار طلبا للحي لقوله تعالى  
 لعلمهم يحرون والترى من الله تعالى محال فيحل على الطلب للارم وهو من الله تعالى امر يقضي وجوب السجدة والسماء فرقة  
 والطائفة ساداه واحد او امان فاداروى الراوى ما يقضي المنع من فعل وجب تركه اى الساج اذ احب العمل  
 صراوا هذا الامس ساداه مطلقا او اقل لعرف لا يقال لكان الاصح ما مورا لا ار بما سمع لا يدل ذلك على ان  
 السامع يكون ما مورا العمل كالسادة الواحد ما رانا او السباده فلا يحل لقول لم يتم لصا بالسباده رما لم يظهر العادة بالسم  
 لا ما تقول وجوب الامر مسلم لو يوجب القول على السامع كما ساكف وقوله الى العلم سجدوا في الى وجوب القول والعمل فاما  
 السباده الاله والاسلم عليه وجب اذاد السباده ما ان ذلك لا منع المسمه واما يصير بالسباده ما ان سجدوا في او اكل السباده  
 ر او لم يصب السباده الشادة اما السبه فتقول سوا ان علم السباده سريعا في العبدية والصاقة ر حرام سلمي في العبدية الصاوا  
 الملك سجدوا في الى سول كان فعله لهم ولا ساكن الاله اسهم لم يكن على اية في يوم لا يصدر لواطه هم على الكذب وقد  
 اشهروا اسهم من لظروف المواتر حة عليه الام له صراوا الى لا فان تلج الرسالة وتعليم الاحكام مع معا الى ليس

[illegible]



من الكلام كله كذا قيل فان مخالف الكتاب والظاهر فذلك عندنا في الوجوه تخصيص العموم وكل الظاهر على  
الخاصة كما لا يخفى ترك النقص من الكتاب وبه عندنا في مناقشات الاموالين في تخصيص العموم به وبما جاز  
فيه ومن طاهر الكتاب بناء على ان طواجر اليقين في كتابه لا يوجب اليقين عند عدم انما قيل ملية النظم في الواجب  
تخصيصا ومعارضة بما عندهم وعنده الاموالين من استايعها والقاسم الامام السلي في من تامة من المتأخرين لما  
انفاضة عموما في الكتاب وطواجر اليقين في خصوصيات لا يجوز تخصيصها ومعارضة بما في كتابه من معلوماته عن  
مشائخنا مثل الشيخ ابني المصنوع ومن تامة من استايعها في محتمل ان يجوز تخصيصها كما ذهب اليه امرين الاول والآخر  
انه لا يجوز عندهم الصلال الاحتمال في غير الواحد فوق الاحتمال في العام والظاهر ان استه في ما من حيث المعنى وهو  
احتمال ارادة النقص من العموم وازالة الخار من الظاهر دون المظهر والتمه في حصر الواحد في النظم والمعرفة  
لان المعنى هو في النظم والمعرفة في الشئ فانه من ان تور الشئ المتكسرة في اللوح في قوت معناه صوره ولهذا  
لا يفر مكر لظنه بلا سكة معناه بخلاف مكر العام والظاهر من الكتاب فانه يفر واد اكل كذلك لا يجوز ترجيح حصر الواحد على  
ظاهر الكتاب ولا تخصيص عمده لانه لا في ترك العمل بالذليل الا في حصر ما هو صفة منه وذلك لا يجوز من له حديث من الذكر  
مؤا روى عليه السلام قال من مس ذكر فليسو صا فانه مخالف الكتاب لان التداعي في منع المظهرين بالاستحسان والمنا  
لعله عرا سمة فيه رجال لمخول ان تظهر وا فاسا رلت فيه والاستحسان الما لا يتصور الامس لحرص وقد رت بالنقص  
انه من المظهر فلو حل المس جدا لا يتصور ان يكون الاستحسان قطعية لان القطعية انما يحصل بمراد السجدة فلا تثبت مع  
اسباب حدث احكاما نوصا مع سيلان الدم والبول من غيرا وذلك قول عليه السلام احرم لا يبيد عاصيا ولا فاما  
دم سجال موم قوله تعالى ومن ظله كان اما قوله عليه السلام لا صلوة الا لعامة الكتاب به مخالف عموم قوله تعالى قروا ما  
من القرآن وحاش السعيير في اله صوا مخالف طاهر قوله تعالى فاغسلوا وحوكم رايدكم الا انه فلا يترك العمل بالكتاب  
بهذه الاحاطة ما بها ان لا يكون مخالفا لاسم المسيرة لان حصر المهور فوق حصر الواحد من حارة الريادة به على  
الكتاب لم يجر حصر الواحد ولا يجوز ترك الا في ما لا صفة من له حديث القضا بالساهر الصين به ماروى عن اس  
عاس صا من الرطل لى عليه السلام قضا ساءد من الطالب فانه درو مخالف الحديث المشهور ومواروى عن محمد  
بن سيب عن امية عن حة ان النبي عليه السلام قال السنة على المدعى والنقص على المدعى عليه وفي رواية على من انكر  
وبيا المحاملة من وجس احد هما ان السج حل جمع الاسمان في حاشا المكا دل المدعى لان اللام يصفى اسعرا  
النقص من حل من المدعى ساءد مخالف النقص المشهور ولم يعمل بموحه وموا الاستعراة والثاني ان اسرع عمل المحصور قسمر  
صفا مدعيا قسما سكر او كحه تسعين فها منه قسما عسا وحصر من المس على من انكر من السنة على المدعى وهذا يقتضي قطع  
السر كعدم الجمع من المس السنة في حاشا والعمل ساءد الصين به حاشا ترك العمل بموحه مذا سكر المسهر فمكون مدع  
واما ما روى من حادثة ثم بها الساي لان العادة يقتضي استفاضة نقل ما عمه الطوى لان السنة عليه السلام مما عمه  
الما هي لم اسرع على المحاملة الا ما دل عليه الى مدو حل القاهر السهر منها الساءد له حاجه الحاشا اليه ولقد جوا امر

[illegible]







التي تم من غير اذنه لانه واحد لها الظاهر فان قوله في المعاملات التي تكون من غير الاذن كالمعاملات والمصارف  
والاداء في التجارات وغيرها من غير اذنه في كل من غير عموم الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط فان الانسان لما وجد  
الشرائط التي تيسر به الى وكيله او غلامه ولا دليل من الشارع يحل به سوى هذه الشرط لان اذنه ما ربه اشد وطا يشترط  
حتم الصدق في الخبر فيصالح ان يكون لمن ماؤذلك فيما يتعلق به اللزوم من المعاملات استثنائية عما فيه الزام محض من حقوق  
العباد والمقوق التي تحرك فيها الخسوفات فان حيز الواحد لا يقبل الا بشرط العدد واعطى الشهادة والابلية بالولاية  
لان لما كان من ميل الارباب لم يكن بمن اية الولاية للشرط فيصالح حيزه للارباب ومن ريادة توكيد بشرط لفظ الشهادة  
والعدد ومعا التمسك بصلية الحقوق المعصومة واما ما فيه الزام من وجبه كون الوكيل ومحر الادب ومحرها  
فان فيه بشرط احد شرطى الشهادة العدالة او العدد عند ان في حقيقة رحمة اعدا اعتبارا لمصلحة الزام من وجه واما ليس  
فيه الزام بوجه كالكالات والمصارف والاداء في التجارات فيقتل فيه من كل مبيع حد الاكابر او غير حد صغيا كان او  
بالعاسلما كان او كافر او حرس احد ما عموم الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط المذكورة سوى التمسك فان  
الاساس قلم يحد العدل المحر المالك المسلم في كل راي ومكان معتد الى وكيلته او علامه فلو شرط في هذا القسم او كرا  
من اسرار لفظت المصلح وفيه حجج عظيم تقطع اعتبارها للضرورة لان لها اثر في تصحيح وقوله ولا دليل من اسباب  
يحمل - سوى هذا المحر من الموم الضرورة منها واحتراد من احراز العاسق حمايته الما ونحوه حيث لا ينيل - من دول تحكيم  
الراي لان الضرورة فيه ليس سلبا فيما يحس فيه اذ العمل بالاصل بمالك ممكن وهو ان الاصل في الماء الطهارة في تحكيم  
الضرورة لارته وجب لهم التحكيم اليه فاما هنا فلا اصل يعمل به فحل الصق بدراو رسول حره مطلقا تحمس العدل الكا  
ان المحر سلبا لم لان العدد والوكيل صلاح له الا فقام على التصرف من غير ان يلزمها ذلك واصداره به اسد وطا في  
المحر لشرح حاصل لصدق في حره فيصالح المحر للارباب وذلك اعتبارا لما ذكرنا سماح فيما يتعلق به اللزوم من امور  
الدين ولا وجه الى اسرار الطهارة لالارباب فيه اصلا من المعاملات قوله واما اعتد العاسق في حل الطعام وحره وطهارة  
الماء واما يد اكبر الراي لان ذلك امر خاص لا يستقيم لمعه من جهة العدول ووجه المحر في حره للضرورة وكونه مع الحق  
الاهل للشهادة واسماء البهية حيث يلزمه حره بالمرم غيره الا ان هذه الضرورة غير لارته لان العمل بالاصل ممكن وهو ان  
الماء في الاصل ظاهر فلم يحل لنفس بدراو لالضرورة في المصير رارة في امور الدين اصلا لان في العدول كثرة وهم  
عنه فلا يصار اليه بالحر في اتم حواب عما يعال لما شرطت به استراط في امور الدين لما يتعلق بها من اللزوم ان لا يقبل  
حر العاسق في الاحراز بحاسته الماء وطهارة وحل الطعام وحرته وان ما يد اى تقوى اكر الراي لان ذلك من امور الدين  
كما لا يقبل حر الكافر واليه والمعوقه في ذلك فقال اما اعتد حره في ذلك لان ذلك اى الوقوف على طهارة الماء و  
سماسته وحل الطعام وحرته امر خاص اى بالنسبة الى رواية الحديث ليعلم ليس بامر يقف عليه جميع الناس حتى اكل التلقه  
من وجه العدول بل بما يقف عليه العاسق وهو العال فيه لانه لا يمكن الا في العيان والاسواق والعال فيها الصان  
موجب قول حره مع الحره للضرورة هم اتار الى الفرق بين حره من حر الكافر والصبي اليه من فعال وكه اى كوا

من صفة النفس انما المشاهدة في كونها انما هي بشارة في نفعها واستعدادها في العمل من غير ان يكون لها  
 من الالزامات ما لا يكون له في غيرها فلا يكون فيها من الالزامات ما لا يكون لها في غيرها فان الكافر ليس باهل  
 الشهادة في العمل ليس له في الشهادة اصل فلا يلزمها ما يلزم غيره ما لا يكون له من الالزامات في غير العمل  
 من غير الالزام فلا يقبل عمل اشارة الى الجواب مما يقال لما تضمنت الضرورة بهنا ينبغي ان يقبل خبر الفاسق من غير  
 حكم الراي كما يقبل في المعاملات التي تضمنت عن معنى الالزام فقال الا ان اى لكس هذه الضرورة غير لارته لانه لما تضمن  
 بمقتضى الصدق والكدب في خبره امكن تركه والرجوع الى الاصول وهو ان الماء في الاصل طاهر وكذا الاصل في الطعام  
 وهو اكل فيلزم به اذا كان كذا لم يجعل النفس ههنا على عشرة حقه من وجه حتى لم يقبل خبره بدون حكم الراي اليه خلا  
 المعاملات التي تضمنت عن معنى الالزام لان الضرورة في هذه الامور لا يملكها الا احدية حيث لا يقبل فيها خبر الفاسق  
 اصلا سواء وقع في ذلك لسان صدقة او لم يقع لانه لا ضرر في مصيره الى قبول رواية لان من الدول الذين تلقوا  
 نقل الاحاديث كثره يكثر الوثوق على معرفة الحديث بالسمع منهم فلا حاجة الى الاعانة على خبر الفاسق قوله واما صاحب

[illegible]



62-111747-1



عبدلہ حق و علم یمن و امین الناس فی ہواہ و لا یقبل اذا کان کذلک و ہر سار الخ و تہذیب علامۃ الہدایۃ و احادیث  
الان و ہر الناس فی ہواہ و حماہتہ فی ذلک سبب فان الی المتقول ای الماتق و الکذب بیہرث ذلک ہر سار  
روایت کاسے شہادت الہدایۃ فلا یقبل و ذکر الیہ ہر ہمہ البذلح الی المستبح الی کان ممکن یکفر لا یقبل فیہ و کان  
مکن لا یکفر فان کان ممن یعتقد مع الاحادیث علی رسول اللہ علیہ السلام لا یقبل خبہ و لکن کذب کا کراہیت  
ناہر یعتقد ان ہر اربع احادیث التہذیب و التہذیب ان لم یکن ممن یعتقد الوضو و کان عبدلہ یقبل حسبہ ہر حوالہ  
صا قہ علی کسر قہ لہ او انت الی ہر الباحثہ فلان کان الی ہر الباحثہ

العبادة الثامنة: زيد بن ثابت وعاذ بن حمل الى موسى الا تحري وعائته رضى الله عنهم عيسى بن ميمون  
بالنظر كالحدود محمد بن كمال القضاة وكمال الزاوي وكمال الزاوي وكمال الزاوي

الى تزيده وانيس من مالكم في المديح فالله اعلم بالصواب

ما الرأى لما استخرج من هذه النسخة الطامع ارجو الواحدكم حجة انما لم يترك الاما الضرورة والسنة

الکابل الراوی معروف بالغیر کا جامعہ المذکورہ میں قریباً ۱۰۰۰

لغاس لغوم علی احدیث لکرم شہادت کوشه و غیر ذلک کہ در کتاب

من النبي عليه السلام القاسم بالكمية من التت اعترفة بالكمية

احمد علیہ السلام القاسم بکنت فیہ الاشہد اعدۃ دے احوال و ما فی سہتہ اعدۃ اولے ما فی سہتہات کثیرۃ

تقریر حاصلہ شد کہ اگر اس کے لئے کوئی حکام میں سے ایک شخص یا ایک شخص اور اس کے لئے ایک شخص یا ایک شخص

میں حاصل کیا۔ تو ان رسول علیہ السلام و الشہداء - طریقہ و ہواصل و الہامے محتفل باصلہ کے کل وصف و کل وصف میں اوصاف

سب سے پہلے یہ غور کرنی چاہیے کہ اصل میں کیا ہے۔

الطريق كذا نصف المسار الواحد ما هو نصف المسار الواحد والحاصل ان المسار الواحد ما هو نصف المسار الواحد

اس قول سے عبد عدل نے زید ربدالی جمع عدد و صعا کا لہذا و ختم عبدالصمد عبدالعزیز سعود عبدالعزیز

وعد النور محمد بن عبد الله بن الرضا معاً في الدار ودرجته في العلم والفضل والراوية

سے فاما گیا کہ وہ لفظ فاعل واقع حدیثہ الماس اعلیٰ بہ والی حال الماس لمیر کہ الحسہ الاما لحدود

لقد اذابت الريح من كل وجه حتى اذا كان مواضع القياس ومجالات القياس لم تترك احييت وقوله السدا وما بال راء

سر لکھو یہ یعنی ادا کاں محالاً للقياس من كل وجه تركه الياس لاني صطوحاً بخبر رسول الله عليه السلام في قوله عليه السلام

اور کے جامع الکلام الہی و علی کل مہی محمدی کلامہ ام عظیم تذکران متعالیہ سے اسے بعضا میں علیہ کا حواء

کے لئے اس کا احرام لے کر اوستے سے کھانا حاصل کیا۔ یہاں پر وہ ایک بار بھی نہ پانی نہ کھانا نہ سونے کی ضرورت محسوس ہوئی۔

ظالم المعالي التي استظهرها سائر الرسول عليه السلام لتقوية مذهبهم من دركها و العمل بالمعروف والنهي عن المنكر

سرلہ رانکہ محلو اعما العاس فان شہدہ العاس لیس الا فی الوصف الذی ید علی العاس تکسبہ

اگر بعد از ایک شنبه سے الاتصال فکاں یہ سہاں و سے العباس بہتہ اچہ : محاسب مسئلہ الحبہ برجم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا أصل بنية و هو القياس عليه قوله و ذلك أصل حديث أبي هريرة في المرأة التي وضعت يدها في النار  
 حتى انتفخت من الحرارة و هو الذي من في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و آله قال لا خير و لا ايل و لا خير من ارجاء  
 بعد ذلك من غير النظر في بعد ان يلبسها ان رغبنا منكم و ان خطبنا و ذهابنا عما من في حر و التفرقة في القدر  
 يقال حديث المار و مريته اذا اجتمعت و المار و ماني الحديث من الحسن في الصريح ما كثر و ترك الحلب و به و ليتجمل  
 السامرية اللين و التالف مما لا بد من العمل القوي في ما كان للشر من الحيار اذا جبين بعد الحلب خلاف ما تحمله تمسك بهذا  
 الحديث و هو حجة صريح مخرج من الصحيحين و بعدنا التصريح ليست بعينه المستقري و لا في الرخص من غير شرط  
 لان الجمع يقتضي سلامة المبيع و قلنا الحسن لا يفتقر صحة السلامة لان اللين ثمرة و بعد ما لا ينعدم صحة السلامة  
 بقلتها او بقلتها فاما الحديث فمخالفة للقياس لان ضمان العدوان فماله سل مقدار ما يمتل و فيما لا يمتل مقدار ما يمتل  
 نعم الحسن ان كان من و دات الا مثال يصح ماثل و كون القول في مياا المقدار قول من عليه و ان لم يكن سليما  
 يضمن بالقيمة ما كان المرمكاه يكون محال للقياس فيكون ما سخا للكتاب و استه المو حين للعمل بالقياس معارضا  
 للاجماع الموجب للعمل فيكون مردودا لا سيما يقتل من احاديث ابي هريرة رضى الله عنه ما لا يخالف القياس فاما  
 ما خالفه بالقياس معدوم عليه كدائه الاسرار و المسوط فان قل انكم علمتم سحر العفة على مخالفة القياس مع ان رواته  
 من الصحابة و انه لم ينفى العفة من الصحابة رضى الله عنهم و محرمه و اولى العمل بالعمل و لا به ايت سندا و لا  
 واقوع سندا و واية و هو ابو هريرة رضى الله عنه اعلى رتبة في العلم من المعتمد فلما عدو حصة حصة العفة كثر  
 من الصحابة مثل ابي موسى الاشعري و حاتم و انس و عمران بن حصين ائمة من رتبة و عمل به كراهة الصحابة و انما  
 مثل على و ان سجد و اس عمر و حامد و الحسن و ابراهيم و كحول رضى الله عنهم لذلك و حسب قوله و تقديمه على القياس  
 اليه اسرر الاسرار و اعلم ان اشراط فقه الرازي يقتضي ان الحسن على القياس هو مذهب عيسى اس ان اجتهاد  
 القاضى الامام الوزيد و حجج عليه حجة المصنف و ما به اكثر المتأخرين فاما عبد الشيع الى الحسن الكري و من تالعه من  
 اصحابه فليس فقه الرازي سطر لا يقتضي الحسن على القياس بل نقل حركه عدل صائفا و لم يكن محال للكتاب و اية  
 المشورة اقام على القياس قال سائر الاسلام ابو الشيخ انه ما را اكثر العلماء لان الحسن الراوي بعد موت  
 عداله و صفة مرموم و الظاهر انه مروي كما سمع و لو غير غيره على حد لا يجهل به و الظاهر من احوال الصحابة  
 و الرواة العدول لان الاسرار و روت لسا سمع عليهم باللسان يحسن عليهم و الحجة و عدم فهم اياه و بعد التعمق و تفهيم  
 تدبر تمه الرادة و النصاا عليه قال و ان القياس في الدية لو كان دية و دية و اية و اية و اية و اية و اية و اية  
 الصحيح مصدر من القول كذا توقف العمل بالاحكام و ان غيره على صحة هذا القول ما من غير رضى الله عنه قل حجة  
 حصل من مالك و الحسن و قيس و ان كان محال لان احسين ان كان حارسه الدية كالمه و ان  
 كان متناكح يرضى و انما مال كذا ان رضى و ما رضى به انما هو ما سلم به من حرافعك في قوله  
 الطراف من و به و حرافعك انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

لا یجوز ان لا یقبل الموت لانهما یترب بعد الموت وعلو انما یوفا من فقہاء الصحابة لم یقبل بهذا القول من اصحاب  
 الفضائل بقول من ان من ادعى تقدمه على القياس لم یقبل التخصیص الا ترى انهم عدوا بحجج ابي هريرة في ان  
 الراجل او مشرب ناسیا وان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة لولا الرواية لقلت بالقیاس وقد ثبت من  
 ابي حنيفة رحمه الله انه قال جازنا من المدعى انی ومن رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم یقبل من احد من السلف  
 اشبه انما الفقہ فی الروایة فثبت انه قول مستحرف وادعای عن حدیث المصنف وانشاء به فقال انما ترك اصحابنا  
 العمل بما لاقوه الکتاب هو قوله تعالى فاعوذوا علیه مثل ما تحذروا علیه واکتبه المشعورة الموصلة لا یجاب القيمة  
 عند تعذر المتل صورة وبنی قوله علیه السلام من احقق تحقیقاً له في عند قوم علیه نصيب شرکة ان کان مؤسراً  
 احمدیت واما لافه الاجماع المعقولة وجوب الاقتل والقيمة عند ذوات العین وتعد الرد لافهات فقه الراوی عن  
 اما لاسلم انما بمریه بنی المدعی لم یس فیما بل کان مقبلاً ولم یعدم شیاً من اسباب الاجتهاد وقد کان یقتی  
 فی ما ان الصحابة بنی الله عنده ما کان یقتی فی ذلک الزمان لافه محتمل مع انه کان من المهاجرین من علیه  
 اصحاب رسول الله علیه وسلم ذکره فی القواطع وقد دعا للنهی علیه السلام له بالحفظ فاستجاب المدعی فیه شیء استیج  
 فی العالم ذکره وحدثه وقال سحاق الخفایة تمت عندنا فی الاحکام ثلثة الاف من الاحادیث روئے ابو هريرة  
 منها الفا ومجملها وقال الحارثی روئے حمه ستمائة نفر من اولاد المهاجرین والاصابة قد روئی جماعة من الصحابة  
 عنه فلا وجه الى رد حدیثه بالقیاس قوله ان کان الراوی مجهولاً لا یعرف الا بحديث رواه او بحديث مشتمل  
 والصفة من معیده سلمه بن الحق ما ان روئی عن السلف شهیداً والصحة او سلة عن الطعن صار حدیثه مثل حدیث  
 المعروف وان اتمکوا فیه مع نقل النقات عنه فذلک سدا وان لم یطهر من سلف الا الرد لم یقبل حدیثه وصا  
 مسکراً وان کان لم یطهر حدیثه فی السلف فلم یعامل وولا قبول لم یجوز العمل به لکن العمل به حائر لان المدعی  
 اصل فی ذلک الزمان حتى ان رواية مثل مد الحمول فی ما لا یحکم العمل به لظهور انقضاء التواتر بوجوب  
 عدم الیقین واستتور علم الطائفة وحر الواحد علم غالب الراوی والمسدک منه یعیذ النظر وان لطل لایس من الحق  
 شاذة المستر فی صراحوار العمل به وول الوجوب اعلم ان عامة السلف وجماعهم اختلفوا علی عدالة جمیع  
 الصحابة لان عدالهم مستترة بل المدایا هم واما ما علیه من اسی کثیرة مثل قوله لوالساقول الاولون من  
 المهاجرین والاصابة والذین اسعوم ما سان ربنی المدعیهم وروا عنه الا آیه وقوله عرا سمة والذین منه  
 علی الکفار لآیه وقوله حل ماؤه لقد ربه الله عن الموسی اذ ما حو یک تحت الشجرة یقول  
 الرسول علیه السلام صحابی کالجوم باسم اتمد یتیم اتمد تم لاسک انه لا امتداد من غیر الله وقوله علیه السلام  
 لا تمکر ولا صابی الا سحر فلو انفق احدکم لئلا الارض وسما اادل مد احدهم ولا نصعه وقوله علیه السلام ان المدعی  
 اصاری اصحاباً والاصابة واصابة اذ احتیار الله لعلی لا یكون من لیس یعدل ولا لعلی اعلی من لعلی لعلی  
 العیوب واتمدل رسول الله کف ولولم یرد الماء لکان ما استمر ولوا من حالهم فی البحر والجماد ودد لهم المخرج ولا



وغيره لا بد من معرفة الرجل وانه كما انما لا يقطع بغيره والماضي منهم من الذين يشار على التناول  
والاجتماع فان كل من ينجح في ان الرجل يملك اليه وانما اوضح للذين واصل لاسر المسلمين فلا يوجب ذلك بل  
وغيره من غير ان يفسر الصحابة قد ثبت عاتق اصحاب الحديث وبعض اصحاب الشافعي الى ان من صح  
السلام عليه السلام من صحابه لان اللفظ مأخوذ من الصحبة وانه قليل والكثير ووجب الجمهور الاصل  
انما اسم لمن ائقن النبي عليه السلام وطالت فتحة من على طريق التثنية والاعادة وكذا لا يوجب من كان  
عالمًا ساعة ما من اصحابه وكذا اذا طال الحاشية مع اذالم يكن على طريق التثنية والاعادة منه وكذا الوصل في  
ان ليس صاحب عمر قد صححه بخطه لا يثبت بالالتحاق قال العراقي رحمه الله الاسم لا يطلق الا على من صحته  
ثم يكتفي للاسم من حيث الوجه الصيغة ولو ساءة ولكن اكره يحتمل للاسم من كثرة صحته وبسبب ذلك انما  
والنقل الصحيح وكذا ان تلك الكثرة تقابل تقريظ وصحت من شجرة رحمه الله ان او ما ساءة اشتهر وعن بعض  
من اصحابه ان قال ولا تعد من الصحابة الا من اقام مع الرسول ستة او ستين وعمره عروة او غفرتين  
او اعرفت بها علمت ان المحول في الصدر الاول لا يكون من الصحابة لان المراد منه من لم يسجد واتم  
الا بروايات الحديث الذي رواه ولم يسجد عدالة ولا مقة ولا طول صحته واليه اتيه بقوله لا يعرف الا بآية  
حديث او طينين وقد عرفت عدالة الصحابة رتبة اثني عشرهم بالنصوص واستر طول صحتهم فكيف يكون هو  
فيهم وعلمت ان والفتة سلمة وسعلا وان راو النبي عليه السلام لا يعد من الصحابة على ما احتارة الاصل  
لعدم معرفة طول صحتهم وتوله لا يعرف الا حاشية او حديثين يباين للجمالة اية كان محمولاً في رواية الحديث  
منه لا يعرف الا كذا واحداً عن محمول المسبب فان هذا اللفظ قد يطلق عليه تلك الجمالة غير ان فتة من القول  
عبد الله الاوهوليين اهل الحديث وان كانت ما فتة عبد الله مثل والفتة من عبد وهو اس مزار  
عبد قمين من كعب بن لكره سم محمول الى احريرة رماث ماروي ان رجلاً على طلف الصوف وده  
فامره النبي عليه السلام ان يسجد وسلمة من الحق كسر الساء لا غير كذا في العرب واصحاب الحديث ووجه صحيح  
البيان واسم الحق صح من السليد من الحاشية ويقال سلمة من عمرو بن الحسن سلمة ووجه من النبي عليه السلام  
انه قال مني سلمة ما به امره فان طاعة وحية من له وعليه مثلها وان استكر لم يره ر عليه سلام ولم يعمل هذا  
الحديث لان العباس الصحيح يرويه وهو كالحالف للكلمات ولسمه المسورة والاحماع كحديث المصراة بعقل من  
من اتبع من ريث من عطاء الوحد ويقال الوحد الرحمن شهد مع مع رسول الله عليه السلام ولكن الكوفة  
وقيل يوم احمر بالمدينة ستة وثلثون روي قصة روى كما فيها تم اية من هذا المحول على حمزة ارجل  
روى عنه السلف وسعد والصحبة لى لى حديثه او لى حديثه المروى يعني رواية يتم عنه للقول العمل لا الرواية  
او سكتوا عن الطعن والروى بالهمز اية صار حديثه في يد من الوحيين سلمة حاشية المعروف بالفتة العاقل  
والوسط مفصل ولقد تم على العباس لاسم كواهل وية وسط وقوسه لم يتمه اية فتصيه امر الدس وكما لو

الحديث صحيح مردي من رسول الله صلى الله عليه وسلم واما خالف القياس من رواه ثم فلا يكون  
الاعلم بعد الله هذا الذي هو من قبيح اذ لا موافق لما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يات به  
المشهورين عنه وكذا السكوت في موضع الحاجة لا يكل الا على وجه الرضا بالمسحوق والمروي فكان سكوته من الزيادة  
وليس لتفريق خبره بالوجه له ورواه عنه اولو لم يكن كذلك لتطرق نسبة التخصيص اليهم وانهم لم يثبتوا بذلك وانما يختلف  
فيه اسس في صحة حديثه مع فعل الثقات عنه وهو الوجه الثالث فكذا لا ياتي ان عمل كذا السيف في رده بعض العمل ايضا  
مثل حديث المعروف لانه لما قلنا بعض المعتبر المشهورين صار كانه رواه عنه مثل حديث مفضل بن شان يراي  
ان اس سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من روى امرأة ولم يسم لها من كس مات عنها ولم يحب شرا وكان السائل وتيرد اليه  
ثم قال بعد سهر احتدب فيه سراي وان كان صوابا من التردد ان يثبت خطأ من ابن ام عبد ورواه في نسخة  
من السيف والحمد لله في رواية من يراي اني انما من سائلها لا وكس لا سطر اهي لا نقص لا الحاجة حد مقام عمل من  
ساكن الاشعة وابو الجراح صاحب راية الاشعبيين وقالا لا تشددان رسول الله صلى الله عليه وسلم في روى مات النبي  
الاتحجية بعمل تصاك ما وقد كان بلال رمة مات بها من غير من مهر وحول فسر ذلك اس سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يكن يستر مثله بعد اسلامه لما وافق قصا قصا به ل الله صلى الله عليه وسلم قبل حديثه ورواه عنه في نسخة التذكرة قال اصم  
يقول عراقي لوال علي عتيق حسنا الميراث لا امر لها لما لته العيا من الذي عنده وهو ان المعقود عليه عا واليه اسالمها  
لما استوجبت بمعاملة عوضا كما لو طلقها من الدخول بها وجعل الراي اولى من رواية سبل به الجمول وهو بهذا الصيا  
وفيل اماروه لمذهب قرويه وهو ان كان يعلف الراي ولم يبره الرعل في يعله ولما اختلف في قوله احدا ما  
لما ذكرنا ان الثقات رووا به الحضر عنه سبل في نسخة من الميراث من الاول وعلقه وسروى واما من حصر  
والحسن من الميراث الثابت بروايتهم عنه وعلهم حصره عدالة وقوله اعراني لوال علي عتيق تشايع الى انه سر  
الدين طلب يهمل من ابي النوادي وسكان الرمال ومن عادتهم الماصا في الخلو من غير ارار والبول  
في المكان الذي في طباسية ادا احوا حوالية وعدم المسالة ما صا ته اعتقادهم وذلك من اعمل وعله الا صيا ط و  
قوله عدما يستر الكى اطلاق في ما القسم فان سب فوجه انه الرولما عارض القول قسا فطا ويعبر الحضر سمرة  
ما لو لم يهمل رولا لم يعلق القسم الحامس والكتاب ما ذكرنا ان قول البعض من الثقات وعمله به سمرة رواية ذلك  
الحضر بفسه فلا يوز فيه روعده ان ظهر عايتة ولم يظهر من السلف الا الرد وهو الوجه الرابع فلا يجوز العمل به ادا  
حالف القياس ما سمع كاي الالايهمون روايت الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سرك العمل به وتبرج الراي  
سحلا به عليه فالفا هم على الروليل على اسمهم اتموه به رة الرواية ولو قال الراوي او عمت لم يعمل به اذ اية فاد اظهر  
ذلك من روه وهو والعصا من الصحابة كرضي الله عنه كان اولى كذا ادا سمع الائمة رحمه الله عليه ويسمى به الروا  
مسكرا او مسكرا لان الال لعة واحديث لم يعرفوا صحته رهودون الموصوع في احكامه لك به فان الموصوع لا يتكلم  
ان يكون نديا مثل مردي محمد بن يحيى عن محمد بن اسحاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في انما هم ليس لاس





[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]







[illegible]

دليل الضرورة ان يكون مسئلة الاثبات قوله وطهارة الماء اصل الطهارة والشراب من جنس ما يعرف بوليده من الطهارة والشراب  
يقتضي التفاضل من الجنس بينهما فلو كان كذلك لكان العمل بالاصل يعني ادا اخرج من طهارة ما دونه اخرج من طهارة او اخرج من طهارة  
او اخرج من طهارة ما لا يخرج منه كالخيار بالطهارة او اخرج من طهارة ما لا يخرج منه كالخيار بالطهارة او اخرج من طهارة ما لا يخرج منه كالخيار  
لا يتبين ان طهارة ما لا يخرج منه في هذه الصور من جنس ما يمكن ان يعرف بوليده لان الانسان او انجد الماء من طهارة في اناء  
طاهر ولم يصب ذلك الا ما عده كمال عارفا لطهارة دليل موصوف للعلم ويحتمل ان يكون الشيء ما عدا طاهر النحال فان  
سبقت اخر ما عدا طاهر النحال وهو ان الاصل في المادسوا الطهارة لم يقبل ضرورة لانه اجمار لا عين دليل فلا يعارض  
الشر المقتضى وان متا اخر من معرفة مقتضى التفاضل من الجنس اي اخر الطهارة وانحل وجهر الحاشية والحجزة فيها  
في الماء والطهارة لان كل منسب على الدليل وعدم ذلك اي عدم ثبوت التفاضل من الجنس العمل بالاصل وهو الطهارة  
في الماء وانحل في الطهارة لان استحباب النحال وان لم يصلح لذلك لانه يصلح من حجة اخرج الحجر الثاني - قوله وفي الناس  
من حج لفصل عدد الروايات لان القلب اليه اسهل من الكثرة في العدد دون الامراد لان حكم الحجج في  
العدد واستدل بمسائل الاموال بانها متروكة باجماع السلف لا يخرج احد المحررين على الاخر مكررة الرواية ولما لم يكره  
الحجج عند عامة اصحابنا رحمهم الله فهو قول بعض اصحابنا السامعي رحمه الله وذهب الكسري الى صحة التبريم بكثرة  
الروايات - قال ابو عبد الله المحمدي حاشي من اصحابنا ما والوا خمس الكثرة في رواية لان التبريم كما يحصل لقوة لا احد  
المحررين لا لو حد في الاخر وعلوم ان كثر الروايات لم يوجب قوة في احد المحررين لان قول الجماعة اقوى من الظن والعدد  
من السهو واكثر الى اعادة العلم من قول الواحد فان كل واحد يقيد الظن ولا يصح ان الظنون المجمع عليها  
اكثر من الظن المقتضى ان يقطع بولده ان حراسين في الشهادة يتبرج على المحر الواحد حتى  
كان حراسين حجة لطهارة الطهارة له دون حراس واحد فلك في الاحكام والمكرورة والحجج اي حجج اصحابنا  
العدد دون الاسرار حتى ما لو اخرج المحررين راج على المحر العديدين وحراسين راج على حراسين اثنين فالأمر حل  
واحد مثل حراس واحد ومكررة واحد مثل حراس واحد لان حراسين المحررين حجة مائة حراس العديدين  
ودون حراسين من فترج الاول على الثاني كمان السواة بخلاف الامراد فان كل واحد منهما ليس بحجة فكان حراس  
واحد كحراس واحد وحراس مثل واحد كحراس امراه واحدة وهو معنى قوله لان - اي ما ذكره من وصفي المذكورة والحجج  
تم الحجج في العدد واستدل اي من حج ما ذكره بمسائل الماد ما دونه اخرج من طهارة الماد ما دونه اخرج من طهارة  
او على القلب بحس العمل بحس الامس ولو اخرج عند له طهارة الماد وحرفه سحاسة او على القلب بتحقيق المعارض  
ولعل السامع ما كثر رآه وان اخرج ما حذا الامر من مملوكا لصال وما لا امر الاخر حراسا لصال اح القول المحررين لصال  
على ما كثر في المسوطة وادامت ما ذكره في المسائل المادست في الاصدار الصا لا ان هذا اي ما ذكره في المسائل  
من الرجم بالعدد المذكورة والحجج متروكة باجماع السلف فان الماطرات حرت من موت الصحابة رضي الله عنهم  
الى يومنا هذا ما حذا الا واحد ولم يروى في سني منها استعالمهم بالبرج بزيادة عدد الروايات ولما لم يكره والحجج











حكم من الاستدلال وحيث يرد القول بوجوب الاعتقاد بوجوب الحكم قطعا فيمكن الحكم فيه ثانيا اصطلاحا واما اطلاق القول على الخصوص في  
العام مثل السحاب في السحاب الحكم ولعل الخصوص في السحاب الحكم وقوله وعلى هذا انما علمنا ان الله يهب اوصى سخامة الانسان  
منه لا من وصوله الى الناس في خصوصه الاول ويكون الفصل الثاني وان فصل لم يكن خصوصه على ما صار معارضا فيكون الفصل سببا في  
على ان الاتصال في التحصيل شرط عند ما قال علماء ما من اوصى سخامة الانسان والفصل منه لا من وصوله الى الناس في  
ان الناس وهو الايضاء والفصل يكون خصوصه اى تخصيصه الاول وهو الايضاء وما كان الحكم الذي هو عام بالنسبة الى الفصل ثانيا وله  
اختلفه والفصل لوجوده شرط في التحصيل وهو الاتصال وان فصل اى الوصى الايضاء الذي هو الاول لم يكن هذا الايضاء تخصيصا  
للاول بل صار معارضا كان الكلام في الفصل اى ما بالناس في الفصل عموم الايجاب الاول على ما كان والعام مثل السحاب  
في السحاب نصيب المساواة بينهما في الاستحقاق محلها منها نصيبين وليست الوصية اثناسه رجوعا عن الاول كما اذا اوصى بالحق  
لثاني ثم استرجع رحمه الله وذكر السلسل على اطلاق مثالا لاصول الفقه لعمر الاسلام وتتمسك الامة بجمها المند وكر في ترجع الربا  
والايضاح والهداية والمسوط والمطوطة خلاف اني يوسف في الفصل الثاني حيث قال الفصل فيه كما في الفصل الاول فيقول على  
ان في الفصل الثاني منه روايتين قوله اختلفوا في كيفية عمل الاستسقاء ايجابا فقال اصحابنا الاستسقاء يجمع التكليم فكل  
المسعى فيكون لثانيا في لعله قال السامعي الاستسقاء يجمع الحكم لطريق المعارضة بمرلة دليل الخصوص كما اختلفوا في  
السلسل على ما سبق وصار عندنا في قوله لعل على الف لانه له على تسع مائة وعنده الامة فاما ليست على ميل الاستسقاء  
قول ووضوح محذوره والى على ان المدكور لم يرد بالقول الاول وفيه اختراع من اولى التحصيل فاما قد تكون قولنا وقد يكون  
ولل عقل وان كان قولنا فلا تحصر صيغته واقتصر لقوله وضع محذورة من قوله رايت المؤمنين ولم يرد اذ ان العرب لا يسمون  
استسقاء وان افاد ما بعد قولنا الاريه او قيل هو لعل لاسفل معصية متصل بحله الا واحد احوال احوال على ان يرد قوله  
عمراد مما الفصل في وشروطه لانه احدا الاتصال وقد مرية والثاني ان يكون المستثنى راعيا في الكلام الاول لولا ان  
كقولك راب القوم الاريه اذ يسمون رات في الاريه فان لم يكن احلا كان مقطعا ولا يكون استسقاء حقيقة فكان هذا  
الشرط لكونه مقصدا للصحة والبال ان لا يكون مستعرا لال الاستسقاء فكلم بالثاني لعد الساء وفي استسقاء الكل لا معنى  
تسعى في الكلام عبارة عنه واختلف في كيفية عمل الاستسقاء اى موجه كما اختلف في تخصيص العموم واسار الله لقوله ايضا  
بعد الاستسقاء يجمع التكليم حكما اى مع حكمه لعد الساء يجمع التكليم بالثاني لعد الساء في عدم الدليل الموجب له مع  
صورة التكليم بمرلة العاية بما يعمل الموصوت فان الحكم مع عدم بيان راد العاية لعدم الدليل الموجب له لالا العاية  
لوجب لفي الحكم عما ورائها اتحد السامعي موجه امتناع الحكم في استثنى لوجود المعارض كما سماع حكم العام فيما  
خص منه لوجود المعارض صورة وهو دليل الخصوص هو المراد لقوله بمرلة دليل الخصوص فانه والكاف من ان المحذور  
لم يدخل تحت العام لكنه ما عدا استسقاءه معارض للعام صورة حتى حار تعليله وهو معارض للعام صورة ومعنى على  
اصله يكون معناه بمرلة دليل الخصوص عنده واصل الحكم في التعليق بالشرط فان التعليق عنده لا يخرج الكلام من  
ان يكون ايجا على جميع وقوعه لانه وهو التعليق او عدم الشرط فكل الاستسقاء وبعدهما التعليق يحسب في الكلام



لا يستلزم معرفة قدرنا ان الراد منه باحد منقروا ولا يعرف بالية الطعام الا بالكيل مثبت وصف الكيل بمقتضى البصر فصار  
 تعريف لا يتغير الطعام الكيل بالطعام الكيل الاسواء لغيره واذا كان كذلك انحصر الاحوال في اربعة كبريات وهو معنى قوله  
 اعمى عجزم الاحوال لا يصلح الماني المقدر به هو الذي يدعى تحت الكيل ليوطنه انه انما يتدرج في المستثنى منه ما ياسب المستثنى  
 خاص لا توصف عام فذلك اقول ليس في الدار الا باليد ايدج فيه السائل لاجيوا ولا شئ منهما انما يتدرج ما ياسب  
 المساواة في الكيل به المقاصد والحجوة لا العلة التي هي بكرة الحيوان والشيء في تلك الصورة وذكره شمس الائمة  
 رحمه الله ان قوله الاسواء استثناء لبعض الاحوال فيكون التوقيف للنسب بمهر العاية وثبت هذا النص ان حكم الراد في  
 الموقفة في المحل دون المطلقه واسما تحقيق احكامه الموقفة في المحل الذي لقتل المساواة في الكيل بما ياسبها لو تمت فاما  
 ثبتت حده مطلقه وليس ذلك من حكم هذا النص بل من حيث حكم البدل في القليل والمطعم الذي لا يكون كليل اصل الحكم  
 رحمه الله انما صح فيما ومن اليه من حكم الاستثناء ان اهل اللغة اجمعوا على ان الاستثناء من التاتلعي ومن البيع  
 اسما علامه ذلك الا ان يكون للاستثناء حكم على صمد موص صدر الكلام ليعارض الاستثناء حكم مستثنى منه ولو كان  
 نظما بالناسي لما صح ذلك بان الاستثناء لا يرفع الحكم بقدر المستثنى حقيقة لان الكلام لعدا ما وجد حصة لا تصور ان يحل عنه غير  
 موصو عنه وادلتى الحكم صبيغة لعي حكمه لان لقاء الدليل يدل على لقاء المدل له فمرصاه لا يسيل الى القول بارتجاع  
 الحكم بالاستثناء المؤدى الى انكار السجائن صح القول بامساع الحكم بالمعارضه بين الاستثناء بصدور الكلام في العذر  
 المستثنى مع تيام الحكم واسماع الحكم لماع مع ساء الحكم سماع كالمع لشرط السجائر والطلاق المصاف وكالعام لمخصوص منه  
 منع حكمه في القدر المخصوص لوجود المعارض صورته وهو دليل المخصوص لعدم الحكم بالدليل الموجب فاما القول لعدم  
 الحكم مع وجوده فما لا يطير وايضاحا ما رجم الله له لعل العالي فليت فيه الفاسدة الاحميس عاما انه لعالي اسبي  
 احميس عن الالف في الاحار عن لب لعي في تنبيه نقل الطوفان فلو كان عمل الاستثناء لغير المعاد على ما  
 الاستثناء في الاحار ولا احص بالاسماء كدليل المخصوص وذلك لان صحة الحكم عما كان ما على وجود الحكم في الرل  
 الماضي والمع لغير المعاصرة انما يحقق في الحال لاني رما الماضي وكذا ان الاحار عن اصر في السفسل لا يتصور المع  
 لغير المعاصرة الصلاية ليس بموجود ومت ان حله معارضا لا يستقيم الاحار لان الحكم مالم يسل الاستثناء  
 سماع سخلاف الاستثناء لانه اسما في الحال فاما معارضه مالم يحمل ان لامت الارسي انه لو مت حكم الالف محله كم  
 معارضه الاستثناء في احميس اعم كونه ما صالما منه او لا فليس الكد في احدي الامر اما الاول او الثاني لعل الله  
 عن الك ولزم الصا اطلاق حكم الالف على ما دونه واسم الالف لا ياب على ما دونه لوجه لان اسم العدد علم  
 مدلوله اس علم حسن كاسامة للاسد ولما اجمع صرقة او الصم الله سب آخر لعل الله لصفه كد اصل والاسم  
 العلم لا يطبق على غير مدلوله كد الوطم لكن علما لا يحور اطلاقه في غير مدلوله لغيره كتحقيقه وهو طاهر ولا لغيره  
 للاسد اذ نه الاستثناء في غير من الاحار معنى الاسم عامة وهو كقول كل واحد عدد او السته  
 العاية لا يصح لغيره لغيره ولا صورته الا من تحت الحرك الكليل وهو الصريح لغيره الصا بهما لان من سطره





الامم سوا المسلمين بالشهاد عليهم - قد تقرر مما تقدم ان الله عز وجل ما لم يشر الى شيئا من هذه الاشياء ولم يقل مقادير ولا  
 استثناء متصلا بقوله واما ان الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع له وانه على الله اوجه منه ما هو في حكم المطلق  
 في نحو قوله تعالى وورثه فلان الله التلت صدر الكلام اوجه الشرح في تخصيص الامر بالتلت دل على ان الالب لا يتحقق  
 الباقي بغير ما صدر في الكلام ولا يخص السكوت اى البيان الذي يقع بسبب الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع له  
 اذ هو الموصوع له المطلق واما يقع بالسكوت الذي هو صده وهو انه اوجه لانه اما ان يكون ثانيا ضرورة كغيره الكلام  
 لا والاول هو الوجه الرابع والباقي اما ان يكون ضرورة وجب الضرور اى الاول هو الثالث والثاني اما ان يكون  
 في حكم المطلق اى لا والاول هو الاول والثاني هو الثاني كذا قيل ما هو في حكم المطلق اى المطلق يدل على حكم السكوت  
 عنه فكان مخرج المطلق الاثرى ان ما ثبت بدلالة النص له حكم المطلق وان كان النص ساكتا عنه ضرورة لدلالة  
 عليه معنى فكذا هنا نحو قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلان الله التلت صدر الكلام وهو قوله تعالى وورثه ابواه  
 اوجه الشرح في مطلقه حيث اضيف الميراث اليها من غير بيان لصيب كل واحد منهما في تخصيص الامر بالتلت لقوله فلان الله  
 التلت دل على ان الالب لا يستحق الباقي ضرورة بوجوب الشرح في الاستحقاق بغير اى تخصيص الامر بالتلت ببيان الصيب  
 الالب بغير الكلام الموجب للشرح لا يخص السكوت اذ لو لم يصب الامر من غير اتمات الشرح بغير الكلام لا يفي  
 بصيب الالب بالسكوت لوجه بغير بدلالة صدر الكلام كانه قيل فلان الله التلت ولان ما يقع فيحصل بالسكوت بيان الضرور  
 قوله ومنه ايت بدلالة حال الكلام مثل السكوت من صاحب الشرع عند امره بغيره عن التفسير يدل على حصية وفي  
 موضع الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت الصبي عن كفوكم مفعلة المدل سة ولذا المعروف اى وس  
 اى الضرورة ما تمت بيا بدلالة حال التكلم وهو محار اى بدلالة حال الساكت المتناهي فانه لما جعل سكوت  
 مخرج الكلام سمي لغيره متكاملا مثل سكوت صاحب الشرع عند امره بغيره من قول او فعل عن التفسير يدل على الحصية اى  
 حقيقة ذلك الامر مثل ما سادس مباحات ومعاملات كان الناس يتعاملون بها فيما بينهم وما كل ومشارب كالواستفاد  
 ما شرعها فاقربهم عليها ولم يذكرنا عليهم يدل ان جميعها صلاح في السبع اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر بالآثر  
 على منكره محظور فان التذاتى وصدقه بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله عذر ذكره امرهم بالمعروف  
 وبالنهي عن المنكر وكان سكوتهم بيا اى ما اقربهم عليه داخل في المعروف خارج عن المنكر ورايت في بعض نسخ اصول الفقه  
 ان النبي عليه السلام اذ اتم لم يفعل ا قول صدر عن مكلف وسكت عنه وتره ولم يذكر عليه مع كونه ما دوا على الاكابر  
 فلا يجوز من ان يكون من الاعمال او الاقوال التي سكت من النبي عليه السلام النبي عنهما وتقر بها ومن المناظر الاخر  
 عليها واعضاوا باقتضاها اى يكون كذا فان كان الاول كسكو - عند رويته كانه يمتشي الى كيبه عن الاكابر  
 فلا يدل على حوار ذلك الفعل ولا على كون النبي مسوحا بالآفاق والكان الباقي هذا خالف فيه قال قوم  
 ان لم يسعه تحريم مقبره - ل على الحوار ولحق الحق وان سقته تحريم مقبره يدل على السبع ووجهه طاعة الى  
 ان لغيره لا يدل على السبع متمسكين بالالسكوت وعدم الاكابر محتمل اذ من الحائز به عليه السلام سكت لعلم







لا يلزم عطف العبد المفسر على كماله بل عطف العبد على ما فيه حيث لم يجعل مفسرا لما لان الرب  
المعروف كونه الاستعمال التي هي من اسباب الخيف وهي انما تحقق في المقدار الذي ثبت في ذاته طارا وطارا  
في المكلفات والامور ونات لانها ثابتة ويناس في ذاته مطلقا كثر العقود والالتزامات به فاما غير المقدار فلم يوجد فيه كثر  
الاستعمال لانه لا يلزم بحجب ويناس في ذاته الاستعمال عقد طاهر وهو السلم او الهبة هو من معناه وهو البيع بالتيار الموقوف  
سواء لم يقع العقود والالتزامات به وكثرة الوجوب في ذاته والمعاملات حار المحذوف وصار العطف مفسرا فاذا  
لم يوجد نص في المأنة محتملة مرجع في تفسيرها اليه قوله واما بيان التبدل والشيخ فيقول الشيخ في حق صاحب الشرع  
بيان للمدة الحكم المطلق الذي كان معلوما عند المدعي لثاني الا انه اطلعه نصا في طاهره البقاء في حق الشرع فكان تبدلا في خصا  
سيما ما يخص في حق صاحب الشرع وهو كالتقل فانه بيان محض للاجل في حق صاحب الشرع لغيره وتبدل في حق القاتل وقيل معنى التسخير  
لغة الارادة يقال لعل سميت لعل اى ارادة ورعته وسميت لعل اى اثارا او احوقا وسمي التسخير التسخير اى احوقا وقيل  
معناه التقل وهو كقول الشئ من مكان الى مكان او حاله الى حاله مع لقائه في نفسه يقال سميت لعل لعل اى احوقا او احوقا من عليه الى  
احكامه وسمي التسخير التسخير لعل من قوم الى قوم والا ولى في السرخ ان يكون معنى الارادة لعل الحكم الذي هو يتسرح  
الى تاسخه لا يتصور واما الارادة وهي الاطلاق والاعدام فتصوره كم قيل هو في السرخ عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل  
شرعي متناحر مقيد بالشرع احتراز عن العطف لان رفع الاحكام العقلية الباقية فعل به ووالسرخ الى العطف  
بالسرخ حكم الاصل بدليل شرعي متناحر لا يسمى لعل ما لا يحمل فيه دليل شرعي اقراره الرق بالموت وقوله ما حار حار  
عن التمسك بالعادة والاسماء وسكوها فان ذلك لا يسمى لعل ما لا يحمل فيه دليل شرعي اقراره الرق بالموت وقوله ما حار حار  
لقد سيرا واما ما استمراده لولا ان لطريق التراجي وكبره عنه الموقف لانه ليس في وجهها اتماراه والعصيص على قول من حوره  
تراجيا لانه غير مراد من الاصل لانه اسماء لعد الثوب اليه اثيره الميراث وهو في حق صاحب الشرع بيان محض لاسماء  
الحكم الاول ليس فيه معنى الرق لانه كان معلوما عند المدعي لثاني في معنى في وقت كمال الحاج وكان الحاج بالسمه  
علمه لعل في ميبا للمدة لارادها الا اطلعه اى لم يبين توقيت الحكم المسموح من شره وكان طاهره البقاء في حق الشرع  
لان الاطلاق الامر لعل ليو ميبا لقاء ذلك على القاميس غير ان لقطع القول في من الوجي فكان السرخ بدليا للسمه  
الى طاهره الاسماء الذي في حق العباد ميبا مسمو المدة التحكم في حق صاحب الرق مال صاحب الميراث به اعير  
مسيهم لانه يوجب الى القول بعدد الحقوق الحق واحد في الترخيمات والعطف احيب عنه مال الحق واحد  
بالسمه الى صاحب السرخ واما بالسمه الى العباد فمتعد حتى وحس كل تحتد بل بالاحكام والاسمور والتقليد  
عجيره بهما الحق بالسمه الى صاحب السرخ احدى وهو كونه ميبا لارادها الا اطلعه اى السرخ في ميبا في  
حق صاحب السرخ الطال في حق العباد كالتقل فانه دليل محض للاجل المعلوم من صاحب الشرع لان المصوب  
سواء ما حله ما سمته عدا اذ لا احل له سواه كما نص الله تعالى في قوله تعالى فادعوا لهم لايتا حرون ساحة  
ولا السقدمون والموت الذي حصل فيه مكنى المدعي كما حصل في الميت تحت الله لعل لعل في حق

[illegible]





وحيث دل على صحة ذلك الوقت كمن آمن في وقت ما قبل صلاة الفجر في وقت واحد في حال القول  
بأن المسح الذي يروى أنه فاسد أو كان هذا المسح من باب الكراهة والاعتقالات الخفية في حال الصلاة من حال الصلاة  
لمن صلوا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في لا يجوز وطاعة العلماء في ترك الصلاة في النجاسة الإسلامية خمس صلوات ليلة المعراج  
ثم نسخ ما روي عنه الخمس وكان ذلك تساقيل التمكن من الفعل الملائمة كان بعد صلاة القلب عليه صلوات وقوله على الجواز قال قيل هذا  
حديث غير ثابت والمقرر في كل دول المعراج أصلاً ومن أقربهم ومن غيرهم يقولون لم يروى في حديث المسح في ذكر المسح  
خمسين صلوة كغير صلوات وذلك في راحة القضاة فيه لما روي عنه وغيره والدليل عليه أنه لا بد فيه من التمكن من الاعتقاد فكأن  
خمسين صلوة على ما روي عنه الملائمة لا ينبغي ما عتد ولم يوجب التمكن من الاعتقاد للملائمة لا لا يتصور قبل العلم قلباً الحديث ما يثبت  
بما فيه الامتثال بالقول وهو كونه مع التواتر فلا وجه في الكراهة وإبطال العمل وما قدر الحديث كما روي وأصل المعراج روي من خمسين صلوة  
ومعها خمس وذلك كونه في الصحيحين وغيرهما من كتب الأحاديث هو صحت قوله كما وح قول صل المعراج ولم يحرك القول كونه من  
بأدوات القضاة من قولهم لم يوجب التمكن من الاعتقاد فاسد لأن رسول الله عليه السلام هو الأصل بهذه الامتثال وقد وجد منه عندنا  
على ذلك وهو أصل المسح بأن الأصل المأمور على جوار المسح دل لك على حواره قل وقت الفعل ولا فرق بين أن يسح قبل وقت العمل  
أو بعد وقت لا يجوز أن يكون المراد بالاعتقاد والوقوف العزم على الفعل وإحضاره ويكون الأصل من الاعتقاد هو الأصل  
صحيح لأن الإيمان رأس الطاعات فهو أن يتبلى الله تعالى عباده لقول هذه العبادة إيماناً ولا يلزم منه السلام الذي يري أن الواجب  
مما قد يامره الله في مقتضاه من ذلك أن يظهر عند الناس حسن طاعته والقيام به ثم يراه عن ذلك بعد حصوله من المعصود  
فصل أن تمكن من مباشرة الفعل ولا يحمل ذلك السلام وإن كان الأمر من سجود عليه السلام لما لا يحمل المسح قبل التمكن من العمل بعد  
في العمل واعتقاد الحقيقة موهماً للسلامة في حق من لا يجوز عليه السلام أولاً والخاصة من حكم المسح عند هم بيا من أنه العمل بالبدن  
لأنه هو المقصود بالتكليف لحصول بلاءه وعندما حكمه بيا من مدة عمل القلب والبال في مرة وبيا من عمل القلب وهو العقد بالتم  
أخرى لأن السلام كما يحصل بالعمل بالعقد أيضاً لأنه عمل القلب بخلاف هو كعمل المسح في كل العمل بالمسح في كل ما  
الشرط في العمل بالسلامة في الدليل الذي يثبت به التسليم لقوله ولا خلاف من الجمهور في كل الناس ومعظم من القياس  
الاصح ما يحال الناس المطعونون في أن ما سألته عن الجمهور حلياً كان أو حياً وفعل عن أس الناس من شرح من أصحاب الشريعة  
أن المسح يجوز به لأن المسح كالتحصيل ما حار اختصاص به ما روي عنه أيضاً وكان هو العاسم ما طعن من أصحابه المأجورين  
فما من الشبهة محسورة في المسح من الأصول وكان يقول كل قياس هو مسح من القرآن يجوز المسح الكمال به وكل قياس  
هو مسح من السنة يجوز له السنة لأن ما روي عنه الحقيقة في الكتاب والكتاب ونسخ السنة السنة فتوب الحكم بمثل هذا العيار  
يكون محالاً على الكتاب وله أو القياس كغيره في حال النص فيك الجمهور بالفاق الصحابة رضي الله عنهم فاسم كما لو جمع بين على ترك  
الراي بالكتاب والسنة والثالث السنة من الأحاديث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه أسحق بن كدبان في نصيحة رأيها وفيه  
سنة عن رسول الله عليه السلام وقال على رضي الله عنه ولو كان الدين بالماي لكان ما طعن أصحاب المسح إلى من طامره ولكي رايته  
رسول الله عليه السلام بحسب طاهر الحنف والظاهر ما لم يعدم على القياس المطعون الذي يبيح به أن كان نفعاً لا محذور

حجة لا يملكها الا هذا الكتاب...  
 المتقدم انما هو شرط...  
 فتنسب من ايمان الشيخ...  
 بطلان القول...  
 وادركه الامانة...  
 في الحكم...  
 وكما لا يصلح...  
 خلافا للحكمة...  
 رجحنا...  
 وكذا الاجتماع...  
 عند الله تعالى...  
 عيسى...  
 قال بن عباس...  
 توكلنا...  
 رضى الله عنه...  
 اقوى...  
 العلماء...  
 هم ادا...  
 رائد...  
 حوفا...  
 الميتة...  
 انه ما...  
 وكذا...  
 وان...  
 كتاب...  
 ولقد...  
 له...



من حيث المقنن فان لم يكن له احوة فلا يكون الالة السند بل التثبت وادانته ايضا ان فقط الاخرة لا يطلع على  
الاخرين قطعا ولم يثبت واحد منها كذا فلا يلزم النسخ على الالة والشيخ بالاجماع على تقدير انهما لا مكان تقدير ينص  
الادلة على صح اوله لم يثبت ذلك كان للاجماع على انجب خطأ ومثله يكون النسخ هو المصحح من الاجماع وكذا تمسك بقوط  
نصيب الخواص فلو فهم لان ذلك لم يشرع بالاجماع بل هو من قبيل انحاء الحكم بالاعتناء بوجه على عرف قوله وانما يجوز النسخ بالكتاب  
والسنة ويجوز نسخ احدهما بالآخر عند ما قال الشيخ رحمه الله عليه لا يجوز لانه يكون مدرجة الى الطعن وانما نقول النسخ بيان  
قوله الحكم حائرا للرسول عليه السلام بيان حكم الكتاب فقد ثبت من بيان ما امرى على لسان  
رسول الله عليه السلام يجوز نسخ الكتاب والكل جميعا ليعلم ما امت ان القياس لا يصلح اسما ولا موصوفا وكذا الاجماع لم يشر  
ما يصلح له لك الا الكتاب والسنة لا يخص بالادلة التي على هذه الاربعة يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة او كانت الالية  
مثل الاول او فقهائى القوة للاطلاق فيجوز نسخ احدهما بالآخر اى نسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة عند ادو  
جمهور الفقهاء والمكلفين من الاتباع والمعتزلة واليهود واليهود والنصارى نسخ الكتاب بالسنة المتواترة عند ادو  
السنة قوله لا واحد وهو مدس كذا اهل الحديث ولان نسخ السنة بالكتاب قولان الاطهر من مذهبه انه لا يجوز والاخر انه يجوز وهو  
الاولى بالحق كذا ذكره السمعاني من صحاح الشافعى في القواطع واليه مال كثير من النكحوا نسخ الكتاب بالسنة استدلالا في عدم  
حوار نسخ الكتاب بالسنة لقوله تعالى ما من اية او سموات يحرمها او متعلما فانه يدل على ان الالية لا تنسخ الالية لان الله تعالى  
قال ما من احدهما او متعلما هو يدل على ان الالية لا تنسخ الالية لان الله تعالى قال ما من احدهما او متعلما هو يدل على ان الالية لا تنسخ الالية لان الله تعالى  
سحره تعذيبه ما في مدرجهم من الدماء ما هو دونه ليس ميراث الكتاب ولا مثله ولا من حله ملاك لان الكتاب كلام الله  
معالي ومومعه والسنة كلام الرسول ولهم معر ملاجور نسخها ولاه معالي قال ما من احدهما او متعلما هو يدل على ان الالية لا تنسخ الالية لان الله تعالى  
هو مقتضى ذكره وذلك ما يكون اح من الكتاب ايضا ونقوله تعالى ما يكون الى ان له من مقتضى من مقتضى الاما يوحى  
الى احصا الرسول ليس له ولاته التنبيه وانه متبع لما وحي اليه لا مقتضى التنبيه على طلاقة تين اول تبدل اللفظ وتبدل الحكم فيقتضى  
الامرا من جمعا ولا يكون له ولاه تنبيه الحكم كما لا تكون له ولالية تبدل اللفظ ومنه عدم حوا نسخ السنة بالكتاب لقوله ليس للناشر  
ما من عليهم جعل قول الرسول مسا لال فله نسخ السنة احرم من كونهما ما لا يعاد ما ونقوله عراسمه ورا لا عليكم الكتب تناسا  
لكل تنسخ السنة فيكون الكتب الحكم لا افعالها وذلك في ان يكون مؤلفا ان كان موافقا ومينا للعللها ان كان  
مخا اعا ومسا لاشيخ رحمه الله تعالى وهو سهل الوجهين وسيا به في ان القول بعدم نسخ احدهما بالآخر صيانة الرسول  
عن شتمه الطعن لانه لو نسخ الكتاب سنة يقول الطاعن هو اول قائل واول عامل سخاى ما يرد عمه اى اى الى فكيون يقتض  
سنة قوله ولو نسخ سنة الكتاب يقتضى الطاعن قدر كبرته رتبة فيما قال فكيف تصدده منه بهه قوله لانه اى نسخ احدهما بالآخر  
يكمل درجته اى طريقا وسيلته الى السداد اكا كذا كل واحد من عيا ومومدا الاحد اولى من حله رفعها  
ومظا الصاحبه بها الكتاب الطعن العلمية مصنوع عما يوحى صم الطعن واجت المجهور ان الكسبي اى السلام كان قوله لى الكعبة في  
الصلوة حين كان مكة ولما فاحرا المديته كان يتوجه الى امت المهدس في الصلوة سنة عشر شهر اتم نسخ ذلك بالتوجه

الى الله كان التوجه الى الله من كان كل كتابا كان قد نسخ بالاسم مودع للتوجه الى بيت المقدس من انتمى اليه  
لا يستلزم في الغرض فيكون غير دليل على نسخ الكتاب بالاسم فان لم يثبت ذلك فلا شك في ان التوجه الى بيت المقدس  
الكتاب بالاسم قد نسخ بالاسم وهو قوله تعالى قول وجعلنا من السجدة الحرام يكون دليل على جواز نسخ الكتاب بالاسم وما ذكر  
في الكتاب به هو ان نسخ احد هذا الامر لم يمنع عقلا ولم يرد مع منعه من جوب القول بالحواذ وذلك لان النسخ في الحقيقة بيان  
مدى الحكم كما بينا فادامت حكم الكتاب لم يمنع ان بين رسول الله عليه السلام دعائه لوصي غير متعلق كما لم يمنع ان يسيما  
سلكوا كما يمنع ان يبين محل الكتاب نصا لم يمنع ان يبين مدى حكم المطلق بعبارة الاتية ان النسخ استقاط الحكم في نفس  
الامر ان الدلالة تحت اليوم كما ان التخصيص استقاط الحكم في بعض الاعيان الدالة تحت العموم فالنسخ تخصيص الكتاب بالاسم  
المتواتره لم يمنع نسخها ايضا وادامت حكم بالاسم لم يمنع ايضا ان يتوجه الله تعالى ما ان العلم بمدى الحكم كما لم يمنع ان  
يبيها الرسول نفسه لان الحكم الاتي على لساني الرسول نصا لم يمنع من الله تعالى مدلى مقطوع به في بيت الله وذلك  
ليس يمنع عقلا ولم يرد نسخ احد من حواره ايضا لان ما لو اسالات لا يدل على عدم حواره مست ان حواره وقوله ان الله  
الى الطعن فاسأل ان النسخ لو اسبح مثل هذا الطعن لم يحرم نسخ الكتاب بالاسم بالاسم بالاسم الطاعن يقول ان  
يما قص في كلامه ويقبل عن الله تعالى كلاما مضافا فكيف يصح عليه ثم لم يمنع نسخ الكتاب بالاسم بالاسم بالاسم الطعن  
ما نحن فيه وبالله علم المعجزات الدالة على الصاق سالة واه مبلغ وان الجميع من عند الله تعالى لم يمنع للطعن مجال  
واما عسكم بالايات فاسأل ان المراد بالحيرة وهو الحيرة فيما يرجع الى مراتب العبادات صالحة وكما ان العلم بالايات لا يحرره والماله  
في العلم وقد يكون حكم بالاسم السامية حيرة استلزام لاية المسوحة في المصالح والعيال والسمات نحو ما ذكرنا نسخ الكتاب بالاسم ليس  
بمدى بل في نفسه بل يوحى من الله تعالى الا انه غير سلكه والمراد من قوله ليس ليل ولو كان المراد حقيقة فالنسخ بيان لها  
ثم مثال نسخ الكتاب بالاسم المسئلة التي هي اية من اية ما بالانقلاب نسخ وجوب مات الواح للعترة الات  
يقول تعالى انكم سكتون صابرون يعلم انما من وجوب سالة للايتين قوله عر اسمه الا ان ضعف الله حكمه وعظم  
ان حكم صعد الاية ومثال نسخ اسمه بالاسم قوله عليه السلام اني كنت عبيكم عن ثلاث من ياره القورم وزها فهدوا  
لحيرة في يارة مبراهم ولا تقولوا احرار عن لم الاصاحي ان سلكه فوق مله ايم فاسمه ماله الكرم وجزوا فاسما نهيكم ليس  
به موهبة على حكم وعن السند الدراد والحكم والمرفق والغير فابتر له في كل طرف ولا تلتوا سكر او سال نسخ  
بالكتاب نسخ التوجه الى الله وكما قلنا من نسخ ماصلاح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له الى فان علمتموهن وما  
فلا تترحم من الى الكفار ومسال نسخ الكتاب بالاسم ما قال فانت رضى الله عنكم لا يرضى رسول الله عليه السلام حتى اباح الله  
تعالى له من النساء ما ساء ما من مت في البحر كالبراءة سما الكتاب وهو قوله تعالى لا تكلوا من ثمره حتى ياتيكم  
احا لينة سلمه يا اهل الله تعالى اهل له ذلك كما فعل قال القاسم الامام ابو بكر لم يرد في كتاب الله نسخ بالاسم الا بطريق  
الريادة على النص قوله بحور نسخ التداوة والحكم جميعا وبحور نسخ احبها دون الاخر لان السطر حكيم حوار الصلوة ما يقوم  
بحسب للصحة وكل واحد منهما مقصود وسعة فاقبل بيان الرب والرقن ولما من من نصيب السامح استار الى تفصيل المسوحة

١٥٥  
 وهو قسم اربعة نسخ السلاوة واحكم جميعا ونسخ الحكم دون السلاوة وقد نسخ ونسخ وصفت بحار من اهل اصول فروع من مذهبنا  
 ابا الاول فمثل النسخ من القرآن في سورة الرسول كالباء ومنه من القلوب عنه على ما روي ان سورة الاحزاب كانت تعول  
 سورة البقرة وقال الحسن ان النبي عليه السلام اذ كان في مكة لم يكن اى لم يهرج منه شيء لما منع الله تعالى من قلبه ذلك  
 وكان هذا النوع من النسخ جازا في نبوة الرسول للاستثناء المذكور في قوله تعالى في سورة النحل فلا علة للاعتناء بالكتاب او كونه  
 يتصور السيان لا يحل ولا ذكر استثناء عن العامة وقوله تعالى او تمهايل على البحار ايضا فاما بعد وفاته فلا يجوز مطلقا للمصلحة  
 ونسخ الروايات لانه تعالى قال ما نحن بخلقها المذكور وانما لم يحفظون ومعلوم انه ليس المراد ان يحفظ الدين فانه يتعالى عن ان  
 يلحقه ميان او عطلته حرمان المراد ان يحفظ الدين فالبالصياح محتمل ما قصد الكما ملة في الكتاب والنقطة والبيان في بيان  
 مسائل وحسد معها لعلنا لا يحفظ الدين فالبالصياح محتمل ما قصد الكما ملة في الكتاب والنقطة والبيان في بيان  
 ذلك من الى من الدرر ما يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته لطريق الامراض ما و ما يحفظ من قلوب العباد واما القسم الثاني وهو نسخ  
 الحكم دون السلاوة وسكينة هو نسخ السلاوة دون الحكم فصحيحا عند الجمهور من العلماء والمتكلمين اكرت مرة كشادة من  
 المعركة يجوز في القسمين محتمل ما ان المصنف من النص حكم المتعلق بمناه او الاستثناء يحصل به وليس وسيلة الى به المصنف فلا  
 يتقيد النص بدول حكم سقوط اعتبار وسيلة عند نوات المقصود كوجوب الطهارة لا يتقيد بسقوط الصلوة بالتحصيل والحكم باست  
 النص لا يميز لما يميز كذا كالمالك الباء بالبيع لا يتقيد بمرس البيع ما ان النص وتمسكت العامة في القسمين بالمعقول فما ان  
 الايد او اللسان للرامة واما كبر والى في النيب والاعتناء بالحوال للمتنوع منها ووجهها وتلقه يم الصدقة على بحوى الرسول  
 والخمس من العدة والصوم مسالا لكفار وقاب الواحد للعشرة احكام تسخت منه قاتلا وانه الايات الموجبة ما قبل ذلك على  
 حوار النسخ الحكم دون السلاوة وكذا الالة المسته التي لم تنب الباء ارسا قراه اس سعة من الله عنه نصيا م تلبية ايام متناعات  
 وشمل قراه اس كحاشا فاهل معدة ايام ارسا قراه سعدى في وقاص ولله او احتلام فكل واحد منها اى من مشر  
 رواية عمر بن الخطاب عنه النسخ والى اذ اذ يارحموها الله فكانا من التماسا سمحت ملاوتها في حيوته ارسول عليه السلام اظهر  
 الله تعالى القلوب عن حقه ما نبوته الاقرب هولاء ولقيت انكاهما المعظم ولعلم بعد وفاته الرسول عليه السلام وهو حذر الله  
 كان في وجوب العمل فعل ذلك حوار نسخ السلاوة ولقاء الحكم بالمعقول وهذا ما ذكر في الكتاب ان اهل العلم كلهم اى  
 ما يتعلق بالنص من الاحكام على قسم قسم يتعلق بالنص من الصلوة والاعمار وغيره لا يتسم يتعلق بالنص من سائر  
 عليه من الوجوب والحرمة ويحويها واحد منها مقصود مقصود اما ما يتعلق بالنص من الصلوة والاعمار وغيره لا يتسم يتعلق بالنص من سائر  
 متشابه ولم يست من الاحكام يتعلق بالنص من حوار الصلوة والاعمار وجرمه القارة على الحائض المحب ومحوها في  
 واد اكال كذا حارا يكون بها مصلح ودون الاحرف والاسم ما يتعلق بالنص من حوار الصلوة والاعمار وغيره لا يتسم يتعلق بالنص من سائر  
 والاعمار لكونه مقصودا وكذا كالصوم والصلوة لما كان كل واحد منهما مقصودا حاربا احد هما مع عدم الاحتياط  
 ما ذكرنا ان قولهم المقصود من الحكم دون لفظة فاس لان الحكم المتعلق بالنص من حوار الصلوة والاعمار وغيره لا يتسم يتعلق بالنص من سائر  
 فلا يتقيد بدونه لان لواء الحكم لا يلاءى لواء المقصود له فاستلح السلاوة لا يمنع لواء الحكم لواء المقصود له فاستلح السلاوة لا يمنع لواء الحكم



[illegible]







والصنف و به قول الواحیه ان فعله علیه السلام قبل وجوب الوجب والایاتة قبل وجوب العمل لا یکن اثباته بان  
 الاثبات قبل العمل غیر علی الویه الیه من عمل ان فعله من قبل ان العمل مثل الاول والثانی و اولی من عمل الوجب  
 الیه فعله بان کان احدهما واجبا والاخر نفیاً ولم یکن من قبل ان عمل بان علی رجلان الطهر ضرورین اثباتاً لا لایكون متابعیه  
 فقولنا المتابعیه لا یكون قبل معرفه فعله واما معرفه فعله بحوال ان یقول العمل صلیه فی حق الشی علی السلام ولا یكون  
 صلیه فی حقنا ففدایج له بالمخرج لما مثل عمل السجده وحب المهر وحب علیه بالموجب علیما مثل قیام الیل و صلوٰۃ الفجر و اذا کان  
 کله وجه التوقف الی ان یطرح وصف العمل بالکلی و الی ان یقو و دلیل الشکره و اخرج من قال یوجب الاتباع لم یصور العمل  
 لطاعة الرسول و اتیانیه علی الاطلاق مثل قوله تعالى و اطعوه لعلکم تسدوا الطیور و اطعوا الرسول و اولی الامر من بعد  
 النبی فامنعوا بحکم الی ان یطرح وصف العمل بالکلی و الی ان یقو و دلیل الشکره و اخرج من قال یوجب الاتباع لم یصور العمل  
 الاثباتیه من الایاتة فی حقه یقیناً یقتضی کمال الاعمال و وجب اثباتها و لو لم یجب اثباتها لای دلیل لوقوع الشک فیه و لکن  
 اثبات الاثباتیه فی حقه لم یجر متابعیه فیه الا لدلیل لانه قد تمت احصاء علیه السلام ما اتمته بعض الاعمال لما ذکرنا و ثبتت متارکة  
 الایاتة انما فی المعصیه و العمل بحیل الوحی علی السواء و یجب التوقف علی یوم العمل یخرج احد الوحی و وجه القول لما ذکرنا و هو  
 قول المحقق ان اثباته فی الکتاب ان الاجتماع هو الاصل فی حق رسول الله علیه السلام لقوله تعالى لقار کاں یکم فی رسول الله  
 اسوة حسنة و هذا یفید علی ما فی الدلالة فی افعاله و قال الله تعالى فلما قصص ربهم ما و طار و مما کما لکیلا یقول علی ما یستدل  
 صحیح فی ارجاع ادعیائهم فیه میاں ان موت اصل فی حقه مطلقاً و دلیل تنسیه فی الایاتة الاثری ان بعض علی عصبیه فاما کان  
 هو مخصوصاً له قوله تعالى فلیک لک من دون المومنین هو الکلیح من غیره فلو لم یکن مطلقاً فعله و دلیل الایاتة فی الاحادیث علی تنسیه  
 لم یکن کقوله تعالى فلیک لک من دون المومنین فائدة فان خصوصیه الیه مدلول من هذه الکلمة و مدلول الرسل انیة یفید  
 سهم فالاصل فی کل عمل مهم و ارا لایستلزم الایاتة فیه دلیل الخصوصية و اذا کان الاصل مدلول فی کل عمل کیوں سهم خصوصیه  
 الخصوصیه یجب بان الخصوصیه معارفاً الحاحه تاسیه الیه عند کل یکان حکم خلاف الایاتة و السکت عن الدلیل  
 بعد یخص الحاحه الیه دلیل لیس سرکه بان الخصوصیه کیوں دلیل علی ان من جمله الاعمال الی هو فیها قدوة امتة فالاحاط  
 الی عند انی احسن الاصل هو الاصل و الاثر لک لعارض عند انی کما احصا من الاصل و الاصل و الخصوصیه معارض و  
 العارض الی الیه دلیل هم اسحق رحمه الله سلم حاله القصیدیه سی الرلة فی رقة آسام مرض و وجوب و صحیح و سماح من  
 للتشیع فی الاسلام و کس الامم و جماعه و سمها الفاسد الامام الوریة و سما الاصول علی ملته اقسام و احب و تحب  
 و سلی و او بالواصل العرض هو افر الی الصدا لال الواجب الاصطفا لایات دلیل یہ اصطراب و لا یتصور و لکن فی  
 علی السلام لان الدلیل انما فی کلمه و ایة فی حق و فیکس ان عمل علی الایاتة تفسیر افعاله بالنسبة الیه حیثه یفید  
 الواصل اصطلاحاً لیتصور موت فی حق افعاله و هذا دلیل مصطرب قوله و یصل بالنسب میاں طریقہ رسول الله صلی  
 لیه و سلم جماعه احکام السرخ الاصل و احکام فی هذا العمل لیس علی ما کان فیل لایستلزم و اذا انقطع طمعه عن الایات  
 فاما علی ما کان لا یقر علی الخطا و فادار علی حق من و لکن کان دلاله فاطمه علی احکام خلاف ما کس من غیره من الدلیل

ما راى و...  
 بالبرهان...  
 لا شك...  
 الاجتهاد...  
 هذا...  
 انظار...  
 معتد...  
 الهوى...  
 الذى...  
 حق...  
 مع...  
 مع...  
 والى...  
 تحت...  
 من...  
 الذى...  
 لا...  
 و...  
 لا...  
 الم...  
 و...  
 ثم...  
 بما...  
 غير...  
 لهم...  
 اخطا...  
 اجهاد...  
 من...  
 من...

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible]

[illegible]

[illegible]







فلا يثبت التوحيد في ما اذا اطلق بالشرط من غير ان يشترط ان لا يكون المشاكلة بالقرارة سببا استحقاق التوحيد  
من يشاقي احد ورسول قال الله شديد العقاب وقد ساعدنا الخصوم في ذلك ولو كان المحرم سببا لاستحقاق التوحيد  
ان يكون المشاكلة بالقرارة اسما او هو خلاف النص والاجماع وان كانت المشاكلة صادقا لا سببا كمال الاتباع بالقرارة سببا لانه  
اذ لم يحل جعله لم يبق له كونه فائدة وصار كقول تعالى والذين لا يعملون مع الله الا اخره واليقولون انفس الحق حرم الله الا يحسب  
لا يكون ومن جعل ذلك بين انما في كل واحد من هذه الامور الثلاثة سبب الاسم وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا الله  
وكولوا مع الصادقين فاحتمسك - ما في تعالي امر بالكون مع الصادقين والمراد من الصادق هو الصادق في كل الامور  
او لو كان المراد هو الصادق في المعنى لم يمتد الامر بموافقة كلا الخصمين لان كل واحد منهما صادق في بعض الامور ثم لا يجوز ان يكون  
امرا مالم لا يمتد في بعض الامور لانه عسر في هذه الآية فلهذا من الامثال والعقل تم جعل ذلك الصادق في كل الامور التي تحت التسمية  
كل الامور بما جزم الا انهم والى ما طرأ لان التكليف بالكون معهم سلمهم القدرة عليه ولا يجب القدرة الا بمصر  
اعمالهم قد علم الله انما يعرف احد القطع منه ما من الصدق من ان الصدق ليس بالدين امر بالكون معهم مجموع الاسم  
وذلك يدل على ان الاجماع تحت ما لا يمتد في كل الامور لانه على كل حال لا يمتد في كل الامور لانه على كل حال لا يمتد في كل الامور  
التي هي من الصالحات لقوله عليه السلام لا تجمع اشي على الصلوة او على الصلاة لم يكن احد يجمع اشي على الصلوة او على الصلاة لم يكن احد يجمع اشي  
حسانه وانما جزم عليهم بالسواد الاعظم من حرج من الجماعة قد شيع وقد جازع رتبة الاسلام عن عهده الى غير ما من الاحداث التي  
لا تحصى كثيرة ولم تزل كتب طائفة مسورة من الجماعة والتابعين ومن بعدهم متمسكا بما في اسم الاجماع من غير  
خلاف مما لا يمتد الى رمال المحالف والعادة فاصد ما حاله اتفاق مثل هذا التحليل الكسرة كبر الا ما من واجبات يد اسم  
يجمع ودوا عنهم مع كونهما محمول على اختلاف على الا سحى ما لا اصل له في اسم اصل من السيرة وهو الاجماع من غير ان يمتد  
اجماع على فساد والطائفة اطمأنا الكسرة ما المفعول هو ما في ذلك القطع ان يمتد عليه اسلام حاكم الاسرار وسيرة وانه اس  
لوم القسمة من وقع حوادث ليس منها الصالح من الكسرة والاسم واجمع الامة على حكمها ولم يكن اجماعهم وحوادثهم كقولهم  
ووقعوا في الخطايا او اجماعهم في حكمه او خرج اشي من اقوالهم عند القطع سيرة فلا يكون سيرة كلها الله سو والى الخلف في  
احبار السيرة ولك مجال في حق القول يكون الاجماع حجة قطعية لسيرة السيرة لوجوده حتى لو لم يمتد الى الخلف فذلك حجة على هذه  
الادلة بوجوده وقد ذكره بعض اصحابنا اني قد كتبت في هذا القول في الكتاب ذكر ما خلف العالمون من الامم حجة من عهدهم  
قال بعضهم الاجماع الالف بواو وبواو او س ما ان الطوائف اربعة من جعل ان احدى الروايات من اجماع اما صار حجة  
لصحة الامر المعروف والشيء عن المصنف يعرف الصالح ما ان ما من المعرج اليه غير المسك لانه كما ان اسم اجماعهم كقولهم  
كسرة حجة اسما اجرت للسيرة لانه كقولهم كسرة حجة اسما اجرت للسيرة لانه كقولهم كسرة حجة اسما اجرت للسيرة  
الكل والجم بالسواي الكل لا ياتي الا في اسم اجماعهم كسرة حجة اسما اجرت للسيرة لانه كقولهم كسرة حجة اسما  
على شي من كسرة حجة اسما اجرت للسيرة لانه كقولهم كسرة حجة اسما اجرت للسيرة لانه كقولهم كسرة حجة اسما  
اسم صراحتهم مسكين في الله لقوله تعالى انما



[illegible]

[illegible]





وحيث ان المسئلة تارة يفتى فيها على ما لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
عن اهل العصر وحيث ان المسئلة تارة يفتى فيها على ما لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
التناهي من جهة احد الطرفين لا يجمع على ما لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
وحيث ان المسئلة تارة يفتى فيها على ما لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
وقد كان يفتى فيها على ما لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
درية وقد يكون لا يحكم لم يبالوا في المسئلة لا سيما في المسئلة التي لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
الفاصل اكثر من اسم اعظم منه في المسئلة التي لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
لا يكون جهة خصوصاً مما هو موجب للعلم قطوعاً وحيث ان المسئلة تارة يفتى فيها على ما لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
المواصلة مع الآخرين في المسئلة التي لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
لكون ذلك باسار الصوى من المعص وسكوت الباقيين والفاصل على كون الاجماع كحق دليل على الظاهر قول هذا الفاضل وهذا  
لان الشكوك لا يمنع من تعلق السعي بشرط هو ممتنع يكون الصاكنة العلمية لما هو مستبعد ولا بد ان يظهر قول من بعض اهل الاجماع فيقول  
سائرهم بالانهم لم يفتوا في المسئلة التي لا يجمع على حكم في المسئلة قبل استيفاء المسئلة على كل تلك المسئلة وانما  
لان العادة كالحال قال ترك الاجتهاد من انهم العصري في حادثة سلب خلاف العادة وهو ان اجمال حكم الله تعالى فيهما حيث  
وجو عليهم كونه من جهة من الظاهر عدم ارجاء من المسلم المتدين وهو اني حصر في من اهل العصر لعدم ترك الاحتياط  
لخصمهم بالعدا على طريق الصواب لم يكن ذلك القول جهاداً ولا يجوز ان يكونوا احمداً واظم ودا حمداً وجم الى سني لان ذلك  
يودي الى حذر احمي مع ظهور طرفه على جميع الامم وهو محال ولا يجوز ان يكونوا احمداً وادسي احمداً وجم الى حله لانهم كمنوا لان  
الجمار احمي واحب الاسماع ظهور قول هو باطل عند حمم والعليق بالسياسة والمصنف باطل لانهم كانوا الظهور احمي ولا يبالون  
احد واد اطلب هذه الاوجه نفس الوجه الاحمر ومن احمم سكبوا لرصاتهم ما ظهر من القول وضار بالطق ولا لفعال يجوز احمم سكبوا لان  
ان كل محمد مصنف لا يمول لا يقع ذلك عن صاحبه وطلب الكسف عن ماحده كالعاده اكاره لما طره المحمد بن طالت احمي  
كما طرهم في سائل احد القول وده احمم على انه لم يكن في الصحابة من يعتقد ذلك على ما عرف في موضوعه وذكر صدر الاسلام  
الوا لمصر ان هذا الاجماع لا يخلو من اوج سمه لما ذكره اخصوا ومكون اجماعاً مستنداً عليه ويكون دون القول اطع من وجود الاجماع  
لكنه مع عدمه على القياس قوله ثم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سقمهم مخالفاً لاسي لم يظهر فيه قول  
اسلاماً كما عظم على صحة الاستدلال لان ما ليس باجماع عد من قال الاجماع انما للصحابة فلما وقع في معرض الاختلاف اختلف  
درجه على ما هو معنى علمه والضمير المصوب في سقمهم واضح الى من الاول والمسكن راجع ان من المال والضمير المحذور في نفسه  
ارجح الى الحكم ووجه في بعض السمع قول من سقمهم مخالف ما حصر على ان يكون بدلا من من احمي لم يظهر فيه قول مخالف سقمهم والمزمع  
على القياس علمه لم يظهر وقول بالضمير على المفعول في مخالفة احمي لم يظهر مخالف قول من سقمهم وليس لصحة لان  
المراد لفي قوله قول اهل الصلح صلا ما في قول المحالف منهم حصة الدليل علمه ما ذكر في الموضوع احمي احمي احمي

[illegible]







عليه لان الاصل ما يشي عليه غيره وكان العلم به سويلا الى البرهان المنطوق به كونه موجودا في حكمه لا يستلزم ان  
حكم الفرع لا يتفرع على الأصل فلا في النص والاشراج ان تصور العلم بان الأصل هو الأصل على اوجه متعددة لا في النص والاشراج  
النص أصلا للفرع من الاشراج لا في النص والاشراج لان الأصل على كل واحد من الاشراج حكمه على حكمه في الأصل والاشراج  
عليه وعلى الأصل والفرع لان كل واحد أصلا وأصل الأصل لكن الأصل ان يكون الأصل هو الأصل كما هو في الأصل والاشراج  
يطلق على ما سمي عليه غيره وعلى ما لا يقتضيه غيره ويستقيم إطلاقه على الأصل بالمعنيين اما المعنى الاول فاما المعنى الثاني  
فاما انكار الحكم ودليله ان الأصل هو الأصل غير مقتضى الحكم والا في دليله لان المطلوب بيان الأصل بالبرهان  
بتأويل الفرع في التركيب العباسي ولا شك انه بعد الاجتهاد هو الأصل واما الصريح هو الأصل بالنسبة عند الاكبر كما لا ريب في المثال المذكور  
احد الناميين هو الحكم العباسي بالعباس كحكم الصريح بغيره من الناميين لانه الذي سمي على العبره لا يقتضيه غيره وان الأصل هو  
لما سمي الأصل هو الأصل هو الأصل الآخر مراد من هذا القول ان كل المراد من الأصل هو العباسي بالنسبة للحكم فالمراد من  
اخصوص الصريح كخافي فذلك فلا ان اخصوص الحكم الطلب اسي سمي من من العلية لا السارية فيه احدا لا اخصوص من طبيعة عامة  
فانه غير مانع عن القياس الا ترى ان اصل الدية لما حصوا من عموم آية النكال انهم السرح والصفان والكرامين وغيرهم  
بالعباس والكرامين حكمه مع ذلك من آخر لسياسة المحض به غير مذكور والصحيح راجع في الأصل اسي سرحا ان لا يكون  
المسبب للحكم في الأصل محض حكمه بذلك الأصل سبب من آخره ان على اخصاصه بذلك الأصل سرحا ان لا يكون  
من سرحا حريمه فانه محض مع حكمه وهو ممول سرحا الصريح في ده وهو قوله في اسي سرحا سرحا من آخره ان لا يكون  
اخصاصه وهو قوله في اسي سرحا سرحا من راجع الحكم فانه لما اوجب على الجميع مراعاة العدد لم يسمه في ممول  
الصريح فاما سرحا سرحا في موضع كان محصاه لا في هذه النص العباسي غيره وان كان المراد من الحكم كما هو من سرحا سرحا  
من اخصوص الصريح كخافي فانه في حكمه محض اخصوص في من آخره لسياسة اسي سرحا ان لا يكون على اخصاصه الحكم سرحا  
فانه سرحا من آخره ان على اخصاصه محض الحكم من سرحا سرحا اسي سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا  
فانه سرحا من آخره ان على اخصاصه محض الحكم من سرحا سرحا اسي سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا  
اخصوص من اخصوص عموم الاله اسي سرحا من سرحا سرحا لا في سرحا سرحا من اسي سرحا سرحا سرحا سرحا  
والنص الآخر الدليل اخصوص من سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا  
آخره محضه من سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا  
سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا  
سوا ذلك سرحا في الفصل او هو او هو لانه اسي سرحا الى الطل الكرام لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه  
وهذا كليات لتلخيص الدليل المحض في اسي سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا سرحا  
اولا لطل اسي سرحا من بعد التلخيص الا واصلها لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه  
هو راجع لطل المحض عن العام لما على قول من اسمر في الاتصال فلا مكر به على قول من اسمر في الاتصال لانه لانه لانه















[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]



العمل به عند ما لم يكن موافقاً لمقتضى الشرائع الشرعية من غير ان يكون العمل به مخالفاً لمقتضى الشرائع الشرعية  
بالعمل والتأثير والاعمال شرط الوجوب العمل بها على وجه العمل بالاعتدال قبل العمل بالاعتدال او العمل بها على وجه العمل بالاعتدال  
او على وجه العمل بالاعتدال لا على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال  
على الاقطار او الشئ لا يستقيم مع موافقته لمقتضى العمل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال  
واعتماداً في الشريعة عند ظهور بلائها في سواها من المواضع على ما يقتضيه مقتضى العمل بها على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال  
العمل بها على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال بل على وجه العمل بالاعتدال  
في بعضه ايضا للعلم فثبت ان التعليل بالصحة في ولاية الاكل تليق بوصف هو وهو اي هو في الوجود هو في الوجود هو في الوجود هو في الوجود  
التأثير بالظهور اثره في سعة اي مع التناهي وهو اوصافه المصداق الى المعقول والمائع الذي في كونه اضافة المصدر الى الفاعل  
مع الدين اياه عن تعاطي اي مساهمة محظورة في فلو هو الدين والاسدلال بالاحصاء عن سائر محظورات استدللال بالظهور اسرع على  
توب اتر احو وهو الصدق في التبادلة كما ان الوصف هو الموتر والاسدلال بالظهور في مخرج استدلال بالظهور اسرع على سبب اتر احصر  
وهو الحكم الثالث بالقياس قوله ولما صارت الخلعة عند ما علمه بأسر باقدها القياس على الاستحسان الذي هو القياس المحي او اقوى اثره  
القياس لصحة اثاره المناظر على الاستحسان الذي ظهر اثره دفع مساده لان العبرة بقوة الاثر ومجته دون الظهور والاستحسان في اللغة استعجال  
من المحس وهو عند المحس واعتماداً على حصول استحسانه كذا اي حقيقته حساوي الاصل طالع من مو العذر على من موصد فاس الى فاس  
اوهي منه وليس يحاج او لم يدخل منه الاستحسان الثالث بالاسر والاحكام الضرورية قبل ان يخصص قياسه بل على اوهي منه وليس  
لصحة لانه مسير الى انه تخصيص الخلعة وليس كذلك وعن السج الى الحس الفرجي وان يعجز الانسان عن ان يحكم في المسئلة سئل الحكم  
في نظائرها الى حلا ولا دليل اوهي بعضي العذر عن الاول واعتبر من علمه به ان يكون معنى ما قال اوهي منه رج في بعض المواضع  
ركبت الاحسان بالقياس اي ركبت الدليل الاوهي بالاصح وان غير حاتر احصا عنه ما ان العذر كسبي استحسان لانه اوهي من  
القياس نفسه ولكن اتصل بالقياس معنى آخر صار ذلك المجموع اوهي من الاستحسان فترك العقل به احداً بالقياس وقال بعض اصحابنا  
الاستحسان المعصوي هو القياس المحي كما اسير اليه في الكتاب والما سبي به لانه في الاكثر الاصل يكون اوهي من القياس الظاهر فيكون الاصل  
مسحياً ولما صار اسماء النوع من القياس على الاسم وان كان من حوله بالقياس الظاهر فادخل في وضعه من ركبت الاستحسان احداً  
القياس اراد بذكره المسئلة على ان منه علمه سوى علم الاصل او معنى آخر وجب لك خلاف هذا الاصل وان الاصل ان رتب اليه لكان  
يرجع عند ما يفهم معنى آخر الى القياس الظاهر بوجوب العمل به احداً به وذلك منه بالاسلام او ليس يرجع الى الاستحسان او اكان اكثر اثاره ان  
استحساناً مقسمه لا معنى والاستحسان معنى هو القياس واعلم ان بعض الفقهاء من طعن على ان حقيقته واصحابه رحمه الله تعالى في  
ركبهم القياس بالاستحسان الباب الراي وقال ان حجج التمسك الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستحسان  
منهم حاسن لم يعرفه احد من حملة السيرة سوى الى حقيقته رحمه الله تعالى واصحابه انه من دلائل الشريعة لم يعلم عليه  
ودليل على هو قول بالمسئتي فكان مركب القياس به مركباً للحمية الشريعة فالمسئتي لاسماع موهي اي سهو نفس فكان ما طلائع الى  
ان القياس الذي ركبه بالاستحسان ان كان حقه سرعه فالحمية السريعة هي مما دأب عليه الحق الا الصلال ان كان





[illegible]

أي سبب قوة اثره الباطن الذي يتصل بالاسطح بيان أي بيان الاثر الباطن للقياس ان السجود عند السجود  
لم يشترط فيه مقصود أي لم تجب قرينة معينة والدليل على انه غير مقصود بنفسه انه غير مشروع بطريق الاستعداد ونفسه وليس له  
الاعلان بالنذر كما لا تكرر الطهارة به وإنما المقصود محو ما يصلح تواسعا يحصل به محالة المشركين الذين استخوان السجود  
لله تعالى استكبارا والاعتقاد بالقرين الذين تنادوا الى السجود وتقرأوا افتخارا كما اجبر الله تعالى عن الفريقين في مواضع  
السجود وفي النصوص المذكورة في تلك المواضع مثل قوله تعالى او لم يروا الى ما خلق الله من شئ يتقيوه ظلاله من  
الجهنم والسماوات سجدا لله الم ترون انه سجدة من في السموات ومن في الارض ومن سجدة من في السموات الا ان  
طوعا وكرا وسجدة في السموات وما في الارض من دابة اشارت الى ان المراد من السجود والتواضع والوعود  
والانقياد وكذا عدم اعتباره بالركوع كما في السجود والصلوة وترعية التحليل منه دليل على ان عليه ليس مقصود المقصود  
منه التواضع لكن بشرط ان يكون عبادة بقوله تعالى ان الدين عند ربك لايسكرون عن عبادته وبالاجماع ولما اشرط  
عليه الوضوء واستقبال القبلة والركوع في الصلوة يجعل به التحليل في يحصل ما هو المقصود من السجود بالركوع في  
الصلوة للحصول معنى التواضع والعبادة فيه فيقطع عنه السجود كما سقطت الطهارة للصلوة وطهارة وقعت لغير الصلوة  
وكما السعي الى الله سقط السعي لعبادة المرئس بخلاف سجود الصلوة حيث لا يحور اقامة الركوع مقامه ولا عكسه لان  
كل واحد منهما مقصود بنفسه ست ذلك نقه لا تسلي ما سجد الدين انه الركوع والسجود او قوله عليه السلام  
كن حركتك على الارض امرت ان اسجد على سبعة اعضاء غير لك من الآثار فلا تادى بعينه والركوع في عمرها  
أي بخلاف الركوع في غير الصلوة حيث لا يادى عن سجود الما دون طاهر الرأيه لان الركوع في غير الصلوة ليس بعبادة  
والشرط فيها سادس السجود ان يكون عبادة مصار الاشارة الى القيار وهو حصول المقصود بالركوع مع الصلوة  
الطاهر وموافقا لرئيس التشبيه العمل بالمجامع مع مكان العمل السبعة اولى من الاثر الطاهر للاسحان وهو العمل  
بالحقيقة مع الصلوة وهو جعل غير مقصود ساويا بالمقصود قوله أي ان الصلوة الذي يرجع على الاسحان لقوة اثره  
الباطن قسم عن وجوده أي قل فانه لم يوجب الا في ستة مسائل اوسع منها ما ادعى الرئيس الواحد رمايا كل واحد  
سما يقول رثنى بالالف وقصته ويقوم اليه في الاستحسان يقضي ما هو مرسوم عند ما يجعل كما سمارها ساجدا لماله  
التاريخ كما في العرق والهدى كما لو ادعى استرا وفي القياس سطل النيات لتعدد الصلوات لكل واحد  
سما للاسحاله وتعدد الصلوات واحد بعينه لعدم الالوة ولكل واحد مصفحة لادوية الى السجود المانع من صحة الرئيس  
معين التبار واحد بالقياس لقوة اثره الباطن فان كل واحد سما يدعى عقدا لمجد وتيت مدة صاكون وسلم  
الى مثل الالف في الاستيعاء وهذا القصا تبت عقد واحد وحسن يكون وسلة الى تطهر في الاستيعاء فيكون  
قصا على خلاف معنى الحجة سخاوف الرئيس من رحلين فان العقد ساك واحد ممكن اثبات موجبا لعقد سجا  
في المحل بخلاف دعوى التبرار وانما لم يجعل ذلك كما سمارها سجا او حصل كذلك لما سب اليار لها كما لو مان سما  
حيثما بعد واحد سما ما ادفع الاصلاح بين المسلم اليه ورب المسلم في ورعان المسلم فيه في القياس سجا



فانتهى في الاستحسان القول المسلم اليه وجه الاستحسان ان المسلم فيه يسج فالاشتراك في ذماته لا يكون اختلافاً في  
اصوله بل في وصفه من حيث الطول والسعة وذلك لا يوجب التخالف كما لا يخالف في ذمات القوت لا يوجب تعديده وجه القياس  
الاستحسان في المستحق لعقد السلم وذلك لوجوب التخالف ثم اثر القياس مستتب ولكنه قويم من حيث ان عقد السلم انما يقدر بالاداء  
التي كونه لا بالاشارة الى المعين مكان الموصوف ما به سجع حسن في سجع غير الموصوف ما به اربع في ست وهذا اثنين ان  
الاصل في هذا في اصل المستحق بالعقد وذلك لوجوب التخالف فلذلك احدهما بالقياس وسهانا اذ اقراره بالاشارة  
في كونه مسجد لهما ثم اعاد ما في الركعة الاخرى في الاستحسان يلزمه سجدة اخرى هو قول محمد بن وفي القياس لا يلزمه  
قوله في يوسف رج الاخر وسهانا ان الرب من المثل ربس بالبيعة استحسانا وهو قول محمد بن وفي القياس لا يكون بها  
ما هو قول اني يوسف وسهانا ان الرب من المثل ربس بالبيعة استحسانا وهو قول محمد بن وفي القياس ليس بخاص  
هو قول اني يوسف رج فان يوسف يرج في هذا المسائل من الاستحسان الى القياس لقوة قوله فاما الاول فهو مضمون  
الاستحسان لقوة انه على القياس فاكسر من ان يحصى كما قالوا فيما ادا اصل جماعة الحر يقولون معهم احد المال  
عطاه اجمعنا في الاستحسان وفي القياس يعطى الحامل ووجه قول رفرج لان السيرة عمم الاصحاح  
ولم يحد الا حراج الماس الحامل روجه الاستحسان ان الاخراج وصدى الكل حتى للمعاونة كما في الكسرة الكسرة  
محب وطع الكل كما قالوا بين حلف اليلمس يد القوت وموداعته فسرع من ساعه لا يثبت اسما ما وفي القياس  
سجدة له عودا لمسرعه العن وجه الاستحسان ان اليمين بعد الله ولا تحقق الرأيا استسما ران السرع عن العن فسرعه  
انه حقق الرأيا فالواهي سور يباع الطرارة طار بكرة استحسانا وفي القياس بحسب احدا السور سائل اليها ثم وجه  
الاستحسان ان السج ليس بحسب العن بل دليل حوا را لا منعاع ترماس عمر ورتة قد سب سحاسة لجه لان الحرمة لا للكرامة  
في الامانة العدا على الحاسة فقت صفة الحاسة في لعاه مولده من اللحم انه يثير مله انه الذي هو رطب  
لمعاه فسرع سورة حافظة لعاهه الما فاما سباع الطير فثير بالمعاره هو طار يدانه الله عظم حاب فلا حابة  
الما ملافاه ساسة فعلى طار الا امتناعه الكرامة لعدم حاسها من المدة والحاسة فكان كالدعاه الحلاء وفي حصره  
المسائل حج عليها وارجحه لوجه الاستحسان لقوة اثره الناطق على القياس الذي ضعف اثره من الاعتناء لقوة  
الا رجحه من المظهر او الحما قوله ثم المستحسن بالقياس الحجة اعلم ان الاستحسان لا يقصر على القياس الحجة الذي ذكرها  
بل هو انواع اربعة استحسان بالآثر وهو ان يرد العن سكلف القياس واسحق العن بالقياس يترك القياس على  
السلم فان القياس ما في حواء لان المعقود عليه الذي هو محل العقد سبب ثم يقفه عند العقد والى هذا المعقود  
عمر محله الا انما كذا القياس بالآثر الموصوف له وهو قول الراوي ورجح في السلم وهو قول عليه السلام في السلم  
سكنم فليسلم في كل معلوم الحديث واقفا الدمه التي في محض السلم عنه مقام لا لمعقود عليه في حكم حواء السلم والاستحسان  
العلماء من ان يعتقد جماع على طراف القياس الظاهر على الاستحسان في ابيته للقياس في تعامل  
في هذا الباب من صفته مع انه ولا يذكر له احدا فليسلم اليه الذي لا يسلم ولا يسلم اليه

منه ومنه الحال حقيقة وهو مع ذلك في الدنيا ولا يجوز بيع شيء الا بغيره حقيقة او ثبوته في الدنيا كما سلم فانما بيع العدم  
كل وجه ولا يتصور عقد كغيره انما هو تركه بالاجماع الثابت متجامل الامة من غير كيد لان جهة الخطا في القياس بالاجماع تعيين  
في بده الصورة كما يجب بالنسب فيكون واجب الترك ولا يقال الاجماع وقع معارضا للنسب في بده الصورة وهو قوله عليه السلام  
لا تبع ما ليس عندك الا ما تقول قد صار النص مخصوصا في حق بده الحكم بالاجماع حقيقة القياس السابق للحوار معارضا للاجماع  
سقط اعتباره لمعارضة الاجماع واستحسان بالضرورة وهو ان ترك القياس الطام بصورته دعت الله بشل تطهير  
الحياض والايار والادوات فان القياس بالي طارده به الاستيلاء بعد محله الا لا يمكن للماعلى الحوص والملة تطهير وكذا الما  
الاهل في الحوص والدي مع من الترخيس سلافة المحسن والدلو يتخس الصياغ سلافة الما ولا يزال يعود وهي حصة  
كذا الاما اذ لم يكن في اسفله عيب كيج الماء منه اذ اخرى اعلاه لان الما المحسن يجمع في اسفله فلا يحكم بطهارة الا انهم  
استحووا ترك النص بموجب القياس للضرورة المحصورة الى ذلك لغاية الناس وللضرورة ما تير في سقوط الخطا واستحسان  
بالقياس المحمي لما يما الشيخ راج اشار الى اقتباسه وورق بين القسم الاجير بين سائر الاقسام فقال المحسن اي الاستحسان  
بالقياس المحمي يجمع بعدد الى محل اخر لانه وان احتض باسم الاستحسان فهو قياس ته عي في الجمعية وحكم العناصر  
العدد من ماس عرف خلاف الامسام الاخرى ما هو معلوم بل هي معدول سماع القياس فلا يعمل التعديته ثم من سائر المادرك  
فقال الارشاد ما في في الشمس مثل مص الشمس والمبيح لا يوجب سداد الساع في سائر الاما لما المعاني في المعقد  
المعاني على ان المبيع كالمشترى والمتشري لا يكون مدعيا على الساع شيئا في الطام بل الساع يدعي رداوة الشمس والشمس  
سكرا كان ان لم يسر بالخطا في سائر الخصومات ان سلم المبيع الى المشتري مما اقره وحكمه الساع على الباقي وفي الاستحسان  
سحب النص على الساع كما سحب على المشتري لان المشتري في معنى عليه وجه تسليم المبيع ما حصار اقل الشمس الذي يغيره والمبيح  
سكرا سلم المبيع بما عرفه المشتري من الشمس والمبيح كما يوجب اسحقا الملك على الساع يوجب اسحقا في اليد عليه عسر  
ووصل الشمس النور والى وجوب المالح مثل النص حكم بعدد الى الوارد حتى لو مات المتعاقدان ووقع الاصلان من  
سما في سداد الشمس مثل النص بحري التحالف بينهما لان الوارت فاقم مقام المورث في حقون العقد وارب الساع  
وطالب واث المشتري سلمه لشمس ووارث المشتري مطالبه تسليم المبيع يمكن بعده التحالف بينهما بعد واث الامار الصا  
حتى لو اختلف المصار وارب القوت في معده ان حره مثل ان ياحد المصار في فعل التحالف ان المالك مسرور لدى  
النصر عن كل واحد من الطرفين الصبح ليعود الله بان المان وعقد الا حاكم يحمل النص قبل اتمامه على المبيع ان كل  
سما عيا وسكرا على الوجه الذي قلنا عدا المالك ما فاما بعد النص اي الاصلان الذي وقع في النص والشمس لم يوجب  
ان لم يوجب النص على الساع اذ الما لا تر لان الما لا يوجب المفسد على الساع اي المبيع سلم اليه كان سداد التحالف ما تر  
على خلاف القياس سداد حقيقة والى يوسع معص على النص لا يبعد الى اذ حتى لو اختلفا ات الساع ووارث  
المسرة في عدم موب الساع من اسلمه سمعه منه اتمته كاذ لعدا قول ارب المشتري استحق التحالف لان التحالف  
بعد النص معدول معر الساس تحس بالاتيوم له بلغة زام اذ الما الساع ليعان السطحة فامه بعد ما تحال او اوقا

[illegible]



العلة تقول في سائر العطل الوثيرة اذا اختلف عنها احكامها في بعض المواضع مع نفي العدم الى عدم العلة في جميع الصور لما الى المانع  
 وبين ذلك في بيان ما قلنا من عدم الحكم بعدم العلة قولنا في الصائم اذا صام لما في حلقه بالاكراه وهو في الركض ومانع من صورته  
 خلافا لفرع لان ركن الصوم وهو الاستسكان قد فاق يوصل العطر الى حوزة وهذا تحليل بوجوه موثورة ولم عليه الناس  
 فانه لا يفسد مع ذات الركن حقيقة من اجاز خصوص العطل اى تخصيصها قال استمع حكم هذه التحليل ثم اى في صورة التباين  
 لما في وهو الامر الوارد فيه قيام العلة وقلنا نحن عدم الحكم في الناس لعدم هذه العلة فانه عادت بسبب رباوة الفاعل  
 بما وى ان فعل الناس سببا في صانع الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله عليه السلام اما الحكماء من وسقاك وصا  
 فعله بهذه النسبة ساقط الاعتبار ولم يبق فيه معنى الحماية وصار الفعل عموما اى ساقطا وادلم مع فعله معتبرا لا شرعا كان  
 الصوم باقيا كما وكان عدم الحكم وهو العطر لعدم العلة الموصفة لعطر المانع من سطر طرح قيام العلة لموجة له قالوا فيه انكار  
 المحس والفعل والشرع والعلل الحقيقية اما المحس فلان الاكل مدد حضا والفعل المحس لا الفصل الارتفاع حقيقة ولا صكا ادا  
 الاصل هو المطابقة ولما الفصل فلان المانع من الاكل والكف متحقق وقد حكم حكم صرح الفصل بوقوع احد المتامين لما في  
 فاسعى الاحر ضرورة والشرع فلا له حلف لا يعطى فاكل باسياحتى يمينه ما انقلاط الحقيقة لموجود الاكل حقيقة فالقلا  
 معدية يودى الى ما ذكرنا والخواب اما الفصل الاكل غير الاكل حقيقة وكان لا يحل له سائر العطر مسد الى ما في الحق من حيث  
 المسد وسيله العطر مسموعة فالمدى جعل عدم دليل المحصول اى لشي الذي جعل عدم ان التحصيل مع الحكم مع قيام  
 العلة من نص او غيره جعلناه ذلك السى دليل عدم العلة وهذا اى جعل ما سيرة ولة دليل المحصوله وليا لعدم اصل هذا  
 الفصل وهو يخص العلة فاحفظ هذا الاصل واحكمه بفتح الهمزة معية وقمة كمر ومجلس كذا اما الاله فلان الفصل يحتاج الى  
 رعاية هذا الاصل الى صط صبح اوصاف العلة في كل صورة ليسكن رد ما يرد فصلا عليه هذه الطريق واما الباني فلان صبح  
 صور التحصيل بطل هذه الاصل فكان رعاية واحدة فلب ان الخلاف في سلة التحصيل اى الى العادة في التحقيق لا  
 العلة في موضع يحلف الحكم عنها صحته عند التعيين وفي موضع التحلف الحكم بعدم ملاشبهه الى ان عدم بصراف الى المانع  
 عدمهم وعدم الى عدم العلة وقد اوصناه في الكسف قوله واما حكمه في حكم القياس معه حكم النص اى عدمى حكم الى ما لا يصرح  
 اى اسباب شلل حكم المصنوع عليه في محل لا نص فيه واد الفاضى الامام ولا جماع ولاد دليل فوق الراى اى من شرطه القياس  
 عدم دليل اى حوزة كسب فيه النص راجع الى ما اى كسب الحكم في ذلك المحل بحال الراى لا طريق القطع او القياس من  
 الادلة العلة دون القطعية وان كان وجوب العمل به طريق القطع وقوله على احوال الخطا اشار الى ان المحمد يحل  
 ونصبت كما هو مذهب العامة والعدمى حكم لارم للتعليل عند حاجتى لوصلا لعطل عن التعدي كان بالخطا فكان القياس والتعليل  
 عند ما سيرة الراى عند التسامع مع وهو صحيح اى التعليل صحيح من غير اشتراط التعدي وحكم ثبوت الحكم في المصنوع عليه العلة  
 ثم ان كات العلة بعده من الحكم بها في الفرع ويكون قياسا وان لم يكن سعة نقي الحكم مفسرا على الاصل يكون حكما  
 مسرلة النص الذي هو عام والذي هو خاص فعلى هذا يكون التعليل اعم من القياس والقياس نوعا به وحاصل الفصل ان  
 اهل الاصول انفعوا على ان معدية العلة لا صحة القياس وعلى صحة العلة الفاصدة للناسه شلل اى صلوا في صحة العلة

[illegible]





جميعا لا يخلو من ذلك ما سطره المفسر في حق المالك الاختصاص بالعلل الطردية لما يتبع من التبعين وما زال اليه عامة  
 اهل النظر وحب وخصا بالطرف الذي تليها بطر الى القول بالتأثير في شرح في ما وقال واما وجه دفع العلة الطردية  
 فبأنه تقدم القول بموجب العلة لا يبرح اختلافهما وجهه عند الاستدلال فكان ادنى التقدير لان المصير الى النزاع مع امكان  
 التوافق وحصول المقصود من استعمالهما لا ينفرد النوع من السبق و تقدم المماثلة على مساو الوضع والمناقضة لان النزاع بينهما  
 بالمسئلة الى ما دونها ولا سيما اساس المسطرة فيه فيس العواذ والحجب من السائل وكان الى التقدير وهدم مساو الوضع على التبعين  
 لما اتوا في الدفع كما سببه قوله انا القول بموجب العلة والتزام ما يلزمه المثل بتعليقه وركاب مثل قولهم اسي انه قول السائل انما  
 المثل عليه بتعليقه يعني مع لواء الخلاف في الحكم المقصود ويدل عليه عبارة عامة الاصوليين بتسليم ما يحده الاستدلال حكما لا يلد على  
 وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المسارع فيه وهذا النوع من الاعتراض اسي يستقيم فيما اذا تمت العلة بليل الطال ما يقوم به احد  
 الخصم مما تزام السائل بموجب دليله مع لواء سراعته في الحكم بشين ان ذلك ليس باحد للخصم كما لو قال الخصم ان الشروع في صلوة  
 الفعل او صوم الفعل غير ملزم لانه ما شرع فعل قرته لا يمضي في فاسدا فلا يلزم منه العصا او فسادها كالموجود في كل من يترجم ذلك  
 وقول عندنا لا يحل العصا بالانما حتى انه يحل افسادها باختياره ما كان مهيما تذكر في حمله ما دلل عليه نصه بمصدا عليه بالشرع وقوت  
 المعصية في حمله يوجب القصد او كما لو قال ان المحلقة اسي مسطرة الكحل فلا يلزمها الطلاق كمنصة العدة ييلزم موجه حقول لا يلزمها  
 الطلاق بهذا الوصف ولكن يلزمها الوصف انها مصدر عن كحل صحيح او من العلة انه محل النزاع لما يكون كذلك فيمكن للسائل وجوب التزم بوجه  
 مع لواء مقصوده كما في المسئلة المذكورة في الكتاب فاسحا لما الرضا ان الوصف اسي - كره يوجب القصد وان  
 العيين واحب عين ان العيين ليس محل النزاع بل النزاع في ان الطلاق منه لعين ام لا معدة ليس عين لعدم وجود المقصد  
 الى الوصف كما في الصلوة وعدمه بالعين لان هذا الصوم لما الفروا بالشرع وهدم المرامح في هذا الوقت صار اطلاق الية  
 فيه كسرة ناله لومى الصوم المشروع فيه - ثم يحج ردول العيين وكذا مهيما يصف مطلق الاسم اليه واكثر القول بالموجب  
 حتى لا يصح الا لى لواء الحد الاحكام اكثر مما يستلزمها وهدم الووف على ما هو معتد لخصم من حملتها بخلاف محل النزاع وهو  
 الاحكام المتكف بها فانه دل ما يصدق انه بل عصاره ادا ليسرك في معرفة الاحكام المنهولة عن الائمة انما هو من العوام  
 وان سره المارك والقول بالموجب لفظ اسي بالرد الى القول بالمعاني الفعوية المؤثرة لانهم لما راوا ان الاعمال  
 بالظن ولم يعرف شيئا حجت من ان يرد هذا النوع من الاعتراض اعرضوا عنه ودلوا العدى بالمسطرة او صافا سورة لا  
 يمكن رد ما هذا النوع من الاعتراض او لا يلزمها سكر انما هو اذ وصف ورد عليهم هذا الاعتراض اضطر والى ما لا يملكه السائل  
 لست حجة على خصم قوله واما لما له انما انما اصاح السائل عن قول ما اوجهه اخص من حيرة ليس هي اهل المسطرة لا سيما وصحت  
 على مال الخصم راسا في الاعا منى الية في حقوق العباد والمثل يدعى على السائل بمرور ما دام اساه عليه والسائل يدعى  
 عليه فكان سبيله الاكاره ووجه الدفع منى نفسه الاصل في الاكاره المماثلة وكانت هي اساس المسطرة فلا معنى للسائل ان  
 يعيد الى غير ما لا يعد الصلوة - اسي ساطر الى القول بالا لان الامل ما لم يسلم ما ذكر من غير اتامه دليل و  
 لا لعل لقله سوا ما لا لاشر صطرا المحم الى ما به يحكمه الائمة ام على الخصم - المماثلة في لعل الطردية على اربعة اوجه

لما ذكرنا في الكتاب مما لا يوصف بان يقول الا لا سلم ان الوصف الذي تدعيه عند سوجود في الشارع فيه وفي صلاح الحكم بان  
يقول بعد تسليم وجود الوصف لا سلم انه صالح للعبادة وفي نفس الحكم بان يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحه للعبادة لا سلم ان الحكم  
انما هو في سببته التي نسبت الحكم الى الوصف بان يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحه للعبادة ووجود الحكم لا سلم ان الحكم انما هو في سببته  
الوصف بل يجوز ان يكون انما هو الوصف احرر من الفرق من المماثلة في نفس الوصف من المماثلة في سببته الحكم الى الوصف  
ان المماثلة في نفس الوصف هي مع تعلق الحكم الوصف المذكور في الفرع مع تسليم تعلقه به في الاصل - المماثلة في سببته  
الحكم الى الوصف هي مع تعلق الحكم الوصف المذكور في الاصل مثال التقسيم الاول مطلق في قول بعضهم في كذا - الاوطار في  
رصدان اساقفة متعلقة بالجماع فلا تختل فيه من الاكل والشراب كذا الرافعا لا سلم ان الحكم وهو وجود الكفاية  
في الفرع بهذا الوصف وهو الجماع مع تسليم تعلق الحكم به وجودا في الاصل بل الكفاية المطلقة باطلاقها  
ا - اكل حاشية لا بالجماع بل لعل انه لو جامع ما ساء الصوم لا فيسدد صومه لعدم الفطر والكان الوطى راي وجوب التمسك ولو جامع  
واكر الصومه ليسد لوجوه الاوطار وال كان الوطى حاشية في نفسه وفيه المال الجماع آله الفطر الحكم لا يتعلق بالمال كما في المخرج  
وال من جميع الساموات المخرج به تحت القصاص ولا يتعلق وجهه بالماله واسما يتعلق بالجميع الحاصل بالماله فعرضها بهما من  
بالاوطار على وجه النجاسة وهذا الوصف عام بياول الجماع والاكل والشراب على السواء متى كان الحكم لكل واحد منهما المانع للصيام  
الى ميان حرف السكينة وهو ان الفطر بالجماع فون الفطر بالاكل - الشراب في احكامه فلا يمكن اكل الاكل والشراب بيا  
ولا دلالة في قولهم مع القناعة بالنعاه انه مع مطعوم مطعوم من حصة محاربه ومضطر كبيع الصبرة بالصبرة من كحلة وما لقل  
بريد الحاشية صحارته يرجع الى الداب او الى الوصف من الراداة والحدوة فلا يحسد اس القول بالحقا - في الداب لا  
الغاب والساوي في الوصف ساقط الا عسار في الاموال الرئوية بالاجماع ثم نقول سدد بخارونه لاداب بعضا  
صورها التي سقت كالحاشية اعم محاربه بالظر الى المعيار الذي وضع لمعرفة القدر من الاسيا فلا بد من ان لا يرفقه  
من حيث المعيار لان المحاربه من حيث الصورة لا يبيع حواير البيع بالالفان فان مع قيس من حطة لقفه ما يود  
المحاربه في الداب صورة فان من مال الحاجة الى هذا التفصيل بل اريد بها مطلق المحاربه لا سلم ان سبطه ما من  
صحة هذا البيع لاسا ان من المحاربه ما لا يبيع مع المطعوم بالمطعوم بالاجماع فاد الا يحسد من ان ليس المحاربه - لو وسمه  
المعارف وهو الكيل واد اسرها لا سلم وجودها في مع القناعة بالنعاه لان القناعة لا يدل على محاربه المحاربه في الكيل  
ما لا يدل على الكيل لا يتصور هذا في الاسعسا الى المماثلة في الوصف فيصطر بعد المماثلة الى سببته  
المسكنة وهو ان الاصل هو الحرمة في بيع المطعوم بالمطعوم لان الطعم عنده عند بيعه في المطعوم ما هو  
والساواة كيدا مخلص من الحرمة على مع القناعة بالنعاه قد وجد العلة والشرط ولم يوجد المحاربه - في  
كيدا فيست الحرمة كما لو قامت المساواة بالعصل على احد الكلس وعند ما الاصيل به لا ما اجوا - في  
والعسا دما عسا فصل هو حرام - هو الفصل على المعيار لا يمتنع ذلك الا يمتنع فيه المساواة - في  
بعد ذلك المساواة ولا يمتنع به المساواة على المعيار لا يمتنع ذلك الا يمتنع فيه المساواة - في

في صلاح الوصف الحكم وهو انما يصح ان الوصف نفسه غير صالح لاثبات الحكم وكونه كذلك لان الوصف كل الشكر وكلامه لا يصلح لاثبات حكم الشرعي  
الا اذا كان له اثر في ايجاب الحكم وكل وصف لا يتصور من ان يكون له اثار في ايجاب الحكم لكان من باب الوجب انقص الوصف العلة في كل  
في الوصف لا يثبت انقص وان قال المصلح الاثر ليس بطريق عدي بل الطريق عدي فلهذا يكون التاثير ليقول انك تحتاج الى اثبات الحكم على انهم في العالم  
ليس الوصف بدون التاثير محتمل عند انقص الوصف الاحتجاج به عليه مثل كافر اقام مدينة كذا على مسلم عليه كذا المقتضى ولم يكن له ان يقول اني اثبت حكمي  
سما هو عدي لما قلنا ان الاحتجاج على انهم بما ليس محتمل عدي غير مقتوله اليه اشار الامام محمد الاسلام في شرحه المتفق في وفي اصول الفقه فليس كما ذكرنا  
ان الراي من صلاح الوصف هنا صلاحه لا لادامه على انهم وذلك للتاثير والمصلحة من صلاحه فيما له صلاحه للعمل به وذلك لخواصه لعل المقولة  
من السلف مناسبة للحكم واهل الطرد ليقولوا في اشتراط الصلاح هذا المعنى في الال وكما كانت هذه الملائمة مملوكة في الماير في الحقيقة  
فيل ينال هذه الملائمة قولنا في علمهم لاثبات ولاية الباب لوصف الكارة ما عدا راسها حادثة امر الكارح لعدم الممازاة لا المسلم ان وصف الكارة  
صالح لمد الحكم وهو اناسا لولاية الماير ليرى ما تيري في موضع اخر سوى محل الصلاح وانما الصلاح ما عدا في الثاني مثال الملائمة في الثاني ليس في الا  
اسمه بالظن والجملة لاثبات شرط الملائمة والصفات صديا باعتبار ان كل واحد من الوصفين اسده الحاجة اليه في كل محله والعرفه مختص جوار ليس في هذه  
الامام ربا هـ شرطه لظن الخطر كالحكم لا المسلم ان هذا الوصف صالح لما رتب عليه من الحكم لان اصل مما اسده الحاجة اليه لا طلاق مانع الوحد دون  
المتضمن بر ما هو المتشترط من مملوكة هذا الوصف هذا المعنى ان كان يؤدي الى ادعاء من الوصف لان الوصف كما يكون صالحا في الفقه كما يكون  
توجيه صالح لتكوين ما اسده وصفا ولكن لم يمتد للسائل صلاحه وكان له ان يطالب المصلح مثال الصلاح كما في لعل الملائمة كان للسائل صلاحه في التاثير واداء  
من صلاحه فلهذا السائل حاد الى سوال اخر ولما صحبت هذه الملائمة بدون مساو الوصف كانت تساخر غير مساو الوصف واما الملائمة في نفس الحكم فمثل قولنا  
في علمهم المسح الراس به ركن في وجوه بعض مملوكة غسل الوجه لا المسلم ان اصله في اصل من اسده منه فكيف ان تمام الفرض لان يستوي اكمال الفرض  
في ملة بالبر اده على القدر المخرج من خمسة كافي اركان لصلوه الا ان الفرض في غسل المسحون محله صير الى الكارة ضرورة والفرض في المسح لم يسع  
محله فاكتم مملوكة لا سيما الدعي هو خمسة فيه لانه رماوه على القدر المخرج من خمسة فلا يصار الى التكرار لعدم الضرورة ما حاصل  
ان الكارة مستمرة لغيره ويحصل الكمال الا لغيره ما حصل الكمال به لا لغيره اعماره واما الملائمة في ستة الحكم اسه الوصف  
في ساست للسائل لان اصحاب الطرد يصيرون الحكم الى الوصف من غير دليل لوجب اصافته اليه سوى انه يوجد عند وجوده  
عنده من ذلك خير كافي في صحة اصافته الحكم اليه كوار ان يكون الوحد وطريق الالفاق فانه قد يكون في المصنوع  
عنده اصافه لوجود الحكم عند وجودها ولا يكون مناط الحكم بالاحاح وكذا لغيره لا يصلح الا صافته الحكم اليه لانه ليس  
اسه فلهذا من دليل لوجبه ستة الحكم الى الوصف مملوكة المصلح الى وصف كان للسائل مطالبة الدليل على ستة  
اليه هذه الملائمة محيطة بالاصل فان قال لا اعرف في الاصل معنى اخر سوى ما ذكره فلما بدأ حصل منك فلا يصلح حجة  
على خير على انما ان سلما انه ليس في الاصل معنى اخر لا المسلم ان الحكم ما به كوار وية بالاحاح او بالصلح وذكر العرف في هذا  
الامام ان السدل كان محمدا سمع عليه لعل عاظم عده هي محرر ان راجع واما ان ساطر المصدا ان يقول به سبي قدر في  
استراح الوصف فان سار كمن في كماله كركب كركب في والى طلب على سيرة من المصدا في الطريقة فان قال لا يلزم في ذلك  
لا اظنه وان كس اعرفه ان اصافه محرم وصاحبه ما كاد فانه في كماله حكم ست اصافه الى اطماره ومنع هذا الحمل حرام ليس في



ومقتال بده المائدة لما في تعليلهم بان الناح لا يثبت على خيرة الدخول في ملكه لعدم المعصية كما في المجلد الثاني من علم الاصل  
 وهو عدم النسخ في ايسر النسخ ما ثبت لعدم المعصية بل بعد الفقرة وعدم الحرمة قوله واما فساد الوضوء فكذا فساد الوضوء  
 عبارة عن كون الناح في القياس محتمل فثبت اعتباره مصر واجماع في التقييد الحكم بعبارة بعضهم فساد الوضوء ان يكون  
 القياس على الهيئة الصالحة لا اعتبار في ترتيب الحكم كتنقية التحقيق من التوسيع والتحقيق من التعليل والاسات من المعصية  
 وبالمعنى، بوقوف الماقتضية في المصع كما مالا المنانصة محل مجلس يمكن الاسترازة مجلسا حرما لقطعة من عمدة الحقن  
 بالواب او زيادة في صيد مع النقص واما فساد الوضوء بعد القاعدة التي هي عليها المحجب كلاما صلا فانه بعد ظهوره  
 لا يمكن الاحتراز عنه في هذا المجلس ولا في مجلس اخر ولا في سوي الانتقال الى ملة اخرى قال شخص لائمة رحمه الله فساد الوضوء  
 في العطل سمر له مسا والاداء في السهادة داه مقدم على النقص لان الاطراده اما يطلب بعد صحة العلة كما ان التاهاها  
 تشمل تعديله بعد صحة الاداء السهادة فاما مع الفساد في الاداء فلا يصار الى التعليل لكونه غير مفيد فاداء ودون على المحجب  
 هذا السؤال اصطر الى الرجوع عن الطرد الى بيان الملازمة والما تير في القياس وبيان الجمع بين الصريح والاصل فان تيسر  
 والا صارت قطعا لا تشمل بعد ما لطر و احرا عن وروقتل هذا السؤال عليه وذلك مثل تعليل اصحاب القامعة للبحا لفرقة  
 اسي لاسما ما اسلام اصد الروصين اسي سئل سلام احدهما والما صلة لتعليل اسي جعلوا النفس الاسلام عليه لاسما ما المعرفة  
 في غير المدحول سهاجيت فالوا لا علم احدهما يوجب احلاف الدين يوجب الفرقة في حق غير المدحول سها من غير تقييد  
 على قضاء العاصي على انصاف العدة كرده احدهما ولا قضاء الكحل اسي وسئل تعليلهم لاقضاء الكحل مع ارتداد احدهما الى  
 انصاف العدة في المدحول سهاجيت فالوا لمره فرقة وحب سب طاري على الكحل غير ساف اما وجب ان يباصل الى  
 انصاف العدة في المدحول سها كما لطلاق فادوا الفرقة محس لاسلام في المسئلة لاولي وحكموا اسفاء الكحل مع الروقة  
 في المسئلة السامة والحاصل ان احدي الروصين الكافر من او الاسلام ولا يمكن ابقاء الكحل بعد اسلامه مع كهر السامة اذ  
 احدا الروصين السلس ن كان الاسلام والروقة من الدخول تحت الفرقة مصر الاسلام والروقة عند السامة رحمه الله  
 غير توقف على سوا كان بعد الدخول سوف على انصاف المسئلة افراد فاه اسي تعليلهم في المسئلة كما يابا فاسد في مصف  
 لان الاحلاف حصل في مسئلة الاولى باسلام احدهما وقضاء الار على الكفر في المسئلة السامية حصل برودة احدهما وقضاء الروقة على  
 الاسلام وان حكم يضاف الى اتحاد احد او الى احراز الوضوء وجود اتحاد في المسئلة الاولى هو الاسلام وكذا  
 احراز صفين وجود مو الاسلام لا غير فلو اسما الفرقة لوجب اصافتها الى الاسلام الذي هو اتحاد وذلك لا محذور  
 لان الاسلام سرع عاصم للمقوق والالاك لا فاطما لها في المسئلة السامية اتحاد هو الارتداد وهو احراز صفين  
 وجود اوصت احدا الفرقة الله مو صاف للكل لا سطل عصمه اسفل المال صما والكحل من على عصمة واداء ركة كما  
 السلس لا قضاء الكحل الى انصاف العدة بعد تحقق الاداء فاسد في مصف لاه لتعليل الانصاف مع ما يابا في المسئلة  
 الردة لا تصح عموما ليجب لو عصيا الكحل مع الردة التي هي سافية بدم اسفل الردة عموما في سكر اسي بدم  
 الكحل كما حصل الاكل كذلك في مسئلة الساسي وهي لا تصح ان يكون معصية لاه في ما يابا في المسئلة السامية كما







ما يقول فان ذكرته على غير وجهه في صورة الشئ فكل ما لا يدل على فساد الطهارة بالمعنى الثابت بالوصف دلالة له  
وهو لا يخبر ان يقول ليس بمعنى الذي على الوصف به على وجهه الثاني هو وجوده في صورة بعض فلا يكون الوصف بدونه على وجهه  
ليكن على وجهه بعضه نقضا والثالث ما يحكم ان يقول ليس الحكم المطلوب بالوصف مسحا عن الوصف بل هو موجود ولكن لم يظهر له وجوده  
فلا يكون نقضا وهذا النوع من الدرع انما يستقيم على قول من جرت تقييد السلة فاما من ياما فلا ياتي هذا الدرع على وجهه  
والرابع المعنى المطلوب بالتبليغ كما به وحاصل المخرج من المناقضة ان المعلن متى اكتمل الجمع بين حكمه على وجهه وبين ما يتصوره  
لم يكن ذلك نقضا حقيقة لان الجمع بين التقييد غير ممكن ويستلزم ان يكون الجمع له بعض وجهه الوحد يمكنه الجمع من غير خروج  
عن الاول فيصح القول في الخارج من غير السلسلة ان يحل خارج من بدن الانسان وكان حدثا كاللول يورده  
على هذا التعليل او لم يسل الى لم يتجاوز عن المخرج نقضا ما به خارج محس ليس محسب مثله جاب في السلسلة لما خلاف فتدفع  
اذا وصف اى نوع الوصف ان يقول لا يسلم ذلك جاب لان المحرف هو الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر كالرمل  
مخرج من الارض ولم يوجد هذا المعنى فيما اذا لم يسلم لان الحاجة بعد في محله لم يسلم عنه فان تحت كل حلة رطوبة وفي كل عرق  
ما والحلة سايرة لها فاذا ارات الحلة صا محتما ظاهر الا حار لعدم الاسفل كس كان في بيت او حمة مسرته وادار مع عنه  
ما كان مسترا به يكن ظاهر الا حار ما يسمى حار ما اذا فارت السب او الحية الا يرى انه لا يجب غسل لك الموضع بالاجماع  
وان باو عدد الدرهم ولو صب وصف المخرج لو صب غسل ذلك الموضع عند قليل كان او كسيرا ولو صب على ما اذا حاوره ولا يراههم  
وليس اذا كان ما دون الدرهم وصحت لم يجب ولم يسلم بالاجماع لعل على انه ليس كالحاج لان هذا حكم الحاجة التي في محلها قوله تتم  
مدح بالمعنى الثابت بالوصف لا يدل على اى المعنى الثابت بدلالة هذا الوصف وموا السيرة فان الحاج احسن ما صار حدثا ما صا  
انه ويرى في محس ذلك الموضع اى محس نظيره حتى حصل ذلك الموضع للتطهير وحس التطهير في البدن ما قلنا ما يكون به  
ان السب ما يخرج من البدن لا يحتمل الوصف المحرمى محس غسل كله ثم يحس الاقتصار على الاعضاء الاربعه كما في النول والجر  
لقوله ما صار ما يكون منه عن اصابه الحاجة من الخارج فانه لا يوجب غسل ذلك الموضع ولا يوجب غسل جميع البدن بالاجماع  
كما ميأ لم يكن كالنول في اصاب الطهارة وفي محلها كغيرها من بدالة السيرة ان غير محلها من بدلالة السيرة ان  
من السائل لم يدخل تحت التعليل وان عدم الحكم بها كعدم الوصف معنى وان حذوره واستلزامه يكون محال للتعليل  
يكون نقضا قوله ويورده عليه صاحب المخرج لسائل فيدفعه بالحكم ما ان اى على التعليل المذكور نقضا صاحب المخرج للسائل فان المخرج  
من حذره صاحب محس من بدن الانسان وانه ليس محسب حبيب لم يخصص به الطهارة ما دام الوضوء ما ويا او ما دام يصلي العرف ما  
عن داخل فتدفعه بالحكم بالوصف اى مدح بعض الوضوء وجميع عدم الحكم به صورة بعض هو القسم للثالث ما يقول لا يسلم انه  
ليس محس بل هو حدث ولكن تاجر حكمه الى ما بعد خروج الوقت ضرورة ضرورة المصلحة على المخرج عن عمدة التكليف وهذا المبرر  
الظاهر والصلاة اخرى لا يخرج الوقت بذلك المحرر لا المخرج فانه ليس محسب بالاجماع لا يجوز له المسح على المحسب في جميع  
الوقت اذا لم يمسح السائل بالحكم فترسل بالسب وقاية حرمه لما كان كالبيع لسرط الحمار وهذا النوع من الدرع انما يستقيم  
على قول من جرت تقييد السلة كما في السب والفرص اى مدحه الفرص وهو القسم الرابع ما يقول الفرص من بدالة

الفرع بالاصل التسوية فيما في المعنى الموجب للمدح وهو اصل فان الخارج من غير التيسير حدث فاذا اذم اي وادعاه عفو القياس  
وقت الصلوة اي لا اهل قيام وقت الصلوة فانه مخاطب بالاداء فيلزم ان يكون قادرا عليه ولا قدرة الا بقوله لا يثبت في هذه الحالات  
كذلك بما اي قبل الاصل الفرع وهو الخارج من غير التيسير في انه اذا صار لا يصير عفو القيام وقت الصلوة ولو لم يحل عفو  
في الفرع عند الذم كان الصريح مخالفا للاصل وذلك لا يجوز لثبوت انه التسوية التي هي المقصود من التيسير  
في حله عفو كالاصل فلا يكون ذلك نقضا قوله اما المعارضة فكل المراد من المعارضة هنا تسليم الفرع مع لاله ما ذكره  
المستدل من الوصف على مطلوبه وانتا دليل آخر يدل على خلاف مطلوبه وقيل في ممانعة في الحكم مع نقاد دليل المستدل السائل يقول  
للمحت ذكر من الوصف والى دل على الحكم لكن عدى من الدليل ما يدل على خلافه فليس فيه تعرض للدليل لا لاطال ثم المعارضة  
من مسائل اصول جمهور المحققين من العقلاء والمطابقين ورغم بعض الجدل بين اهلنا غير مقبولة منه لانه ينعض محمد مستد لا وليس  
له ذلك بل له الاعتراض بعض وذلك لان العلم لا يصح الا بعد اتمام الدليل على صحته فاداه من السائل له ان كان ما سأل  
لا ياديا معتصفا ومحتة الجمهور ان المعارضة اعراض على العلم فيكون مقبولة كالممانعة وذلك لان العلم التي مسك بها المحقق لا يتم حجة  
ما لم تسلم من الممانعة فان المعارضة بوجه وقوف الحق بدليل المسات وبذلك ان اضران امانت حجة عند السلامه عن المعارضة  
فكأن المعارضة اعراضا على العلم من حيث لمسي فكل مقبولة وان المعنى العياض قوة اظن ما والعلم من الال لسان يوجب  
عوه اظن يخرج كل احد منها محقق من ان كان حجة الى ان ترجع ان ما كانت المعارضة بين ان اكره استدلال ليس على  
ممكن ان امرها صحيحا ثم المعارضة على وبين معارضة حاله اي محقة لا يصح الطاللا معارضة فيها معارضة اي معارضة معصية  
الاطال لتسليم الممثل وذلك لان المعارضة اتفاق وصف مستد له من خلاف بالارسة لتل استدلال من غير تعرض له بالاطال بل المعارضة  
الاطال لسان يحلف الحكم عن الوصف الذي ذكره علة في بعض الصور من غير اتمام دليل مستد في الفرع والاصل فلا يصح  
في الدعوى من المعارضة اري حاشا المعارضة من اظهار علمه مسداده واحدى حاشي لما عده سيج الطال الدليل سمي معارضة  
صها ما عده حاشا المعارضة اصلا لا بها قصده المعارضة صحت فان قيل كيف يصح الجمع بينها سيما ساف او المعارضة تسليم  
تسليم دليل استدلال صحوه ولاله على الحكم والمناقضة معصية لطلال ليله وسادو لاله على الحكم وهذا حاشا رجة استدلال  
المناقضة لانه على العلة او مرة فليعلم اصل الدعوى من المعارضة بعد ظهور العارضة قلنا ليست المعارضة تسليم الدليل مطالبا بل هي  
ممانعة في الحكم بوجه حاشا في الدليل معنى فو مسدود سلامه عن المعارضة فلا يكون بينهما ساف او المقصود من كل واحد منهما  
الاطال ثم هذه المناقضة من ضمن المعارضة فلا يصح القول والعبرة في تنكص من دون المعصية ولان الدليل بعد بيان ان  
لما حصل الاطال علمه لم يكن مورا ان ما ذكره الممثل منه بالامر ليس ما رة في التحقيق والمناقضة اما تنجع  
على ما هو خير حقيقة كادرك الامام العلامة مولانا محمد الدين رحمه الله قوله مولانا الى امره اسع العلم  
و حال القلت في اللغة يسعمل ليس احد ما ان جعل لشي اعلاه واعلاه اسفله كلف اصعب الكور والى ان حصل باطل لشي  
ظا راو طامره اظا كلف الحما والى وكلاهما مرجع الى معنى واحد هو تعمير سكة السبي على خلاف اية التي كان عليها فكل  
في النقص من العمل القاب الصالحين وكلاهما مرجع الى معنى واحد هو تعمير ليعيل كية التي كان عليها احد ما اي احد الوعد العمل

المطلوب علیه وجوبه لا على مثال قلب النار فان العلة لكونها أصلاً كان على من الحكم والحكم لكونه تبعاً كان الفعل معناه بهذا الحكم  
يصير على التعليل عليه وجوبه اعلاه فكان قلب النار وانما يصح هذا النوع من القلب فيما اذا عطل الاستدلال بالحكم بان تجعل حكماً في الأصل  
عامة الحكم آخره ثم عناه الى الفرع فاما اذا عطل بالوصف محض فلا بد عليه هذا القلب لان الوصف لا يصير حكماً لوجه ولا يصير الحكم حكماً  
علة له أصلاً لانه سابق على الحكم مثل قولهم اى يتحقق هذا النوع من القلب ومثل قول اصحاب النساء رحمه الله في ان الاسلام  
ليس من شرائط الاحسان حتى لو زل في الزمى المحرم ليس من محرمهم الكفار حسن محله كمرهم مائة ويرحمهم كالمسلمين اى الاحرار رحم  
وقوله بانه اشارة الى ذلك فان السكر من العبيد لمالم يحله مائة لم يرهم اليك سهم والسكر والتب يفتان على الذكر والاشخض فعلوا  
حله المائة على لوجوب الرحم قلنا المسلمون يحل كمرهم لان تيممهم ترحم لانه ترحم تيممهم لانه يحل كمرهم فعلناه بالصفة علامة في الأصل  
وهو حله المائة حكماً وما حله حكماً فيه وهو محرم اليك عليه هذا القلب معارضة صراحة جيب على السائل لتعليل بدل على خلاف الحكم الذي  
اوجهه المعلن وفيها معنى المناقضة لان ما حله المعلن على ما صار حكماً في المعين عليه سبيل القلب او محتمل صيرورة حكماً فسد الأصل وخرج  
من ان يكون مقسماً عليه للمستدل في الحكم المطلوب فيقضى بانه لا معين عليه مطلق وهو معنى قوله فلما حصل اى بدليل لتعليل لا انقلاب فسد  
الأصل وظل في قياسا دل على وقوع الافة لهم الكفار حسن محله كمرهم مائة سرهم سهم بدليل من سبعة فصلاً من ان يكون حجة اولاً فتنبه  
اصلاً وان في اى النوع السابق من القلب ان يجعل السائل وصف المعلن سائداً لنفسه بعد ان كان سائداً عليه وهو ما جود من قلب  
احواب فانه الصبر للسائل او لوصف كان طهره اى طهر الوصف اليك حيث كان سائداً لك يحلج عنك نصار وانه اليك حيث صاب  
سائداً عليك سحاك من مصك وهو السائل كما ان طهر الحواب كان اليك وما لعل يصير لطف اليك وان كان المراد من كان لطف  
السائل معنى وله كان طهره اليك كان معصا عليك وحاولا لك ان كان ما عليك نصار وحمه اليك اى صابا لك مقبلاً عليك  
الافاه وهذا النوع معارضة من حيث انه محتمل لوجوب خلاف ما رجه المعلن وبما ساقضه لان المطلوب هو الحكم والوصف الذي  
يقتضيه من وجهه واما معارضة من وجهه امر يكون سائداً في نفسه بمسألة السائد لاجل الخصم على الآخر في حادثة ثم الخصم الآخر عليه  
في عين ملك اجماعه فانه يباقي كرامة خلاف المعارضة لقياس آخر حيث لا يكون مناقضة لان التعارض يوجب الاشتباه  
فيتعد العمل للاشتباه الى ان من رجحان لاحد على الآخر وبدا لوجوب تناقضه لانه اى هذا النوع من القلب لا يكون لاجل  
الا لوصف راد على الذي ذكر المعلن فيه اى في ذلك الوصف نصير بعد الوصف الاول لانه نصير له وهو جواب عما يقال لعل  
يكون تعليل الحكم محض ذلك الوصف ما دار يد عليه وصف آخر لم من معناه يكون هذا تعليل الحكم لعله احدى فان عارضة  
محممة غير معصية لانا لعل حال هذه الرأية تفسير الوصف الاول لغيره لانه لا يصير فلا جعله في حكمه من آخر مثال اى مثال  
ما حرم في النوع من القلب قول اصحابنا لانه صوم رمضان اى صوم فرض غلاما وادى الاستيعاب اليه كصوم القضاء  
حلقوا وجوب بعض الوصف العرفية فكلما كان صواباً استسعى عن نفس اليه بعد تعينه كصوم القضا لكنه اى صوم  
السما اما من بعد اسرع فيه وهذا اى صوم رمضان متقن من السوف فيه لا تقاض سائر الصيامات عن الوقت واما في  
القلب بعد تعينه وبه تفسير لما سمعنا من الخصم حيث لم يعلم انه معين في هذه الوقت لعمد لظاهره من الصيامات مسترعا حه  
في هذا الوقت بل يبا عينا محض من بعده الرأية ما تركه الخصم وما محل السراج كان فيا لس هذا الصوم من الصيامات لما شرع





كما استوى علمها في الوصف باعتبار انه لا يمتنع في فاسدها و هذا المعنى موجود في المتنازع فيه لانه لا يمتنع في فاسدها ايضا فوجب ان  
يتمت استواءها في كمال الوصف و هذا يقتضي استواءها في وجودها و التذرع يلزم فيه بالامع كان اشتد وقع لمرأ ايضا على التقدير الاول  
و هذا اي هذا النوع من القلب ضعيف اسي فاسد من وجوه القلب و ليس به اقل من التسوية و قد اختلف فيه فذهب بعض من أصحاب  
الى قول هذا النوع لو وجد هذا القلب فيه اد السائل جعل الوصف المذكور بعد ما كان شاذاً عليه شاذاً النسبة فيما ادناه من الحكم  
المتكلم لم يلزم له دعوى الاستدلال لان استواء الاستدلال و التذرع لو ثبت يلزم منه كون اشتد وقع لمراً كالنذر و هو خلاف دعوى الاستدلال  
و من ادعى ان الاستدلال هو عين المذكور في الكلمات احدى ما ان السائل عساه و حكمه انزل مما قص للحكم الاول لان الاستدلال  
لم يثبت التسوية ليكون اتماها ما قص المدياه و اذا كان كذلك هبت المساقطة التي هي شرط صحة التمسك فلم يكن فعاله دعوى الاستدلال  
فلا يقل ولكن العري الاول يقولون ليس بما قص الحكمين و اما شرط صحة القلب بالاعتقاد و الجمع بينهما مدلل بمفصل كاف لصحة  
و قد وجد ان ثبوت الاستواء و سلمه لاسفاد دعوى الاستدلال و في سياق الوصف الثاني وقع هذا السائل و هو ان المقصود من الكلام  
ان لا يمتنع له من الالفاظ ليس الكلام و السائل ان على الوصف المذكور حكم الاسواء لكن المقصود و متى احرى يختلف معنى الاسواء و فيه  
المسبة الى الفرع و الاصل فان استواء العلم و السمع في الاصل و هو الوصف ما عدا حرام الا لرام فانه لا للحدود و لا للسمع في ابحاث  
ان يمتنع و استواء ما في الفرع و هو العقل باعتبار الارام و هو معنى قوله تعالى و هو على ما هو عليه و هو السواء اي اري و لا  
اي سلاف المعنى سطل للقياس لانه سئل حكم ان المذكورين يحمل عليه في الاصل و لا في الفرع و معنى ر اهل الى الفرع حكم لانه  
في الاصل و كون اشتد وقع لمراً الذي هو مقصود السائل ليس موجود في الاصل و هو انه صواب و لا في الفرع فانه لا في الفرع  
بالقياس على انه و لا يكون الاصل اثبات آخرته في الفرع بالقياس على اهل من حيث المعنى اما يستقيم هذا التعليل اذ كان الاستدلال  
بعنه مقصود و ليس هو مقصود و قوله و اما المعارضة اما معارضة المعارضة التي سألنا عن معنى المعارضة و لا بطلان  
فيها فان احد ما في حكم الفرع ان يترك السائل على احرى ليه حب خلاف ما يوجب على الاستدلال من ضرورة رايه و لا سيما  
فيما في ذلك اهل التعيين يقع به محض المعارضة من غير تعرض لابطال على انحصار جميع العمل بها بعد مقتضى كل واحد منها ما يعارضها و لا سيما  
العمل بالايحج احدى التمتين على الاخرى فاد اترجح احد لهما و جعل العمل بالراجح حينئذ و سأل هذا النوع من المعارضة يحقق في  
اصحاب الساتر حمله في تلميح السمع في الوصف فيسبب من كمال العمل فاما لغا صحتها لانه معج فلا ليس عليه كالمسلسل  
احد هذه و ارضه بالتمتع صحته لما في من اثبات حكم عالف الحكم الال حله اى في ذلك اهل التعيين قوله و الثاني في علم الاصل  
اي النوع الثاني معارضة في علم الاصل هي ان يذكر السائل على احرى في المعنى عليه بعد في في الفرع و استدل الحكم اليها معارضا  
لأنه و ذلك اي هذا النوع من المعارضة اطل لان وصف الذي يدعيه سائل بعد ما كان و معتقداً لما في الوصف الذي يدعيه الخصم و الحكم في الاصل نحو  
ان يمتنع بطل محله كما لو وصف في ان مظهر لول و دم و حم و حس سخا سبه البول و الدم و الحرحميا حتى لو لو بهما و ان بعض معنى الساتر محاسب ذلك الوصف  
ان لم يكن هذا فساد طارفاً لا قد سأل الحكم بالتعليل ليس الا بالعدية فاد اخللا لميل عن العدد بطل المحلوة عن العائنه فاد الحكم في الاصل  
ما في الساتر من العمل و لا و رعت الحكم منه ما لعله و اذ اطل بالتعليل لطلب المعارضة به و هو معنى قوله لعدم حكم اى لعدم حكم  
التعليل ان كان معارضا كما في المعارضة فاسدها ايضا و قد تدعى الى رفع مع علمه او الى فرع مختلف فيه لعدم اتصال هذه المعارضة

لما خرج النزاع الامرين حيث اريد من تلك العلة ان عدم العلة لا يوجب عدم الحكم ولا يصلح دليلا على عدمه فيكون  
 يصلح دليلا على عدمه فيقال لا يجوز ان يكون له نفسا أصلا بل كلفه بيعه فصار له كلفه فصار له كلفه فصار له كلفه  
 فيعارضه السائل بان المسمى ليس في الاصل ما ذكره ولكن الافتقار والادعاء وقد قدم هذا المسمى في الموضع هذا المسمى في الموضع  
 الاثر والذين وجوبها اذا لا يناقض المسمى السائل فيها لكن المعارضه في هذا الموضع لا تصح للمسائل لا من حيث انه ليس موجود في المسمى  
 وقد قلنا ان عدم العلة لا يصلح دليلا ولو عارضه بان يقول ليس المسمى في الاصل ما ذكرته ولكنه العظم ولم يوجد في المسمى فصار هذا المسمى  
 الى مخرج مختلف فيه وهو الفواكه وما دونها من الثمن مساو لوجه الاول كان هذا الوجه اولي بالسداد وما عسى قوله وليس ادعاء  
 مساو لتبديل الذي عارضه به لو اقام تعدية واعلم ان المعارضه في الاصل تسمى بالاعتراض سدادهم بمعنى من لا سواد العاصدة الى لا تفضل  
 من السائل على ما سياه في الكشف وقد يقع الفرق بين صحيح في السبع وانه اراده على طريق تبديل منه فقال في كل كلام صحيح  
 الاصل في في نفسه واصل منه ذكر على سبيل المعارضه اى يذكره السائل اهل لطرف في مقام التوصل على وجه الفرق ولا يتقبل منهم  
 مذكوره نحن على سبيل الممانعة ليكون ذلك معامته صحيحة على حد الانكار فصل في الاحتمال كقولهم في اعتناء الراي اذا اعتنى الراي من الممانعة  
 المبرهن بعد عطفه عند ما سوا كان الراي مؤسرا او مسرا الا ان كان مسرا ليعبر الصدا بالغاية في اقل من قيمته ومن الذين يترجح  
 على المولى عند كساده وعند السائق جملته لعدد الامعاء اذ كان مسرا قول واحد ولا خلاف في المعسر فعلى اصحابه في هذه المسئلة  
 ما لا الاعتناء بقرائن الراي ملاقي من الممانعة بالاطال اى يظل حده في الراي من ان رصاه به وهو البيع ما ليس عليه وحسن  
 الدائم جدا وكان موددا كالباع اى كلما ادبى الراي المبرهن ليعاود الممانعة فقالوا انهم في كل الطرق ما عساه من الراي  
 الذي هو الاصل ومن الاعيان الذي هو المخرج فما لو ليس الا ما من مصل البيع لان البيع يميل البيع بعد وقوعه يظهر من حق الممانعة  
 في البيع من العاد فيصعد على وجه ممكن الممانعة من سبب اختلاف الاعاق فانه لا يميل البيع بعد ما صدر من الاصل في محله فلا يطرأ اثر  
 حق الممانعة في البيع من العاد فيصعد لارنا فمذاق مقتضى صحيح في نفسه ولكنه فسد لصدده من ليس له ولاه الفرق في اسائل  
 فلم يحصل والوجه في اراده على الوجه الممانعة الفصل في القول ان الراي من بعد حكم الاصل من دون التفسير وبمحو التفسير ووجوده في  
 هو الممانعة من دون التفسير في المتعارف فيه لان حكم الاصل وهو البيع وقت اى توقف ما يميل الراي في اعداده البيع بعد موته لانه  
 حق الممانعة لا يسمع انعقاد البيع عليه من الراي بالاجماع من الراي من ان الممانعة من البيع كذا في الاسرار واما في الممانعة  
 في الممانعة من سبب اعتبار الممانعة في البيع والرد اى المسمى من الاصل شيئا لا يكتمل البيع بعد موته في الرد في اعداده ما لا يحد لورد  
 الاعتناء للبريد ولو اراد هو المولى ان يصحاه لا يفسح لوجه سبب البيع ودا التغيير لحكم الاصل لانه الاطال من الاصل غير الاعتناء  
 على وجه التوقف واصلها نص على التفسير او على المصدر وما معقول به والسداد علم

فصل في السريخ واداءات المعارضه كالاسيل فيه السريخ ولما فرغ السريخ من سائر الممانعة والممانعة ملك في ما من  
 الممانعة بعد تحققها فقال واداءات المعارضه اى تحجب ما لم يبيع بطريق من الطرق المملوكة في وجه العطل من الممانعة  
 والعلب وسحبها كان السبيل فيه اى في دفع المعارضه السريخ فان اوردوا والمحصل لينا في السائل في الـ ما فانه ليس بوجوب  
 خلاف ما اقتضاه دليل المحب موجب ووجه مياا السريخ اذ لم يرد في طريق آخر فان لم يرد للمحب السريخ صار مستطفا وان رجع ملك



[illegible]

مما لا يوجب اليقين الى ان الترجيح لا يوجب كثرة الادلة لان الشيء انما يتقوى بصفة واحدة ذات لا بغيرها مثله اليقين كما في المسائل  
 ومما لا يوجب اليقين الى ان الترجيح لا يوجب كثرة الادلة لان الشيء انما يتقوى بصفة واحدة ذات لا بغيرها مثله اليقين كما في المسائل  
 ما نصار الى غير قوة بل يكون كل واحد معارضا للآخر كالحكم على ملائمة يدنا قطا لكل ما تناقض به اختلاف  
 العلة المستتر من اصولها باعتبار شهادة الاصول صحتها فتعوت من العسا مبرح على الامر بتوقيفها فلما انطلق فلا يثبت  
 كثرتها ولا كثرة اصولها لان كل اصل يشهد لصحة علة المستتر لا لصحة علة اصل حر ولا يسلط ان قوة النفس يحصل بكثرة  
 الادلة فانه لو اجتمع قياس واحد في تلك الاقيسة من واحد من احوال الاحاد كال ذلك الحجة راجحة كالمواك ان القياس واحد  
 لو كان للكثرة اثر في قوة النفس لم تحت الاقيسة المكثرة شعاعا على الحجة الواحدة ولو يد ما ذكرنا انما قهيم على عدم  
 ترجيح الشهادة لكثرة العدد فان احد المدعين لو اقام ساهرين والاخر اربعة لا يترجح لشهادته الائمة على شهادة الآخر  
 لان شهادته الائمة على مائة الحكم فلا يصلح مرجحة للحجة وكذا اقام مائة لان زيادته شهادته واحد من مائة يقوم به الحق  
 لطريق الاصله كالدرى يتهد به لال كصاا وحده في الساء عيم فان تلك الشهادة حجة حتى حجب على العا على الامر بالغة  
 فلا يقوم به الترجيح ولو اقام احد بها ساهرين وساهرين والاخر شهادتين عدلس رجع شهادته العدلس لطوبه ما يؤيد به العسا  
 في شهادتهما فتسا الترجيح لكثرة الادلة غير صحيح فانه انما يحصل ما يريد قوة لما حصل حجة ويصير معاله قوله رك كالمكتا  
 والحديث والما يبرح المعص على بعض القوة في اي وتل العسا للكتاب في انه لا يبرح انه ما يصام ايه اخرى او حديث  
 اليها لا الحمديت ما يصام حديث آخر العدة ولا يبرح كل واحد منهما ما يصام قياس اليه ونقل عن بعض شايخنا رحمهم الله  
 ان المعصين للمعارضين وان كان حديث آخر لا يبرح واحد منهما معصا اخر ولكنه يترجح القياس لان القياس عزه في  
 معاله المعص وكان مسرله الوصف للمعص الذي يوافق ما نال ما يصلح مرجحا والاصح ان حدس لا يبرح ما القياس لا محس  
 ما يصلح حجة معصه لطريق الاصله وان لم يكن حجة في هذه الموضع وما يبرح معص لا لائل غير القوة فيه ان كان احد المتعارضين معصا  
 او كمالا والاخر لا او كمالا او كان احدهما حجة مشهورة او مته اسرا والادهر فاحدا لان هذه المعاني يثبت قوة في احدهما العدلس عند مسو في الامر  
 على ما س ما قوله وكذلك اي وكما لا يبرح احدي العدلس دليل اخر لا يبرح صاحب الحراجات على صاحب  
 حجة او اجمع رطل رطل الحجة واما صالحة للقتل خطا ورمه اخر عسر حراجات مثلا كذلك ايضا وما من جميع الحراجات كما  
 اليه عليها نصيب وتخل عنها العاقلة ولا تحمل صاحب الحراجات كما قتلته وحده حتى كان جميع الدر عليه لانه كل حجة من  
 حراجات صاحب الحجاب المتقدمة علة مائة ليصلح معارضة لمرحمة صاحب له احده فلم يصلح وصفا لسماء اخرى فلا ح ما  
 المريج ولو قطع احد بهما يده تم صرا لاهر رفته فاعاقل بوالدرى خرق رفته دون الامر كما دوه فوه فيما هو علة مائة للمعص من  
 معلة ووا له للذين هم لاهر جمعا بعد معلة كمالا فعل الامر قوله والدس يقع به المريج لانه اي المعاني التي يقع بها الترجيح على و  
 الصحة في القياس انما اقسام احد الترجيح لقوة الاسان كان احد العسا سس المؤثرين المتقارضا اقوى ما اس الامر  
 كان راجحا عليه سقط العمل به فاما او المليك احد هاسور يكون حجة فلا ساقى الترجيح واما ليس به الا ح من المريج لان الامر  
 منس في الحجة فان الوصف به صار حجة بها كان اقوى كان الاصحاب به اولى لفصل وصف في الحجة اي لراده ابرو كانه في

الذي هو محقق على حال الاستحسان في مصادره القياس وان كان موثرا في طلبة الاستحسان لزيادة قوة فيه وكذا  
عكسه هو نظير في القوة الاتصال فانه لما صار من الصلابة التي عليه السلام فتكون ما يوجب قوة في الاتصال من سلامة من  
الصلابة والبرهان فان قيل ان الشهادة صارت محبة العدالة كما صار الوصف محبة الاثر فحم الشهادة لا يترجم لقوة العدالة  
في التعارض حتى لو جعل من العدالة في الحاشية تحقيق التعارض ان كانت العدالة في احد الحاشيتين قوتها في الحاشية الاخرى وكذا  
القياس ان بعد ما ظهر تأثيرها في ان لا يترجم احد بالقوة الاثر فلما اتينا هذه صارت محبة المولية الثانية المحبة والناس في ذلك  
والعدالة صير طلت لشرح طاعت الصدق وقد حصل حاصل العدالة فلا يبعد في زيادة قوة فيها وليس سلبا ان الشهادة صارت  
محبة للعدالة فمقتضى لاسلم التفاوت في العدالة لاسما عبارة عن الانزجار عن ارتكاب ما يعتقد احقره فيه ولا تعاوب فيه من الناس  
وكذا الوقوف على حقيقة فصل العدالة متعدد لانه امر باطن وربما كان القوي طين اسما عدل دني ورده في التقوى من الذي انظر اليه  
دون فيها بمخالفات باشر العلة فان قوة الاثر عند المعاملة يظهر على وجه لا يمكن الكراه لان ما يبرر ما يتت مآوله حلومه تعاونه الا  
بعضها من بعض كل العمل بها والامثلة التي تحققت فيها الترخيع لقوة الاثر السائر لاسمها يشتمل على سور سراج الطير فادرسها  
نفس في القياس لان لها ما يتولد من العلم الخمس فادرك في لد حاله الترخيع المماثل في سور سراج السائر فادرسها وصف من الاثر  
فان ملاهاه الخمس المار بوجوب محبة المصنف في الاستحسان هو ظاهر لاسما منسب بالمعاني في باب المصنف عظم طاعت لارطوة فيه فلا  
يوجب ملاهاه الماء بمحبه كملكا فاه سائر المعطام الظاهرة وهدا القوي امر من القياس لانه لا بد للمصنف من الاحتياط وقد قيل انه  
لم يوجد الاحتياط اصلا فمقتضى الما يظهر كما كان مع ان وجه الاستحسان قد ما يدل على آخر وهو كحق الضرورة في حط الاواني  
عن تبديها من شرح الاستحسان على القياس لقوة اسره هذا معنى قوله على حال الاستحسان في معارضة القياس من مثل مثل قوله  
اخره فانه لا يمنع احر من نكاح الامة عند ما قال الساسي رحمه الله بجميعه لانه افاق المحرم على عيته منه موحرام على احر كالحديث في محبة  
حرة وهذا وصف بين الارفاق الا فاق اهل الكفر والكفر موب محكم قال الله تعالى او من كان ميثا فاسدا  
اي كافر او امرياء ولهذا احر الامام في الاسارى من الاسراف والفصل دادا كان كذلك لا يباح الا بعد الضرورة كالعقل وعلما انه  
نكاح يملكه العبد ما دى مولاه اذ ادفع اليه مهر يصح للحر والامة وقال له سروج من سبقت مملكة الحره كسائر ملكية وهذا القوي لاسر  
لان الحره من صفات الكمال واساس الكرامة والرق من اسباب مصيف المحل محبة ان يكون الرقيق في الصف مثل الحره في  
الكل فانما ان يرد او امر الرق يبيع على ماله وهدا امر طهرت قوته دارا ووصو حاله في احوال المستر فانه حل لرسول الله عليه السلام  
السبع اذ ما ياد من النساء لفصله وسره فاما ذكره من لا ترصيف حقيقة لان الدافع اولى دون السبع وذلك ما جاء في الخبر  
في الحره ما ما دى الامة لاسر اوها قال فاق اولى وصف احواله فان نكاح الامة حائر لمن ملكه سرية يسير بها عنه كذا  
اصول الفقه لغير الاسلام وادعاه في الكسف قوله والترصيع لقوة اتانته اي اتانته الوصو والموت على الحكم المسموده والحره  
ان يكون وصف احد القياسين الرم الحكم المسجل من وصف القياس لآخر وهو الصم السالى من الاصنام الاربعة والدين على صحة  
ان الوصف المذكور اما صرحه بامره ومرج اتره الكتاب اولهسته او الامر لهسوته ما حدهه الاداله فاد الزاد الوصف تاما على حكم  
ارها ووجه لفصل معناه الذي صا به محبة وهو رجوع اسره الى هذه الادله كقولنا في مسح الراس له مسح فلا يصح تكراره امس اداله







في هذا التفسير جامع للفوائد والاتفاقيات وكان ترتيبها الذي لان الكثرة من ما لا يوجد لها أصل بالعلم الامن الذي هو راجع  
الى الذات والقضاء من الاحوال فانه طارى على لذات من كل وجه والشرح بالذات مقدم على الشرح بالمال اعلم ان العلم  
ذكره اوجها كثيرة في الترتيب الصحيح والفائدة بحيث لا تكاد تفسد الا ان استخرج مقتضاه بيان الوجوه الصريحة على هذه الاربعة  
في المسئلة على المعاني المتداولة من اهل الفقه ولم يذكر الوجوه العارضة مثل الترتيب معلنة الاشياء والترتيب لعموم الوصف والترتيب  
بقلة الاوهام ونحوها لعله العائدة في الاشتغال بذكرها وادوار التطويل وهو في مقام الاحتمار واعتمادا على ما ذكره الامامة في كتبه  
وقد بينا في كتابنا التفسير من المدعى

**فصل** قوله ثم مما يتبع الحق الذي ذكرنا سابقا على ما اقياس من الكتاب والاعمال شيان الاحكام المسترعدة مثل الحق  
والاحوال والسادد ونحوها وما يتعلق به الاحكام المسترعدة وما يصح التعليل للقياس بعد معرفة مثل الاساس لعل والشروط واسما قيد لقوله  
سابقا على ما اقياس لان مره الاشارة لامت ما عاين عند المصنف وعامة المباحين على ما عرف من القياس مطهر للحكم لا يستل  
وما يصح التعليل للقياس اي لعل القياس بعد معرفة هذه الاحكام وما يتعلق به لان القياس لتعدية حكم معلوم ثابت  
وشرطه بوصف معلوم ولا يتحقق ذلك الا بعد معرفة هذه الاشياء فاحصا بما اي ملكة المحل يعني بياها هذا الباب وهو ما اقياس للكل  
الحاكما بواسطة معرفتها وسيلة الى القياس بعد احكام التعليل بها ان اركانه وشرطه وما يتعلق به الوسيلة يقرب الى غير وطى الويل  
والوسائل لا يقال لما كان معرفة هذه المحل وسيلة الى القياس كما ينبغي ان يذكر هذه المحل قبل القياس والوسائل معدومة على  
المعاصد لا الهول كون القياس صلا من اصول الشريعة وحجة من محجود واصله بالحق المدفوع وترتيبه علمها فذلك لمرم ما صير  
بيان هذه المحل احكاما في قوله حقوق الله تعالى حاله وحقوق العباد والحقبة بالحقبة على العمية فالسيد الامام ان القياس في اصول  
العلم الموجود من كل حق الذي لا ريب في وجوده ومنه الصحيح وليس حق اى وجوده اماره وبها الذي حق اى موجوده صورة ومعلم  
حق في دمه طلال اى حق موجود من كل وجه قال حق الذي تعالى ما يتعلق به النفع العام للعام فلا يخص به احد ويستعمل الله تعالى  
تعلما لئلا يخصص احاس المحل به كحرمة البيت الذي يتعلق به مصلحة العالم بما حواه فله مصلحة متم وتمامه لا اعتد راحرهم وكحرمة الزنا  
لا يتعلق بها من عيون الجميع في سلام الاسباب وصيانة الفرس ارتفاع اسيف من اعتبار سيف التبارع بين الرماة واما ما يمس اليه  
حظيا لانه تعالى تعالى عن ان يقع لشيء فلا يجوز ان يكون سمي حلالا لهذا الوجه ولا يجوز ان يكون حلالا سمته الخلق لان كل سواء  
في ذلك من الاصا لشرع ما عظم خطره وقوى نفعه وساح فصلة ما ان يقع به الناس كما هو بحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة  
مال غيره فانه حق العبد لعل صيانة ماله بها فلهذا سأل مال لعمه ما ماله المالك ولا سلاح الرماة ماله المرأة ولا المامته اليها قوله كذا العرف  
وما احتما فيه بحق العبد فيه غالب العرف مستعمل على تحقيق بالاجماع وان شرعه لدفع عار الرماة المقدوف ولعل على ان فيه  
حق العبد شرعه حاد اذ دليل على انه حق الله تعالى والاحكام يشهد بذلك ايضا لان حق العبد فيه غالب عدا حتى لا يحرق في  
الارب ولا يسقط لعموم المجهود الذي رواه لسرر الوليد عن ابي يوسف رحمه الله يجرى فيه المدخل عند الاجتماع حتى لو دهمته  
من كلمة واحدة اذ في كلامه سعة لا العام عليها لاحد واحد وعبد السامي رحمه الله حق العبد فيه غالب محرق في العفو الارت ولا يجرى  
فيه المدخل صحيح ان سئل لوجوب السادل من عرصه وعرصه معه وكذا المصنوع وقع عار الرماة من المجهود وذلك حق وان كان



[illegible]







۱۱۱ شیعہ فی الشریعہ صدقہ و کرمہ طہرۃ فی صیام عن الصدقات و اعتبار صدقۃ العساکر من سبب کما فی الزکوۃ و اعتبار الصدقات فی الزکوۃ  
 حتی لا تادی مدون النہی کمال و عدم مدونہ ادا فی من غیر المالك حتی لو ادی المالك صدقۃ الفطر عن حصہ لا یجوز کما لور کے بالرواۃ الخلق  
 وجود الوقت و وجوب حرمانہ من مضاف الصدقات بدل علی کرمہ طہرۃ و وجوبہ علی الانساں سبب راس العشر و کون الراس فیہ  
 سبب لان سبب ان فیہ منی المؤمنۃ کالصدقۃ والی معنی المؤنہ اشار النبی علیہ السلام اذ اعطی تمونوں الا ان معنی العادۃ لما کال  
 اجماعا ذکرہ من المعانی فلما ہذا الواجب عبادۃ فیہا منی المؤمنۃ و لما قصر معنی العادۃ فیہ حبت لم تخلص عبادۃ لم یستطاع کمال الاعلیہ  
 کما تشرط للعادات اخصۃ حی و حب علی الصبی والمحمول لانیسین فی مالہا کفقۃ دوی الارحام و ہذا عند النبی حیثہ وانی یوسف رحمہ اللہ  
 و ان عند ساحتہ صدقہ الفطر فی مال الصبی والمحمول لا لفقہا و رقیقہما یتولی ادا و ذلک عن مالہا الاب او وصی الاب او الخیر  
 و اذ لم یکن لہما الاب و لا وصی الاب او وصی الخیر بعد اعدا و وصی لصدۃ الفاضل لہما و علی قول محمد و فرجہما اللہ لا تجز صدقۃ الفطر  
 علیہما فی مالہما فان کال الاب غنیاً یحب علیہ و لو ادا ہا من ہما حصہ ہو الیہا من لال الوجوب علی الاب سبب راس الہ لہ کما ہ  
 یحب علیہ سبب راس العدا کما فر و اذ ادی ما علیہ من مال الصبر من کما اذ ادی صدقہ و حبت علیہ سبب عندہ من مال الصبر  
 و لما ہما عبادۃ او معنی العادۃ فیہا راجع فلا یک علی الصبی والمحمول لسقوط الخطاب عنہا و علتہ منی الوجوب و استحقاق الوحدۃ و الی  
 فقہا لا فی ہذا الواجب معنی العادۃ و معنی المؤنہ و اعتبار معنی المصدقۃ لم یجب مع الفقر کالزکوۃ و اعتبار المؤمنۃ صحیح الا انہا علی الصبر  
 کالصدقات کال من معنی الصدقۃ والیہا شیعہ فی الاسرار و کلام محمد و فرجہما اللہ او صحیح قولہ و موثقتہ معنی الصدقۃ و ہی العتہ  
 سبب العتہ الارض النامیتہ تحقیقۃ الخارج ما اعتبار تعلقہ بالارض موثقتہ علی ماسین و باعتبار تعلقہ بالارض و ہذا لارج کسعلق الزکوۃ  
 او باعتبار ان مصرف الفقر اکصرف الزکوۃ معنی من معنی العادۃ و احدتہا بالزکوۃ الا ان الارض اصل والماء وصف تابع و کذا  
 یجوز شرطہ الشرط مانع کما ان معنی الموتہ من اصلہ معنی العادۃ تبعاً و لہذا ای و لا ان فیہ معنی العادۃ لا یتبدل علی الکافر ای لا یومع  
 علی ارض الکافر العسر فی اسداء وضع الوصیف لال معنی القرۃ و ان کال ما لہا من صحتہ و صعبہ علی الکافر لال لس مال القرۃ لوصف  
 و ہذا اتفاقہ علیہ لہذا العتہ علی الکافر عند محمد رحمہ اللہ حی لو ملک لہ من ارض عتہ معنی عتہ کما کاب عندہ لال العتہ من موثقتہ  
 الارض کالخارج فکون الکافر مالاً لا من ال تلحق المؤنہ الا ان فی ارض العتہ لہ من حرۃ و ثوابا متعلق معنی المؤمنۃ کما فی لصدۃ  
 لا یوس والاولاد و اذ کال معنی السربۃ فی الادار ما لہا من الا انہا علی الکافر و ملا تقصیر و نہ فی ادا لہا کما فی الفقہات کلا  
 اسداء انہا العسر علیہ حب لا یجوز لال الکفر مانع منہ لما فیہ من صر کرانہ مع امکان وضع الخراج کما ان الاسلام مانع من وضع  
 الخراج کال کال من صر فاما عند ما صارت عتہ فی سقیم احماہ علی الکافر فلا صرحت احتمہ کفرہ کالخارجہ لا تصبر عتہ ما سلام  
 المالک و عند النبی یوسف رحمہ اللہ یک لصیف لال کال ما جودا من المسلم یک لصیفہ او احب احدہ من الکافر کما فی فات ہی تعلل  
 و ما مریہ البسۃ علی العاسر و قال اہ صدقۃ رحمہ اللہ یطلب حراحتہ لالہ لا مکمل الماء معنی العادۃ من العشر لال معنی القرۃ فی صرفہ  
 الی مضاف الی زکوۃ الی ہی عبادۃ و الکافر لس من المہ فلم یک حب یصرف الی الفقراء فان فالاً صرفہ الی المعاکمۃ ہو اذ حق احر  
 بدل لما مستحقہ لال العتہ انما عرف بوصف العادۃ فاذا سلمہا منہا المعنی ثم سق عتہ الا ان المسروق عرف بوصفہ و اذ اسقط  
 الاول و وجب حق احر کال الخراج ا لے من العتہ کما ان اسداء المں علیہ مانع الخراج حب یبقی علی المسلم لالہ من ال



من الامتداد ما لا يفرق بين كل وجه من اوجه الامتداد الكائنات في قوله وفي قائم نفسه وهو من الامتداد  
من الامتداد اى كانت بذاته من غير ان يتصل بذاته العبد من غير ان يكون له سبب تحت باقها على الب او اوه بطريق الطاعة  
او غير مثل الصلوة والركوة وما في حقوق الله تعالى وحقوق العباد وهو خمس النعمان والمعادن بعينها بايا صفة المسلمين  
من الاموال الكفارة بالاستيلاء والعدوان اسم لما خلق الله تعالى في الارض من الذهب والفضة سمي بالاناس يقيمون به العباد  
والنساء من عدل بالمكان اذ قام به وقتل الاشياء الله تعالى فيه جوهرها واشتات اياه في الارض حتى عدل فيها اى شبه كما  
في المغرب فانه اى خمس حق وجب اى تمت له تعالى حكم الوحدة للاحق لاحديه ساء على ال الامداد حله اوار ديه واعطاء طقة فصار  
المصاحبه له كما اى صار المصاحبه بالكماد طه له تعالى كما اخص ذلك لقوله عا سمه قل الالغال له والرسول ومعنى ايج من  
ذكر الله والرسول ان الحكم والامر فيها له تعالى لانه حاص حله للاحق لاحديه والرسول ينفذه فيها من السلس بيت ال مجموع  
المصاحبه حقه على جهوص لكنه حل حلاله اوجب است اربعة حواس المصاحبه للعائين ساء اى لطريق ايه علم من الله وقل  
من غير ان يتزوجوا بالكماد لان العبد يملك مولاه لا يستحق على مولاه تيبا لكنه تعالى اسما للناس حله حلاله في اليا صله  
ورحمته علم من الخمس حلاله مسا اداوه بطريق الطاعة لا استحقاقه لنفسه من المال الذي هو ما يصح حله و امر بالصرف الى  
من ساء على كنهه و يوسى لسلطان احمده وصيته يسم لانه ساء السرع في اقامته حقوقه و ال اى و لال المصاحبه بالكماد  
حق تانت عسده و لم يحك علسا بطريق الطاعة حور ما صرف خمس العبيته لى من استحق اربعة احاسها من العائين والى  
ما لمهم واولادهم وكذا حاصف خمس لى الى ال احمده حاته ايضا كحلاف ما وجب لطريق الطاعة مثل الركوة والصدقة  
فال صرفها للبحور الى س ادا و ال انصر حتى لو سلم الركوة الى الساعى لعد حوالا بحول فانه قتل سها الى الفقرا لا يكون له  
ال يتشردا من الساعى ويصرفها الى حاصه نصفه وكذا الولد منه كفارة و يوفيقه ملك من طعام عه ما يوسى الكفارة مثلا  
لا تحور ال لصره الى نفسه او الى الله و ال لا ذلك لاسها لما وجب على سبل الطاعة كان مثل الايتار هو المعصو ولا يصير  
الاتار ولا يتم بالصرف الى نفسه والى ولده والويه فاما سها فالصلى لم مقصود لانه يحك على سبل طاعة بل هو ال الله تعالى  
او صرفه الى حته فاما اوجه ب تلك اكمه في الصاعم كان يود عمره ساء قوله حل لى باسم عطفه على قلبه حور ما و لال ما  
لص بحق له ساء او بطريق الطاعة حل خمس الخمس منه او بها المال لى باسم لانه اى ما المال على بها التحقيق الذي يبا حقه  
قائم حقه له تعالى من غير ان يله مسا اداوه بطريق الطاعة لم لصر من الاوساخ لال المال اما يصير سها يصير و الله لما  
الواحد محل لا تقال الامام التي هي ممرته الدرر في العدل الله يصير حسا كالماء المستعمل في العدل لصر حشا طعاما فعال  
الاوساخ اليه اشترعا فعال الحد او الاتام اليه و هذا المال لم يوده اس وفقى طبا كحا كان حل لى ما يتم حلاف مال ابراه  
فانه صار حسا لماد كرا فلم حل لهم لقصيهم حقوق العباد كمن ال كصى اى حقوق حالته اهم كسرة كوصا لته بدل  
الصا او المعصوب و ملك البيع المن ملك بطلاق والكاح وما اسما قوله واما سها الثاني فانه لسبب يسمي من التقييم المذكور  
في اول اصل فارقة لما ذكرت وال على على انصر موال ما على ال الاحكام اما ال كان مؤرا في ايج اعكم و حوه الطاهر  
ولا يكون وال ال الله والثاني اما ال يوجد الحكم عسده ام لا الال مو الشرط الساق اما ال كمن سها على حوده





اولا الاول هو العلامة والثاني هو السبب كذا قيل والاول ان السبب هو الاستقراء لا غير السبب في اللغة اسم لما يوصل الى  
الشيء من طريق سبب لانه وسيلة توصل الى المقصد قال الله تعالى واني اذنبه من كل شيء سببا اي طريقا موصلا اليه وسبب لانه يوصل  
الى البيت وسبب لانه يوصل الى الماد وهو في الشريعة عبارة عما يكون طريقا الى الحكم اي طريقا للوصول الى الحكم من طريق  
ايضا في اللغة هو ما لا وجود له طريقا من العلامة لانه ليس بطريق الى الحكم بل في دلالة على الطريق وبقوله من غير ان ايضا  
اي وجود من العلامة وقوله لا وجود من الشريعة وقوله لا يتصل به معاني لانه لا يوجد تأثير في الحكم فوجه سببه وغيره اسطة سبب  
الذي له حصة العلامة وسبب الذي به سنة العلامة فالكاف كذا سبب طريق الى الحكم من غير ان ايضا في اللغة وجود حقيقة وليس  
لا يتصل معنى العلامة وكما استغرق وقديم التعريف ثم بين علوه عن معنى العلامة لقوله لكن يتخلل به اي من سبب والحكم عليه لا تضاد  
اي علام غير مصداق الى السبب وهذا هو السبب هو حقيقة على اعمى المصنف وهو اختيار محمد الاسلام رحمه الله وغيره فعلى ما يكون تسمية  
في علم السبب والعلامة وسائر ما ذكرنا وصل بين اسما للشيء اسما للطريق المجاز وذكرنا بعض الاصول ان السبب في اللغة  
عبارة عما يوصل الى المقصود وفي اصطلاح اهل الشريعة عبارة عما يوصل الى حصول المقصود وهو كل امر ظاهر مبسوط دال للشيء يسمى  
بعبارة كونه معناه حكم شرعي وفائدة لصيغة سببا معناه الحكم بسهولة فوق الحكمين على خطا لتسارع في كل واقعة من الوقائع عند التقاطع  
الوجه من حيث ان السبب يوصل الى الوقائع عن الاحكام الشرعية فعلى هذا التفسير يكون سبب سببا عاما مسا ولا لكل بل على الحكم يوصل  
اليه من العلة وغيره فيكون تسمية كذا اسما للطريق الصحيحة وكذا السبب كصحة مثل دلالة السارق اضافة المصدر الى المتقول  
اي من العلة لا لانه الاساس السارق على ان السارق امر سرقة او على صيغة يفعل لم يفعل الدال شيئا لان الدلالة سبب محض  
اي من العلة لا لانه الاساس السارق على ان السارق امر سرقة او على صيغة يفعل لم يفعل الدال شيئا لان الدلالة سبب محض  
شرح الاصول الى المقصود وقد قيل فيها من حصول المقصود ما هو علة غير مصداق الى السبب هو الفعل الذي يماسه المدلول لانه  
علا سبب اضافة الى السبب لا يلزم عليه ظاهرا المحرم السابا على صفة قبل المدلول ما هو صحت يحال الصان على الدليل مع ان الدلالة  
سبب من التحليل بل على محاميه في سبب الحكم لا لانه الاساس سبب محض بل لانه في رآله من الصداقة حامية او الاس برول  
سما ان الصيغة فانه من جهة عن السارق لو اريد من اعلم كانه في السر لم يقدح الاحرام الاس للصيغة فصار حار بالارادة الاس  
عنه بالدلالة محض كالموضوع او ادل السارق على الوريقة يطعن لانه حان سر كماله منه به يحفظ ولا يلزم عليه ايضا ما اداسطه اس  
الى سلطان ظالم في حق امره غير محض عرمة الاكاف الساعي صا ساد وهو صا سبب محض تحليل فعل محار من فعله ومن الحكم كافي  
دلالة السارق لا لانه اسما لعلامة السعاه في مدالادان دول المصدر من سبب ولودده ما ذكره الا  
الواليه في اصل السبب اسعى سبب الى السلطان في حق امره حتى عرمة لا لعل من بعض سببها يقول مال الساعي بعض  
ماله ان كس السلطان معروفا بالظلم وعرم من سعى به اليه بعض الساعي ان لم يكن معروفا به لا بعض ولكن لا يفسر به انه حلا  
اصول صا ما ان السبب محض كمال كمال صاحب المال فان السلطان يعرمة الصدا الاطعا ولكن من القاصي لصين السبا  
له ذلك لان الموضوع مع الاحتماد محض لكل الراعي الى القاضي حتى به حر السعاه من السبب قوله فان صيغت اي العلة الى السبب  
له ذلك لانه محض الحكم العلة حتى صيغت اسكن اليه وذلك اي السبب الذي له حكم العلة مثل فود الدالة وسوقها اي كل واحد منهما سبب لما يتلوه  
لوحظ انه من المال ليس حلاله البود السوق فانه سبب لعله لانه طريق الوصول الى الاتلاف غير موضوع له وقد تحليل به

الحكم في الزمان ليس بمعنى العلة لان السقوط والقدر كمال الذات كونه ولذلك كان شيئا غير موافقة طبع السامع والظاهر فصار  
 معلوما انما الى كونه فيما يرجع الى بدل الحال فيما يرجع الى غير المباشرة فلا يحتمل ان يكون من الميزات والخصائص والقصور كالنظر في الامور  
 البهية بل ان السبب حكم العلة من كل وجه لال انهم علة الحكم لما تاتي بالاولى فصار العلة الاخرى كما لا ادنى من كل وجه من علمه لان حكم  
 السامع يضاف اليها وهي مساوية الى الاولى فصار لا ادنى من غير العلة لما كان قوله عاما ليس انما يسمى اى ليس من طبعه تاويل المعلق  
 سببا للكمارة بخلافه بل اى وتسل ليس تعليل الطلاق والعقاقير بالسرطان لان ادنى درجات السبب ان يكون يسمى سميت اليه من حيث  
 اصل الحكم سببا للكمارة وبمعنى المعلق بالسرطان وهو قوله ان طالق اوقات حرقل حود الشرط في اليه من غير ان يدعى للكمارة وهو وقوع الطلاق  
 او احرقة بطريق الحمار لان الحكم او المعلق سبب مقعده لان ادنى درجات السبب ان يكون طريقا الى الحكم اما قال في لال السبب ان  
 هو علة حقيقة او السبب الذي بمعنى العلة موجب الحكم او طريق اليه مع نوع ما يبره فالدعى لا ياتي فيه يكون اذنى في الشرط الى الحكم والكماس  
 في اسمه حقيقة او ليس يقع المراسى المعرض من عقد ما المراد من موصفها الاصل سواء كانت بالسرطان او نعتا في او نعتا في او نعتا في او نعتا في  
 الذي يعتقد الرقطة لا يكون طريقا للكمارة في اليه من غير العلة بل لان السبب من السبب لانه صفة ودرج  
 السبب لا يجب للكمارة ولا سبب الحمار فلا يمكن ان يحمل المانع من الحكم سببا ليوته وطريقا اليه في الحال لكنه اى المعلق او المدكور في اليه  
 او المعلق يحمل ان كونه الى اى يقتضى الى الحكم وهو الكفاءة والحمار اذ هو الالاف في المانع في سبب الحمار اما اعتبارا بالى الى الكيفية العلة حتمى  
 قوله تعالى احمارا الى لال في احمر حمر وتسمية اليه من صدر في قوله تعالى ليلوكم الله من الصيد ساله ايدكم فان المراد منه اليه من  
 بعض الافا ول وسميته الاحمار اموالى قوله عر ذكره انك ميت واهم سيون قوله واهم اعداوا الشافعية رحمته الله جعل سببا به  
 في معنى العلة اى ما ذكرها ان الحكم اعلق بالشرط ليس السبب في الحال فضلا من ان يكون فيها معنى العلة به سبب حتى لم يحور في  
 لال ليس قبل السبب لانه اذا قل وجود السبب حرم السبب في الملك في الطلاق والعقاقير لان المعلق ليس سبب فلا يحتاج الى حمل  
 عند التعليق والسبب حتمى اى المدكور من الحكم والمعلق بالسرطان سبب بمعنى العلة لان اليه من حيث كونها العلة علة السبب  
 والمعلق وهو قوله ان طالق مثلا موالدعى لوجب الحمار وهو الطلاق عند حود لال في كل واحد منهما سبب في الحال للعلة  
 ما حكمه وكان في معنى العلة باعتبار - المؤثر في الحكم به وهو الشرط لا غير واذا كان سببا في الحال بمعنى العلة لم يحرم تعليل الطلاق و  
 العاق بالملك لان السبب لا يبعد في محله والمرأة الاحتمال والى الذي ليس في ملكه ليسا لتعليل الطلاق والعقاقير من حيث هذا الحكم  
 ودرميا بده المسائل فيما عديم قوله وعدا بالما لى المعلق بالسرطان الذي سببا سببا او هو قولنا است اذنت طالق  
 سبب احصيه حكما اى حرم كونه علة حقيقة من حيث حكمه فلا فالرقة المدعى من ذلك في مسئلة التمسك به المعلق بالسرطان حال عن سببه  
 احصيه بل هو محرم وليس ذلك احكام في مسئلة التمسك بل مطلق العلق وسمى ما او قال لامرأة ان دخل الدار فانت طالق لما  
 هم طلعه لما والتمسك بفعل من فواهم ما زيار حرامى ليدفعه واصلة الحمل كذا في الظللية فعده لا سطل التمسك بالسرطان لال ليس للمعلق  
 سببه السببية عند نوصد الا السبب سببه من محل يبعد فيه كالسبب الحسى في تعليق بالسرطان حامل من المعلق ومحله فادب قطع السبب  
 بالكنية كالرسم اذ حال من الرمة والمرمى الله وادالمس له سببه لوصد لا يحل لى المحل اصحاب صيرورة سببا في الرماى انما  
 لا يوجب استراط المحل في الحال بل يجهل محال حدوث الحلية وهو فواهم الاحمال عود ما اليه بعد روج آخر وچو في الحال ليس ومحله



[illegible]

[illegible]

[illegible]



الغالب وحسنه نسبة الفعل وعلته اسما ولا يمتنع ولا يمتنع كالشرط الذي لا يمتنع  
منه من جهة فعله مثل فعله الذي لا يمتنع بالاسباب غير خارج من جهة الاقسام لا سيما ما عدا اسما ولا يمتنع كالاسماء  
المنصرفة او على معنى لا اسما وحكم كونه العلة لكن باعتبار انفسه لا باعتبار الذي قد يتصلوا القسام منه يجوز ان يحمل قسام آخر  
قوله وليس من جهة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم بل الواجب اقتضاها معا وذلك كالاستطاعة مع الفعل الاختلاف  
من ان العلة العقلية كانت او شرعية تتقدم مع غيرها رتبة ولا خلاف من ان السبب في ان العلة العقلية تقارن  
معلومها واما كونها الاصح تقارن حركة الجاهل والكسر تقارن الكسر وكالاستطاعة تقارن الفعل او لو لم يكن استقرار  
له مع العلة الا عراض او وجود المعلول ملازمة وكلامها فاسد ليس الاختلاف في جواز تقديم العلة الشرعية الحقيقية على  
معلومها وتاخر الحكم عنها تقدمها واما حرارها فيما قد مضى من الحقون الى اسما مثل العلة العقلية في اشتراط الممارسة واليه  
اسما السبب بقوله ذلك اسما العلة الشرعية مع حكمها في اشتراط كالاستطاعة مع الفعل وقوله عدم ما يتعلق بقوله  
الواحد كذا يعني الواحد في العلة الشرعية الحقيقية اقتضاها العلة والحكم عند المالك الواحد في الاستطاعة والفعل  
في اقتضاها عند جميع اهل السنة وذهب بعض مشائخنا مثل اني نكر ومحمد بن الفضل وغيره الى الفرق بين العلة  
والشرعية العقلية فلم يجوز سرائر الحكم عن العلة العقلية وجوز في العلة الشرعية كذا ذكر شمس الائمة رحمه الله  
وعدا يشترط في عدم اشتراط الاتصال وذكر ابو اليسر في اصول الفقه قال بعض الفقهاء حكم العلة تمت بعد العلة  
ملا فصل وهذا يدل على جواز التاخير بشرط الاتصال وجه قولهم ان العلة فالحق هو عدمها لا يتصور ان يكون هو  
حكمها لان الدم لا يوتى من سعة واداك است العلة لوجب الحكم بعدم وجودها ثبت الحكم عينا ضرورة واداعا  
تعد ما سدا ما لا يقد ما سدا من وارمة خلاف الاستطاعة لا سيما من لا يمتنع ما بين فيلزم القول بمقارنة  
الفعل اما بالكلية يلزم وجود المعلول ملازمة او حلو الفسلة عن المعلول فاما العقل الشرعية فهو صفة بالقاء لا سيما  
وحكم الجواهر والاعيان الارسية ان صبح البيع والاحارة والرهس والصرف وسائر العقود وحالها بعد رتبة  
ولو لم يكن بالقاء شرعا كما مقصور بعضها بعدده واداك ان لا يلزم عن ما حرر الحكم عنها ما لم يمتنع استطاعة وجه  
القول المحاراة فثبت بالعلل مقارنة العلة العقلية معلوما فان حركة لا يصح السبب علة حركة الحركة المقارن  
لحركة السحاب ولو لم يكن كذا لم يدر ما حل الاحسام وهو محال على ما عرفت وكذا الحكم كذا عليه صيرورة السحب مع  
والسواد عليه لصيرورة السحب هو وجودها معا ولذا فارت الاستطاعة العقل لوجب ان يكون العلة الشرعية  
مقارنة حكمها لان الاصل لفاق انقل راسدع على ان العلة السبب اعراض في حقيقة وكما كالاستطاعة  
في عدم قبول القاء واما فالواها موصوفة بالقاء غير مسلم فان كسر اسما القضاء وسواء في الاء للعقد  
الشرعية لان العقد كلام مخلوق والقاء له صفة فلو تيقنت ليقنت حكم احكامه الناس ولا حاجة لهم الى ان شيئا لا يمتنع  
اسما الحكم وانه يتبلا سدا لان ما وجد في سبب من هو حاد ما يدر وولاته لول ان السبب يدر وعلى الحكم فستطل الحكم  
لا على العقد وليس سدا اسما به بوجه بالقاء كذا ردت العن فلهذا كذا ضرورة ثبتت وفعلا للمحاجة اسما

[illegible]

قوله وكذا كل ما يحل ما ذكره من البيع الموقوف والبيع لغيره من المالكين على الملك المستحق والواجب استعماله في دفعه  
 ايضا في اليد بمعنى ان لا يكون في اثار الملك دون غيره لا كما لا بد وان كان المالك قد موهب المانع التي لا تصح في مدة الاجارة بل لا بد  
 ليس محل الملك فاما لم يثبت الملك في المانع في الحال لم يثبت في يده لانه هو المانع لا يستحق الثمن كالمسوق والشئ فثبت ان  
 ليس بملك حكما وكان ينبغي ان لا يجوز هذا العقد اصلا لان الموقوف ليس محل العقد كما ان محل الملك الا ان العنصر المنقطع به الموقوف  
 في ملك المانع فثبت مقام المصلحة حكمه جوار العقد ولزوم المحل كما قيام من المرافعة مقامه وهو المقصود بالملك في العقد فثبت  
 في قيام الدية التي هي محل السلم فيه مقام الملك العقود وعليه في حكمه جوار السلم ولهذا في كونه من اسماؤه في جعل الاثر قبل الوجوب  
 وصح اشتراط التحصيل كما صح اذا ذكر كونه قبل السجل واذا انصوم من المسافر لوجود العدة وما في معنى كنه اى عقدا لا خاره ليشبه  
 الاكساب لما فيه من معنى الاضافة حتى لا يستدركه يعني هذا العقد وان صح في الحال باضافة الى العنصر التي هي محل المصلحة كنه  
 في حق ملك المصلحة كنه المضاف الى زمان وجوده كما به يعتقد وقت وجود المصلحة ليقترن بالعقد لا استيعاده وحيث ان  
 مشاها ان الاجارة عقود متفرقة تجرد العقد ما بحثنا في حديث من المصلحة وله كنه فيقصر الملك في الاثر على حاله استيعاده المصلحة  
 حقيقة او تقدير تسليم العنصر والاثبت مستد الى وقت العقد لان اتمامه العنصر مقام المصلحة في حق صحة الايجاب وحيث ان  
 بل العقد من الموقوف عليه كنه المضاف الى معدوم سيوجد كنه لوصية المضاف يتم تحييلة العام والطلاق المضاف الى تنه ولو  
 تحقق معنى الاضافة فيه لعدم العقود عليهن الحال تمت حيث لم يثبت لعدده لان اضافة الى العقد الى زمان سيوجد وجوب  
 عدم العلية في الحال ولكن ما وجد من الايجاب والصول مفصل الى الحكم بواسطة العقادة في حق الحكم عند وجود المصلحة كنه  
 بالاساس خلاف البيع الموقوف والبيع لغيره من المالكين لان العقد ما تمت في ازال لقيام العقود عليه حاله العقد فلم يكم فيها  
 الى اساس معنى الاضافة فلم يثبت لها من الاساس واستدراك الحكم فيها اسلزل الاكساب وتشرع فيها كنه في حال  
 وجود المصلحة لما ذكره في الاول لانه لما تمت معنى الاضافة فيه لعدم العقود عليه يعني ان لا يثبت الاضافة في حق الاثر لقيام  
 محلها وهو الدية فثبت ملك الاثر في الحال كما يثبت ملك البيع لا يقول كنه يثبت الاضافة في حق الاثر ولكن  
 لا يثبت ملك الاثر في الحال غاية المساواة بين الدليلين واظهر الحكمين فان ملك مفعول لما لم يستل المساواة لملك الاثر  
 فلو احرصا حتى لو شرط في العقد لتحصيل الاثر من الملك فيما لم يجره العمل لان حق المسافر سقط لتول شرط التحصيل فلو  
 المعادلة واحدة الرعاية وبدا خلاف ما اعجل المسرعة من المانع واجبه في حيث لا يمس المانع من المانع  
 من موهب الملك وهو ايجد فانكم فلا تمت الملك مع المانع كما لا بد من اسلزل الموقوف قبل السجل لا يبيع  
 ركوه لعدم تمام السجل لان ماله وهو الدين وانكم في ماله في اعق المسافر قد سقطت الملك في الاثر فلوله  
 وكذا كنه اى وكذا الاثر في كل اسبابه مدار الى وقت كنه المضاف الى الوقت وكذا المضاف الى رتبة  
 في السجل علة سما كونه موهبا الحكم المسافر اليه معنى له في حال كنه المانع حره الى زمان المضاف الى رتبة  
 في الحال كنه لاسباب لما قلنا ان الاضافة لعدده ارجح منه في السجل فلوله في ملك ممت الحكم في كونه  
 مقصرا عليه مستد الى اول الايجاب ولما كان على اسماؤه في جعل محو الوجوب في السجل فلوله في ملك ممت الحكم في كونه  
 مقصرا عليه مستد الى اول الايجاب ولما كان على اسماؤه في جعل محو الوجوب في السجل فلوله في ملك ممت الحكم في كونه





[illegible]





[illegible]

في ايجاب النكاح ان ينفق من ماله ما يفي بالزواج والنفقة وان زاد في الرض كن لما كان المني انما يظن انما ينفق منه فانه  
 الحكم اليه وانما الحكم مطلقا للرخص الذي هو شرط النكاح والنفقة وبقا دون شرط لان شرط النكاح هو النكاح وانما المني قد يكون  
 من غير النكاح والنفقة وقد لا يكون هذا العلق الرض نفس المني ولم يتفق مطلق الرض على ان ينفق مما هو سبب النفقة منه والنفقة  
 بامانة الدليل مقام الدلول على الحق في ان السبب لا يتغير عن تأثيره في السبب او فضا اليه والدليل يخلو عن ذلك بل يحصل  
 العلم بالمول لا غير كذا قيل كما هو في الخبر اي الاخير من النكاح فانه قام مقام النكاح فاما قال لانه ان كنت تجزي فانه طاهر  
 فكانت النكاح لان اسبابه دليل على وجوده بشرط ان يقيم مقام الدلول عند تعدد الوووف عليه ولكنه يقتصر على المجلس  
 لو اجترحت من النكاح طهر المجلس لا يقع الطلاق لا يشبهه التخيير من حيث انه عمل الامر الى احراز ومحتما والتخيير يقتصر على المجلس  
 ولو كانت كاذبة في الاصل لا يقع الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى لان حقيقة النكاح لا يوقف عليها من غير ما لا من حيثها  
 لان الغلب شرط لا يستقر على شيء ولا لا يوقف عليه يتحقق بحكمه دليله كالسفر مع السعة والدموم مع الحدث مصار يستط  
 الا حازر من النكاح وقد وجد ثبوت الحكم كذا في شرح المسوط لغير الاسلام وكما في الطراحي الطهر الحائض من الحيض اعم مقام النكاح  
 الى الطلاق في اماحة الطلاق وما ان الطلاق امر محظور في الاصل لما فيه من قطع النكاح المسموع ولكن المحظور قد يحل  
 مساهمة للصورة كشاول السه ويدرغ النكاح الى الطلاق عند العجز عن النفي على مقتضى العقد واقامة حقوق الله تعالى  
 المتعلقه بالنكاح ولو لم يدر على الطلاق لا الغلب النكاح المسموع المصالح معسده فشرع الطلاق للحاجة اليه كم من  
 امر طس لا يوقف عليه وانما دليل الحاجة هو الاعداد على الطلاق في زمان محدود والرحمة البها وهو الطهر الحائض من الحيض  
 مقام حقيقة الحاجة تيسر قال شمس الأئمة رحمه الله فله اوجه من العفة احدا للصورة والعجز عن الوووف على  
 حقيقة العلة كما في النكاح - معدي الحكم الى المحض ويحرم والماس في الاحتياط كما في بحر كيم الروايع في الراد والاحتياط  
 والصح والثلث دفع الحرج كما في السفر والطهر قوله واما الشرط الرابع فلهذا الشرط في اللغة العلامة دمه المسروط  
 للصكوك لاحتياطات والى على الصحة والتوقف في السهر لغيره عبارة عما يصاب الحكم اليه وجوده اعمده لا وجوده  
 اي توقف على وجود الشيء بان يوجد عدد وجوده لا وجوده كالدخول في قول الرجل لامرأته ان دخلت الدار فام  
 طالق فان الطلاق موافق على وجوده والدخول في صهر الطلاق عدد وجوده والدخول مضافا الى الدخول موجوده لا وجوده  
 - بل الموضع لقوله ان طالق عدد الدخول من حيث انه لا اثر للدخول في الطلاق من حيث السوء - ولان حيث الوصول  
 اليه لم يكن الدخول مضافا ولا على كل حال علامة من حيث انه لصاف له وجوده كان الدخول مضافا لعل - كان من لعل  
 والعلامة مضافا لعل مضافا لعل عليه اسم الشرط مقسم بحسب الماسم الخمسة اسما شرط محض وشرط الحكم المعلق وشرطه  
 حكم الماسمات وشرط اسما لاحتياطات مكان محار في الباب وشرط هو بمعنى العلامة الحاصلة كذا ذكر الامام محمد الاسلام رحمه الله  
 الاول فذكر ما دام النكاح كل شرط لم يعل رصه على صالحة لاصاحه الحكم البها فانه اذا كان كذلك لصلح ان لتمام مقام لعل  
 حله اعمدا ولصاف الحكم اليه وان لم يكن له ما يترتب على حقه لال الشرط كما لعل - الوجود من حيث انه لو وجد عدد  
 وجوده صار مستحيما لعل من به الموجه وعلل الشرح امارا في الحفظة على الاحكام كالشرط في رالي خلف الشرط العلة

في حق اصابة المهر بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 النسل من المهر بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 كان من شرط قطع النقص بحبل الوقوع بدون المشي على الارض فانه شرط اصابة النسل  
 الذي هو المهر في بعض السج كانت مسكة وهي ما تسمى بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 است طالع ان تحت الدار وكذا من النقص الذي فيه مانع شرط السيلان لانه كان مانعا لالاع الذي فيه من السيلان وكان التقى  
 ازالة لالاع وكذا قطع حل القيد من المعلق ازالة لالاع ونقص حلقه اسقط وكان كل واحد منهما شرطاً وكان من شرط اصابة النسل  
 العلة في هذه الصورة لكن العلة ليست لاصابة المهر بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 للاصابة بغير العلة وان اليه وليس باختياره ايضا كطير ان الطير في فتح باب النقص ليعطى به في الحكم الى غيره والمشي مباح  
 ملازمة من كان يمشي الى اصابة المشي الذي هو شرط اصابة المهر بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 ان المشي مباح ولا يشترط ان يحل ملة بواسطة النسل لان الواجب ضمان حماية ملائكة ايمانهم دون الحماية فتعذر الاصابة  
 اليه الاضارة لو وجدت معه التعدي فيه ان تعذر المرور على المهر فوقع عيبا وبذلك ميسر التلف اليدون المحاور بضرورة ان تلف لالاع  
 وكذلك قطع القيد وسيلان المانع امران طبيعيا فاما ان يحل التقى لالاع لاصابة المهر بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 الموصوف بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة الموصوف بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 عند تعذر الاصابة اليه بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة الموصوف بالعدو الاضارة بالحيوان من الجانيين ذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط اصابة  
 فيما اذا تلف في اليد السال والاحول يعني فيما اذا وقع فيها شيء اخر وهو في ايجاب الضمان فاما في حرمان اليد والاحول  
 الكفارة فلا لا سيما متعلقان بالماضى ولم يوجد كذا في بعض الاستدراج ان قوله والمشي مباح احتراز عن المشي الموصوف  
 بالتعدي كما اذا حفر في ارض نفسه فطلب فيها السال فان تلف اصابة الى المشي الذي هو شرط لالاع الى المهر الذي  
 هو شرط حتى لا يوجب الضمان على السال لانه المشي ليس بمباح بل هو موصوف بالتعدي يصح علة في هذه الصورة بواسطة النسل  
 فلهذا لا يصح احترازه لانه اصابة الحكم الى المشي في هذه الصورة ليس باعتباره وحده التعدي فلهذا لا يصح احترازه وان قصد  
 التعدي على المهر وعدم صلاحية الاصابة بالحكم اليه الا ترى ان صحة التعدي لو لم يمت في المشي في هذه الصورة بال كان  
 ما دون المهر والاحول في هذا الموضع كان الحكم مصافا اليه ايضا لالاع الى المهر حتى كان منه بدرا كما اذا كان المشي موصوف  
 بالتعدي واسما يصح احترازه عن المشي الموصوف بالتعدي لغيره او اذا وجدت صحة التعدي في المهر ايضا ومع ذلك يصح  
 الى المشي كما اذا حفر في ارض غيره لغيره فتمشي فيها السال لغيره او المالك ووقع في اليد ملك مباحا كل واحد من  
 المشي موصوف بالتعدي ولو كان التلف مصافا الى المشي دون المهر حتى كان منه بدرا ولم يحل على المهر فاصح قوله والمشي  
 مباح احترازه كانه لو كان التلف مصافا الى المهر ووجب الضمان على المهر لم يكن قوله والمشي مباح احترازه عن المشي الموصوف  
 للعدو والمظهر رواية في هذه المسئلة الا ما ذكر في المسبوط واد احترازه في ان لا يملكها لغيره او ان المهر موصوف لما وقع  
 ما لا يتعدى المهر في ملك الغير كما هو موصوف بالمهر في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان الضمان على المهر موصوف



[illegible]

كتاب القواعد

المسئلة الطلاق و فسخ العبدية المتعلقين بشروط الاختيار فانه ان الاختيار هو العلة فان لم يرد  
 وقوات بالية العبد يحصل ان الاختيار لا ينفذ فيجب سبب لا ينظر في مقتضى اليد فكان الحكم مقتضاها الى العلة دون  
 السبب فلم يصح تنهيه السبب سيما كما لا يخفى تنهيه الشرط فان رجع تنهيه وعدمه بموجب الضمان عليهم لان العلة لم يصح  
 الا صاندهم وهو الضمان اليها حيث لم يرد رجع تنهيه والاختيار فيصاف الى تنهيه والسبب كما يصاف الى الحاقه في مسئلة الجبر  
 كذا ذكر في بعض الشرح وبمعنى ان يكون على الاختلاف كما اذا رجع تنهيه والشرط وعدمه في مسئلة تنهيه والشرط واليمين قوله  
 وعلى هذا اى على ان الحكم لا يصاف الى الشرط عند معارضة بالصلح غلبة قلنا و اختلاف الولي اى ولى الملك فى البيه والحق  
 نقال الحاميه اسقطه نفسه كان القول قول الحاميه استحقاقا تاما هو الاصل - هو صلاحية العدة للحكم والقياس ان يكون القول  
 قول الولي وهو قول اني لو سقت الاول لان الضمان قد وجب على عاقلة الحاميه وهو دعوى العاقلة باليمين يريد اسقاط  
 الضمان فلا يقبل قوله ولان الظاهر شاهد الولي او اللسان لا يلحق نفسه بخلافه في البيه العادية مع انه متى عمد لقوله نق  
 ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بعد المباحة كان القول قول من شهد له الظاهر الا ان استحقاق قول قول الحاميه لما ذكره  
 في الكتاب انه متمسك بالاصل وهو صلاحية العدة لاصافة الحكم اليها ويكفر بطلان الشرط التي هي امر ضروري وكان القول  
 قوله ولان الظاهر حجة للردع والولي يحتج الى الاستحقاق الذي على عاقلة الحاميه فلا يكفيه التمسك بالظاهر بل يجاز  
 الى اقامته المنة على انه وقع فيها لغير تقديره مع ان الظاهر لعارضه ظاهر اخر وهو ان العبير يرمى اليه امامه في ممشاه  
 فلا يقع فيها الا بالقاء نفسه تصدرا فيقال لظاهره في الاحتمال في سلب وجوب الضمان فلا توجه بالتمسك بطلان الحاميه  
 اذا ادعى الموت لسبب احرمت لا يصدق لان الحاميه صاحب حلة اذا الحج علة موحة للضمان بعد وجود العدة  
 لا يقبل في العارض المسقط من غير حجة وكان القول قول الولي متمسك بالاصل قوله وعلى هذا اى على الاصل الذي  
 بما ان العلة او اصلحت لاصافة الحكم اليها لا يصاف الى الشرط والسبب قلنا داخل رجل قيد عبد انسان حتى ان  
 لم يصح الحال بمية العدة لما كان اتفاق بين اصحابه وهو قول الساجي ايضا على ما دل عليه عبارة الاسطر وبها اذا كان لها  
 ساقلا وكان محمولا بالحال صامس عند محمد رحمه الله كما في مع باب الفحص لانه حله شرطي لجميعه فا ارادة المالك من  
 الامان كما يحرم ارادة المالك من السقوط فكان شرطه قد اعترض عليه فعل الامان الذي هو علة التلف وهو فعل فاعل  
 ستمار صامح لاصافة الحكم اليه جميع اصاصه الى الشرط له اى لمد الشرط حكم السبب لانه سائل على الامان الذي هو  
 علة التلف وهذا هو القسم الثالث من الاقسام المذكورة فالسبب اى السبب المحقق مما تقدم على العلة لان ما هو معص  
 الى السبب وسيله الله لا بد ان يكون ساقلا عليه والشرط مما يباح اى الشرط لجميع المحص تيا حروجه عن وجوده العدة  
 وان كان ساقلا على العدة كما في لعلق الطلاق والفسخ فان قوله امت طالق او امت حر هو الذي يعتقد حله بعد وجوب  
 الشرط ووجوده انما سائل على وجود الشرط لا لايصال الشرط كما يكون متنازعا عن وجوده صورة العلة قد يكون مقصدا  
 عليه كما لا تنهيه في الكاح فانه مقصود على العلة وهي الاسحاب والصول صورة معنى لا بالصول بحسب لما ذكره من الشرط على  
 صورته العلة وكلما لقول اذا تصد لم سمح شرطه لكان شرطها ساقلا بالسبب من حيث ان تقدم وجوده لا يسجل من

معنى الانتساب الى الحكم بواسطة وجوده العلم كما انتمى الى الاقتران ان العلم لوجوده لا يتوقف العقائد على شئ وكان  
وجوده ساقطاً عليه الى حصول الحكم بواسطة المعلنة فثبت ان فيه معنى السبب بخلاف ما اذا تقرر وجوده عن حادثة المعلنة فالعقاد  
المعلنة لوجوده صورته متوقف عليه فلهذا كتحقق شرطاً لوجوده ما ذكر في بعض نسخ اصول الفقه لا يصح ما ان الشرط اذا صار  
عادة لا يكون في معنى المعلنة ثم ان كان ساقطاً كان في معنى السبب والكان ساقطاً ما او تراجيحاً كان شرطاً صح ما هو اى حل القيد  
ان تنسب السبب لما قلنا كونه شارة السبب الخاص لا السبب الذي فيه معنى المعلنة لان السبب الذي فيه معنى المعلنة ما كانت العلم معاداً له  
وحادثة كقوله الدابة وسوقها وحماها ما هو المعلنة هو الا بان غير حادثة الشرط - هو حل القيد بل هو حاد ما احتياجهما بالقطع  
سنة من الشرط من كل وجه وكان بمنزلة السبب الخاص فكان الكلف مضافاً الى ما اعترض من المعلنة دون ما استوفى من شرط  
ولا يلزم عليه ما اذا امر بعد الغير بالماقي فالتق حلت الصيغ الامر وان اعترض فعل فاعل مختاراً على الامر لان الامر بالماقي  
استعمال القيد ما اذا القيد - الامانة يصير حاصله استعماله كما اذا استخدمه محله يصير العباد اعمل وتوقف استعماله بمنزلة الاداء الى  
لا اختيار لها فيصير التلف الى استعمل فاعل القيد ما رالة للمانع ملائصاف اليه عند اعترض فعل مختاراً عليه قوله واما اى حل القيد  
من به الرطل كارسال الدابة ممن ارسلها في الطريق محال سمة وليس هو عن سبب الطريق كم سارت او وقف كم سارت  
في ذلك الطريق فاصابت شيئاً لم يصيبه المرسل لانه حكم ارساله قد اقطع بالحرمان والوقوف كم انها اسادت سبباً باختيارها وكان  
كالسنة الا ان لا يكون لها طريق غير الذي احداث فيه محسناً يكون صامناً لانه اما السيرة في الطريق الذي يتكلمها ان تيسر  
وقد سارت في ذلك الطريق وكان هو ساقطاً لما كان في المسقوط واحصر بقوله فحالت ميتة او لسيرة عما اذا ارسل رات في الطريق  
وسارت فاصابت في وجهها شيئاً حصل المرسل كما ان اصار سبباً لانه ساقطاً لما اذا سبب تيسر على سبب ارساله الا ان اى كس المرسل  
وكان ما لما يقول كيف يكون حل القيد وهو شرط كارسال الدابة وهو سبب فعال المرسل صاحب سبب الاصل لان الارسال  
ليس ما لانه للمانع وقد اعترض عليه فعل من محاربه هو غير منسوب الى السبب حيث لم يدرك سبب ارساله وهذا الذي حل القيد  
صاحب شرط لان العمل رالة للمانع عن الامان جعل سبباً باختياره لعدم الشرط على العلم وقد اعترض عليه عمل مختار غير منسوب اليه  
وكان في السطاع الحكم عليها واصابته الى اعترض من الفعل سواء قوله قال الوجبة الى يوسف يعني على هذا الاصل الذي  
مهداه قال لا يمين فتح ما نفس طار الطير يعني في قول الصبح او اخلاف فيه فانه اذا طار بعد ساعه لا يصح النجاس ملاخلاف  
وفي ذكر العادتها انه اى الصبح لا يصح لان هذا اى فتح ما نفس شرط لانه رالة للمانع من الطير ان جرى مجرى السبب  
لما قلنا ان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد اعترض على هذا الشرط فعل مختار غير منسوب اليه لان الطير ان الذي  
سبب الطير لم يحصل بالفتح بل باختياره الطير ان واخرج معنى الاول وهو فتح الباب سبباً محضاً اى شرطاً في معنى السبب الخاص  
فلم يحصل التلف مضافاً اليه بخلاف المسقوط في البير لانه الاحتيار له في السقوط الى الفتح بل قصر على الخروج كما قصر على الماقي في  
مسئله حل القيد بخلاف المسقوط في البير حيث لا يصح النجاس بالفتح بل بالفتح الى الشرط ولم يقتصر على العلم لان ما اعترض من سبب الشرط  
من المسقوط ما كان حصل لا عن اصداره لم يكن عالماً من ذلك المكان علمه في السقوط لم يطلع الحكم عن الشرط واصابته اليه حتى  
اذا اسقط السبب في البير ومنه ولم ينعى النجاس لان ما اعترض من شرط وهو النجاس في البير لانه عالماً لا احاطه الحكم اليه



من مختار على وجه القدر اليه فالعقل المستحكم عن الشرط في معرفة العلم هو كذا في سوق الدابة الذي هو سبب لان السوق يمتلئ على الدابة كذا فاستدل الى المكرة والعقود مع الخارج وليس يحمل على الخروج وكذا اذا ارسل كلبا على صيد فقتله يحمل كانه قد قتل به لان الارسل سبب عامل على الدابة بعد التعليم كما هو في السوق قبل ذلك فاما فتح النصاب الا يري انه لو فتح باب الكلب حتى يخرج وصا ولم يحمل ولم يملك ذلك بخلاف الارسل كذا في الاسرار وقال محمد والشافعي رحمهما الله اذا كان الطير في نور الصبح فتمسك الصبح لان على الطير يد راسه فلم يصلح للاصافة الحكم اليه وكان الى الشرط لان الطير لا يصير عن الطيران عادة والعادة اذا تأكدت صار طبيعة لا يمكن الاضطرار عنها فاذا خرج على الفور لم يحمل عادة كان الخروج على العادة كمنه سبب لان الدابة عند سبب الرق فيكون الفتح سبب سبب حيوان كالسوق فلم يمل الاصافة اليه باختيار الطير في الطيران لانه اختياره فاستدل كما اذا صاح باللدانة فدمت صار صاها وان هت صارة لانه اختياره فاستدل الصلاح سابق فاستدل القود حصر الكا ولو المعنى حية على السان فاستدل الصالح وان كانت في السبع محتارة لان للسبع لها عادة متأكدة فالمعنى بالطبيعة ونقط اختياره فاذا لم يخرج في نور الصبح لا يصير الصبح لانه اذا لم يخرج في نور الصبح علم اختياره اسما تركت عادته فكان الخروج بعد ذلك حكم الاختيار فاستدل على العيد والحواس على المعينة لا يعتد لاسما حكم فاما القطعة فيعبر كالكلمة يحمل عن سبب الارسل وكذا لدانة تحول بها الارسل فكذا به اولان الاصل ان يعاين الحكم ان العلة لان الشرط والسبب فلا يجوز ترك هذا الاصل من غير ضرورة ليس به كما لسوق لان السوق يحمل على الدابة كذا كما سبب فيقتل الفعل الى المكرة ولا كالتأنيذ لانه مباشرة الاطاف الالاتا عليه تصرف فيه بخلاف مسئلة الطير سبب جرحه لونه يخرج جرحه وسبب لا صاها عليه الصبح اما القسم الرابع من الامسام المدكوة وهو السوط اسما لا حكما وكل حكم يتعلق بشرط كان اولها ووثق شرط اسما لا حكما الحكم اليه في نفس الامر لا حكما لان وجود حكم تناحرا في وجود الشرط الاخر فلم يكن الاول شرط الا اسما واما القسم الخامس هو الشرط الذي هو معنى العلامة فمثل الاحصان في باب الرابا كما في بيانه قوله واما العلامة هي الامارة في اللغة كالميل للطريق والمارة للمسجد في الشارع هي ما يعرف هو الحكم من غير ان يتعلق به وجوده ولا وجوده فكل العلة ويلتزم على طريق الحكم عند وجوده فالحصول الكليات في الصلوة اعلام على الامتثال من ركن الى ركن ولا اذا علم الصلوة والعلامة تتعارض وسبب برصه ان في قول الرجل لامرأة انت طالق صل رمضان لسفره فانه معرف محض للربا الذي يقع فيه الطلاق وقد سمي العلامة بشرط يعني طريق الحمار وذلك مثل الاحصان في ما سأل ما قبل احصان الربا عاذا عن اجماع سبعة سيار العقل والبلوغ والحركة والنفك الصحيح والدخول بالنكاح وكون كل واحد من الرجلين مثل الالة في صفة الاحصان والاسلام وقال سمس الائمة رحمه الله شرط الاحصان على الخصوص سبب الاسلام والدخول بالنكاح يصح بامرأة هي شته فاما العقل والبلوغ فهما شرطان الالهية المعقولة لا شرط الاحصان على الخصوص والحركة شرط لمثل العقوبة واسما قلنا الاحصان علامة اي معرف وليس لشرط لان الاله اذا تحقق لم يتوهمها لعمارة علة للرجم على الصل وجدت لعمدة فان الاحصان كود حله الرابا لا يثبت لوجوده الرجوع لمعلومه ليس لعمدة ولا سبب الاله لا لسرط لانه معص اليه معرفه ان الرجوع غير مضاف اليه وجوده ولا وجوده عند وجوده وكذا عماره عن حال في الرابا لعمدة ماني

فإن كان الحكم مبنياً على شرط من شروط الإحصاء كان مبنياً على شرط من شروط الإحصاء  
 في التصريح بالاعتناء ببعض المتأخرين كما في اعتبار المتأخرين من سواهم من الفقهاء وقد مر الإحصاء شرطاً  
 وجوباً للحكم بالاعتناء ببعض المتأخرين على شرط الشيء ما يتوقف عليه وجوده والإحصاء بهذه المثابة لا من وجوب الحكم بالاعتناء بتوقف  
 على وجود الإحصاء فكل ما يتعلق على الشيء غير متاخر عنه لا يحمل شرطية كالتطهر في وضوء العورة واليهما ما يتعلق على الصلوة  
 بحيث لا يتصور تأخرها عن صورة الصلوة وتوقفها على الصلوة عليها وكذا التمسك بالركن سائق على بحيث لا يتصور ما جاز  
 عنه وتوقف الاعتناء به على عدم وجود صورته ثم الحكم بترتيب حقيقة لا خلاف لتوقف صحة الصلوة والتمسك عليهما وليس  
 لعلامات وكذا الإحصاء للحكم بقوله لم يتعلق به وجود غير مسلم عند تم بل تنبؤ الحكم معلق إذا لم يلازم وجوب الحكم بدون الإحصاء  
 محال كالسنة لا يجوز القطع بدون النصاب وهو شرط لما سبقت له الإحصاء وهو لم يلازم للشرط من أن يكون متاخر عن  
 صورة العلة ليتوقف الاعتناء به على غير مسلم بل الشرط قد يكون متقدماً على صورة العلة كما في وضوء العورة واليهما ما يتعلق  
 في تعيين الطلاق والعتاق ما على أن الاعتناء ببعض العلة لا الفصل الإحصاء عن وجود صورته كما في الكفاح والبيع ولعصها الفصل  
 ذلك كالمطلق المعلق والعتاق المطلق وسائر ما يقتل العلق بالشرط والشرط في هذا القسم يباين عن صورة العلة وفي القسم الأول  
 لا يتأخر لأن الشرط لا بد من أن يكون سابقاً على السروط والمشرط هو الاعتناء لما لم يحصل عن الصورة لا يتصور ما سبقت له  
 صياصورة قوله ولما لا شيء ولا الإحصاء علامه وليس شرطاً حقيقياً لم يصح تنبؤ الإحصاء إذا رجحوا محال لبعض صورته  
 مع تنبؤ الرما ورجحوا وجودهم قبل القضاء ولعله لأن العلامة ليست لصاحبه حكماً صاعداً على العلة أصلاً كما ذكرنا أنه لا يتعلق  
 ما وجوبه ولا وجوده فلا يجوز إحصاءه الحكم إليها لوجه خلاف ما إذا اجمع تنبؤ الشرط واليهما ثم رجع تنبؤ الشرط وجودهم فاصح  
 عند بعض المسالك لأن السروط صالحة حكماً عند تعدد إحصاء الحكم إليها المعلق الوجوده وعدده ورجحه المدان رجع تنبؤ الإحصاء  
 وجودهم صموداً به التنبؤ عليه والرجح تنبؤ الرما والإحصاء جميعاً ليشكون في الإحصاء لأن الإحصاء شرط الحكم  
 ومن أجله لا الشرط والعلة سواء في إحصاء الإحصاء إليها لأن الحكم يعيق على الشرط كما تعيق على العلة لا يتصور تنبؤ  
 الأعداء وجودها فيصاف الحكم إلى كل واحد منهما والحجاب ما قلنا أن الإحصاء ليس بشرط فلا يجوز إحصاءه الحكم إليها لوجه  
 وليس سلباً أنه شرط على إختاره المصنف موثق فلا يجوز إحصاءه الحكم إليها أيضاً لأن تنبؤ الشرط لا يصح بالرجح عند  
 العلة الإحصاء إليها وبها هو الرما سموداً العلة وبها صالحة الإحصاء الحكم إليها فيصاف الملف اليمين فال  
 رجحوا حسب الإحصاء عليهم فالصواب لقطع الحكم تنبؤهم عن السروط ولا يلزم عليهم ما إذا رجع تنبؤ الشرط وجودهم في سلب  
 سموداً السروط المنس لانه لا راداً فيه عن السلف إحصاءه حاشاً أنه محقق مثل سمس الأئمة رجحه المدان في اليسر واللام المخرج  
 غيرهم فيه أهم لا يصح تنبؤاً على أن بها الشرط وهو الإحصاء محل إحصاءه الحكم إليها لأن المحقق عقوبة مساهمة والإحصاء  
 إحصاء جموده وسبيل إحصاءه العقوبة في السرح إلى الإحصاء الحميدة وصار مصاباً إلى الرما من كل وجه  
 حصل في العقل ولما في السرح حمد المدس ما لا يحجج الارب التي هي طامات الشارع وما يتعلق بما شرع في ما لا العقل  
 لأن الحكم لا يثبت في حق من لا عقل له فكان ما لا العقل والوفاة من اللوارم قوله اختلف الناس في أصل العقل

فكانت العقل موقوفة لما استحسنه مثل منعه اطلاق ما لا يربطه ومعرفة النفس بالعبودية وشكر المنعم وانها لا تحرك في العقل  
 لا يستقيم مثل الحمل بالصلح حل حاله والكفر ان شئت العتق والسعد والعلم على القطع والثبات فوق الدليل الشرعي لان حمل الشرع  
 ليس بموجبه له وانما هي الحارات في الحقيقة وتحرك في فيها الفسخ والتبديل والعقل بداية موضوع محرم لهذه الاشياء من غير ان يحرك في فيها  
 التبدل فكان في الايجاب والتحريم فوق العقل الشرعي والمراد من الايجاب والتحريم به ان الشرع لو لم يكن واردا في هذه الاشياء كان  
 والتحريم يحكم العقل لوجوبها وترتيبها لم يتوقف ثبوتها على السمع ولا على الوجود والتحريم ان يستحق الدوام لثبوتها شرعية لانها لا توجد  
 الا بالسمع بل المراد منها ان مقتضى العقل لوجوب ترجيح الايمان بحسنه ووجوب سرحه فلا مبدل حتما تحجب لا يحكم العقل لان العقل  
 والمرك فيها سواء بل العقل ضرورة ان الايمان ساحبه لوجوب موضوع مدقة الامناع همه لوجوب لانه لا مبدل  
 عما يقتضيه لوجوب مدقة والايمان به لوجوب لوجبة لانه اليه التيسير في الكفاية قوله فلم يحور ان سيب كذا يعني لما كان العقل موقوف في العقل  
 عنهم لم يحور ولان يثبت دليل الشرع بالايدي كذا العقل واليقظة فامروا بتوكل روية المدعى في الاحكام بالخصوص الدالة عليه فاقبل  
 ان روية موحدة وملاحظة وكيف مع انه لا بد للروية من جهة معينة ومساواة مقدرة لاني عاين المعد ولا في عاين المعد مما لا يتبدل الى  
 العقل فلا يحور ان مرد واما النص واكره ان يكون الصانع من الكفر والمعاصي داخله تحت ارادة المدعى في سبته لان اصابتهما  
 الى ارادته وشبه مما يقتضيه العقول فلا يحور ان يرد السمع بذلك اكره ان يكون المساء مما لا يحاط له اخص به لا اوكال كذا لك  
 فكان اسرار المساء امر اعتقاد ما لا يدركه العقل وانه لا يحور ان يردوا السخط متوجها من العقل لان العقل اصل موجب مفسر مدغم  
 فوق الدليل الشرعي ما اصابه الانسان كليل يحمل عقله الاسدلال بالساهد على العاقل فقد كسب العلم الموحدة في حقه فليتوجه عليه  
 بالاسان ثم صرح ذلك لقوله وقالوا لا عدل من عقل صغير اكل او كسر في الوصف اي الوصف عن طلب الحق ومرك الاسان بالمدعى  
 وكان الصغى العاقل مكلفا بالاسان وكان من لم يتقوه الدعوة اصلا لتاخر على ساهج حمل ولم يعيد اما ما ذكره اوما على ذلك  
 من اهل النار لوجوبها لوجوب الايمان في حقه هو العقل وقال الاسعرة العاقل اصلا يعني لا مدخل له في معرفة منس الاشياء فتمها مدول  
 السمع ولا امر له في اسباب الاستدلال بما حال بل الموجب هو السمع فلا يعرف من الاسان والصدق العدل واعداد ما بالعقل بل  
 السمع والظواهر ايمان الصغى لعدم ورود السمع في حقه وعدم اعتبار عقده وكان اما كاسان الصغى غير حافل بلا يقين وما لو اسرعت التمسك  
 ولم يلقه الدعوة فهو معد وحق ما كان يكون من اهل الحق وتسكوا في ذلك لقوله لعالي وما كذا عدس حتى مع رسول الله العدا  
 فصل النعمة ولما اسقى العدا عمنهم اسقى عمنهم حكم الكفر ولما على الصفة لقوله لعالي فلما يكون للعالي على النعمة بعد له رسل  
 احبا ان حجة كانت فائتة لهم بل الرسل على ركنهم الايمان ولو كان العقل قبل السمع موحدا لكان حجة المدعى في صل لعمه اسل  
 في حقه وما ان الله لعالي احسن غير موضع ان حجة النار ليقولون للكافرين الم ما لكم رسل منكم فيقولون بل في مد منكم حجة فانه سم  
 اسماهم النار كرسلا لا يقولون وحدا وما ان الله لعالي جعل الهوى عالما في المعقول ساعدا للعقول لعامل المصلح والمخطوط  
 سحر الانسان على ما عليه اصل الله في فك عقله من اسر الهوى ومنه فله عن لوم العقل فلا سرحه جاكر من ح الصغى العاقل  
 سبب لفصان عقله لا ادراك ما ذكره الصانع ثم ذلك العدا سقط عن الصغى ووجوب السعة لال عقله سقط السخط بالمدعى  
 سقط الاستدلال بحج العقل بل اما الوجوه كمال اولي وسك من حمل العقل حجة موحدة مدول السمع لفصه امر اسهم عنه السلام





من غير ان توجد الشمس في تلك الاشياء اذا لم يكن في ذلك الاشياء عين مستقيمة في الادراك منها فكذا القلب في ادراك  
 من الحواس من غير ان يكون العقل موجودا في تلك الاشياء فيكون في القلب يدرك ليدل على ان العقل يتوحيق الله تعالى  
 والملكوت الملك والملكوت الملك والملكوت الملك والملكوت الملك والملكوت الملك والملكوت الملك والملكوت الملك والملكوت الملك  
 بالكلية شاملة في سائر قوله وما العقل كناية عن ان العقل والكان الله العزيم لا يقع الكفاية في وجوب الاستدلال في  
 المعرفة سواء اعلم اليه دليل السمع ام لا اما اذا لم يصح علمها به الله فلا يصلح الايمان بشئ منسوبة واما اذا اعلم اليه دليل السمع فلان لا  
 حيث لا يصلح اليه دليل السمع لا الى العقل واذا وجد العقل لا يحصل المعرفة من العقل الصالح دليل السمع ولعدة المتوفيق في التدقيق في  
 من عاقل قبل ورود الشرح ولعدة متعلل لعقله في مصالحتك الحق مستخرج لعنك وقرينة تحصيل الدلائل لما حرم العاقل في  
 لم يتدلى سواء الطريق ولم يعرف سبيل الرشد لعقله فلك في عبادته وحده ولعدة حصلت المعرفة بتوحيق التدوير كما لا ينبغي الا  
 والعامه وتقريره له على الدين القويم وبنيه اياه على الصراط المستقيم فلم يكن مسلم عرف سبل الرشاد وسلك طريق السداد ثم لما ادرك  
 السداد لم يصل عن الطريق بالادعاء وورد امره من الصلاح الى الفساد وفاض الحق بالعدا لعدا العباد وفاض من احوال الاشياء  
 بعد ما كان من ابناء الدين واهل الصدق واليقين يعود بالدين من الملح والطعيا ويرك السقاء بالحد لان بعد ميل سعادته الهدي  
 والاشياء ان الكبريم الممان فكت انه لا كفاية بالعقل في حال ولا معونة للاس عند ذلك ثم المتعال قوله ولما دأى لانه لا كفاية بحمد  
 العقل لوجوب الاستدلال قلنا في الصبي العاقل انه غير مكلف بالاسمان وان صح منه الاداء على خلاف ما قاله الفرق الاول  
 لان الوجوب بالخطاب والخطاب ساقط عن الصبي بالصبي حتى اذا جعلت المراهقة هي التي قربت الى البلوغ ولم تصف الاشياء  
 يعني بعد ما استوصفت ولم يعدر على الوصف لو بلغت كذا اى غير واصفة ولا قديمة على الوصف كذا من ردها لاسها قد صار  
 مكلف بالاسمان بالبلوغ فمن ساد كذا ان الصبي غير مكلف بالاشياء او لو كان كلفا له لما كانت في مسئلة الاولى لعدم الوصف كما بعد  
 البلوغ قوله وكذا كذا اى مثل قلنا في الصبي قلنا في البالغ الذي لم ملعه الدعوة انه غير مكلف بالاشياء بخلاف العقل  
 غير موجب منسوبة اذا لم تصف ايمانا ولا كراهة ولم يعقد على شئ كان معدورا اذا لم يكن اهمل لدرك العوائف بل ملع على ساهن  
 صل فتاب عن ساعته فاما اذا اعادته المد المحرمة وامهله لدرك الوقف لم يكن معدورا لان الابهال ادراك مدة العاقل بمرة  
 دعوه الى سبل في حقه منية القلب عن اليوم العقل فلا يعدر بعد الا يرى انه لا يرى ما الا وقد عرف له ما لا صورة الا وقد  
 عرف له مصورا فكيف بعد فيه صور احسنة واعداد ادراك مدة الدامل في جملة سح القبا ومصورا بل يلمه من النظر والاستدلال  
 ما يحرم المعرفة وذكر في بعض الشروح ان معنى المحرمة ان اراى غير مره الى الداء لا يقوم منسوبة بل ليعم ليعم وادرك ربما  
 يدرك فيه عواصا للمور ثم هو لم تامل في حل ليعم من احواله واهوال سائر المحلوات مع ظهور الايات ووضوح الدلائل  
 ظهور الاسك فيه عاقل ولا ريب فيه احد على ما قال الله تعالى سرهم انا متاني المافق في انهم حتى يبين لهم انهم انهم كان  
 معصاتي الاسمان باركاه مع وضوح ولا كراهة لم يكن معدورا قوله على نحو ما قال الوصفه رحمه الله ليعم اقامة الابهال و  
 ادراك زمان القامل مقام بلوغ الدعوة مما على سبل لافال الوصفه رحمه الله ليعم اية بلع حمسا وعش من ستة مدفع باله  
 وان لم يولس من سدا مع ان وقع المال في ساس المرشد بالصبي بالشرط معدوم هل وجوده لانه لما استعنى في هذه

ان يكون له من السنة خمس مائة والاشهاد في العالم لا يتاخر في يوم صيرورة جوارحه بالبرهان في العلم بعد ثبوت سنة مائة  
 ان يكون له من السنة خمس مائة والاشهاد في العالم لا يتاخر في يوم صيرورة جوارحه بالبرهان في العلم بعد ثبوت سنة مائة  
 من جهة اصلا هذا في الاماكن التي لا يتغير فيها مدة إقامة هذه المدة مقام الرشد والسطر من جهة وقدره اما  
 تحقيقا والتقدير بالاستيفاء مدة التوبة فيجب في الحال اليه وكذلك هما بعد مضي مدة التامل لانه من ان يستفيد العاقل لصيرورة حقيقة  
 يصلي في العقل في الاماكن التي لا يتغير فيها مدة إقامة هذه المدة مقام الرشد والسطر من جهة وقدره اما  
 فلا يكون معذورا قوله وليس على المحقق في هذا الباب دليل قاطع ان ليس على هذا الماهل والتقدير ما ان الامتحان والتوبة في  
 هذا النوع وهو العاقل الذي لم يعلم الدعوة او في هذا الباب الذي كس الضرر وهو ما لا يتغير والامتحان وليل قاطع ليعلم عليه  
 وحكمه كذا وكذا في العقل ان قد رتبته ايام اعتداله لم تنفعه اذا استعمل ليل ثلثة ايام فقال ان ليس بمقدر بل هو مختلف  
 في تلك الاماكن فان العقل متفاوت في اصل الحلقه وبما قل سدي في رما نليل الى ما لا يهدي اليه في رما نكثر  
 في خصوص هذه الى التدرج وحل او هو العالم بمقدار ذلك الرما ن في حق كل شخص على الحقيقة فيعصوا عنه قتل او رما ن ولما قد سئل  
 ويؤيده ما ذكر في التوسيم في باب الموضع ثم في مدة العذر الى الله تعالى ما يعرف بالعقل على هذا الوجه يكون قوله ليس كذا من  
 جهة الكلام الاول متصل بقوله لم يكن معذورا ويكون قوله من جعل العقل كذا ابتداء كلام بعد ذكر هذه الاقوال ويجوز ان يكون  
 معناه وليس على المحقق الذي يؤقف به على المقصود من كون العقل موحيا بمسئلة ومغير موحيا اصلا او كونه حجة عند استيفاء مدة التامل  
 وليل قاطع من لص محكم او ليل عقله ضروري نحو ذلك فعلى هذا الوجه يكون ابتداء كلام وقوله من جعل العقل من ثمة  
 من جعل العقل حجة موحية معسلة بحيث يمنع الشرع اى وروا الشريعة كماله او يمنع من شرع الكلام كماله او يمنع وجود الشرع  
 كماله فليس معه ليل ليعتد عليه اى ليس دليل قطعي من شرعي او عقله ليعتد عليه او لم يردني الشرع دليل قطعي على ان العقل موح  
 معسلة ولم يوجد عليه دليل عقله بل اعتد امور ظاهرة تسليها له ولا يلزم من تسليمها كون العقل موحيا معسلة قال عرف حسن  
 الاشياء كالاشياء وشكر المنعم بالعقل ومع لها مثل الكفر والعمى به وعلم ان الشرع لم يرد تحسين ما هو العقل فلا يقع منه  
 حتى لم يرد في الاشياء والادور وشرعية الكفر تعلم ان العقل موحى بداته بدول الشرع وان السمع باله مما عرف به  
 ومعسلة سئل معسلة ان حسن في العقل والسمع باله ما حسه وسرع ما حسه ولكن ذلك لا يدل على ان العقل موحى معسلة لا  
 عاجز معسلة بل الموحى هو الله تعالى في الحقيقة ولكن العقل يعرف ذلك لانه تعالى جعله دليلا وطرفا الى العلم والدليل معسلة يكون  
 موحيا من الموحى العقل من كل وجه وهم الاسعري ولا دليل له اى ليس له دليل قاطع الاضاه وهو مدعى الساعى رحمه الله لا يدل ان  
 قال في قوم لم ملهم الدعوة لو ملهم المسلي من الدعوة صمود ما هم محمل كفرهم عقوا حيث علمهم كالمسلمين اصحاب واصحابا  
 قالوا لا يصحون لان ملهمهم ان كان حرا من الدعوة ليس لسل اصحاب لا لا اكمل كفرهم عقوا سجال ولم يحل عليهم على الاشياء  
 والكفر من العداستيفاء مدة التامل مكان ملهم من الدعوة سئل من لسا اهل الحرب لعدا الدعوة فلا لوجب اصحاب وقوله ذلك  
 معسلة لانه اولا لانه الصا ولتم له وليس معه ولهم لعم اسما فلما لا لا ولهم الله لعم لان العاقل يمكن بلع الاسعري لاصون







وغيره فالواجب حقوق التمتع على الصبي من حين يولد كوجوب ما على المالك ثم يسقط بها عنه بعد الوجوب ببلوغه الصبي والدمع المحرم  
 وذلك لان الوجوب معنى على صحة الاساس وقوام الدية لا على القدرة وقد كسفت في حق الصبي لعمدة في حق المالك لان الصبي  
 والمالك في حق الدية واحد وهو انما يقتصر في وجوب الاداء فيصير الوجوب باعتبار ملكه وبطلان الوجوب  
 السرعية التي تدرج الاوصى بعد الطلوع بحسب الملاصقة بمرتبته شيئا او اني فادالم يتعلق الوجوب عليه باختياره لم يعبر الى قدرته  
 الفعل ولا قدرته التمييزا كما يقتصر القدرة والتميز في وجوب الاداء ذلك حكمه واداء اصل الوجوب لا تترى الى التام والمعنى عليه هو  
 انه بعد الصلوة على اصله الوجوب والدية مع عدم التمييز والقدرة على الاداء في حال فكل الصبي الا انما يسقط لعدو الصبي  
 بالوجوب ومما يخرج وذهب المحققون منهم الى اعتبار الوجوب عند اصلا لان الحق بالوجوب نظر الى السبب والدية من  
 اعتبار ما به حكم الوجوب وهو الاداء صحا ووجه السبب في العلل واطلا لاسباب السبب عن العائدة في الدنيا اللاحقة لان بائنة  
 الوجوب في الدنيا يخص مع الاداء في اللاحقة الحرام ذلك باعتبار الحكم هو الاداء في طهر المطهر من العاصي فيحقن الا  
 المدكوسه قوله تعالى فيلوكهم اكرم احسن عملا وكذا لما اراه في الماتر وسمى عدلنا فاللذ لعالي حراما كالوا ليعلمون حيث  
 ان الوجوب من حكمه غير مفيد فلا يحل القول بوجه سر ما هو القول سلم الطرافين عن السبب وصورته لان الصبي غير متجرب  
 بالحقون السرعية بالاصح فالقول بوجوبها غير مقبولها لا سيما في صورة وكان القول بعدم الوجوب اصلا  
 استلزم عن الفساد ومعنى لما بينا ان الوجوب من سبب الاداء هذا قال في العائدة فكان فاسدا معنى والقول بعدم الوجوب  
 سلم عن من السبب والمعنى والعلل للسبب ما حكم لم يقولوا بالوجوب على الصبي اصلا واستدلوا لان الوجوب لو كان ما عليه  
 سم سقط لدخول السبب كانه من الاداء في حال موثوقا الواجب فالسبب اسما في بعضا في اسفر وجب لم يقع الموقوف  
 عن الواجب بالاداء ولا على افعال الوجوب اصلا وكذا قوله عليه السلام سرع العموم ملك عن الصبي حتى يتكلم بديل لطا به على افعال  
 الوجوب اصلا وكان الاله اولي واليه امار الامام في الاسلام قوله ولله اسي ولان الوجوب لا يستعدا معاد حكمه لم يحك  
 على الكافر من السرائع التي هي الطاعات لاسان ان الكافر هل الاحكام لاي ادبها وجه الدلالة من المعاملات والعقوبات من  
 السجود والعصا من الله اهل الامانة المطلوب من العائلات مصالح الدنيا وهم اليتيم ماسور الدساس المسلمين لانهم اتوا بالدمع على  
 الآخرة وكذا المقصود من العقوبات السرعية في الدنيا لارجاء على الاقدام على اسما ويدر المعنى مطلوب من الكافر كما هو  
 مطلوب من المؤمن بل الكافر ليس كما هو مقرر من اسان والاحلاق ان الكافر لو اذول ترك الاعطاء والشرائع التي هي الطاعات  
 لان ذلك كفر منهم سر له الكافر التوجه معاصون عليه في الآخرة فاما في وجوب الاداء في احكام الدنيا فليس له ان يصح ما  
 الاداء واجب عليهم وهو ما سبب اسما في وعامة اهل الحديث وقال عامة مسلح ويارا اتم لا سيما بطون ما اذا ما يحمل السقوط  
 من العادات وان اسما لا يحسب منهم اليه مال الصبي الامام له ريد وتهيجان والامام انصف وهو المختار فائدة الحكم  
 لا يطهر في احكام الدنيا فانهم ان ادوا في حال الكفر لا يكون معترة للعاق ولو اسلموا لا يجب عليهم صناد العادات العائمة  
 بالاحكام واسما يطهر في حق احكام الآخرة فان الكفار لينا بولن كالعادات عند الهرب الى ال رايده على عقوبة الكفر  
 كما لعاصون ترك الاعطاء وعند الهرب الساني لا يعاصون سر كالعادات كرا في اليه ان تسك الهرب الى ال سبب





الاجمعي مدعي ان الوجوب غير ثابت في حق الشيء وان عقله لم يقدر على خاله بالملووع فان الاداء من النوع باعتباره عقله وجوب الاداء  
 يكون الحكم مستوعبا ولا يستدعي كونه واجب الاداء فحقنا ان حكم الوجوب وهو وجوب الاداء السعدي في حقه وقد بينا ان الوجوب  
 لا يثبت باعتباره واجب والحل يكون حكم الوجوب لانه اذا ادعى كونه المولى في صرحا لان ما هو حكم الوجوب لوجود الاداء وصار  
 موجودا مقتضى الاداء واسما لم يكن الوجوب ثامنا لالعدم الحكم ما صار موجودا مقتضى الاداء او كان المولى في نفسه فاما  
 السعدان وجوب لمقتضى حقه غير ثابت حتى انه ان اول له المولى او صرحا لما مع المولى كان له ان لا يكون في ذلك ادعى  
 كان المولى في صرحا لان ما هو حكم الوجوب صار موجودا مقتضى الاداء واسما لم يكن الوجوب ثامنا لعدم حكمه وكذا المسافر اذا  
 ادعى الحق كان مؤديا للفرص مع ان وجوب الحق لم يكن ثامنا لاصل الاداء بالظن الذي ذكره بقوله واما ابيه الاداء  
 فهو عا عن ذلك بالاسم اذ كامل وفاصري لوجوه كمال الحق فاما العاصم فثبت كذا الاحكام ان الاداء يتعلق بالدرجتين  
 صمم احكام وهي العقل وقدرة العمل - وهي البدن - الانسان في اول احواله عديم القدرة لكن يميزه عقله وجوبه لان  
 يوجد فيه كل واحدة منهما شيئا فشيئا حتى ان الله تعالى الى ان يبلغ كل واحدة منهما درجات الكمال فيصل بلوغ درجته الكمال  
 كانت كل واحدة منهما فاصرة كما يكون للصبي المميز من البلوغ وقد يكون احدهما فاصرة لعدم البلوغ كما في المشوهة فانه قاصر  
 العقل مثل الصبي وان كان توحى البدن ولهذا الحق بالصبي في حق الاحكام فالأبنة الكاملة معماره عن بلوغ القدرة  
 الى درجات الكمال وهو المراد بالاعدال في لسان السمع والفاصرة عماره عن الدرجتين قبل بلوغها او بلوغ احداهما  
 الكمال سم السمع حتى على الابنية الفاصرة صحتها الا ان من غير لروم عمدة وعلى الكاملة وجوب الاداء وتوجه الخطاب لانه لا يكون  
 الرام الاداء على السعد في اول احواله اذ لا قدرة له اصلا والرام بالقدرة له عليه يستف شرعا وعقلا ولما وجوب اصل  
 العقل واصل قدرة البدن قبل الكمال في الرام الاداء حرج لانه يحرج في الفهم ما دى عقله ويصل عليه الاداء في  
 درجته البدن والحق مدعي ايضا قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج فلم يحرج شرعا وعقلا ولا في امره في الاول  
 بالعقل والدرجته الى ان يقدر على عقله وقدرة مدعيه عليه الفهم والعمل - ثم وقت الاعتدال تبدوا في حال السمع  
 على وجهه يعني رعيه لوقته ولا يمكن اذ ان الاعددة وكلف عظيم فاما التشرع الملووع الذي يقدر على  
 العقول في الاعب تمام اعدال العقل تسيرا على العباد وصار توهم وصف الكمال قبل هذا الحد وتوهم لقاء العقول  
 بعد هذا الحد ساطع ان اعتبارا لاسباب الظاهر متى اقيم مقام المعنى الناطق وارا حكمه مع وجوده واعدادها كماله  
 قوله عليه السلام روح العلم عن ملت عن الشيء حتى يحكم والحكم حتى نفس والما حكم حتى يسقط والمراد العلم الحساب على اصل  
 والحساب اسما يكون لعدم الاداء وادى ان ذلك لا يثبت الا بالابنية الكاملة وهي اعدال السجالات بالملووع عن  
 عقل حكم الاحكام المندبة على الابنية الفاصرة منسوبة الى نوعين حقوق البدن تعالى وغيره حقوق التدبيرة كما هو منقسم  
 الى ما هو حسن لا يحكم ان يكون غير مشروع لوجهه كالايمان بالتدبر وحل والى ما هو قبيح لا يحكم ان يكون مشرعا لوجهه  
 كالردة والى ما يحكم ان يكون حساسا مشروعا في بعض الادوات دون البعض مثل الصدوق والصوم والحج والى ما ليس من  
 حقوق البدن تعالى من التفرقات منقسم الى ما هو ليع محض كقبول المنة والصدقة والاشطاب صحتها





التمس ان الحكم الاصل للارث والتمس ثبوت الملك لما عوص وهو نفع محض فيكون مسرور على حقه وانما يثبت العلق من اجل ثبوت الملك  
 لا من حصوله والارث والتمس ولما حقق الارث والتمس من غير تحقق العلق فلا يمتنع الارث بهذه الوسيلة كما لو قيل لشرعوا علق  
 ملك ثم اثاروا لاسر ولحق عليه لانه في اصل الشراء مؤثر ما سره والتمس من حيث ما علقه كذا فيما نحن فيه والتمس ان الحكم الذي هو  
 من كونه الاسلام يبرمه اذ امت له الحكم الاسمان معا لغيره ما ان اسلم احد الوتين ولم يغير له ومما عده ضررا لما قلنا ان المظن  
 انه الحكم الاصل وانما هو من التمراب فكذا اذا اسلم نفسه لاسلم انه موالي عليه في الاسلام لان الصغير الولاء ان ليس له ان  
 على ما شرع انصر على غيره والاب لا يملك ان يعقد عقد الاسلام على ولده بل يعقده لنفسه ثم يثبت حكمته ولده والتمس عليه  
 لا يصير مسلما بالاسلام الا بعد ان يصير مسلما بالاسلام الام مع وجود الاب ولا ولاية للام مع وجود الاب يعلم ان  
 موالي ليس اطلاق الولاية لكن يثبت فيه حكم الاسلام تعا على ان يصير عدا ما يجوز ان يكون مولانا عليه ووليا نفسه اكان  
 انصر بعد محض كذا ان الامة فان الالفصل عليه الفصل هو نفسه عدا ما لان الولاء امت للولي عليه لظن ان الالفصل محض  
 عما هو لظنه محض بل منبذ الامران جميعا لمصلحة لظن قوله - صح منه اذ العداوات المدة من غير عدا عليه من  
 حكم القسم الثالث من حقوق البدل على معنى صح منه اذ العداوات المدة لظن ان التطوع من غير لروم مهي وهما لان  
 ذلك الفع محض لانه لعدا وادار فلا يس ذلك عليه لعدا اللوع ولما صح منه الفصل بحسن هذه العداوات لعدا انما هو موع  
 لعدا المرفعية في حق العدا لظن ان لروم مهي - اسرع منها - لا لروم مهي اذ اصدنا لان هذه الحقوق مدترعت في الحكم  
 من المانع كذا فانه اذ اسرع في عدا على طر انما عليه ثم يثبت له التمس عليه فصيح منه الامام مع فواب صفة اللوم مهي او اصدنا  
 لا يح عليه سئى فكذا الصفي به المعنى سخا ما اذ اكان ما لنا منها كما لروم مهي لا يصح منه اذ اذ لانه فيه اضرارا في  
 العاقل ما عدا لفصل ما له من ذلك في الاله الكماله وول العاصره ولان الوجوب لما است في حقه يكون الاداء منه سعا  
 سحا للمال وهو ليس من المذقوله ويملك سراس الولي ما حكم القسم الثالث من التصرفات يعني ملك ما حاره الولي وانه  
 ما يرد بين البيع والشراء من التصرفات كالبيع فانه اذ اكان سحا كان لعدا وا اكان حاسرا كان صرا كذا لا حاجة  
 والتمس والشركة - الاحد بالسعة والاقارب بالعص والاسملاك والرأس وغير ذلك ان الصفي اهل الحكم هذا اللوع من صرا  
 مما سرة الولي حيث كتب له حكم التصرف من ملك البيع والتمس والاحرة والمهر للولي وقد صار اهل الماشرة ما لوجود اصل الفصل  
 حتى صح منه هذه التصرفات لعدا واما مع الصفي كان معنى التصرف فاد مع لوم التصرف سراس الولي ليعق هذا القسم منه  
 لعدا مهي من الصفي مما سرة من الفصل صحة مما سرة سراسي الاله اصابة مثل بالصاب سراسي الولي من الفصل فصل الفصل  
 لان في الصحيح عماره لوع ليع لا يحصل له مما سرة الولي ولو سرح لظن الاصابة لانه مفعلة التصرف يحصل له مما سرة  
 مما سرة ولية وذلك لبيع له من ان لصد عليه احد النابن يحصل ليعقيل هذه المفعلة طريق اعدو ذلك امي حواره السرة  
 منه عدا الصمام سراسي الولي الى رايه ما عدا ان يصور انه لما دج لك سراسي الولي ليعق الصفي ما لبيع رعا منه له اذ مع  
 ذلك كمال رايه باللوع وذلك امي غير وانه له المانع سراسي احمية حمة لعدا حة قال سعد ميعت الاله حة حة حة  
 من غيره من المانع او كما عدا منه لعدا لوع وان كان لا سدا لك من الولي وعدا في لوسف ومجد منها لعدا

تصرفه لما كان باعتبار راي المولى فان اشخاص ما به الى ما يصح شرط حوار تصرفه لغيره اما العام وهو انه للتصرف في جميع اقسام  
 من الاشخاص وهو الذي لا يشترط التصرف به كذا لا ينفذ التصرف من المولى بالعن الفاضل لا ينفذ بهما ثم اعني لعدا دل المولى او لغيره  
 عدا عن العن الفاضل بمنزلة الية فان من لا ملك الية كالاية الوصي في مال الصغير لا ملك التصرف بالعن الفاضل ولو حصل  
 من المولى لغيره من الثلث كالمسألة ثم اعني لا ملك الية لا دل فلا ملك التصرف بالعن الفاضل لانه اطلاق كالمسألة والوصية  
 وجه التفرقة بين التصرف بالعن الفاضل بخاتمة ومبادلة مال سمال ولهذا تحت به التفرقة للتفرقة في اكل يذبح تحت المال سمال  
 فاشي ليست بخاتمة وتختلف المولى لا لم يثبت له ولاية التجارة في مال الصغير مطلقة بل مقيدة بشرط الا حسن والاصل ولا يبعد  
 ان لا يصح التصرف من المولى ويصح من المولى كالاية المدين او بالعن والعقل بالعن الفاضل من صنع التجارة ما لم يقيد  
 بذلك استصحاب غلب التجارة في فصل مقصود بهم من الرجوع في التصرفات احرار لعدوك وكان بها والعن السراة وعن اخصية  
 في تصرف المولى مع المولى لعن فاضل روايتان في رواية اجاره لما قلنا انه صار كالمالك بالبيع ما لصاحبه ما سأل في رايه  
 علم من ورق من ان يكون معاملة مع اخصي او مع وليه وبدا لانه حامل لنفسه فالحاصل ان يكون ما سأل في رايه - في رواية اخرى  
 رده اى التصرف لعن فاضل مع المولى شئبه اليه - وذلك لان المولى في الملك اصطلاحه ما لك حصصه واصل العقل والراي  
 له في شئبه تصرف المالك من هذا الوجه وسه تصرف الموكلا من حيث ان في رايه حلالا ويجوز لك براسي المولى فثبت شئبه  
 السيادة في تصرفه لظن الى الوصف فاحتمر شئبه السيادة في موضع المهمة وهو التصرف مع المولى اذ يمكن فيه ان المولى  
 اسما دل له لتحصل مقصوده ولم يقيده بالاول المطر للمولى فاما لا مع المولى فانه من نفسه لعن الفاضل لا مع المولى مع نفسه لعن  
 بسطت به استئنه في غير موضع المهمة وهو التصرف مع الاخصي ومع المولى بمثل المهمة او كما يحال المولى مع لظن الى المال  
 قوله وسئل بها الاصل اى على ان ما فيه احوال صر لا يملكه المولى مع نفسه ويملكه براسي المولى فلما في المحرر راي في المولى عليه  
 موكل اى قبل الوكالة او لولى الوكالة لغيره مع لان فيه تفصيل عمارته وذلك من اعظم المنافع لان الانسان انما سأل سائر  
 احيوانات بالبيان ولهذا من الله تعالى لقوله تعالى خلق الانسان على البيان وفيه ابتداء الى التصرفات وركبها  
 واصار بالتمرتة فكان لها اختلاف عمارته في اداء الشهادة حيث لا يعتد بالكائنات لعمامتها لان صحة اداء الشهادة  
 على الولاية لما فيه من الالزام وهو ليس من اهل الولا ولا الزام في الوكالة فلا يسيطر عليها الية الولا مع كل اخصي  
 ولا يملكه العدة اى الاحكام التي يعلق بالوكالة من تسليم المبيع والتمس والخصوصية في العيب وكما لان في الالزام معنى التصرف  
 ولا يثبت ذلك بالالية القاصرة وما دل المولى يلزمه لان تصور انه اندفع ما دل المولى فصار اهل المولى من العدة وفي العدة  
 وليس ما دل المولى يلزمه وكان المراد من المحرر على هذه السحنة العدة المحرر بحكمه وان كان حكم المولى فيما كره حتى صح لوكله  
 بدول اذن المولى كمال حقه ولم يلزمه العدة ومما لصرح المولى وما دل المولى يلزمه الالزام المولى الصرر بالاول  
 لكن ما به المسئلة على الاصل المذكور لا يصح الا ما دل ليسر الاصل معنى احرر فيقيم بحكمها عليه ولا يحلوا من يحل يكون  
 المسئلة الاولى في المحرر من اعمال المولى لغيره فان وصته ماطلة عند ما سألوا كما في الزولم لكن لان الحلال في اصابه  
 المردون غير عاين هذه الصورة ليمكنه الاساره الى اختلاف واحلف في وصية المولى فاهل المديته يجوزون من وصايا

[illegible]





المنوع بعد الصداق أو نحوه ان جعله لغير الله تعالى لا يبعد من طاعت الله تعالى لا يجعل عاراً بشئ من هذه الكيفية بحمل الله تعالى على طاعت الله  
 اجمع من اجل طاعته فلم يجعل ارتداداً من اجل طاعته بل كان محيياً في الاحكام الاخرى لا خلاف لان معاودة الاخرة لا يقيد حصولها بالان  
 ودرال بالارادة او حقيقة لانه اعتقد الكفر فلم يبق اعتقاد الاسلام ضرورية كما لو تكلم في صلوة او حلق في حجة اعتقاداً او كلاً  
 في صومته متعلقاً لم يبق له الصداق وان كان في صداقه ضرراً لا يشرأب فيها وكذا في الاحكام الثلاثة لا يترتب من احكام  
 الدنيا كحرمان اليراث ودفع الخمرية كما يترتب حكم الصلوة اى حجة ارتدادها لا تصدق اليه اى راجع الى ما يصح له يوم هذه الاحكام  
 من ضرورة الحكم بصلوة الارتداد لا سيما من لو ارسلها لان كيد الحكم بصلوة الارتداد لا يصلح هذه الاحكام فلم يصح العفو عن متلكه  
 للارتداد اى لا يصح العفو عن مثل هذا الامر العظيم الذي لا يحتمل العفو عنه بواسطة مرسوم هذه الاحكام كما اذا ثبتت الارتداد وتعا  
 لا يوجب ما لا يرتد ولا يحل له ما لا يحل له من الاحكام لا يمنع موته بواسطة مرسومها اما عفوهم حواري فقتله الارتداد وطلاق الفصل  
 ليس من الرقة حكم عين الرقة ومن لو ارسلها لم يوجب ما لا يحل له ولا يصح له من الينا فلا يجب عليه ان يتركها كما لا يجب على المرأة  
 وكان ينبغي ان يقتل او يلعن مرتد كما هو حواس القياس لوجود الارتداد بعد الاسلام . . . ال العفو وهو الصداق يحسن لغير المحرم  
 بعد المنوع الا انه في الاستحسان لا يقتل ويحرم على الاسلام لان اختلاف العلماء في صحة اسلامه في الصغر صارت منه في سقاط الفصل  
 لكن لو فصله السان قبل المنوع او بعده لا يعزم ما لا من ضرورة صحة ردته ابداناً منه وليس من ضروراته انما يحقق منه  
 كالمراه او ارتدت لا فصل ولا فصلها السان لا يلزم منه حتى كذا في المتوسط قوله

فصل في الامور المعصية على الالهية ولما فرغ من شرح رحمه الله من ميان الالهية وما ينسب عليها من الاحكام صرح في بيان امور  
 تقتصر على فعلها معصية على الالهية على حالها معصية يرسل الالهية الوجوب كالموت والعصا يرسل الالهية الاداء كالصوم والاعمال  
 والعصا لوجوب تغيير في بعض الاحكام مع لها اصل الالهية الوجوب . . . الالهية كالموت على ما سبق على فعلها العوارض  
 جميع عارضة اى حصلت عارضة او امة عارضة من عرض كذا اذا طهر له امر لصيده عن المصبي على ما كان في صدره ومنه  
 سميت العارضة معارضة لان كل واحد من الدليلين لقاء الامر على وجه مجمع عن اثبات الحكم والسمي السحاب عارضة المعارضة  
 السمس وسما عنها وسميت هذه الامور التي لها تأثير في تغيير الاحكام عوارض لمعها الاحكام التي تتعلق بالالهية انما هو في طاعته  
 الاداء عن الثبوت ولهذا لم يذكر في وجوه والكهولة وكجوتها حملة العارض . . . ان كانت منها لا لا ما يرسلها في هذه الاحكام  
 واسما لم يذكر الحمل والارضاء والنتيجة الصرية الى لصادق العوارض وان لم يغير بها بعض الاحكام لدخولها في المص  
 وكان ذلك المص ذكرها كذا اصل واود عليه المحول والاعمال فاعا من الامر ص وقد ذكرتها على الاقر حسب  
 عهد ما بها وان دخل في المص لکنها اختصاصاً بحكام كثيرة يحتاج الى بيانها فاسرها ما لا كبرها وهي هو ما يتت من  
 قبل صاحب السمع بدول احصاها لصدقه ولهذا نسب الى السان ما لا احصاها للعديدية سب الى السان على معنى ما حاج  
 عن حذره العددا ل من السان وكسبت هو ان كان احداً اعمده مدخل ودم السان على المكتسب ذكره لانه طهر  
 في العارضية كحرجه عن اختيار العددا اسما . . . ان لم يغير الاحكام من المكتسب . . . كذا التغيير في العوارض ع ارضيات  
 اصل التحفة لكل اسأل لان السان قد كلف عن اصبر كادوم وحواء عليها السلام ما بينهما طها كما كانا من عمير





یلحق بحکومت المومنین کونه عارضا بها یا من ان کل واحد من عارضین الی قل الاما والایمیری ان الشیخ یجوز العارض بالعدم  
 فی حق صحة الادا حتی ان من لونی من الیل الصوم ثم اذنی عیبه او من یجوز عیبه او من یجوز عیبه او من یجوز عیبه او من یجوز عیبه  
 ان الاستحکام کتبه یکن وهو فعل مقصود ولا یجوز فی شکیس التحصیل بالاختیار واما من العذر قد سلب اختیاره لکن عند ذوالالعدم  
 جعل به العمل بغيره العمل بالاختیار فی طریق الحاق العذر الرائل بالعدم واداکاں کد لک فی حق الادا والعدم هو المقصود  
 حق الوجوب الذی یجوز سلیة لی ما یکن کذاک توصل الی الشرح بحق العارض بالعدم فی حق الادا ووقت تقرره حیث حکم  
 بصله الفعل الموجد له فی حالة الموم والاسماء وکس فی حق الوجوب استحقاق العارض بالعدم لعدم العذر والعدم السبب الموجد فی ملکات  
 مقبسة فی حق ایجاب القضاء عند ذوال العارض کماں اولی بالصحة فاما اذا اکثر المحمول ماں استدعاء لر وم القضاء وروا  
 الی الحرج وهو الحرج فی القضاء الذی جوله صد البکر ارمطل القول بالاداء اسی لم وم مدعیا للحرج فی القضاء وبعدهم الوجوب  
 الصلا لا لعدم الاداء ماں السبب الی یوتری الوجوب الاتذاتیة الوجوب الی الاداء او القضاء واما العذر وکک لم یکن فی الوجوب  
 فائدة وبدا الصلا فی الاستحکام فی المحمول العارض ماں بلع عاقلان من تا ماں لا خلاف بین اصحابنا فاما المحمول الاصلی  
 ماں بلع محمول اصل الصلا عند تحقیق صحة الت حتی لو افاق فعل السلاح سهر رمضان بعد بلوغه محمول او قتل تمام یوم  
 لیلہ من وقت البلوغ لم یلزمه قضاء ما مضی من الشهر والاقضاء ما فات من الصلا اربعة وعشر محمول وهو طاهر الرایہ  
 هو محمول المحمول العارض فی فعل الاصل علی العکس من العارض الی المحمول الحاصل فعل البلوغ حصل ب وقت قضاء الدایع  
 لاقه مینه فالحق له من کمال سعته له علی ما خلق علیہ من الصلا الاصلی کماں امر اصحابنا فلا یکن الحاقه بالعدم ملزمه المحمول  
 مستحق علی الحال فاما الحاصل لبلوغ فقد حصل بعد کمال الاحصاء وعلیها کل منها القوة کماں مقصودا علی الحال اكمال  
 لمحمول افة عارضة یکن الحاقه بالعدم عند اسفار الحرج فی اصحاب المحمول ووجه المساواة فیہما فی حکم الی المحمول الحاصل  
 فعل الله ع من تمل العارض الصلا لا لارال فقد ل وکک علی حصوله من امر عارض علی اصل الحلقه لا لفصل حل علیہ  
 کماں فعل العارض له البلوغ قوه وحد الاسداد کذا علم ان الاسداد فی الصوم واصلوة وسائر العبادات تحصل بالکثرة  
 المومنة فی الحرج لان المحمول اذا استد لاندس ال یکن ایجاب العاوة معه وقع فی الحرج لانه لا یکنه اداء العاوة مع  
 المحمول وادادال و قد ثبت العبادات علیہ فی حال المحمول جمعت واحاث حال المحمول وحال الا فاقه فی وقت حد  
 یخرج فی ادائها کثرة ما کثر لما لم یکن الکثرة ہدایة یکن صطلها استد واما ہواں یسوعی العذر وطلیفة الوقت الا ال  
 ویت الصلوة لوم ولیلہ ینو وقت تصیرہ لفسد فو کت کثر محمول ما فی حد التکرار محذالات او فی الصوم ماں یسوعی  
 المحمول فی سهر صلاں وبدا القسط لتیر الی ان لو اناں سے حرف من الشهر لیلہ او ما را یجب علی القضاء وهو طاهر الرایہ  
 وکیر فی الکامل لعل من تمس الأمة الا کھوا فی ان لو کان صفائی ل لعل من ر صلاں فاصح محمول و یسوعی المحمول ما فی الشهر  
 لا یجب علیہ القضاء وهو اصح ماں اللیل لا یصام میده کماں المحمول الا فاقه میده سوا وکذا لو اناں فی لیلہ من الشهر ثم اصح محمول  
 ولو اناں فی لوم رمضان فی وقت الله ل القضاء ولو اناں لعدة جملوا منه واصح لا لمره القضاء لال الصوم  
 الا یصح میده اسما لم یعبیر الکثر ارے الصوم کما عبیر فی الصلوة لوم من احد مما انا اسما لطلبا وحول الصلوات فی حد المکرر

تلك التي لو عصب الكسر وخال اصل الكثرة يحصل استيعابا لنفس واسما يصير الى الواحدة المبرور والموكدة على الاصل وفي باب الصوم  
 يبرور الموكدة على الاصل او الكليات وقت وطبيعة اخرى فالم بخص احد عشر شهرا مبرور او جعلت بالاعمال الاصل وهو فاسد ولا يبرر  
 عليه بزيادة المبرور في سنة الواحدة في الوصو ما سترعت لتأكيد الفرض مع انها اكثر عددا من الاصل لانه لم يشترط  
 شرط الاستيعاب المصلوطة لظن الحق في الوصو على الرأفة بمسنة وليس والمواعيل والى كتب لا يمايل الفرض فلا يبرر لقضاء لال  
 المطلوب على التماثل بين التمتع والاصل وقد حصل خلاف في معنى لان الرأفة فيه شرط كما لا حصل فلم يحكم ان يكون مثله وانما  
 ان الصوم وطبيعة السنة وطبيعة الشهرو ان كان اذ اوزه في بعض اوقاسا كالصلوات الخمس لطبيعة الميديم والليله وان كان  
 اذ اوتى في بعض اللوات وانه ان كان رمضان الى رمضان كفاية لما سنها جعل صوم رمضان مع ست من الشوال بمسلة  
 صيام الدهر كله كما ورد في الحديث ثم لما مضى الشهر وحل وقت وطبيعة اخرى او الاستيعاب لا يحقق الوجود غير من الشوال  
 وكان الخمس كاللكر مكر روقته وما كذا الكثرة في طاحنة الى اعتبار تكرار حقيقة الواحدة كما كان به مثل ما قال الوحيه والوكو  
 في الصلوة على ما سنها قوله وفي الصلوة ان سردها يكون على يوم وليلة اختلف اصحابا في جملة التذميا يحصل به التكرار فاعترض  
 رحول وقت نفس التكرار الصلوة في حد التكرار ما بالغير الصلوة مثلا لان التكرار يحقق به واعبر الوحيه والوكو سوف رحول  
 وقت الصلوة في حد التكرار فاعترض الرماذه على يوم وليلة باعتبار الساعات والي ليس لفظ الكسب وفائدة الاختلاف  
 ظهر فيها اذ احل بعد طلوع الشمس ثم افاق في اليوم الثاني من البر والاقبل رحول وقت العصر بعد محمد رحمه الله  
 عليه القضا لان الصلوة لم يصرسا فلم يدخل الواجب في حد التكرار حقيقة وعندها لا قضاء عليه لان وقت الصلوة  
 وهو اليوم والليلة قد دخل في حد التكرار حقيقة وان لم يدخل الواجب فيه والوقت سبب في مقام مقام الواجب الذي هو سنة  
 للسير على المكلف ما سهاط الواجب منه صل صدوره بمرأا كما اقيم السفر مقام المشقة وفي الركوة اي الامتداده في مق  
 الركوة ان لسعق حوال الحول بعد محمد رحمه الله وهو رواية ابن رستم عنه ورواه الخمس عن الحقيقة والمرعى عن اني يوفى  
 في الامالي قال صدر الائمة الواليسر ودا هو الاصح لان الركوة يدخل في حد التكرار بدخول اسمه العاينة وروى مساهم عن  
 اني يوسف ان امتداده في من الركوة كذا استة يصح استة تلحق لائل لان كل ومها الحول الامه مدخل حد التقدر ما  
 كره الحول عملا بالسير والتخفيف قال احمد بن محمد بن الحسن السروجي على المكلف من اعتبارهما لانه اقر به الى معط الواجب  
 من اعتبار الجميع كما ان اعتبار الوقت في الصلوة ليس من اعتبار حقيقتها وادار الى الحول من الحد الذي كراهه في  
 كل عماده ورواها كان على الاختلاف المذكور من اني لا سعة ومحمد على ما ذكرناه في الصوم والصلوة رباية في حق الركوة فها  
 ابلغ الصبي محمونا وهو انك لصاب والى حوال بعد صبي سنة شهر ثم الحول من وقت الطلوع وهو ميقن وحس عليه كوة عبد محمد  
 لانه لا يفرق من الاصل والعارضي ولا يحل بعد اني لو سفل لسالف الحول من وقت المرافة لانه مسر له الصبي الذي بلغ الا  
 حده ولو كان الحول عارضا فالعاصه اسهرت عليه الركوة عند تمام الحول بالالفق لانه رال من الاستداده  
 الكل ولو رال الحول بعد صبي احد عشر شهرا كوة عبد محمد بوا كان اصايا او عاصيا لوجود الرال من الاستداده  
 ولما واة الاصل العارضي عنده وعبداني لو سفل لا يجب لوجود الرال لحد الامتداده قوله وما كان حسا لا محتمل غير مثل

الايمان بالله تعالى مشروط في حقه لطريق التبيين كما شرع في حق الصبي واللم يصح ايمانه حتى صار موصوفاً بالايوه ابو لهذا وما  
 وما كان صبياً لا يتحمل العقوبة مثل الكفر صامت في حقه لطريق التبيين اي يصير موصوفاً بالايوه لان الثبوت الصادر والكل في حقه في  
 حقه ان الكفر لا يدع وحله لا يتحمل العقوبة فلا يمكن القول برده لعدم حقيقة من الاولين واذا ثبت في حقه ايضاً لا ريب ان  
 الدين لا يري ان الاسلام لا يمكن ان يست في حقه لطريق الامانة لعدم تصور ركنه منه واسمايت لطريق التبيين فادارة الواه وبالنسبة  
 السنية في الاسلام لا وجه له حمله مسلماً بطريق الامانة فلو لم تكلم برودة لوجب ان تصور منها وهو جاسد فلم يبق القول بثبوت الرد في حقه  
 ضرورة واما ايميت الرد في حقه منها اذ لا يجوز ان يكون له رد في حقه لانه لا يجوز ان يكون له رد في حقه لانه لا يجوز ان يكون له رد في حقه  
 الرد في حقه لانه مسلم مع ايدار الاسلام لان اسلامه مستقلاً واحداً بالاولين وبما لا ريب في ان اهل حكم الاسلام من جهة الاولين لم يردوا الاسلام  
 لانه خلف عن الاولين ولو اركب غلطاً مسلماً والواه مسلماً كما من فاردوا ليجازوا رد الحروب لم يصير معاً لما في الرد لانه جازاً صلاته  
 الايمان فلا يصير معاً كذا اسلم قبل الملوع وهو عاقل ثم لم يبع الويه لا جازاً صلاته في الايمان مقرر ركنه معاً ولا حقيقة  
 والاولى انهم معاً ذلك بالاساس الى اخره صحت صفي مسلماً كذا في كل مع قوله واما الصغر فانه في اول احواله مثل المحوول ولا يسقط  
 عن الصغر المسقط عن المحوول ولم يصح اسماؤه ولا تليفه لوجه لا اى الصغر الصغير راجع الى مدلول الصغير عديم العقل والمميز كما لم يحوول ولا  
 معنى لهم جميع الحكماء ان يعرف ما يحتاج اليه من المنافع والمصار الى معلق بها لادراكه المدعى في طاعها والعقل يخص بالاساس  
 به مدرك عواطف الامور وحوائج الاسباب او قد عدم لصغر كليها في اول احواله فكان مثل المحوول بل ادنى حاله انه لا يكون للمحوول  
 سيرة وان لم يكن له عقل وهو عديم الامر من واه او اعطى اى سرقى الصبي عن اولى درجات الصغر الى اوساطها وطريقته من امارات العقل  
 معاً صاب من اى نوع اسماؤه الا او كان معنى ان ثبت في حقه وجوده الا ان ثبت له كس الصبا عدمه مع ذلك اى معاً واداب  
 صراس الاله لا ما من العقل بعد اها الصبا وعدم ملوع العقل عايد الا بعد ال مسقطه اى هذا الحد بما يحتمل السقوط عن الملوع من  
 حقوق المدعى في مثل الصلوة الصوم سائر العبادات وسبل الحوادث والكفارات فاما يحتمل السقوط ما عدا ذلك من السجود والسمع والشم والذوق  
 ما سبب حكمة مثل الويت والمال واللبس فخورا لسوا هذا الحد الذي هو راس الاحاد وان لا يحتمل تلك الاسماء اسماؤه عن الصبي  
 لعدم السقطات لكن لا يسقط عنه ما لا يحتمل السقوط مثل فريضة الايمان فانه وحده وان لم يحتمل السقوط لانه تعالى له وادركه من حقه الصبي  
 والرواى وكان وجوب التوحيد والحمد والاداء الى الويه لكن قد يعذر الصبي الا اذا لم يجد صبي او لغيره من اهل الويه كما لا ريب  
 في اداء الصلوة بعد جميعه او لغيره من اهل الويه كالدوم وهذا الطمارة مع اداء الوتوب فلا ريب ان اداءه الصبي كان رضاً لا غلظاً على  
 ما مرنا به قوله وحمله الامر اى الامر الكلى في ما لا يصح وحاصل احكامه ان يوضع عن الصبي العمد اى يسقط عنه عمد ما يحتمل العقو  
 والرد بالعمدة هما الروم ما يوجب السعة والمواحدة وقيل العمد ما حصل بالعمد الماصي ومنه الوجوه اعم لما حصل من العرف  
 وبلغ منه وله اى من الصبي ان ياتر نفسه للصبي ما من سيرة لاهله بالعمدة به اى لاصريه كقول الله سبحانه وتعالى وما هو بغير  
 لان الصبا من اسباب لرحمة طعان كل طبع سليم يميل الى الرحمة على الصغار وسر حاله عليه السلام من لم يرحم صغيراً ولم يوقر  
 كبيراً فليس من اجل سبب الصبا اى عن كل عمد يحتمل العقو اى جعل الصبا اسماً لا سقاط كل معاً وصحاح يحتمل السقوط عن الملوع لوجه  
 واحصر عن الرد به ما يحتمل العقو وعن حقوق العباد فاما حقوق من ربه من حب مصالح المستحق وتعلق العا به لا يمكن



وغير ما سبب انما لا يتحقق في حق المالك لصدور ولده اى وال انما سبب العفو عن كل عبدة يحتمل العفو لا يحرم العفو عن المالك  
 نعمت القتل على المقتول مورثة من اذ حطوا بالحق ميراثه لا موجب القتل يحتمل سقوط العفو واعدار كثيره فيسقط العفو انما يحتمل  
 كان المورث مات خلف له ولان المورث مات بطريق العقوبة ومثل العفو لا يصح سبب العقوبة لغرض معنى التعمية في هذه الحالة لانه  
 انما سبب العفو المحل قبل ان يلحق بها محليته او العفو لا يصح عصمة المحل ولا يبرم عليه اى سبب عدم بيان العفو عن الارث ما قبل  
 حرمانه بالرق والكفر حتى لو اراد العفو العاقل والعايد ماله او كان رصفا لا يتحقق الا به من ماله لان الرق يباين الهبة الارث  
 لان الهبة ماله الملك او لورثته بخلافه الملك والرب ما بالملك لما سببه ولان توريت الرقيق عن سببه لغرض التعمية الارث  
 من الاصل حقيقة لان الرقيق لما لم يكن اهل الملك يست الملك اسدا لولاه وذلك ظاهرا لان الحق بالاموال ليست ماله لا  
 وكذلك الكفر اى كالرق الكفر اى ماله الارث لان الكفر يباين الهبة اى لاية على السلم لقوله عز وجل ولئن جعل الميثاق  
 على المؤمنين سبيلا والارث مبيع على الولاية انما ترسي الى قوله عز وجل احصوا من ركبنا على السلام منكم الى من لدنكم ولما  
 يرسى ماله ليسير الى ان الارث مبيع على الولاية انما ترسي الى قوله عز وجل احصوا من ركبنا على السلام منكم الى من لدنكم ولما  
 سببه وهو الولاية كما في الكفر او عدم الهبة اى الهبة المسموح او عدم الهبة اى المسموح كما في الرق لا يحد حرا اى عفو به ولا يمنع  
 سبب العفو الارث اى من لا يحكم الطلاق لعدم الكحل او العتق لعدم ملك الرق لا لعدم ذلك عقوبة وكذلك يهاجم  
 اسح اسارهما الى ان الولاية سبب الارث وكره عامه انكسب ان سبب الارث وهو الفصل المسموح بالميت لقرا  
 اور وصية اولاء على يد اكات الولاية من ستد وطا الهبة كالسحره الا ان اسح لما لطر الى ان الكافر لا يحسرح كفرة  
 عن الهبة الارث مطلقا ما يرب من كافر اذ وذلك لا يمس مدول الهبة بخلافه الرق فان لا يرت من احد  
 اصلا علم يكن اهل الميراث لوجه جعل الكفر من سبب الرق من سبب الهبة فعلى يد ايتون الفصل بالست مع الولاية  
 سبب ما سبب الولاية مبيع اى سببه قوله واما العتق لعدم سببه فلهذا العتق انه توجب حطوا في العقل سببه صاحبه مختلط الكلام فيسببه  
 بعض كلامه كلام العقل والعص كلامه كلام النجاس وكذا سارا ور فكان الالحول سببه اى احوال السبا في عدم العقل  
 سببه العتق احوال الصدا في وجود اصل العقل مع تمسك المحلل به كما ان المحل مال لحوال التعمية الا حطوا ان سببه احوال  
 احوال الصدا في جميع الاحكام الصدا في ان الهبة المسموح حجة القول العقل كما لا سمعها الصدا مع العقل مع اسما علم به  
 وتوكله مع مال غيره وظان كما في غيره وانما سببه من قبول الهبة كما في سببه اى العفو مع العتق  
 ما يوجب الرام سببه فيه ومعه كالصدا فلا تطالب العتق في الوكالة بالبيع السر اسدا من تسليم الميت ولا سببه عليه الهبة  
 ولا نور بالخصوص فيه ولا يصح ظاهرا اسدا لله لا اسما لله على الهبة ما دلولى واولا لا سببه اسدا لله على الهبة  
 اول الولي لان كل ذلك من العتق وكذا لو كان العتق ساقطة عن سببه الهبة لزم عليه سببه صفا ما  
 يملك العفو والمقتوه من الاحال عليها ماله من الهبة قد يمت في محما ما سببه قوله والاصحاب ما بالملك  
 من الاموال طمس لعمدة اسس لس من العتق الهبة محما لان المصطفى محما عفو سببه العقل العفو في اى سببه  
 المصطفى لا يحتمل العفو ماله من العتق ولان العتق اى سببه محما عفو اى ماله ماله ماله







الصلوة لان العقدة محل السلام وليس المصلي بيته تذكره ايضا العقدة الاولى ام الاخير فيكون مثل النسيان في الصلوة  
 فيجعل عدد السجرات السلام في غير حالة العقدة الكلام في حرج الاحوال لان النسيان فيها غير مالم يات لان بيته المصلي تذكره  
 له بالاعتناء بالنسيان اذا نظر اليها فكان وقوفه فيه لعلته وتقصيره فلا يجعل عدد الاله ليس في معنى النسيان المنصوص عليه قوله وانما  
 فكله النجوم فتنة طسعة يحدث في الانسان بلا اختيار منه ويمنع الحواس الطاهرة والباطنة عن العمل بغير سلامة واستعمال العقل  
 مع قيامه في غير العدد بعد اداء الدعوى وفي عبارة اهل الطب سكون الحيوان بسبب منع رطوبة معتدلة مخرجة في الدماغ الروح  
 النفساني من الجريان في الاعضاء مع قيامه في غير العدد وقوله محرم عن كذا ليس تحديد النجوم اذا اعتما وتجوهر داخل صممه كونه بيان  
 امر النجوم وقوله ما وجب ما حيز الخطاب للاداء بوجه حوله محرم استعمال العدد واللام متعلقة بالخطاب يعني لما كان النجوم  
 عمر اس كذا كان حكمته ما حيز حكم الخطاب في حق العمل به لاسقوط الوجوب الاحمال الاداء حقيقة بالانسان واحتمال طاعته وموافاقته  
 غير عدم الانسان به الا ان نفس الحجر لا يسقط اصل الوجوب واما يسقط وجوب العمل الى حيز القدرة لان في طول  
 زمان الوجوب محيى بسيفظ مع المحسوس والنوم لا يمتد عادة بحيث يحجب العدد في مصداق ما يعقوبه من مال يومه لانه لا يستدليا  
 ومهارة عادة فلم يسقط الوجوب به لانه لا يحل بالالتمس وقوله فطلعت عبارة سمح قوله وهو سا في الاصدار يعني لما في النجوم  
 لاصدار اصله لانه بالتمس ولم يدق للسام سمح طلب عبارته مما سمي على الاحتياط مثل الطلاق والعناق والاسلام والردة السح والتمس  
 صار كلامه لعدم التميز والاصدار منه له الحان الطيوس فلا يعتد قوله ولم يتعلق الى احره اذ اقره المصلي في صلوة ما قام به ام  
 لم يصح قرانه في المحار لما قلنا من جواب الاحتياط بالنوم وكذا الا بعد قضاؤه وركوعه وسجوده من الفرائض لصدور ما لا يصح  
 اصداره واما العقدة الاخيرة فلان من فيها من محرم منه ومنه ومنه من الفرائض لا سيما المستركن وان كان من  
 جملة الفروض وقرن بين الركن ومن الفرض فركن التني ما يفسر به ذلك السبي وتفسر الصلوة لا تقع بالعدة واما يصح بالقيام  
 والفراة والركوع والسجود ولعل لا يصح مقامه ورا وكج محمد بحيث يفسر لو كانت العقدة من جملة الايام  
 لتوقف البحث عليه ان الحب في الحسن لا يصحق الوجود ذلك لسي ومسا لما على الاسرار من صلواتها النعم محوران  
 سمح من الفرض بخلاف سائر الاعمال ان مسا لما على المتقنة لما مادي في ماله النجوم وذكر في لمية ادا مام في اية  
 كلما علة ان بعد قدر السهم ان لم يفعل سبب صلوة وذكر في المواد ان راة النائم تنوب عن الفرض لان السجح حل النائم  
 كما لم يصدق في حق الصلوة كذا في الرحر وا الحكم النائم في صلوة لم يصدق صلوة لانه ليس بكلام لصدوره من التفسير به  
 مختار السجح الامام في الاسماء وذكر في المعنى وماون فاصبحان والخلصة ان صلوة نفسه من غير خلاف وفي السواد ان الحكم  
 في الصلوة وبه النجوم لصدور صلوة هو المحار ما ادا العقدة النائم في صلوة فلا رواية فيها من محرم الصلوات لكانم الوجه الكيفية نفسه صلوة  
 ويكون صلا لانه قد ثبت بالنص ان العقدة في صلوة وركوع وسجود وقرن في الاحداث من النجوم واليعطه الاثر لو اصيل لم يحل العمل  
 لو ادرل مسودة في العطفه ولم يصدق صلوة لان النائم في الصلوة كالسقط وسدد اصدعاه الساحرين اصلا لما كذا في المعنى عن  
 سدا من اوس من اجميعه اسما تكون صلا ولا بعد صلوة حتى كان له ان موصا ويين على صلوة بعد الاسماء لان مسا الصلوة  
 بالعدة ما يقتدر معنى الكلام فيها وقد ادرال بالنوم لغواب الاصيا اما محقق الحدب فلا يصدق ان الاصدار فلما مع بالنوم وكذا

القصة في يوم الجمعة فبما بيننا وبينه الرقاب والاعضاء الصلوة وقيل بقصد صلوة ولا يكون حدثا وبما هو المذكور في حاشية  
 نسخ الفتاوى لان فساد الصلوة باعتبار معنى الكلام في القصة والنوم كالتيقظ في حق الكلام عند الأكثر كما قلنا وبما  
 كونهما جديفا باعتبار معنى الحماية وقدر ال باليوم الا ترى ان قوتها الصبي في الصلوة لا يكون حدثا وال معنى الحاشية  
 من جعله حدثا المصنف وفجر الاسلام رجمها امدا لا يكون حدثا وال معنى الحماية عنها بالنوم ولا بقصد الصلوة ايضا  
 لان النوم مطلق حكم الكلام فتنين بما ذكرنا ان قوله هو الصحيح متعلق بالسائل المتكلم دون الاحصر وحده قوله والاعضاء  
 كذا لا يجب ان يكون يراد بالقوى ويعجزه وهو العقل عن استعمال قياسه فصفه كذا من السجوا المعصوم وكما هو اراد فتورا  
 غير طبعي والا دخل النوم منه ويحتمل ان الاحترار عنه يحصل بقوله يراد بالقوى لا بالابلية كالنوم لان الحجر عن استعمال العقل  
 لا يوجب عدم العقل فليس الا بلية متقاربة فلا ينافي الوجوب لكنه لما قوت الاختيار ووجب محرم عن استعمال القدرة او حاشية  
 الخطاب بالاداء وبطلان العبارة كالنوم ثم اسار الى الفرق بينه وبين النوم في الحقيقة والحكم فقال وهو اي الا انها استلزام  
 النوم معنى في كونه عارضا وفي نفوت الاصدار والقدرة لان النوم فترة اصلية اي طبعية تحت لاحتواء الانسان عنه في  
 حال صحته فمن هذا الوجه يحصل كونه عارضا وان تحققته العارضة منه ما عدا ربه رايد على معنى الاستسائه ولا يراد من حصول القدرة  
 احوال ان احب الحجر عن استعمالها ويحكم ان الله بالقصة وبما هي الاعضاء عارضا من كل وجه لان الانسان في كونه عارضا في  
 نموه فكان احدى من النوم في العارضية سائر القوى اصلا لما يبيانه عرض من كل القوى ولما لا يمكن ان الله يجعل احد الحكماء  
 نوم لانه محرم عن استعمال القدرة مع وجودها ولما لا يمكن ان يكون استثناء من النوم كان الاعضاء حدثا في كل الاحوال مصطفا كان  
 او فاعدا او قاسما راعيا وساددا والنوم ليس يحدث في بعض الاحوال لانه لا يورث سرعا له فاعدا او فاعدا  
 فحسب قصره بالاساس ما يكون حدثا ومع اي الاعضاء السالما كان الاعضاء او كسرا مصطفا كان المعنى عليه في مصطفا لا  
 في العوارض السالمة في الصلوة فلم يكن في معنى ما رده المصنف وهو ان الحدث الذي يوجب حو في حواره السالمة في فوق الحدث  
 في الميع عن الصلوة لا مع كونه حدثا صحيحا في حال محل العسل من واحد منها وورثا من الاداء لانه عارض في كل واحد  
 سيما كذا في بعض الفتاوى كذا بالنوم لا يورث الانسان ما حصل الجامعة فيكون كذا في ربيع فاما مع ذلك فاعدا الرقاب وذكر  
 في حاشية فاصح حال اد العسل في الصلوة من غير بعد حال ما يماسي اصطلاح فقد اختلف فيه قال بعضهم بعض طهارته لم يقصد  
 صلوة لانه حدث سماوي فلهذا هو صاوم في فعل لا بقصد صلوة ولا ببعض طهارته كما لو نام في السجود فاما امام مصطفا  
 سجدة بعض وورث ولطقت صلوة بالاحلاف واعتبر اسدا والاعضاء استحيانا في حق الصلوة حاشية في سقطه الصلوة او ا  
 اسدا ولم يعتبر اسدا والنوم في سبي اصلا وكان القياس ان لا يسقط ما عدا سبي وان طال كما ذهب اليه من سبي سبب القصة لا  
 يراد العقل ولكنه يوجب حلالا في القدرة الاصلية فهو في ما جبر الاداء دون سقوط العصا كالنوم الا ان الفرق ان الاعضاء  
 قد يقصر وقد يطول فاده في حق بعض الواحبات فاما في صرحه ما يقصر فاده وهو النوم لا سقطه العصا واد اطل اعلم بالاصل  
 فاده وهو الحول والصبر فيقط العصا ثم اسدا في حق الصلوة ان سرمد على نعم لكنه عارضا او فاعدا في صفة  
 رحمه الله تعالى واني يوسف رحمه الله تعالى وما حثنا الصلوة عند محي رحمه الله تعالى على ما سأل في الحول

في المحول وقال الشافعي رحمه الله انه اذا اشتد اده واستعجاب وقت الصلوة حتى لو كان على عليه وقت صلوة كان لا يجب عليه  
 القضا لان وجوب القضا مشى على وجوب الاداء وخرق من الصوم والافعال الصوم من اختياره منه خلاف افعال الكسب  
 بحد يثبت على رضى الله عنه فانه اعني عليه اربع صلوات فقصاها وعلم ان ياتى رضى عليه يومه وليه بعض الصلوات فاذن عمر رضى  
 الله عنه اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم ينقص الصلوات عن عمرها ان استداه في الصلوة بما ذكرنا كذا في المسود وفي الصوم  
 لا يعتد استداه وهو معنى قوله له خاصة حتى لو اعني عليه في جميع الشهر ثم افاق بعد بضيعة يلزمه القضاء ان تحقق ذلك  
 الا بعد الحسن البصري فانه يقول سبب وجوب الاداء لم يتحقق في حقه لرواى فعله بالاعفاء ووجوب القضا يثبت عليه  
 وطال ان الاعفاء بعد في باجر الصوم الى رواه لابي اسقاط لان سقوطه برؤال الابنية او الخروج ولا تروى لابيية لما  
 سببا لا تحقق بالخروج به ايضا لانه انما يتحقق بياكته وجوده واستداه في حق الصوم بادر لانه مانع من الاكل والشرب  
 وجوه الانسان تهرأد وسما لا يجمع الامادة فلا ينع لسا الحكم عليه وفي الصلوة استداه غير يادى وجوب حراحيث اعتنا  
 قوله واما الرق فله الرق في اللعنه هو الصعف يقال لوب رفيق اى صعب السمع وسه رقة القلب وفي عرف الصعفا  
 بوعباره عن صعب حكمي مما استخص به ليعول ملك العمة عليه فملك بالاستئلا فملك الصيد وسائر السامات وآسر  
 ما الخلق من الحيوان العمة ربما يكون اقوى من الحرص لان الرق لا يوجب طلالا في سلاسه اليد طاسرا وما طال لانه ان يتجسس  
 عاجر عما يملكه الحر من الشراة - الصفاء والولاية والتزوج وما لكتة المال وغيره لا يلزم عليه ان اهل الحرب ارقا حتى  
 ملكوا بالاسيلا ثم ان يعرفهم باده وانكحهم محصية وتهاهم فيما هم مقبولة واما كرم تاسة لان يمدد وصف الرق يسم  
 بالنسبة الساسى صا وارضه الملك في حقا ما ما يسم فلهم حكم الاحرار ساء على وياستم فيما يسم بالحرة فبهم احكام  
 في حقهم شرع اى الرق حرا واصل اى في اصل صفة ادا بونه ما الكفار لما اسلموا عباد الكفرة وحل ربيهم  
 انفسهم بلحقه بالحدا وحت لم يصفوا حقوقهم وسمهم وانصارهم بالماثل في الب اعد والطرفي دلال وصدائية الله عز  
 م الله تعالى ان الدنيا بالرق الذي صار له محال الملك وجعلهم عبدة صفة راخلعهم بالهاسم في التملك الا بال  
 ولكونه حرا الكفر في الاصل لا اعت على الب لم يداه لكنه في حال التمسك لانه راحكبه اى صار في مال ما  
 تاسا حكم الشرع حكما سادسه  
 رقعوا والاسلم وصارن الا  
 فانه في الاسد اعدت بطريق العفوة  
 ارض الخراج لرم عليه الخراج  
 للما اى سبوا له تحت بتر  
 والعنى سببا ان الانسان يصب الرق لسمه بمرصا وصنعو الملك والاس اى الامهات قوله ووصف كمل  
 لحرى اصله الحر وبالله كس الا بمرام لسمه كسمه كاسم بعب بعض السن المهور او بامر حروا او  
 لموا والوا لو وقعها طرا لاله الله بدمته وصنع الوصى اى الرق لا يملك لحرى ما رواه قتال





كتاب الحقوق

العقود بالموافقة على ما يشترط للمالك في ذلك المصلحة على ان يكون له ملكية مملوكة له واذا ثبت ان الملك الامالي كان الاعناق  
منه تصب في ذلك الملك المملوكة على الغير لان العبد من حيث انه على تجزئ التواب الى اربعة اقسام  
لا يملك نفسه كان اسقاطا للمالكية واستقاطا يوجب له وال الرق وثبوت العتق فكان عمله اسقاطا واعناقا واسقاط  
ارالة المالكية على معنى انه انما هو ازالة الملك بطريق الاستقاط بعقود العتق لان يكون عمل الرق بلا رق كالاعتاق  
عنده لا يجل الرق من واما يجل لعيشة ثم ترمق الروح ينقص البنية فيكون عمله تمكلا او كثر العرب يكون اعناقا واسقاط الملك  
للدون الواسطة فمضى قوله الاعناق ازالة الملك وهو يتجرى الى آخره قوله وصادر ذلك انما اسقاط  
الملك الذي هو يتجرى لثبوت العتق الذي هو عيب يتجرى مثل غسل اعضاء الوصوه لامة الصلوة فانه يتجرى  
حتى كان ماسا لعص الاغصا يتطهر او حرييا للمحدث عن ذلك البعض فلا يثبت اامة الصلوة التي هي غير متحرية اصلا  
بل يتوقف على غسل الباقي وكما عدا اطلاق التجريم فاما متحرية وتعلق بها الحرمة الغليظة التي هي غير متحرية  
كالسواقي الطلقة والطلاق مطلقا ويوقف ثبوت الحرمة على كمال العدة وكذلك مبالا العدة استحق ما زاله  
الملك من العتق حق العتق لان الارالة لما صحت استحق ان يعتق عقدة لان الاعناق اعمى من التبهر الاسيلا  
ولما استحق العتق للحال ولم يجل العتق وحسب كملته من طريق السعانة فحصل العدة مكاتبا من حر وعده ولان في الكساة  
تأخر حق العدة في العتق وفي القول يعتق الكل بطلان الملك الذي لم يعتق فكان التاجير اولى كذا في الاسرار  
فالاحصا ان الاعناق عدا اتمامات العتق قصدا وازالة الملك صبا واتاة مارالة الرق الذي هو قصده ومسا  
لاحرمان فلا يتجرى لاعناق وادالم تحركا ان اتمته في بعض المحل اتاها في الكل كتطبيق نصف المرأة وبيع نصف مطلقه  
وعده الاساق ازالة الملك قصدا وموت العتق صبا لارالة لان المرأة ما يصر فها هو حقه لافها موصى عنه  
وحقه في الملك وهو سحر فكان الاعناق الذي هو اسقاطه تحريما قوله وبدا الرق الذي يحس في بيان احكامه وكان احقر  
لفظ الاسار من الملك فانه مسمى رما ولا يبيع مالكة المال ساقى مالكة المال حتى لا يملك العدة تناس المال وان ملكه  
المولى لصنام المملوكه مالا يعنى مملوكه من حيث الماله لاس من حيث الاسيابه فلا موصو ان يكون بالكاس به الاصل لان مالكة على العدة  
والمملوكية تنمى عن العهر تناسا فيان فلا يجمعان سمته واحدة في حق شخص واحد فان قيل يجوز ان يكون مملوكا من حيث انه  
مالك المال من حيث انه ادعى لاس حيب انه مال كما يلحق في مالكة المملوك قلنا لو قيل مالكة من حيث انه ادعى لم يرد منه ان  
المال مال المال ذلك لا يجوز لان المالك يمدل للمال سادل لا يجوز ان يكون العتق ان يتبدل في حاله واحدة كحالة ملكه  
بالس مال لان الضرورة دامت الى اتمامه كذا في بعض السور ولا يحلوا عن وبها فالاولى ان تيسر في هذا الحكم بالاجماع فان قيل منعه  
ان لا تنفي الرق منه ملك الصرف كذا معنى المية ملك المال لان العبد مملوك للمولى تحريما كما انه مملوك لافلانة مملوك له نصرا  
في نفسه ما تزوجا وقد فاس له المية الصرف وكان مائعا من المولى حتى ماسه ماهر ولكنه لم يصح ماله كاس حب التصرف في بيته  
حتى ان المولى لا يملك السر من حيث انه عده اعدا فعلى انه لا يملك في ملكه الصرف كما انه لم يصح ماله كاسه ماله في الاراء  
المحدود الفصا ص معنى مال كذا في التصرف كذا في مادي مادي المسوط اذ امت ان الرق مطلق مالكة الال راغب في الحكم

على الملك في حق الرق في ملكه والمالك في حق الرق في ملكه كما لا يملك كان الاعتناق لانه من احكام الملك  
 كالاقتناع وقال بالملك في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 الرقبة لا يثبت في حق العبد لعدم ابيته فكذا حكمه خلاف النكاح والافتراق دون المولى في اثبات الابدية في حق الرق في ملكه  
 ابيته العبد في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 وحسن المكاتب بالذكور ان حكم المالك في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 الاسلام يعني لما يملك الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 والاستطاعة من شرط وجوب الحج ولا قدره الموقوف في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 على المولى للمالك في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 من الوجوب الا ان يملك عليه في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 والصلوة العرض لبيت للمولى بالاحصاء والعبد في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 عن العرض خلاف الصغير اذ في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 الى موضع الادارة مما في طريق وصل اليه الصغير في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 فلولاه وادان المولى بالاحصاء في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 مملوك للمال وهو للمولى لا للعبد في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 وسافعه لادارة الظاهر من حق المولى في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 من المال هو النكاح والدم والحيوة لان الحجة محتكمة فان العبد بالرق لم يصير مملوكا من حيث النكاح الم والمحوقة فلم يسمع بالملك  
 اية الاشياء فكان في حق هذه الاشياء سماعا على اصل الحرية لاسياس حواص الانسانية والضرورة داعية على اسباب هذه المالكات الصا  
 لان العبد صفة الرق اهل للحاجة الى النكاح والى النكاح في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 مولاه وكلاهما لاساعد الحاجة وليس له عليه سماعا في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 ادان المولى دفع الضرر منه فان النكاح مستطعم للدم وفي اشياء دون رضا المولى اصراره لان المهر معلق برقة العبد اذ المولى هو المولى  
 ماله ما في المولى فلم يكن يدرس احاربه الا في حق المولى لواسطة حقيقة من المالك بالاعتناق بعد النكاح الصا من العبد دون احاربه ولو  
 احاربه دون الاعناق كان المالك للصلح العبد دون المولى ونسب الشهود بعد النكاح لا بعد الا حارة عرفا من حكم النكاح من العبد فانه هو  
 النكاح دون المولى ولا يقال ان المولى ملكه ساءه على النكاح ولو كان العبد بالملك النكاح لاسلك المولى في احاربه عليه لانه انما ملك احاربه صا  
 المالكين الزنا الذي هو ملك المالك الصا لالا ملك له اكان العبد هو المالك للصلح بعد الامارون المولى وموالمالك الطلاق الذي هو من  
 المكي صا هو المالك للنكاح وكذا الدم والحيوة لانه مملوك الى النكاح لانه مملوك له ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه كالاقتناع في حق الرق في ملكه  
 ملك المولى الما في دمه اذ الملك له فيه وصح اقرار العبد بالقصاص لانه اقرارا من ولي العاص منسحب اقراره ودمه موقوف في ذلك سئل المحر  
 وكان مد اقراره على نفسه لا على حق المولى في صحت المولى في الحال ونعتل المحر به لانه متع على



[illegible]

[illegible]

قل لا يستولى به من احرى استهما ما واقل لا يتحقق به قطع اليد المخرجة التي لها حكم نصف البدن في بعض الاحكام ومنها ما اذا  
 بقول ابن سبويه لا يثبت نصيب العبدية الموقوفة من شاة عشرة دراهم وكل والا فاشية حكم المصروع من رسول الله عليه السلام فان  
 لا يثبت ان المالكية النكاح كالمدة للعدل في ما يقتضيه لو جاز احد ما لو فقهنا على ادن المولى لفلان احرى والثاني اقتضاها بسلطان  
 سماعات الخرجية شجارت لثمة الى الاربع فقلنا انه كف على الاول لا يدل على الفصل كما في من نصي ما ان المالكية كانت مع الوفا  
 على ادن الولي وذلك لان الوقف لا مع الضرر من المولى من نصيب المالكية فلا يدل على فصلها ثم ادكها نصيب من  
 المالك في حق العبد ليس لفقه المالكية ولكن لتصف اهل ما ان ما كية فيما ملكه من المثلث مثل المالكية الموقوفة المالك  
 عن اسد لا اعم ما اذا انفصلت حقبة المصروع عن دية احرى هو ان الموقوف الفصل صا ان الدم في طيل القيمة ولما احرى  
 فيه العينة وحكمه العاقلة الا ان الموجب لفصل ومصر وره ما لا التي انقصت بها المالكية فادام ملكها نقص ومه باعتبار قيمته  
 ما لا نقصا بذلك حسب المال بل ومه لا يدل بالية راد الم يكن ايات الفصل الذي انقص به وهو المالكية ويكون ولا  
 الباقي لا اعتبارا بالمال يدل ومه لا يدل بالية وادام يكن ثبات الفصل بالاعتبار بالمال ان اردت قيمة المالكية على  
 دية احرى وحسب نقص مترا على كس يهدر له حطة لما يبادر وجوب الفصل للمولى لا يدل على انه يدل بالمالكية لان القصاص وحسب  
 الصا وهو يدل بالنسب الى اجماع كل الفصل حسب للعد ولله لا يعطى ومن العدس بدل ومه ولكن العد لا يصلح مستحقا فيستوى  
 المولى الذي هو اولى الناس به كما يقتضيه القصاص قوله وهدر اعد ما اي كون العد لا للتصرف في المال والمال حق في  
 عليه مدهما فان المادون صرف لنفسه لطريق الاصله لا الطريق العامة فيسب له الحكم الاصله ومو اليد على اية وكان  
 الاول فك احرى انما الرق ورفعا للمانع من النصف حكما واما ان اليد للعدس كسب عمره الكفاية الا ان الداراس الاول  
 غير لار له لحاق الاول عن العوض واليد انما مال كفاية لارمه لا ما نعوض كالمملك المسفاد المنة مع المتعاضد والبيع وحسب  
 رحمه الله يولس بل للتصرف معه ولا لا تيمان اليد ولكنه سفي التصف المادون من المولى هو يعرف للمولى لطريق اليانة كالموكل  
 مصرف للموكل في ذوق الاكساب مديان عمره بد المانع يقتضي على ان لا نوع من الجاهد ك ان امانى لا انواع كلها عدا وعدا السافر  
 رحمه الله لا يملك ك ان وان الاول الفصل لتوزيع مديانى لو ادن لمدته مترا ستة كان ما و ما اند الى ان احرى  
 عليه لان اسقاط الحق الاسقاط لفصل الوصية وما يحل ان فصل الوصية اتخ السافه حمة ما ان المقصود من التشر  
 حكمه ومو المالك وانه يحل له ان لا للعد لار لرق سرج من ان يكون اهل المملك واد الم يكن اهل المملك الدرس هو موقوف  
 التصرف لم يكن اهل السببه هو النصف لار مخرج الحكم لان انه لا يتصل عنه واد الم يكن اهل السببه مضمون لم يكن اهل السببه  
 اليد ايضا لان الداراسفاد المالك التصرف او ملك الرقة ومه عدم الاما ان السببه راد است انه ليس مال النصف  
 مضمون كان تصرفه بعد الاول اعمالا الى المخرج السافه كسوف اكل مضمون على ما و ان الاول مضمون لا مضمون لعموم النصف  
 الا ما السببه مضمون كسوف النصف كلام مضمون مضمون حكمه مضمون مضمون صالحة لارام الدين داعسا الكلام لصدوره  
 عن الابل وامله الحكم للعد عمر سافه لامل لاسبابه ما النصف لاسل بالرق وادامج نو كلة وتلب داية في الكبر  
 واحاراه في الدامات وكذا لارمه مملوك للعد لار لاراه اسفاره من صفه في التصرف بضمه اهل الاسحاب والاستيجار



















يعلق الموت مستنداً إلى سبب اعتل في طبيعة الأجزاء أو إلى إعياء الوجوب فيكون ذلك مستنداً إلى خراب الدمة وتعلق بالمال حكم الموت  
 يستند إلى سبب غير الموت من سبب الخبز تحت المعاداة على المرض بقدر الكثرة في الطائفة فاما أو فاجدا أو متعلبا على ما عرف في فريض العفة  
 وكونه من سبب يتعلق حتى الوارث والغريم المال كان من سبب يلحق على المرض فقد يات في حياته الحق أي حق الوارث والغريم وهو مقدار التلخيص في حق  
 الوارث لتعلق هذا القدر بجميع المال في حق الغريم فكان الدين مستعرقاً ولم تثبت المحر فيها لا يتعلق به حتى عليهم الوارث مثل  
 ما راد على الدين ومثل ما زاد على تلتى بالحق من الدين أو على تلتى الجميع ان لم يكن عليه دين ومثل ما يتعلق بحاجته المرض كالعفة وادارة  
 الطبيب والكفاج بمثل التل ومما نتم المحر اما تثبت بالمرض ادا اتصل بالموت مستنداً إلى اول المرض لان علة المحر مرض يميت النفس  
 المرض يقتل وحده الوصف لا تثبت المحر لعدم التمام لو صدق ادا اتصل بالموت صار اصل المرض موضوعاً بالامانة والتمسك إلى الموت  
 من اوله لان الموت يحصل لتعديها العمومي وراود الا الامر وكل امرجود من المرض معصوف موجب لالم تسر له فراحات مفرقة  
 سرت إلى الموت فانه يصاف إلى كنهه اول الاجيرة فتم المرض علة المحر بالصله بالموت من حين اصل المرض الذي اصابه كالحصاة  
 صار مصفاً بالمواد عند تمام المحل من اول المحل فيستند حكمه وهو المحر إلى اصل المرض والصبر وحده صار مصرف محو راعليه ولكن  
 دالم يعلم قبل انقضاء الموت انه يصل اهم لا يمكن انساب المحر بالتسكاد الاصل هو الاطلاق فقبل كل تصرف واقع من المرض يحمل الفسخ  
 كالمسح وبيع المحاماه فان الفول للصحة واجب في الحال للسك في موت المحر في الحال وامكان الدمارك بالفسخ المكفص عند  
 تحقق الحاحه اليه بالصل بالموت وكل تصرف واقع منه لا يتحمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت كالايمان او اوقع على حق غيرهم مال  
 اصل المرض عند اصابه المستعرق بالدين ا وارت مال اعنى عند اتيه سريده على ملك مال فحكم هذا المعنى حكم المتدبر في الموت  
 حتى كان عندا في سعادته وسائر حكامه وادالم يقع اعناق على من عزم ان وارث مال كان في المال وفاء بالدين وهو يحسب  
 من الملك لعد في الحال لعدم تعلق من احده بخلاف اعناق الرايس حسب مقدار من المرض في ملك اليد دون ملك الرضة غير  
 الوارث والعزم من ملك الرضة وصحة الاعناق سبي على ملك بالرفقة دون ملك اليد ولما صح اعناق الاثني مع ان اليد قد  
 رالت به لعد الملك قوله وكان العباس ان لا يملك المرضي الصلة وهي ملك مال لا يحصل له عوض مالي كالمسح والصدقة وكجوهاؤا  
 المحصول المالية للتداعي كالمسح وصدقة العطر والكفارات وكجوهاؤا الوصية بذلك اسي بالصله واداء المحصول المالية لما قلنا ان  
 المرض سبب تعلق حق الغير بالمال وذلك موجب للحم وبه الاساس من باب المخرج فالاصح من المرض كونه محو راعليه كما لا يتفق من  
 الصبي الا ان اسبح اسي لكن السابح حوز ذلك من الملك لظلاله فان الاساس معروبر باله مقصدي في عمله فيحصل عند حوز انما لا يبيعه  
 إلى طائفي طه فله مطر السابح له بالمالا ملك مال محب تصرفه لمدارك بعض ما تصرفه لبقوله عليه السلام ان التداعي للصديق عليكم  
 ملك امواكم في احوالكم كما راد على امواكم مصعوبة حيث سئم قوله ولما تولى السريخ الا لبياء للورثه فهو صا إلى المرض في اسداء  
 الاسلام لقوله تعالى كتب عليكم ادا حضر احدكم الموت ان ترك جيل الوصه للوالدين والاخرين بالمعروف وهذا كان يحرم في ذلك  
 سدا إلى البعض وبه صا له للصل ففسح ذلك لقوله عن كره لو صكم التدي اولادكم وقد من الله سبحانه سلام ذلك لقوله ان الله  
 اعطى كل دين حق حقه الا لا وصية الوارث فاسبح رحمه الله اسرار الى ما ذكره بالفقهاء ولما تولى السريخ اسي السابح الا لبياء  
 للورثه لقوله تعالى لو تركتم الدين اولادكم والطل الصاؤه اسي لبياء المرض للورثه سوليته منه لبحر العا عن حصة السديرة

اعتبارا لوجوب كل واحد من ذلك كما قال الله تعالى لا تقبلوا الرشوة والرشوة هي ما يقرب من الرشوة  
 قوله تعالى غير رشوة كان هذا الشرع من قبل كسح القبلة الى الكعبة لعل ذلك اى العباد المصدقين من كل وجه ويمكن ان يجعل هذا سببا  
 وهو ان يقال لما اوجرت الرشوة الى العباد فالتفت واشتد للمريض كان معنى ان يكون العباد بهلك الوارث لعدم تعلق حق الورثة به  
 كما جاز للاعتنى وكما لو وجب شيئا من مال له بعض ورثة في حالة الصحة من ان الشرع يشترط في حق المريض الوصية لورثته بقوله تعالى كسبكم  
 ان احضر احدكم الموت الآتية كسبكم الموت لما تولى ابياء الورثة منسوبة لوجوب العباد لهم بطل ذلك من كل وجه وصورة وصحة وشبهة لان  
 الشرع لما جرد عن اعيان البيع الى واريته من ماله في هذه الحالة صارت صورة افعال البيع ومساواة وصحة وشبهة سواء لان الصورة وشبهة  
 لمقتضى بالصحة في موضع اخر سمى بغيره الاشارة الى اتصال الصورة مع المريض من الوارث شيئا من اعيان التركة فانه لا يقع اتصاله بصحة  
 به المند سواء كان يمثل القيمة او لم يكن وعندنا لا يصح مثل القيمة لانه ليس في نصرة الطالب من الورثة عن تنجى ما سئل عنهم وهو المالىة مكان  
 الوارث والاصح فيه سواء الصحة رحمه الله يقول انه امر بعض ورثة بعض من اعيان ماله لقوله وهو نحو رخص ذلك لمن سائر الورثة  
 فلا يجوز كما لو ادعى ان لطلبي احد ورثة هذه الدار حصص من الميراث وهم الا ان من الورثة كما سئل ماله ماله سئل ما لعل فيما بينهم حتى  
 لو ادعى منهم ان يحل شيئا لنفسه حصص من الميراث لا يملك ذلك بدون رضا سائر الورثة حكما لانه لو قصد ان يارث بعض من  
 من ماله رغبة فصدقه فذلك اذ قصد ما ليس فذلك مستبعد منه مثل القيمة باكر للنسب ان البيع من الوارث العباد لورثته  
 من حيث انه اسار له ما ليس وان لم يكن الصا ومعنى لا يسر واد العوض منه لقصته عند المعاوضة فذلك لا يقع وسال الا ليعاونه  
 الا فاري فان المريض اذا اراد ان يبيع عدا حلقا فليس معنى رحمه الله لان في امره ليعرض الورثة ثمة الكذب  
 او من اجار ان يكون عرسه في هذا الامر اتصال بمال الميراث الى الوارث ليعرض من يكون وصته من حيث المعنى والكلان  
 امره ان يره فكون حراما لان سهمه الحرام حرام فذلك لم يصح امر المريض باستعارة ماله على الورث منه وان لم يورث الوارث  
 الدرس في حال صحة الميراث ان به العباد له ماله الدرس من حيث معنى ما بهما سلم ليعرض من وروحي من اني لو سأل رحمه الله ان اذ  
 امر باستعارة دين كان له على الوارث في حال الصحة يجوز ان الوارث عليه في الصحة فقد استحق برأه دمه عند امره باستعارة  
 الدين منه فلا يصح ذلك الاستعارة لمصره الا يبرح ان لو كان وفيه على اخصى ما واستيعاؤه في مرضه كان صحيحا من عواما للصحة  
 كما يقول امره بالاستعارة في الحاصل امره بالدين لان الدين ليعرض ما سألما وكان به امره الامر بالدين فلا يصح سحلاب  
 امره بالاستعارة من الاخصى لان المانع هناك حتى عمار للصحة وحق العباد عند المرض لا يعلق بالدين والاصح ان يعلق بها  
 ويؤسهم منهم فلم يصح امره بالاستعارة محلا لعلق عنهم فاما عن الوارث فليس بالدين جملة لان الوارث غلام  
 والبيع من الامر الوارث انما كان بحق الورثة واداه بالاستعارة في هذا الامر لادن لا يصح ان سحلاب هو سحلول حتى الورثة  
 فلا يجوز سطلها كما في المتوسط وسال المحقق طاهر ولما لم يذكره اسبح رحمه الله واما سأل سهمه فهو اذ ان المريض المحطة السحابة  
 المروية او الصحة السحابة المروية من واره فانه لا يجوز ان يبيع شيئا الوصية بالسحابة وعدوله عن طلاق المحسن بل  
 على ان عرسه اعيان سعة المحوذة اليه فانه لا يقوم عند المعاملة بحسبها مفسوب السحابة في حقه دفعا لغيره من الورثة فان غلب  
 تعلق بالاصل والوصف جميعا كما هو مقتضى في حق الصغار ومعا لغيرهم فان الاب والوصى لو باع مال الغير من نصيبه من غير





وہنا ما شیعہ محتاجہ و ہذا ما لا یصلح لفقہا حاجۃ فقہہ لیسقط اسے بالموت یا ہونے سے اب تکلیف بیان القسم الاول من کلام الایمان  
 و اسما لیسقط لان التکلیف یقتضی القدرۃ ما و اذ تحقق العجز اللارم الی لایرجی زوالہ مستط التکلیف ضرورت و قوله لقوات  
 فخر صد و ہذا لا و اذ من اختیار اشارۃ الی ہذا المعنی تم ہذا العرض بالنسبۃ الی الکلف من حیث الظاہر فاما المستثنی  
 صاحب الشرح بالمقصود من التکلیف بحقیقۃ التکلیف لیسقط ما علم علی ما علم مع طوا احتیاجا لیسقط من ان یفعل ما اختیارہ فشاہ بہ ان یتبرکہ  
 باختیارہ حیث ان علقہ و لہذا ای و لغواب ہذا العسر من و ہذا الادا من احیاء زلزال ان الزکوۃ لیسقط عن البیت ل  
 حکم الدعا سے محکوم او اس شرکت خلا و اللغات فی رحمہ اللہ ما سے انہ الفعل ہو المقصود سے حقوق المدقعات  
 عند ما و قد مات عنہ المال ہو المقصود و ہذا الفعل سے لوطیر العیبر سال الزکوۃ کاں لہ ان ماخذ مقدار الزکوۃ  
 وسطت الزکوۃ - حدہ کما فی بین الصاد و حدہ بالیس لہ ولایہ الا حد و لا یسقط بہ الزکوۃ سے ما عرف و کذا حکم  
 سائر العسر سے السقوط لغواب الادا من احیاء و اما سنی علیہ لما سم لا عیبر لان الاثر من احکام الاخرۃ و ہذا  
 بالاحیاء سے ملک الاحکام قوله - ما شیعہ علقہ لجا حیرہ بیان القسم الثاني و ہذا لایحل من ان کون سعلقا لیس  
 اولم یکن ہاں کاں سعلقا لیس کما فی المرمون - المساحر - العصب و الملع و الود لیس معنی سقاء ای معانی  
 علی ما و یل الملع لان علی العبد من العس غیر مقصودا المقصود سے حقوق العباد ہو المال و الفعل سے لعلق  
 ہوا انھم بالاموال سقی عن العبد من العس لعدالموت من کام العین سے مدہ لحصول المقصود و ہذا اباب الفصل  
 و ان لم یکن سعلقا لیس بل کاں سعلقا بالدمہ فلا یخلف من ان کون و حوہ لطرین النملہ کالھنہ - لم یکن کالذو  
 الواحہ بالمعا و حوہ ہاں کاں و عالم من بحر و الدمہ سے یمسم الیہ ای لدمہ سے ما مل الذکور و الصغیر الی  
 المحر و ما یو کدہ - الدم و ہذا الفصل لان صعب الدمہ بالموت - و صعبا بالمر لان المرت یرجى روالہ  
 عالما بالاعیان لا امر من و بالہ الموت لایرجى روالہ عادہ فلما لم یحتمل دمتہ العبد الدین دون الصام  
 بالیہ الرفقہ و الکسب الیہا لیسقط لایحتمل و - السب بالطرین الاولی قوله و لہذا سے دلاں الدمہ لایحتمل  
 ال من مقسمہا قال الوجه فی رحمہ اللہ ان الکمال عن السب المسلس لا یصح و الدم من کفیل لان الدمۃ لما حرب  
 او معتق بالموت یحتمل الدین مقسمہا صار الدین کالسائے احکام لدعا لغوب محملہ و الدلیل علیہا  
 موت الدین و عدمہ لغوب المطالبہ و لہذا سب الدین - و صف سمرعی لظہر فی بوعہ المطانہ سبب المطانہ مما لا یستحالیہ  
 طالعہ الملب بالدم - حدہ حوہ مطالعہ عمرہ و الدم من مال لوثر الولد و الوصى بالادامہ و لا کفیل لایالب و کما  
 سمرع لالرم المطانہ ساسطہ الاصل لالارام اصل الدین فلما عدت المطانہ ہما لہ فصیح لارما لعدہ سوطھا  
 الایکے ان ہذا الدین سے حکم المطانہ ل و من الکماہ و ادالمکات لیطالب المال و المم بحسن عیہ و ہاں لا یصح  
 الکفالہ لہا و ہما الی ان یکون ساسطہ الکفیل ارہما سے الاصل ہما الی عن الی لا یصح لایصح لو دسی الی ان  
 لرم علی الکفیل بالنس علی الاصل اصحابا لیسقط العبد المحج لہر الدین کم تکلف عہہ حل یصح و ان لم یکن العبد مطالعہ  
 ہاں - ہ لعدہ سے ح لکما لہ لای حی حامل مال ع کلف فیکون محملا لدین و المالیہ ماہ او مقصور ان لیسقط



کتاب الفرائض

الدين اذ لم يكن حق للغير شئ من اموالهم ما داموا متعلقين بها كالميراث المستحق للدين والشرع في مثل القرض والبيع المحاي في غير احوالها  
 ما ليس اذ لم يكن حق للغير شئ من اموالهم ما داموا متعلقين بها كالميراث المستحق للدين والشرع في مثل القرض والبيع المحاي في غير احوالها  
 اسس منها الى الوصية لانه واجب والوصية بشرع كان اسقاط الواجب اهم من الترخ ولا ان الدين حائل عنه وبين وجهه في القرض  
 استة وكان النظر في تقديره على الوصية ثم وصاياه من ثلثه واما عدم وصاياه على الميراث او الم تحاورا لثالث لان الشرع لم يطره  
 تقطع حق الوارث عن الثلث لمحاكاة الى تدارك ما فرطت في موته وبه الحاجة اقوى من الحاجة الى علامته الوارث منه في المال  
 لعدم الوصية على الميراث كيف وقد نص عليه لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ثم حيث ابي تحت الوارث طريق الخلافة  
 عن الميراث لان حاجته الى من يحل في امواله بعد موته وحرره عن الهبة الملك ما فيه فاقام الشرع اقرب الناس اليه مقامه ليكون  
 اسعاه ملك المنة بمهر له اتفاعة معسرة واليه اسير لقوله عليه الصلوة والسلام لا تمنعوا زكاتكم عنها ولا تصدقوا بها ان يمدحهم عاليا فيكفون  
 الناس وقوله لظلمه معطى بالجمع ال سب به الحق في الترتيب المذكور لظلمه لانه يقع راجع اليه في الكل كما ساقوله  
 ولما ابي ولما راسع في الحاجة لثقت الكفاية بعد موت المولى في خلاف لان صحته الكفاية ما عتارها لانه ليصير معفا ومحصل  
 له الدل مع ذلك معفاة فواب ملك الرمة وخاصة الى الاخرين بعد الموت ما ينة لا به يحاج الى حصول الاعتناء في مه بعد الموت  
 لمحصل الولاء له وللمخلص من العدا كما عاوب اسه ويحاج ايضا الى حصول بدل الكفاية على ملكه لسوق في مه دونه لمخلص  
 من العدا الصا لذلك لقب الكفاية بعد موت المولى يعقب لموت الكتاب عن واما بعد ما فتودحي كفاية مه ويحكم بحرية  
 في احرار من احرار جية ته حتى كمل ما لى سرا بالور به لعنق اولاده المولد دول المسردون في حال كفاية وهو مدبر  
 وان سعه ذو مال يريدين مات شمع الكفاية موهه المال كله لدرسه وه احد السامع لاجلها لمومت المامعي ليعطى الكتاب لوصول  
 الدل الى المولى او المعص من العص حانه تحصل الحرية واليه ليس يحمل العن امدا للمالي العن من احوال قوة المالكه  
 لا مصلو في امس ولا يحول ان سسر العن الى حال حيوه لان السعن بالشرط وعن الشرط وفي اساده الى حال حيوته اما ان العن فعل  
 وبه الشرط ومولا او ذوا ذوا احوال ما اذا اب المولى لان بعد الموت العول متقاء الكفاية ممكن لان محل العقد قائم فاعل العن والمولى اما  
 نصه معفا جدا او الدل بالكلية السائق وذلك قد صرح ولر في حال الحيوه موهه لا مصل الكفاية فاما بعد محمل العن واما محاج الى محله  
 السرف حال حيوه وسوت حله ودر لطلب محله منطل الحكم وكمن لول الكفاية معفاة وحته وملكه على سسل الاسحاج والدرم مان  
 الكتاب ملك مائة وصره من صفت الاكتساب يكافيه من بيت العدر السرف الصبا على سسل الدوم وب الكتاب ملك من ان كود  
 الكفاية من ملكه مخر به لصره وحرية كما سب للمالك من ان يعص منهم ملكه اصل المال وبه المالكه من الكتاب لمحاكاة اسل احترا  
 نفسه وحسره معفا واسطة ه المالكه المولة الماسه هذا العقد سرب لمحاكاة الى ملك الدل وصيره به معفا واسطة  
 وراعه وحرار الولاد الدى صار العن ممر له الدود عاوه الكتاب اوصى الخواج لان الحرية راس مال النحى في احكام الدنيا  
 الرمن في حكم الاموات الدل على كونه اقوى الخواج ارب في هذا العقد الى محله العن الدل لعله حره ذكره والنوم من  
 مال الدال سى انكم ليكون اقرب حصول المعصو وهو العن تم ما سب مالكه المولة في بعد و به لمحاكاة اسل ملك الدل  
 وسه الولاد اله لصره به معفا ملاا معى ما سب له كاس من المالكه لصره موي حيه اسل حصول الحرية كان اولي لان



[illegible]

عن الجدة فكما ثبت الملك للموكل ابتداء بعد صرف الوكيل بالشيء فإنه عن الوكيل وليه قوله تعالى ومن قبل سلطانا  
 جعلنا الولي سلطانا إن ابتداء ثبوت القصاص للولي القائم مقام المقتول ولهذا مع عفوا لو ارتقت قبل موت المقتول مع عفوا  
 أيضا استحق بالان الغنم وسدس اليه فيجب له قصود الامكان هذا معنى قول القصاص يجب للوليه ابتداء لسبب القصاص  
 وهو إشارة إلى القسم الرابع من الأقسام المذكورة فالثالث استثبت للوليه ابتداء كما لا يخفى أن يكون المال عند العار بالالوة  
 ابتداء من غير أن ثبت للسبب فيه من غير أن يحرم فيه سهام الأرب لال استحلف لا يعارق الأصل في الحكم لال استحلف  
 سوان البيت من العجوة قصدا والدول ومنه الوصايا فمحل مورثا كسائر التركة حتى تقدم حقوق الميت فيه على حق الورثة ويحل  
 عند ضرورة تقدير القصاص كأنه يؤول إلى الأصل لال استحلف يجب بالسبب الذي يجب به الأصل والسبب وهو القتل العقلي  
 عند وجوب استحلف الله وصار كاره هو الواجب منه الفصل كالتدبير في الفعل لال استحلف وكان الأصل في القصاص أن  
 أيضا لا واجب لمقاتلة تقويت دمه وحيوته إلا أناسه للوليه ابتداء للمالع وبه أنه لا يبيع كحاجة الميت بعد العاصر حوته  
 وإن درك البار الذي هو المقصود الأصلي حاصل للوليه لا للمقتول في استحلف عدم هذه المانع محل مورد ما عار في استحلف  
 الأصل اختلاف حالها وهو الال الأصل لا يصلح لرفع حوائج السبب ولا السبب مع السببه واستحلف يصلح لذلك وتثبت  
 السببه واستحلف قد عار في الأصل عند اختلاف الحال كالتمتع لقارق الوصو في سائر السببه اختلاف حالها وهو الال المارسة  
 السراب ملوك فكذا ههنا قوله وما أحكام الآخرة وهي أربعة أحكام الدماء كسب له على الحر من الحقوق المالية والمطالم  
 التي ترجع إلى النفس والعرض وما سبب عليه من الحقوق والمطالم وما سبب له من لواب وكرامه بواسطة الامساك واكتساب  
 الطالع وأخبار وما يلقاه من عفاف بلاده بواسطة المعاصي والنقص في العبادات ولحق في جميع هذه الأحكام حكم الال  
 الال العسر للميت في حكم الآخرة كالرحم للمبار والمبار للطفل في حق الدنيا من حيث الال السبب وضع فيه للزوج وللحق العسر  
 العاصر والأحكام الآخرة فكان طلست فيه حكم الاضرار فما ترجع إلى أحكام الآخرة كما الال للجنس حكم الال حرام ما يرجع إلى أحكام الدنيا  
 روضة دار ابي يور وروضة دار اركان من اهل الكرامة والنواب او حصره ما كان من اهل السفاوه والعفاف في حق الال  
 الال لصوره لار وروضة كرمه وفصله وال بعد من روضه العسر وعذاره سمه وطوله انه الكريم لمعهم والمديان ذو اللطف والفصل الحسن  
**فصل في العوارض المكنية قوله** وانا اقول فكلما اقول اعطاه والسي يملأ به وروضة اعرض من غله ما سبب له  
 المعلوم ساد اقول محقق بالمعروف كما محقق بالموجود او يكون المعلوم اقول من اجل في اكل وكلامها فاسد وروضة  
 لصاد العلم عند احتمال ولصوره واحتر من الاشياء التي لا علم لها فاحتمال الوصف ما يجعل لعدم تصور العلم بها وانه الصانع  
 في الآخرة أصلا ذكر في بعض السراج انه الما قبل لعول في الآخرة لانه استحلف في دماء الكافرا في اعطاه علم من بالاحكام علم  
 خلاف ما سبب في الاسلام في احكام الدنيا فعلى الوصفه حرمه اذ ما يصلح راحة للعرض وادخله ليل السراج في الاحكام علم  
 احملت النعيم مثل حره انحر وكبح الحرام وكبحها حتى الال اعطاه ليل راحة للعرض فاما في حكم لا يحمل السبل فلا  
 حتى انه لا يعطى للكفر حكم لصحة حاله كذا قل اولو يوسف محمد رحمة الله الا انهما فاهين انحر ومن كبح الحرام على ما عرف تمام  
 في اصول الفقه لعمر الاسلام ولا يحمل به الما سبب لانه لما جعل عدل في احكام الدنيا ما الاله من عقوبة العبد فلا حمله حمله

عندنا الصلح في الدين ان لم يرفع عن هذا الاخرة قوله لا اله الا الله وحدهما الاكلح الامكار بعد حصول العلم ووضع الدليل  
 قال الله تعالى محمد وآله اسماؤه على نفسها القسم ظلالا وعلاوة عن هذا المثل لو انما المقاصي المدعى عليه بعد عوحي المدعى الحمد  
 يعرفها احاب يكون احرازها كغيره وجوده وطوع الدليل لان الايات الدلالة على وحدانية الصانع حل خلال كمال قدرته  
 عطية الوسيمة لا تدرى ولا يحصى على من لا يملك كما قال الواثقانية شمسها كيف لعصى الاله في ام كيف سحر واحدة  
 في كل شئ له آية في كل شئ على الله واحد في كل الدلائل على صحة رساله الرسل من المعجرات المعجزة والناجيه طاسره  
 محسوسة في رساله او وجه الى رد هذا الكبار لا وقد اعلنت تلك المعجرات بعد القرائن بانهم بالموافاة قد اوردوا الى رساله انما كان الكبار متبعين  
 انما الكبار في كل ذلك لم يحل حمل الكافر على وجه الاخر قوله وحمل هو دور ابي حنبل في كفاة كذا يصلح عند اني الاخرة الصاوي هو من صاحب  
 في صفات الصانع وحمل على المعتر له بالصفات فاهم انكر وهذا حقيقة لقولهم ان تعالي عالم بلا علم قادر لا قدره سمع بلا سمع بصير  
 وكذا في سائر الصفات وسئل حمل انكره فاهم فالواحد من صفات الصانع هو وحده والاعماله تسهل من الله تعالي مخلقه في  
 صفاته وبهذا النوع من الحمل باطل لا يصلح عند راي الاخرة لانه مخالف للدليل الواضح الذي لا سبته فيه سمعا وعقلا انما السمع هو العاني  
 ولا يحطون لتشتي من علمه لا اساسا اسر له لعل ان الصانع هو الراق ذو القوة المتين ان الله له وحصل على العاقل الى غير ما من الايات  
 فانما تدل على ان الله تعالي صفات هي معان ورايات الداب وانما العقل هو الالحاد كذا ذلك على وجود الصانع حل حاله  
 ذلك على كونه حاقا قادرا سمعا عالما بصيرا فوجب ان يكون له حيو وعلم وقدره وتبع ولصور ان يكون هذه الصفات معاني ورايات  
 الداب او حمل العقل ان حكم العالم لا علم له وحى لا حيو له وقادر لا زور له ولا يعرف من قول العاقل ليس لعالم ومن قوله لا علم له  
 كذا في جميع الصفات ودر عرف بذلك العقل الصاوي ما هو محال لحدوث فلا يجوز ان يكون صفاته تعالي حادثة كذا  
 حوت الداب الذي هو محال حسب الدليل الواضح الذي لا سبته فيه تعالي هو هو صفات الكمال سره عن البصيرة والذات والصفات  
 فانه مداه وليس بانواعه تتحدث ورسول بل هي الرسل لا اولها الله لا آخر لها فكان ما ذهب اليه بل هو باطلا وهو احد صفاته  
 الدليل فلا يصلح عند راي الاخرة وكذا حملهم بالحكام الاخره سئل حمل المعتر له لسؤال المنكر والمنكر عداس العدم والمعاد السقاة لابر  
 الكبار وجوار الصانع عاويون السرك من حمار ارجح اهل الكنائس الموحدين من الباروا كما هم اماها وسئل انكار انهم حيو الاله والواحد  
 انما هو حمل باطل لان الدلائل الباطنة هذه الاحكام من الكتاب واسمه كسره واسم لا يحصى على من يامل صفاته الصاوي  
 فاحمل بها لا يكون عند راي الاخرة كحمل الكافر وكذا حمل الباطني وهو الذي خرج عن طاعة الامام ابي طالب عليه السلام على ابي  
 والامام على الباطل همسكافي ذلك ما ويل فاسد وان لم يكن له ما دلت على حكم حكم المنصوص كجاسته لا يصلح عند راي الاخرة مخالف  
 للدليل الواضح فان الدلائل على كون الامام العقل على ابي سئل اكلها الراسدين من سلك طريقهم لا كنه على وجه  
 حاد نامكاسا سعاد الله صفة صفة على معونه وصفه السعاه وهي ما روي ان المحال له لما استحكمت من على وسعاد رضى رضى  
 كسر اقتل من الصاوي من المسلمين حمل اصحاب محاوره المصاحف على رؤس الرباح وقالوا الاصحاح على رضى الله عنه مساوكم  
 كذا في تعالي يدعونكم الى العمل فاحاصحاب على رضى الله عنه الى ذلك وامدعوا عن الصاوي سم العقوا على ان باحدوا  
 انما كل جابر من العقول الحكما على انما هو امام كان شئ في سنة عنه لا رضى منكسج اصبح عليه اصحابه فواحد منهم علم





على صاحب الزمان عليه السلام ذلك بالاحكام التي لا يملكها الا الله تعالى والى النبي والرسول في الامور التي لا يملكها الا الله تعالى  
 روى عن محمد بن عمار قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اتفقوا من النفوس والاشياء والالزام في الحكم  
 لانهم كانوا حقيقين الاسلام وقد ظهروا في التنازل والالزام اذ كانت منقطعة للشيعة فلا يكون على ازار  
 الصالحين في الحكم ولكن انما يتبين من رتبهم ولا ينفى اهل العدل مثله وانهم محققون في قبالهم ومما يشكون الامر في  
 وحاصل بعض الفصل ان المعية للحكم اجتماع التنازل والمصلحة فاد اشترطوا جميعا في الاحكام في حق ضمان المصالح  
 لو ان قوما غير متادلس علموا على يد من كذا والا لعس واستمكوا الاموال ثم طهر عليهم اهل العدل احدوا جميع ذلك تجرد  
 والمصلحة عن التنازل قوله ذلك اسي ومثل جعل الساعي وصاحب الهوى حمل من جالف في جهاده الكتاب والسنة المستورة  
 مثل العسوي مع اجاب اولاد كان سر الرعي واداد الاصعاني من ماله من اصحاب القواسم ليعولون بحواريج ام الولد  
 متمسكين في ذلك لما روى عن جابر بن عبد الله قال كبايع اصحاب الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالي لسان  
 ومجلية للشيخ قبل الولادة معلومة ميا سمس فلا يرفع بعد الولادة بالسك عند جمهور العلماء ولا يجوز جعله لالة لا مار المشورة  
 مثل قوله عليه السلام المامة ولدته من سديا هي محقة من ربه وباروي عن سعيد بن المسيب انه قال قال رسول الله  
 عليه السلام لعنوا ابان الاولاد من غير الملك والاحسين في من وباروي عن عمر رضي الله عنه انه كان سادسي على المسألة ان  
 بيع اصحاب الاولاد حرام ولا يرق عليها بعد موت مولاهما وجه اتفاقنا بالقرن الثاني بالقبول العقد الاحماع على عدم حواره منعها  
 فكان القول بان حواريجها لا تحدث في المشورة والاحماع فكان مردودا ومثل العسوي سر وكن المسمية عند العمل لعوله عليه السلام قسمة  
 في قلب كل امر مؤمن ما تصاحبه من ترك المسمية بالسلب فانه جالف لعوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لعنوا  
 بالعصاة اذ اوجدها القتل في محله ولا يدر فاملكه العصاة على اهل المحلة والديه على حواء فليعلم عدوا ولا يملك ذلك احد من  
 احسن السافعي في قوله في العديم اكل من العدل واهل المحلة عدوه طاهرة الهوى ويؤمل بالعلية على طالع الصانع صدق الله  
 يوم الولي ما لعن القاتل منهم ثم كملوا في حسمين ميمياء فله عدا فاد اختلف نقص من الهائل متمسكين في ذلك لظا قوله  
 عليه السلام لا ولي له المعتول الذي وحدث جيرة ليعول السجون دم صاحبكم احدى ابي لدم فامل صاحبكم وجه من ابي حواس  
 بالقسامة الاحادس المسورة قال النبي عليه السلام قصي بالعصاة الدية على الموتى قبل جديس اظهرهم ردوا ان رجلا جارا الى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حال في وحد احمي فيماني في فلان حال وليس احترس سيوتهم حسمين جلا ليعولوا بانه ما فاملكاه  
 ما علموا فاما فعال الس من احمي الابد افعال نعم ولك ما من الليل في احتراس فليأخذ من اذعه دار حب وكان الى وادعه مقصي عمر  
 رضي الله عنه علمهم بالعصاة والدية فوالوا الا ايجام اذع عن اموال الاموال اذع عن اما افعال حقيم دماؤكم باما لكم وبعكم  
 الدية لوجود الفصل من اظهركم وكان ذلك المحصر من الصي لم يكره على جلا محل الاحماع فكان القول لوجوب العصا من ما جلا لعل  
 لصد الاداء كطاسر التمسوة ولقول عليه السلام لعن على المحدي والمفس على من اكره كان مردودا والعصا لسان من اكره  
 لوجوب العصا ولسا يدا احد وليس المدعي على ما روى ان النبي عليه السلام قصي ملك فله جالف للكتاب وهو جلا لعل  
 واسمعه واشتم من جالكه الى ان قال ذلكم اسطعوا لشرهم للسهادة وادع في ان لا تروا والحدت المستورة





[illegible]

حصل العلم للشيخ والمولى والمراد منه الامور في كل واحد من هذه الامور الدرام صيرت كغيره على المولى الذي افاض به عليه السلام  
 ويأثم على الشيخ صير الجار بالبيع ويلزم الاحكام الكتاب على المرأة بالانكاح فتوقف ثبوت هذه الامور على العلم كاحكام الشرع و  
 شرط الوجوب جهة المولى الذي يبيع من غير سالة العداو للعلة لان صير المرأة على ما في بيان اناس من قولة والاسم النكاح  
 بنحو العتق اسي اذا اعتقت الامة المنكوحه ثبت لها انكاحان شارب اقامت مع الزوج وال سائر فارقته لقوله عليه السلام ولا  
 لغيره حين اعتق ملك فصارت فاختار من يبيع بمسألة آخر المجلس لانه ما ثبت بغيره السريع فكونه بمسألة البابت تحير الروح  
 ونسبها بحار الفاقة فان لم تعلم بالانكاح او علم به ولم تعلم بثبوت انكاحها لم يمسرها كالانكاح مما عدا حق كان لها مجلس العلم  
 بعد ذلك لانه اذا عرفت لغيره الروم باده الملك عليها وانكاح الصلح عدا اللدفع والان دليل العلم بانكاحها في حق الانكاح سحوله  
 محمد به المولى فلا يصح لمعرفه احكام السريع فلا تقوم اسباب الدليل في دار الاسلام مع العلم وكذا دليل العلم بالانكاح  
 لان المولى مسنده فلا يمكنها الوقوف عليه قبل الاحراز كحالات انكاحها بالملوع على ما عرف اذ ارجح انكاحها لغيره غير  
 الاب وانكاح من الاول والصح النكاح وثبت لهما انكاح في قول اني صدقه ومحمد رحمهما الله لان السروج صدر من موقفا لغيره  
 بالعبادة الى الاب وقد طرأ منه الفصول في المباح ثوب الولاء في المال فثبت لهما انكاحا او انكاحا العتق بالملوع كالاتا اذا  
 اعتق ونسبها بحار الملوع وهو مطلق بالسكوت في حاشيا اذا كانت كمر الان واثبت انكاحها لعدم تمام الرضا بهما ورضاء  
 السكر بالاعه سم لسكوها سعة كما للور وحب بعد الملوع فكسب ولحقه الولاءت مما لا سطل حارها بالسكوت كما لم سطل حيار  
 العلم به فان لم تعلم بالنكاح وقت الملوع كان كحل مما عدا انكاحها لدليل اذ الولاء مسنده بالنكاح وال علمت بالنكاح و  
 لم تعلم بانكاحها لم تعد وحل سكوها رضاء لان دليل العلم بانكاحها في حاشيا مسنده بالنكاح وال علمت بالنكاح و  
 وعدم المانع من العلم اذ لم يكن سحوله قبل الملوع سبي سمعها عن العلم كان سندا ما ان سطل بالنكاح الية بعد الملوع  
 فلا تعدر ما كحل لانكاحا تريد ذلك الدرام مسح النكاح على الروح لان حاشيا الملوع سري لا ام الفص لا اللدفع لان من له انكاح  
 لا يدفع صراطا لغيره فان السلة معروفة مما اذا كان الروح كعواد المهر ونسرو لم يفعل ذلك محله وصفا فثبت ان سرعة  
 الدرام في حق انكاحهم الآخر وانكحل لا الصلح حاشيا للدرام ولحقه تدفع رواده الملك لغيره وانكحل الصلح عدا اللدفع ولما  
 شرط الفصا الولاء العرقه في حاشيا اللدفع فتعلم بانكاحها بالملوع حاشيا لغيره العصار سري الآخر ولم سطل حاشيا لغيره بل ثبت  
 العرقه عن انكاحها لان السب رواده ملك الروح عليها فانه قبل العرقه كان الملك مزاحما في سرائس وملك  
 عليها لطلبه وسد لاد ذلك بالعرقه فكان لها ان تدفع الريادة ولا سطل الى دفع الريادة الا بدفع اصل  
 الملك فكذا ان دفع اسباب الملك عند عدم رضاهما سم لا يوقف على الفصا فكذلك دفع رواده الملك فانما  
 في حب الملوع فاذا الملك والمماست بالعرقه فكان لها ان تدفع الريادة انكاحا لغيره سرك السطرس الكولي  
 وذلك عند من فلام العرقه الا بالعصار قولة واما السكر كذا قبل سطر لعلى على الفعل مساسه بعض  
 الاسباب الموجهة فمع الاساس عن العمل موجب عليه من غير ان سريته اذ ليس الكا ان اهل الخطاب فعد هذا  
 القول لا يكون ما حصل من سب الد اهل ان من سب الد كالا ليس سب سطل فهو علة لغيره

الانسان مع موافقته بها مشروطة على الاستجابات الموجبة لسانه في مرضه وعلية قيل هو معنى شموله العقل عند ما شرف  
 بعض الاسباب التي هي على هذا القول لتساوه في الجواب والاعتدال يكون انما يتاخر في الزجر عليه مما شرفه في قوله لان  
 يكون العقل باقيا عليه لانه يعرف ما يجره لم يبق المسكران من آثار العقل في فلا يكلم متفقا به و هو لو كان مسكرا بطريق مباح  
 شرب الدواء في مسكرا حاصل لشرب الدواء مثل الاثنيون والشيخ كذا ذكره في الاسلام رحمة الله عليه وذكره القاضي في الامام محمد بن  
 رحمه الله في ما رواه وسره في الجابح الصغر فاعلم الى متيقنه وسيعيان العورسي رضى الله عنهما ان الرجل ان كان عالما  
 بعقل المتع وتاخره في العقل ثم اقيم على اكثر فانه يقع ظلاله وقتا وودكر في المنسوط لاسباب ما تنه اوسى الانسان بالمتع  
 حال اراد ان يب عتقه من هذا سعي له ان يفعل ذلك لان السرب على قصد السكر حرام وسرب المسكر والمصطر  
 اى كسكر حاصل لسرب المسكر مما هو كذا الحرام وسرب المصطر اياها ان اصطر الى تسبعا للعطس مسكرا وانه اى هذا  
 النوع من السكر مسر له الاسما حتى مع صحه الطلقات والعتاق وسائر المصروف لانه ليس من حسن الموصفات  
 احكام المرض وسكره بطريق محظور ومسكره حاصل سرب كل محرم من الاسباب نحو الخمر المطبوع ما دون طيه المصغر  
 وكذا انه اى هذا النوع من السكر لاسباب الخطايا بالجماع لانه الى حال ما بها الدس انما لانه لو اتصلوا به  
 سكر حتى يعلموا ما يقولون فان كان باحظا ما في حال سكره فلا سبه فانه ليس بموافق للخطايا وان كان في حاله  
 المصغر فذلك الصواب لو كان ما قاله لصار كانه لم يفسد اداسا ثم حرم عن ابله خطايا فلا يصح الا ان الواو  
 للجمال والاحوال شرط وحسنه في كنهه لك للعقل اذا حصل فلا سب لانه او ساءه طاسرا لاسباب الخطايا  
 حاله سافله ولما صح هذا عما اراد ابل للخطايا في حال السكر فان مثل السكر نوره عن استعمال العقل به خطا كانه  
 الاسما حتى ان لم يخطا خطايا عنه او ساءه كالتاسم التي عليه فكلما خطايا المما سوجه على العدم بعد ان احل  
 اهم من الطلقات في المصغر عن عقل مقامه مسر لغير الوصف على حقيقته بالسكرا ليعتد به المعنى ثم يدر على  
 فهم الخطايا ان فاساد ما وده لصلح عراني سب خطايا وما هو عليه لانه اودى الى سلبه بالنسبة الى  
 اخرج فاما اذا فاسد سببه عنه عدت فانه حررا عليه معنى الخطايا منه جماعا عليه وذلك لانه لما  
 كان في وسعه دفع السكر عن نفسه بالامتناع عن السرب كان وبالافدام على السرب مصعبا للصدرة في التكلم  
 سوجه عليه في حق الامم ان لم يبق في حق الاداء وكذا الطريق في التكلم بالعداوات في حقه وان كان لا يصدر على  
 الاداء بل يصح منه ان يركب في السج والابواب واما ان السكران مخاطب من ان السكر لا عقل سماء  
 من الابله لاسباب العقل والنعوة وسكره لا يورث العقل بالافدام فلهذا احكام السج كلها من الصلوة والنعوم وغيرها  
 وسعه لغيره فانه كلما هو لا عقله عدا كالطلاق والعتاق والنج والسرور وتوكل الولد الصغير وسره وادراسه واستمره  
 وعمره لانه مخاطب كالصاحب وما السكر لاسعدم عقله واما العقل عليه بامره عن استعمال عقله وذلك لا يورث لغيره كذا في  
 اسره المنسوط  
 ولا الرده اسما ما فاجها لا يقع منه حتى اذا تكلم بكلمة الكفر لم يحكم بكفره ولم تترامه اسما  
 وفي العباس وهو قول الى يوسف رحمه الله عليه على ما ذكر في شرح النوازل من من امراته لانه مخاطب

في كنهه لاسباب الخطايا



كما انما في اعتبار احوال المدعي المستأجر وحده المستأجر فانما يرد في ما يقدّر ولا اعتقاد في ذلك من ان السكران غير مستحق لما قيل  
 في دليل التذكرة بعد الصواب كان من عقد العلق لا من شرطه فانما يرد في ما يقدّر ولا اعتقاد في ذلك من ان السكران غير مستحق لما قيل  
 او كان كذا كان بغير العلم بالسكران من العقد فلا يكون السكران مستحقا في الضمير جعل كانه لم يشر - ملكا كما نوجب على سائر النسخ  
 كلمة الكفر حقا كلف ولا يثبت سكران من الحكم بكلمة الكفر عادة ويزا بخلات ما اذا حكم بالكفر بالزلا لا من مقتضى استحقاق بالدين وهو كقول  
 صدر عن صدر صحيح فمعتر لا يقال لا يحمل سكر المخطور عند راني الردة حتى يجمع معها سكران فيجعل عدواني غير ايضا لا يقول عدم صحة الرد  
 لغوات كنهان بغير العلم بالسكران لا ان السكر جعل عدوانيها بخلات ما منى على العادة من الاحكام مثل المطلق والعاق والعقود والامان  
 سكر النصف قد يحسن مناس الاصل ايضا الى المحل فوجب القول بصحتها قوله الاقرار بالحدود واسه الاقرار بالشرع اسباب  
 الحدود والحدود لا يحل في مثل هذه الرماه السبب السوء الصغرى والكبرى فاذا اقر نسبي من هذه الحدود لم يوجد في الرجوع على النسخ  
 هذه الحدود ويخرج من هذه فانه دليل الرجوع وهذا السكوت السكوت لا يثبت في النسخ لا يثبت في النسخ لا يثبت في النسخ لا يثبت في النسخ لا يثبت في النسخ  
 على قول فانهم السكر مقام الرجوع فمعنى ما يحمل الرجوع من الاقرار بغير الردة لا قرار بالحدود من مناسير سبب فلهذا - مواضعه قوله حتى لو كان  
 في سكره كذا رايها فلا يصح سكر سكره - للحدود فصل سبب منعه فانه يصلح سببا لمعنى وكذا الحكم في مناسير سكره - مواضعه قوله حتى لو كان  
 ذلك انما لا يمنع صحة الرجوع لا سطر لان حد العرف والعقاص من حقوق العباد فلهذا الرجوع وهو السكر اولي  
 ان لا يثبت في ردو كحتم الرجوع اشارة الى ان الكافر الاسلام في حاله السكر حكمه صحة اسلامه ولو جرد ان الركنين برحقا كما  
 الاسلام في الكفر راسل الرجوع وهو السكر وان كان بغيره لكن الاسلام في فصل الرجوع كونه - دلاله ربه مثل الرجوع في  
 انما لردو والسكران في صحته ما يمكن اسبابها ما منع من غيرها قوله وانما بهل - الا لاسي لغة في الاصطلاح - ان - دلاله ربه  
 صحة النسخ الرد لانها وضع اللغة لا سطر كالا سطر لا يمكن المتكلم والاسان لعلوا الناطق بل لمداد وضع العقل والسرور فان الحكم بغير  
 عقلا فاده معناه حصه كان او حتى - النسخ السريع موضوع لا فاده حكما فاذن الحكم بغير موضوعه اعم من موضوعه فاده معناه  
 اصلا واريد بالنسخ موضوع السري موضوع عدم افاذه الحكم اصلا فهو لغيره من عا ذكرها الفصل عن المحار والهران الموضع  
 الحكم بغيره فاده المعنى في ما مر وان يكن الموضع له اللغوي مراد وفي الديل كذا هما المعنى مراد ولها فاده الشرح رحمه الله تعالى  
 او لعلها لا يفسد فاده اصلا وهو معنى ما قبل عن السح اني مصور ربه ان الديل لا يرد في معنى لغيره من عا ذكرها الفصل عن المحار والهران الموضع  
 المحقق وعامل الديل المحقق داخل في الحد كما يخصه فكان الديل نجا لهما لهما او لهما احوار المحار في كلام صاحب السح ولا نور الديل في  
 الاسلام حله عن الفاه وهو ما ظن لا ما في الرضا بالناس - معنى لما كان الديل ما فاه كان ال عمر ساف لغيره  
 مناسيره نفسه النسخ لان البارل تكلم ما بهل - عن احصاء صحيح و صامام ولها امي دلاله لاساسه الرضا بالناس  
 كغيره رده - رلا لان الحكم بكلمة الكفر لا استحقاق بالدين الحق وهو كغيره من مبريد نفسه الديل ما بهل بخلات المكر على الكفر او  
 على لسانه كلمة الكفر حسب الكفر لا غير راض بالناس - والحكم جمعها فصار كان المناسره لم يوجد وكذا معنى الديل في  
 الاحصاء حكم امي تكلم ما بهل - والرضا - مبريد ط الحما في البيع فانه لعدم الرضا والاحياء في الحكم الحكم لا غير ولا  
 الرضا والاحصاء في معنى مناسيره السبب لان قوله تحت والمشرية بوجه ربه العا - ساره فلهذا في الديل بوجه ربه



ما يراو لو اعتبر في البذل لصار العقد فاسدا لان اعيان النقيض غير داخل في العقد فيجوز قول العقد فيه  
شترط لا يفسد البيع بالالف ويصير كانه قال بعتك ما ليس علي ان لا يحل احد النقيض لان عمل العمل في  
بيع الوجوب لانه الاخراج بعد الوجوب بمنزلة تسوية الخيار وهو شرط فاسد لانه ليس مقتضيا للعقد وانه يفسد لا احد  
المقتضى من اولها ففسد العقد كما اذا جمع بين حر وعبد في البيع وتصل التمس وهو مقتضى قوله والعمل في المواصفة  
في البذل كحل البذل يعني قول تمام البذل بطلان العقد في الالف الزيادة لما خرج عنه التسمية  
بالمواصفة كما استمرط قوله استمرط قول بالفس من مقتضيات العقد وادراك كذا لم يكن العمل بما قصد من  
البيع للعقد وهو المراد بالمواصفة في البذل لا بد من كل واحدة من المواصفات مالا حرمي او العمل بالمواصفة  
والعمل بالمواصفة في العقد التمس بوجوه فسادها فكان العمل بالاصل في المواصفة في الاصل في ان ينفذ البيع  
فيحتمل عند تعارض المواصفات فيهما في اصل للعقد والبذل اولى من العمل بالمواصفة في الوصف وهي ان ينفذ  
الالف الثاني لان الوصف مانع والاصل متسوع فكان هو اولى مالا عارض من الوصف فلو كان ذلك عارض التسمية فكان  
التمس التمس وهدا في البيع كحل العقد حسب كمال الاصل مالا عارض على ما منته فامكن العمل في مواصفات وهدا  
المواصفة ما لم يفسد في اصل العقد والمواصفة بالبر في رالحصر وكذا الخلاف مما اذا انفصل على انه لم يحصر مما سمي او جعل  
لان الحصر هو الاصل عنه في العمل به اولى ما لم يكن في عهد ما الاصل عنه فالحمل به اولى ما لم يكن في عهد ما الاصل هو المواصفة  
كان العمل مما احصى عند الامكان واما اذا توصل على البيع مما به رمار على ان كان التمس الف درهم فان البيع حازر  
مالا عارض على كل حال سواء انفصل على الاعراض وعلى السوا او على انه لم يحصر باسمي او جعله وهدا مستحسنا ما في الفقه  
البيع فاسد لانهما قصد العمل بما سمي لم يذكر في العقد ما قصد ان يكون مما ولا يمكنه بالذكر في العقد بل شرط ذكر البذل في  
العقد فلا من وجه الاستحسان ان البيع لا يصح الا بتسمية البذل مما قصد الحصر في اصل للعقد فلا بد من صحة ذلك بان يفسد  
البيع مما سمي البذل بوضوح اذ ان المعاهدة بعد المعاهدة في البيع المطال للعقد الاول فاسد لانهما لو تعاونا في دارهم معا  
بالف درهم كان البيع ان في مطلق البيع الاول كذا كذا يكون البيع بعد المواصفة خلاف حسن ما لو اوصفا عليه مطلقا لم يفسد  
كذا في المسبوط وقرى ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في العمل بعد البذل والعمل خمسة فاعلم المواصفة في الفصل الاول  
في الفصل الثاني حب قال لا يفسد البيع بالالف في الفصل الاول ما سمي بالالف في الثاني لان العمل بالمواصفة في قدر البذل مع  
العمل بالحد في اصل للعقد يمكن بان يحل للعقد مائة الف وان كان كما يسمى الفصل لان الالف في الالف موجود  
البر بالالف وكان اسمي للاخر شرطه طالب له لانهما وان ذكراه والعقد لا يفسد واحد منهما لانهما على انه برل  
وليس لغيرهما ولا المطالبة وكل شرط لا طالب له من العباد لا يفسد به العقد كما اذا سري ورسا على ان يحل كل يوم كذا ما  
من السرا وادام سري حمارا على ان لا يحل عليه اكثر من كذا ساس السنة لا يفسد به العقد كذا ما وادراك كذا لم يفسد البيع  
في مطلق الالف الاخر فاما في البرل كذا البذل فالعمل بالمواصفة مع العمل بالحد في اصل للعقد يمكن لان اعطاء المواصفة  
بوجوب حلف العقد عن التمس والبيع لا يصح بغير من فصار العمل بالحد في اصل للعقد وهو ان يفسد في اول لان العقد اصل التمس











على مال والصالح عن دم الميراثية الكل موافق الحكم والقول نعم انما يجب العمل بالمواصفة فيما لو فرضية المرل وهو ما يحتمل القصد كالبيع  
والا باجادة وما كان المال فيه مقصودا على اصل ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا انفك على ثبوت التصرف على الواصفة اما اذا  
انفك على انه لم يحضر بما شئى عند العقد او اخلاصه للماء والاعراض على محل التصرف على العقد مما اذا لم يحضر بما شئى وعمل  
القول قول من يبيع المجد والاعراض فيما اذا انفك على قول احنيفة رضي الله تعالى عنه محتمل العمل بصفة الايجاب والحد  
اولى لان الاصل في العقود الشرعية لزوم الصحة وانما تغير لعارض دس او عديم للماء على المواصفة فهو متوسك بالاصل  
فكان القول قوله وكان دعوى الآخر كدعواه جازا لشرط فلا يقتل ويبيع او الانفك على انه لم يحضر بما شئى اجماع العقدة  
لان مطلقه لقصص الصحة والمواصفة السابقة لم تذكر في العقد فلا يكون مؤثرة فيه كما لو توافعا على شرط خيار او حل ولم  
يذكر ذلك في العقد لم يثبت الخيار والاصل هذا مثله وعندهما العمل بالمواصفة اولى حتى كان القول قول من دعوى المصار  
في صورة الاختلاف وكان العقد فاسدا فيما اذا لم يحضر بما شئى لاسيما التوافعا الا لسيا عليه ضوابط المال عن مد التعلل يكون  
معلوما ما عطف على تلك المواصفة ما عدا الطاهر لم يتحقق خلاف لانه اذا لم يعمل بما عليه كان تفعلا لهما صحا استقالاتا  
الصيد وليس سلما الى الطاهر فهو صحة كما قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كان هذا الطاهر معارضا له ترجح السائق منها او  
استحق من اسباب الترحيم وذلك لان حاله المرل لم يبار بها سبي فثبت حكمه ملاعراض والسكوت في حال عقد او حلال  
في المصار والاعراض لا يصح معارضا لانه غير متضمن للحد ولا للمرل بل ذلك وجب العمل بالسائق والحوادث لا تحيية رزقه  
ان الآخر لصالح ما سحا للاول او لم يوصل به بالوجوب لغيره لصا لان الحد هو الاصل في الكلام بشرطه وعمله او كما يحب حمل الكلام  
عليه او لم يصدق مواصفه على المرل بحكم حمله عليه او سبعة مواصفه ان امس عملا بالاصل وقد امس بها كحله عن المرل لصا  
وعدم العاها على المصار على المرل محتمل عليه كحتمل المواصفة السابقة لاسيما كحتمل الاطلاق بخلاف ما انقضا المصار على المرل  
لوجود التصريح بالعمل بخلاف موجب التشريع والعقل فلا يمكن التحمل على الصحة قوله واما الاقرار الى آخره وذكره في المنسوخ  
ولوله اصح على ان يحجز السحا ما قلنا به الصيد ما لالف درهم ولم يكن بينهما بيع في الحقيقة ثم قال النائي للسري قد كتب  
لكم عدي هذا اليوم كذا وكذا وقال الآخر ص فليس به البيع لان الاقرار حصر مسجل بين لصان والكذب المحرم  
كان ما خلا ما لا حصار لا يصير حقا الا يري ان درهم الفرس وكفر الكافرس لا يصير حقا ما حارهم ومهمها فثبت كون المحرم  
عنه كذا ما المواصفة السابقة فلا يصح ما لا اقرار ولو اجمعا على احاره بعد ذلك لم يكن معال الا اقراره انما لمع العدد المفقدة و  
الاقرار كذا ما لا معقد العقد فلا يلحق الا حاره الا سري السحا لوله اصحا مثل ذلك في طلاق او حقات او كان لم يكن ذلك  
كما حاه الاطلافا ولا حقاتا وكذا كذا امر تستي من لك من غير عدم المواصفة لم يكن ذلك كما لا خلا واما ما حاه  
ميه ومن ربحه وحل وان كان العاصي لا يصدق في الطلاق والعسا على انه كذب اذا اقر طائفا فثبت المرل بين  
الاقرار والالتزام به التصرفات مع اللجة كما ثبت في الاكراه قوله وكذا لك امي وكذا لا سرا السليم السبعة  
طلب التسعة على ثبوت اوجه طلب المواصفة وهو ان يطلبها كما علم بالبيع حتى لو لم يطلب على النور للطلب سبعة وانما  
طلب التفرع والاسهام وهو ان يبيع بعد الطلب وهو موقوف على النائي او على المشتري احد الحار على طلبه لستع

[illegible]

الاولى انما يتناولها العقل بحال الان السفيه كما ذكرنا في علمه فلا يجرم حتى يحاط بها حتى ان الله تعالى فيها طلب بالادراك الرباني ويطلب  
عليه في الماشية واذا بقي الا لا تحمل امانة الله عز وجل ووجوب حقوقه يعني ان لا تحمل حقوق العباد ووجوب التصرفات الشرعية المحترقة الاولى  
لان حقوق الله تعالى اعظم فانه لا تحمل الا على من هو كامل الحال الا يرى ان النفس اهل للتصرفات مع انه ليس بالكمال  
حقوق التصرفات هل تحمل امانة فمن هو اهل تحمل امانة اولى ان يكون لهذا التصرفات فثبت ان السفيه لا يسمع احكام التصرف  
ولا يوجب سقوط الخطاب من السفيه بحال سواء مع سبه المال او لم يبيع محررا او لم يحرر قوله ولا يوجب الحر اصلا اى لا يوجب  
السفيه المحرم من تصرف لا يتحمل البيع لا يملك الهزل كالتكاح والعناق ولا من نفسه لا يتحمل البيع ولا يملك الهزل كالتكاح  
والاحارة واحكام في وجوب المطر للسفيه محله مجموعا عن التصرفات واتساب الولاية لا يغير على ماله صوما من الظبي كالحاجب  
لجسي والتمويل فقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز ان يحرم عليه عن التصرفات بسبب السفيه وقال ابو يوسف وعمد وجهها الشيعيون  
المحرر عليه هذا السبب من التصرفات التامة للعصم ربي ما يملك الهزل دون الا يملكه على سبيل النظر لقوله تعالى فان كان  
عليه الحق فبيعهما او صديقا او لا يستطيع ان يمل هو يملك وليه العدل نص على اثبات الولاية على السفيه وذلك لا يتصور  
الا بعد الحر عليه ولان السفيه مدبر في ماله فحر عليه نظرا له كالعصم بل اولى لان العصم اولى بحر عليه لتوهم السفيه وهو متحقق بهما  
فلا يكون محجورا عنه كان الى وكان هذا المحرر طريق النظر احصاها للمسلمين فان صرر السفيه يعود الى الكفاية لا  
ان اصى ماله بالسفيه والمدير صار ولا على الناس وعما لهم عليهم يستحق الفتنة من ميت المال والمحرر على المحرر مع الصلح  
عن العامة تشريح الاطلاع كما في المقتى الماحي الطب الخايل الكارمي المناس وحالدين السفيه ايضا فانه  
وان كان عاصيا سعة يستحق النظر بقدر اصل دسه عيب الله تعالى ولهد الوما يصلى عليه وكذا كل من كان فاستقلا لا  
وكذا لا يعرف الهوى عن السكر شرعا طريق النظر للمأمور المهوى حاله به والمسلمين والدليل عليه مع المال عنه فاميت  
طريق النظر يعني حرم ما من التام فكذلك المحرر عليه في طريق النظر لانه مع المال غير مقصود لعدم كل الاعمال ملكه ولا يحصل بها  
المقصود ماله تعلق لسانه من ماله تصرفا لا يملك تصرفه بالبيع بعض فاحسن او لا اذ اراد نفسه بالبيع الولى عليه من ماله انما لم  
المحرر في حق الطلاق العاق والكاك وكما بالان المحرر عليه نسب السفيه في التصرفات كالمارل ما ان الهزل يحرج كلامه على غير  
مع كلام العلماء لقصد الاحكام واما وضع الكلام له لا لالنص في عقله فكذلك السفيه يحرج كلامه على غير مع كلام العقل  
لا تسمع الهوى كما سهر العقل لا لالنص في عقله وكل تصرف لا يترجم الهزل لا يترجم به السفيه الصادق كل تصرف يورثها  
الهزل وهو ما يحمل البيع يترجمه السفيه واجتج الوصفه حمد الله به حرم ما طلب يكون مطابق التصرف في ماله كالرشد فان  
كونه محاطا بميت الهوى التصرف اذ التصرف كلامه مكرم والممة الكلام مكرم ويمرر الكلام المكرم كونه محاطا وما حرمية بميت المالكية  
ولكون المال خالص ملكية تحت محله ولعدم ما صار التصرف من الهوى في محله لا يمنع عوده الا لما ج والسفيه لا يصلح بالناس يعود  
التصرف لان السفيه لا يوجب استقاص لعقل ولكن السفيه كما سهر عما في السدير لعلمه هو انه مع علمه لفتنه ومسا عاقنته فلم  
يخرال يكون سببا للمطر كونه معصية الا يرى ان من قصر في حق الله تعالى حماة ومسا لم يوضع عنه الخطاب وان ملكته  
الواجبات وتعددت الهوى في خلاف الترك بالحوال الامار الدليل عليه انه لا يبطل عما اتم حتى صح طلاقه وعاقبه وندره



والله اعلم بالصواب الموجه العقول على اسباب الحدود والعقود حتى لو تغير الامر في احوال  
شأنها مما يتوهم عليه الخدود فيجب عليه القصاص وهدم العقوبات منه بالاشهاد فلو تقي السهم مقتضا لاعد السلوك من مقتضى  
في ايجاب النظر كان الاولى ان يقتصر على ما شئنا من الشهادت ولو جاز على طريق النظر كان الاولى ان يحجر عليه بالاقرار بالاسباب الموجهة  
العقود لاني حاضرة بيقين نفسه والمال تابع للنفس فادامه طوله في نوع الصرض لعنه معر بالاولى وقولها هو مستحق النظر بعد كفاية  
قلنا النظر من هذا الوجه حائر ولا واجب كما في صاحب الكفر بخبر العقول لا يجب تم النظر على هذا الوجه اما يحسن او الم تيجس صررا  
موق بهذا النظر وهو ناقص ذلك لان في اثبات الحق الطال لايته واليته والحاقة بالهائم وهي لعنه اصلية لان الانسان اما  
ييسر عن سائر الحيوان بالبيان فلا يخبر الطال بده السبعة لحياسة المال بخلاف مع المال عنه لانه اما شئت بالنفس غير معقول  
المعنى لان مع المال من مالكة مع كمال عقله وتبهره غير معقول او المالك هو المطلق الناحر فلا يصح القياس عليه او ثبت بطريق  
العقود عند بعض متناحرا لا طريق الطريق من جهة صيانة به مكاسر العقل انتاع الهوى والحكم المتعلق به يصلح حرا كما يجب  
المال يجعل حرا كما هو سائر لاجرة منها الطريق ومو اما سطر الى السب فوجه ما صالحا للعقود سيما عقوده كالحمد في الرما  
وقطع اليد في السرقة وادانت العقوبة لاكمه تقية الى مع لسان قصر العار له لا القياس لا يحري في العصوبات  
ولا نقال الى الميع لو كان عقوبة لعنه في الامام ولا ليعزم لمحا طول دون الائمة لا المقول هو عقوبة ضرر وما دس لاحد  
موجودا ان تهور الى الاولياء كما في غير السبي والاماد في سببه ان النص حقول المعنى وانه معلول بعلة النظر لا ما حقونه لا سلم  
حوار ما من الحرج على المانع اما لان مع المال ابطال لعنه عا به وبه اليد والائمة بالفساد واسات كمر  
اطال لعنة اصلية هي ليليه اول فالحا وهر لستر مع لعنه رامة فير النظر علمه لا يستدل على حوار كان الصر  
العظيم به من يتبعه الامله واجاهه بالهائم المعنى الطارعه راجواب عن الاله ان المراد من السهم على ما قل هو الصالح الهوى  
قل فان بعض تصرفاته خرج عن صرح الاستقامة من الصبيح الصبي والصغور من الدعي لا يستطيع ان يعل النعمون سل الملو  
من السفيه المندر الدعي احدها به ولكن اراد من الى موو الى الحق لا الى السهمه وى الاية كلام طويل عن قولهم لا فائدة  
في مع المال اطلاق الصر ان السفيه اما يتلف ماله عا به في التصرفات التي لا تتم الا اساسا اليد على المال من اكان  
الصيابة والمنة السد فاكه به مقصوده عن المال المتين من بعده هذه التصرفات يحصل المقصود مع المال  
وان كان لا يحجر علمه والمكاسرة من علمه من كمر كمر اعظم من اعتقده عظيم في نفسه كمر عدده لا يقال ليعه فلا مدخل  
تحت حكم داهه وكاسرة العقل المخرج عن طاعته بسبب انتاع الهوى العمل كلاب قصيه قوله واما الخطا وكذا قال الام  
لا مشي الصواب ما اصيب به المقصود والخطا مصدر الصواب والعدول عنه وقيل الخطا امر مصدر عن الانسان لعنه  
صدا عن ترك السب عند ما تهر امر مقصود هو اول السيد الامام الوالعاسم لخطا يكره ويراد به هذا الصواب ومنه  
يسمى الدين حلتة من قوله تعالى ومن قبل مو ساطا وقوله عليه السلام رفع عن سني الخطا ان تملم كان خطا كمر وروية  
صدا احمد كما في قوله تعالى والس الام قول الخطا ان يكون ما الى الفعل لا الى المعقول كمن رضى الى انسان على طس ان يصدر  
هو فاصدا الى الرضى الى المرحمة الله هو الانسان مولوج حصل عدرا احتاف في حوار المواحدة على الخطا مصدره المقصود

[illegible]

[illegible]







کلمه الکفر لا تحمل السقوط لان التوحيد واجب على العباد والى الابد وهو اعتقاد ووحاية الله والتقدير ما لا سلطان والكفر بالشرع  
 حرام وانما الى المائدة لا يسقط حرمة الاكراه على من حرام ما مع الاكراه الا انه يحسن العذر اذا كلفه الکفر لان فيه جوازه التوحيد بصورة  
 لا معنى لانه معتقد وحياتة العبد تعالى ما طلب وهو الاصل الاقرار باللسان متروك واحدة كات ليام الايمان وما بعد ذلك وادام على ذلك  
 الاقرار بالاعتراف لقوس الدوام وذلك لا يوجب ثبوت الاصل الايمان لبعاد الصمائية ولكن لما كان الاعتراف بصورة كان حرام لان الکفر  
 حرام صورة ومعنى كل ما منع لقوسه في نفس صورة ومعنى ما شتم بها حق الحق تعالى لان لو استوى الحقان لشرع عقبة  
 على حق الحق تعالى لصدقة حاشية ومعنى العبد تعالى كلف لا شرع حقه بها لانه لقوت في الصدق والمعنى وحق التذلل العيب ولما رجع  
 له الاقدام مع كونه حراما وادامه مقدس لصدقه لا عذر ادس العبد تعالى وكان شديدا وكذا الحكم في سائر حقوق العبد تعالى حتى  
 لواله كما فيه الجواز على اقسامه والصلوة او على تركها او على اساءة الصوم وهو معصية كل له ان يترخص بما اكراه عليه لان حقيق لصدقه لقوت اصلا  
 وحق صاحب الشرع لقوت الى خلف فان صدق ولم يفعل بما امر به حق قتل كان ما حوزا لانه متمسك بالعزيمة لان حق العبد تعالى وهو الصوم  
 واصطوفه لم يسقط عنه الاكراه فيما عدا الطهارات الصلوات في الدين وان كان المكروه على الاوطار مساويا في ان يعطى حتى مل كان  
 اسما لانه لعل الى اناح له العطر لقوله عراسه من كان مسك مرصا او على سفر عدة من ايام اخر بعد خوف الملاك امام رمضان  
 حقه كلفه اليه وكما امام سعيان باحق حيزه فكلوا اسما لا مصلح ممر لانه المصطفى فصل ممتدة بخلاف التقيم الصحيح لانه الصوم في حقه عزيمة قال الله  
 من شهد مسك المسهر لم يصح والعطر له عند الضرورة رخصة فان ترخص بالبرصه هو في سعة ذلك ان مسك بالعزيمة هو اصل له وكذا الحكم  
 في اطلاق مال الغير حتى لو قيل له لتعلمك او لتأخرت مال بالغير بعيدة الى او ترسه في مملكه كات في عية من ان يفعل ذلك لان حرمة  
 النفس فوق حرمة المال ما سقام ان يحمل المال وما للنفس وان كان مال الغير بخلاف طرب الغير لانه محترم احترام النفس لما ساولها  
 لا مباح قطع ما دون صاحبه فلا يصلح جعله وتامة للنفس ولو صدر عن مال الغير حتى مل كان ما حوزا لان ساء العبد تعالى لان الحق للمالك حل  
 صاحب المال بانه حال الاكراه لعداء حاشية اليه متى حرام العرف من نفس لعداء دليل الاحترام فاذا صدر من اللعرب حتى مل تقدر  
 مل لنفسه لرفع الظلم عن مال الغير والاقامة حق محترم وهو حق صاحب المال فصار تهيدا قولا له وانما فاسد عليها على في الرخصة  
 رخص ليعاني الحكم من الرما لا الاكراه الكامل ولم ترخص للرجل في الرما لا كراهه اصلا لان يملكها من الرما والكان ليجر كان  
 تقصر عما حق المحترم في المحل لصاحب الشرع لكل نفس ومعنى يقتل الرما من المانع من الرخص من عاها لرجل لان ب الله لا مطلق  
 صما عشت الرخص عند الاكراه الكامل بخلاف الرجل فان السب مبطع عنه حتى يمتد الا بلاك ان عله فلم ترخص له في ملكه وادرك  
 احي و لان الاكراه الكامل اوجب الترخص في حاشية اوجب الاكراه القاصر وهو الاكراه بالنفس او ما يحسن سبه في د احي عها  
 بخلاف الرجل لان الكامل لما لم يوجب الرخص في حقه لا يصير القاصر سبه في سقوط الحد كما ساء ما كراهه عن النفس كان اجاز  
 ان لا يسقط الحد عنه بالكامل ايضا كما قال الوحيدة اولاد هو قول رجلا لان الرما لا يتصور من الرجل الا ما ساء راله له وذلك  
 ولعل الطواغية فان الاساءة لا يحصل عند الخوف بخلاف الشراة بان التمسك بمها مع الخوف فلا يكون مكلها ولعل الخوا  
 الا ان في الاستحسان ليسقط كما رجع اليه الوجهية وهو قوله لما لان الحد شرع للحر والاحاشية اليه في حالة الاكراه لانه كان  
 ممر حالي ان يحسن الاكراه ووفى العبد على نفسه اسما تقدر بالادام منع الملاك عن نفسه لا قصا له وهو مصر ذلك شهيد





نهي بالاكراه وليس على انه كاذب فيما ذكره فان قيل ليس ان يحلفه رحمه الله قوله ليس هو الذي يثبت ان لا يثبت عليه  
 وشك يبين كونه مما قاله في فرق ما يثبت بالكذب عند الماقرار كذا قالوا القذا العنق ثم ينفذ بها الطريق الاولى فلما جعل الوصية رحمه الله  
 وكذا الكلام مجازا في الماقرار بالعتق كانه قال عتق على من ليس ملكه وما يختار به الماقرار لا يظهر وجوب الكذب في اقراره فانما عند  
 الاكراه فلا يمكن ان يجعل اقراره مجازا في شيء لانه امر بالقلم حقيقة وقد يوجب حصة الكذب فيه بالاكراه فيبطل الكل من المنسوط قوله واذا  
 انفصل الاكراه لوصول المال في المصلحة انما تنصرف من سبب المرأة لان الرجل اذا اكره على ان يجعل امره على الف وقد جعل هذا المال  
 فيه كبريته فاصحح واقع لانه من جانب الزوج طلاق والاكراه لا يمنع وتوقع الطلاق والمال لا يرمي على المرأة للزوج لاصحاب التمسك للمال  
 طاعة ما دام ما سلم لها من الليونة فاما ما ذكره من امره لوجبة لها وحسن على ان يقتل من زوجها المصلحة على الف وروى فقلت  
 ذلك منه وقد جعل سببا لطلاق يقع ولا يجب على المرأة شيء من المال لان الرام المال لغير تمام الرضا واما الاكراه ليعتق الرضا  
 سواء كان الاكراه يحسن او يقتل ولكن وتوقع الطلاق ليعتد وجود القتل لا وجود المقتول كما لو طلق امرأته الصغيرة على مال يتوقف الطلاق  
 على قبولها ما واصلت من الطلاق ولا يحكم المال واما الاكراه لا يعدم الوصول لهذا كان الطلاق واقعا ثم ان اصحابا جميعا احتجوا  
 الى الفرق بين الاكراه والهرل في المصلحة لاسم القتل في الطلاق في الهرل لا يفصل عن المال حتى قال بالوصية رحمه الله لا يحل للمال  
 ولا يقع الطلاق وما لا يقع الطلاق ويحب المال من الاكراه يحصل فاشترى الى الفرق على المدعيين لقوله يحل للهرل الى آخره  
 ومبناه ان الهرل يمنع احبائهم الحكم والرضا عنه ولا يمنع الاحتيار والرضا والسبب كشرط الاحتيار وهذا لا يعلق كما نظر الوصية رحمه الله  
 الى الرام في جانب المرأة فعلى المالم يوتر للهرل في السبب صحيح الرام المال مع الهرل موقوف على ان يستحق حكمه وهو الرام عند تمام  
 الرضا ويقتوقف الطلاق عليه كشرط الاحتيار لما جعل على الحكم دون استيفاء الاحتيار والرضا والسبب ان الحكم فيوقف الحكم على  
 وجوب المال على وجود الاحتيار والرضا واما الاكراه فلا يعدم الاحتيار في استيفاء الحكم واسما لعدم الرضا عنها فلو هو الاحتيار في  
 السبب والحكم حكم القتل وتوقع الطلاق ولا يعدم الرضا ولا يحل للمال فصار كان المال لم يذكر اصلا ونظر الوصية رحمه الله  
 ومحمد الى جانب الطلاق مع الا لا يبدل على السبب من الحكم كالمهرل وتشرط الاحتيار للوثة في بدل المصلحة اصله لانه لما لم يوتر  
 من احدى الحكمين وهو الطلاق بالبيع لا يوتر في الحكم الاخر وهو لم يوتر في المال لان المال فيه تابع مبيع الطلاق ويلزم حسب لروية  
 فلم يجعل فيه الهرل وتشرط الاحتيار فاما ما جعل على السبب مثل الاكراه فيوتر في المال بالبيع دون الطلاق بان المال لا يحل  
 في بيع الا ما ذكره كما ان السبب في البيع لا يحل الا ما ذكره فلم يكن يدبر فيه الاحتياج في المصلحة كما لا يعدم في البيع وما يبدل  
 على السبب مبيع صحة الاحتياج فصار كان المال لم يوتر في الطلاق لعدم مال وقد يفصل الطلاق عن المال لعدم ذكره كما في  
 طلع الصغيرة على ما علمنا من ساد ذكره انه في قوله وكان كشرط الاحتيار استثناء لطيفة الى الفرق على المدعيين قوله واذا  
 انفصل الاكراه الى آخره وذكر الشيخ رحمه الله ان امر الاكراه الكمال في سدين لهية مستتر في ساء واذا انفصل الاكراه  
 الكمال احى المصلحة ان يكون الفاعل فيه العلية مثل اتلاف النفس والمال فانه يمكن للمكره ان ياخذ المكره ولهرل  
 له نصيب او لا مصلحة لسبب الفعل الى المكره لم يترك هذا الفعل وخرج المكره من النفس حتى لو اكره اساء على فعل النساء اح  
 ومع المكره ما وجب جميع الميعول بان قال اقتله بالسبب او لا فملك مقتله وجب القتل على المكره والاصحاح كذا كبر في الاسلام





الفسخ لا يطعم المكره الا ان كان مما لم يحصل له نفيه الاكل فكان هذا الكرا على الطلاق فيجب الصمان عليه في كل  
 قوله في الاقوال كلها لان المكره لا يتصور ان يتكلم بلسان غيره على وجه لا ينبغي للسان التكلم اختيارا فلا تنقض الاقوال باحكامها  
 على التكلم ولا يحصل كان المكره طلق امراته المكره واعتق عبده فان قيل لا ينضم ان التكلم لا يصلح الا المكره كان من وكل رجلا الطلاق  
 امراته واعتاق عبده فصح متى طلق الوكيل كان حامل الموكيل حتى لو خلف الرجل لا يطلق ولا يلتزم بوجوه بالطلاق والاعتاق  
 مع عدم الوكيل صار له الموكل والذليل عليه ان المكره يرجع بقبضه العبد على المكره وفي الطلاق قبل الدخول يرجع لصمان الصديق  
 على المكره وان لم يصير آتية له لما منع وادى صار له المكره صار كان المكره طلق امراته المكره واعتاق عبده فيسفي ان يتصور قبل المكره  
 ما يصلح اليه المكره فيها لو اراد المكره مباشرة نفسه فقد رخص عليه فيل فاعلم بما يشترطه في تقديره انما يابى لا يقيد عليه معصا فلا يمكن ان يحصل  
 وادى حكما على الطلاق امراته لنفسه اعتاق عبده ان لم يحصل مباشرة عبده وادى وكل غيره ذلك واستعمله حل على تقديره وادى في كل  
 امراته المكره واعتاق عبده فلا يمكن ان يحصل مباشرة فكيف يحصل المكره واعتاق عبده فلا يمكن ان يحصل مباشرة فكيف يحصل المكره المكره المكره  
 مستحق الفسخ معتق على المكره وبهذا القول في جميع الصفات التي شرعية نحو البيع والهبة وغيرهما من لا يطر الى التكلم لسان الغير لانه لا يتصور  
 واسما يطر الى المقصود والكلام والى الحكم متى كان في وسعه تحصيل ذلك الحكم فمفسد يحصل غيره المله وقت لم يكن في وسعه ان يحصل  
 غيره الا انه كذا في النظر لقيمة المبررة ولا يلزم عليه كلام الرسول فانه مبرر كلامه على ما نقل لسان الرسول لسان المرسل ان  
 ما ذكره ما هو الامر بالحيثية وذلك صرح من الحار في ما يرد له نصا عليه ذلك من البيع لاس بالانكسار لسان الغير والتمس في ذلك ما واسطة في  
 وقد يكون بواسطة كالكاتب والارسال قوله وكذلك في قول لا يصلح ان يكون المكره فيه الا في اب الحكم لغيره عليه كون الفعل  
 مما يصور ان يكون الفاعل فيه انه لغيره صورة الا ان المحل الذي يحصل المكره اذ محله المكره غير الذي ياتى به الايات صورة  
 كان ذلك المحل المكره او اسما يبدل يحصل المكره الا لغيره مثل المكره المحرم فعل الصيد هو اضافة المصير الى المفعول  
 ان ذلك المحل يقتل فيصير على الفاعل في حق الماشي والاشياء وان انكس ان يحصل المباشرة في ان كان المكره عليه شاة وسجسان  
 وفي القياس الشيء عليه لا على لسان كان حلالا لا الامر فلا لو باشر فعل الصيد حيد لم يلزمه متى وكذا اذا اكره غيره عليه انما انما  
 فلا مصادرة للمكره بالاشياء التي لم يصعد فعل في حاشه كما في الاكره على قتل المسلم وهذا المستحسب ان فعل الصيد مباح على  
 امراته وهو المباح على اكرامه لا يصلح ان يكون له لغيره فيقتصر عليه لا يمكن للمكره ان يحل على امراته فيقتصر عليه ذلك كالمكره واصل اي  
 المكره الا للمكره لمدل محل السحابة لان محل السحابة حقيقة احرام المكره وان كان هو الصيد فهو مباح على ان يصار محله احرام  
 المكره لو كان محرما وكهجه الفعل عن كونه حاشية لو كان المكره حلالا وصيد خلاف المكره اي في جعله المباح في مدلل محل السحابة  
 المكره المكره لانه لما اكرهه على الفعل جعل في محل كان المباح في محل المباح لصدقه وطلان الاكره لان الفعل الواقع  
 في ذلك المحل يكون فعلا محررا خارجا عن الاكره واما طريق المطاوعة فيقتصر على الاكره لا محالة وادى اطل الاكره وادى  
 المحل لاول وهو احرام المكره لان سبب قبل الفعل الى المكره لغيره ما وجد من المكره حقيقة وهو الاكره فلما احل من الفعل لصدقه الاكره  
 لطل الفسخ مطلقا المصايعودا لما مر الى السحابة الى المحل الاول وهو احرام المكره يعني ميسر الفعل الى المباشرة يكون حاشية على  
 احرامه ولما لم يصح من فعل الفعل العود الى المحل الاول فلما اقتصر الفعل على المكره احل اطلاق السحابة واقتصر على الاعتقال



فانما هو ما يتبين من ان يكون التمسك بطلبه نصيبا حقيقيا لا يتبدل الى الكره او الميول ان تبدل محل الفعل بالكره فكيف يكون  
 ان يكون تبدل ذاته او كان كذلك في التمسك بطلبه على المانع فيحصل الملك بالتمسك في كل ما لم يزل له في ذاته او قد تبدل الى اي الفعل الى الكره من حيث  
 هو نصيب يعني ان هذا التمسك بطلبه لا يتصرف في مريد المالك من وجوده وموت وجوده وتبدل على المانع من حيث انه التزام لا يتبدل لانه لا  
 يصلح الى الغير فيه ونسبها الى الكره من حيثها خصصت لاي يصلح اليه فيه فيخرج بالصانع عليه بان يجعله نصيبا حقيقيا حتى لا يتبدل في التمسك  
 او يصيبها نصيبا حتى لا يكون للمانع الرجوع على الكره بالصانع فلا يتم هو ما يحيا ان شاء من الكره فيتم يوم سلم وان ساء من المسترعى  
 فاما انما هو ما يحسن قوله فصاح التصرفات منها وفي البيع العائد لا يصح هو ان الفصح مع كونه فاسدا حصل لغيره صا والمانع وفي الغيبه حاضر فحصل  
 الفصح قبل لغيره ليس بدون رجاء المانع ولفظ المسترعى فيه لغيره فاحتمل الفصح لغيره في العائد وفي قوله واذا تمت انه اتي انتقال الفعل  
 من الكره الى الكره يعني سعة اليد امر حكلي هو ما يليه في الطاف النفس المال لا يحسن في مقامه فكذلك انتقال ما حصل ولا يحسن اي مما لم يحصل  
 وجوده من الكره ولا يحسن وجوده منه يعني من شرط هذه السعة ان يتصور ذلك الفعل من الكره ولكن لا يوجد منه اذ هو متصور وجوده  
 منه لا يتصور السعة اليه اصلا لو تصور وجوده منه وجودا وكانت السعة حقيقة فعلمنا ان الكره على الاعناق كما هو الحال هو المتكلم في  
 الاعناق عليه ويكون الولا له لان التكلم بما يوجب عتق بها العبد لا يعقل ولا يتصور من الكره لانه ليس ساكنا للعبد والاعناق من غير المالك  
 لا يتصور فلا يمكن ان يسأل اليه بان يجعل الكره اليه وفي معنى الاطراف منه اي من الاعناق منقول الى الذي اكرهه اي هذا الحساب فيحصل  
 اطراف ما عليه العبد فيحصل لك الاطراف المعنوية الكره لانه يتصور منه الاطراف مما يعطى له الكره اليه لانه لا اى الاطراف يحصل من  
 الاعناق في السعة للحقيقة بالفعل لا اعناق يحمل الفعل الكره باصله لصوره من الكره امتدادا كما ساعد لك يرجع الكره نصيبه العبد فيكون كال  
 الكره او معتبرا لان صانع الاطراف لا يملك بالاعناق والاعناق ويجوز ان تحت الصانع عليه ومن الولا والعرفه كما في الرجوع عن  
 السبابة على العتق فان الصانع على السبابة والولا للعتق وعليه بالعتق وهذا لان الولا لا يملك ليس كمال مفهوم فلا يسمع منه  
 لغير رجوع الصانع عليه ولا سبابة على العبد لان العتق لله فيه من جهة ماله ولا يلزم عليه الحرمان او اصل العتق بالاكراه  
 يجب لا تمت له الرجوع على الكره بالصانع لانه من صانع الصانع في الرجوع للصانع في وقدر ان صانع العبد وان ساء من المسترعى  
 فلا يجوز ان يجب عليه زيادة على ما الف قوله وهذا عند ما اى ما ذكرنا من الفصل احكام الاكراه مدبها ما لا يصلح فيه عند الشك  
 هو ان الاكراه ان كان لغيره لوجب لطلان لصره في القول جمعا مثل الطلاق والعتاق والبيع ونحوها لان صحة العمل بالعتق او امتناع  
 يكون القول باعسار العبد بجمته عما في الصبر ولسا عليه والاكراه لعتق الاحياء والعقد منقول القول به لعدم العتق الا سري  
 الكلام لا يصح من المالك لعدم الاحسار ولا من المحول والمصطفى لعدم العقد صحيح هو ان صحة الكلام باعسار لو ترجمه عما في العتق  
 والاكراه دليل على ان الكره منكم لم ينع الشك لسان ما هو مراد منه وصار في الامساك ونوف الذي لا يصد له ولم يرد سببا اخر كان كل كلام  
 سري الا وادراف الاكراه الاول على ان المصغر يرد الجار امره من كل مصدر ينع من نفسه كان اواره كادرا المحول فكذلك سائر كلامه لان  
 الاكراه دليل على عدم قصد العتق الذي يبيى صحة الكلام عليه وان كان عن لغيره فانه حتى لو اكره الجاني على الاسلام لصح اسلامه لا اكره  
 من خلاف الذي ادا اكره على الاسلام لا يصح لانه اكره ما طل وكذا لو اكره العاصي المدنون على بيع ماله صح لا الاكراه كحق والمعنى فيه الاكراه  
 او اكان بحق فعدا امره المستحب ما كراهه على ذلك التصرف فيكون ذلك من اسحق طلبا للتصرف وما كان مطلوبه باسرها





عليه أو إحدى الجاهلين إلى الأخرى في الحصول وعادة الأحكام ثابتة في الشريعة ولا يصل فيها أي عطف الواو لأن العطف لا يشترط  
الاشتراك ودلالة الواو على الجواز والاشتراك وسائر المحروف يدل على معنى واحد على الاشتراك فإن العطف ليس بالترتيب مع ثم يوجب  
مع ذلك الواو المتضمنة للعادة المشتركة الأولى بالاصالة لا كما تستلزم المطلق وسائر المحروف غير المقتد والمطلق تقدم على العطف  
قوله وفي المطلق الجمع عندنا من غير تعرض المقارنة لما رجمه بعض أصحابنا على قول أبي يوسف ومحمد ولا ترتيب كما رجموا على أبي حنيفة  
في مسئلة الواو كما سيأتي وكما رجمه بعض أصحابنا على أبي حنيفة في عطف المفعول على المفعول والمفعول على المفعول  
تفقد من غير أن يدل على كونهما معاً بل يدل على تقدم أحدهما على الآخر وفي عطف المفعول على المفعول لا يوجب اشتراك في القبول بل هو من حيث هو العلم  
من أهل اللغة أئمة القسوى أي أهل السرى في اللغة القسوى الحديث وسما القسوى به لا كما حووا في حادثة واحدة  
حكمه أو لقوله ليسا يتكلم كذا في العرب وقال بعض أصحابنا السماعي أي المسموع لعل لك عن السماعي أصار له الواو في المسموع  
على القسوة الواو ويرى عن المراء كما لا ريب فيستعمل الجمع إنا في المفعول كقوله راندراك - ساحدوا في الجملة فكقوله تعالى  
أركعوا واسجدوا وتمسك من است الترتيب بما روى أن الصحابة لما سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السماعي من الصفا والمروة ما  
سأله قد رسل قوله تعالى الصفا والمروة من شعائر الله قال أسروا الله والحمد لله في نفسه وليس أحداً منكم من وجوه حدما  
أن النبي عليه السلام هم وجوب المسموع في قول الله عز وجل الحمد لله الذي علم السنام كان أعلم الناس وأصح العرب في العلم والبيان  
أنه عليه السلام نص على الترتيب عند استماعهم عليهم للجمع أو للترتيب فثبت منه عليه السلام أن الترتيب - العالب إنما لو كانت للجمع المطلق  
لما احتاجوا إلى السؤال لأنهم كانوا أهل اللسان ولا يعارض بها لو كانت للترتيب لما احتاجوا إلى السؤال الصا لا أنهم يجوز أن يكونوا  
لهم من هم إنما مسعول في الجمع المطلق يجوز ما على العالب وبمسب العامة لقوله تعالى في سورة - راحلوا الناس سجداً وقولوا حطة  
قول عز وجل في سورة الأعراف وقولوا حطة - راحلوا الناس سجداً وقولوا حطة واحدة أو ما رآه ما است كك على أئمة التفسير  
فلو كانت الواو للترتيب لما مضى لدلالة الأولى على تقدم الدعوى على القول ودلالة الثاني على كونه كلاً في تعالى عن ذلك  
معه وإنما لو افاد الترتيب لكان قوله راحلوا الناس سجداً وقولوا حطة كذا في الآية ما طرأ على السامع  
الأصل قال الإمام عبد القاهر ومما يدل على أن الواو لا يصل في الترتيب أنهم صنعوا ما جعلوا الترتيب كقولهم اسجدوا  
واجصم كبر وحاله وذلك أن الأسرار والاصطاح لفصحي فالتس في موجب اشتراك - ثم إن يريد أن يرد في سورة  
كان يرد أن القول اشتراك يرد ليؤكد أن أحدهما لا يرد على الآخر على ما علم كل من ماله من معناه كما إذا ذهب إلى أن يرد من  
عمر ولم يكن يريد اجتماع مع عمر في المحي من أسمى إلى الواو لترتيب لمره أن القول اسجدوا - كما في سورة الأعراف  
مالها وهم لما لم يولت أحصم يريد عمر وكان يرد قولك حاشي يرد عمر - كذا لا يصح ما سجدوا على ما روي كذا  
فلب أحصم يرد وسكت لما كبر ما له لو قال للمرا أن دخل الدار وأب طالت ظن بها فله كان وجهاً للترتيب لعل الطلاق الشرط  
كما في قوله أن دخل الدار فطالت وكذا لو قال للمرا أن دخل الدار وأب طالت ظن بها فله كان وجهاً للترتيب لعل الطلاق الشرط  
كما في قوله أن دخل الدار فطالت وكذا لو قال للمرا أن دخل الدار وأب طالت ظن بها فله كان وجهاً للترتيب لعل الطلاق الشرط  
المرتب وكذا لا يدل على المقار لا سيما استعمل في من جعل السجود المقار به وهو قوله سجدوا ما كنت عويك وما به وبعده





وصفا للمحقق زمان الشرط فلو اختلفا في صحة ما ادعيا في حق الواجب قوله وفي قوله انصب به وبه حواش عن بعض احرار على ان الواجب هو  
 ان رطل الروح اسس لرجل رطلها من محل في عقده او عقدين ليس به ان سولا كما كان النكاح سقوا على اثاره فان انقضت التولي لم يبق وجه  
 ان حال انقضائها لم يطل نكاح واحد منهما ان اشبع لم يحسن من الحرة والا في حال العقد ولا في حال الفارقة ولا من العقد ولو انقضت في كثير  
 من مصلين ان حال انقضائها به سم حال بعد زمان لا حرجي من ذلك لطل نكاح التامه لما فيه ولو انقضت الكلام متصل بان حال انقضت به وبه  
 لطل نكاح التامه فلو لم لو حرجي لوان للترتيب لما لطل نكاحا كما لو انقضت معا ولو رجع المصولي ان في عقده واحدة لطل نكاح ولا في  
 لوجه ولو رجع في عقده من فاحارهما معا ان حال احرجهما لطل نكاحا وان احرجها من مصلين لطل الثاني وان احرجها من مصلين  
 ان حال احرج به وبه لطل كما لو قال احرجها من هذه المسئلة يدل على ان الواو للمفارقة فاسا رجع الى النكاح والى الفرق من المستكثر  
 وقال لم يطل نكاح التامه في مسئلة الاسس مخصصي الواو وما لطل ما على اصل الحرج وهو ان يحمل او اعطف لعضها على بعض ولم يكن في اخر الكلام  
 بالعدالة لا يوجب اول الكلام على احره على ما حرج وفي قوله انصب به وبه لا عبرة بآخر الكلام اوله لان عن التامه لو تمت ورجح كما لا يغير نكاح  
 الا في لوجه مخصص الا في مصل النكاح بعض التامه فلا سعي التامه بمكان الموقوف لان التامه لا سعي بمكان النكاح في معاملة الحرة حال نكاح  
 نكاح التامه فانه لو سرح انه لكان حرجا فقام سرح حرج لطل نكاح التامه اصلا وذلك لان حال التوقف بحال الصمام الائمة الى الحرة  
 والنكاح الموقوف معر باسلاف النكاح لا غير لا هم كان في حق من لم يمت حكمه بغير المصنف والامه ليست بحال لاسلاف النكاح معصية الى  
 الحرة فلو انطل نكاح التامه لعدا مخصص الا في مصل الصراح عن النكاح لعضها سم لم يصح المدرك اعدا تحتها لوان لم يخل في حق التوقف  
 فله مخصص الا من لان اخر الكلام او كان لغيره لوقف اول الكلام عليه كما في الشرط والاسماء وآخر الكلام منها لغير  
 الا لانه اذا لم يطم نكاح التامه الى الا في ص نكاح وادامهم المبال لطل نكاحا للجمع بينهما لكانا هو معنى قوله وادامهم لطل نكاحا  
 الحرة من لحره من لطل الشرط والاسماء موقوف الا في عليه نصا كما في النكاح واحدة فذلك لطل نكاحا من التامه والاسماء  
 في المستكثر ما يدل على اخر لا موقوف الواو والقصة المراجعة ورجعت جمعة على ما لا حرج فيه سم قيل لم يسن بما لا عليه موقوف وهو  
 اصطلاح النكاح وجميعهم ليس بوكيل الفاعل كما في المصنف قوله وقد بدس الواو على طه كالمه بحرف الناء مسقطه كالمه اي كالمه  
 سحر فلا يحجب هذا العطف المساركة في أسر وذلك اني مصل وجوبه على الكاملة مصل قوله به طالق طلاقا وبه طالق ان النكاح لطل  
 واحدة تسمى به الواو والاسماء وادامهم عند المصنف قال الامام في الاسلام حرجه الموقوف بها مصل من الكلام بل لا بد  
 كما هو اصلها لهما انما لم لو حرجا لسكره في النكاح لان السكره انما است ضروره انما الكلام الثاني البها لعدم ان د ما حرجه  
 العطف فاذا كان الكلام الثاني مخصصا فيجب دليل الشره وهو الاصل والشره ان النكاح التامه لساك بال الى حرجه  
 لعضه ولا يحسن كانه احد موقوف حرجي لان الاصل رطل الاصل او موقوف على الموقوف مطلقا والاصل لساك به  
 بهما سم ان لعضه بالادنى وهو انما بالسكره تمام به الا في الاصل الى لساك سوا الاعلى به الاصل لان انصب بالضروره مخصصا  
 لغير الواو بعد انما بالسكره مخصصا لعضه في المسئلة المذكورة في الكتاب معلقا بطلان ان ذلك ان لعضه لساك لطل  
 لاسلاف احدى الشرط كما في احدى الشرط سم ولساني به صدره قوله ل وطل الا منه است لساك بها ساك ان المصنف وهو  
 اعادة الكلام الثاني بمصطلح مطلقه ذلك به ط لعضه فلا يصار الى الاصل انما تطل به انما لم تحلست لطل انما بال طالق



واثبت ملاحظة ادو الوسي التليقي كان المرض من غير ان يتوجه الطلاق في تحول الواو مية لا تكسب واذا ثبت ذلك كانت الحرية والامان في العلق  
 على الاداء والسرول لان الشرط مقدم على الشرط والاسماية فلا يكونان متعلقين بالا وادو السرول واذا استغنى التليقي كان كل واحد منهما  
 في الحال فليسا الحجاب عند من وجوه احدى اياه من باب العلق كقولهم عرضت الناقة على المرض اى النجوم على الناقة وهو شائع في الكلام قال الله تعالى  
 وكلم من قرينها فكيفما فحماها باسما اى حانها سافا فليكنها على احدى الناقين وقال يوديه ويمنقه معرة ارجاؤه كان لول ارضه سماءه ارا كان  
 لول سماءه من غير سماءه فيكون التقدير كس حرواوت موداها وكس اسما واثبت ازل اى اثبت حرواوت اس في هذه الحال واسما يحل  
 على هذا لانه لا يصح لعلق الاداء والسرول بما دخل هذه الواو لان التليق لا يصح من التحريم وليس في وسع التكلم بحرية الاداء والسرول فكيف  
 يصح لعلقه الا يرمى الوجود المسطر من ارم الشرط اذ الم سئل هذه ولو وجدت الحرية والامان سبها لا تخرج من الاداء والسرول  
 ولما لم يصح العمل الظاهر ولا يمكن العمل بالعلق جعلناه من باب العلق الذي هو مضمون من ادراج الكلام لا على مقتضى الظاهر واد يورث  
 الكلام ملاحظة والتا في ان قوله ان حرواوت اس من الاحوال المصدرة كقوله تعالى فادخلوها جلد من اى مخرجين المحلود في حالة  
 التحول لاس الاحوال الواقعة فان المسك من هذا الكلام عدم مخرج الحرية والامان في الحال فيكون معناه الى العاقبة والحرية  
 في حالة الاداء واسرل قدره ما ان حالة السرول ولما امت المسك الحر والامان في حالي الاداء والسرول كما يستلزم بها  
 معدومين في الحال والى ان الحكم انه اقعة حالاً ما تمت معام حواس الا صيرها لالة مقصودا المتكلم فاحدب حكمه وبصير معنى الكلام اذ  
 العاد حرواوا كان كذلك كانت الحرية متعلقة بالاداء والامان معلما بالسرول لعلق الاكرام بالامان في قوله ايمى اكرام ذكر  
 في بعض السور انه لما حصل الحر حال الاداء اى وصفه لانه است سالفه عليه الحال لا يستوي الحال وبصفة الاستحقاق الموصوب  
 قوله واما العاد فالوصل والتعقيب لعمى موجه وهو ان بعد الاول لعمى موله سى لوقب صرب ريدانم كان المعنى ان صرب  
 عمر وعصب صرب ريد ولم يطول المدة منها والدليل على انها سمعها بالحرية لان من حق الحر ان يعيب وجوده المسطر  
 لا فصل ليعمل في احكام العلق لان الحكم صرب على العلة به ولها اى ولان موجه العاد ما ذكرنا فلما بين قال الامر ان حلت  
 به ال ارضه الدار فانت طالق ان الشرط ان يدخل النامية بعد الالى من عمر اى اى من عمر ان سعل سبها لعل احس  
 ان يوجر الجول في النامية من غير سبها لعل على لود حلت الدار الاحرة الا واثبت الدول فيها لا تطلق لان الشرط لم يوجد  
 فدخل العاد على العلق الاصل ان يدخل العاد على الاحكام لا يدخل على العلة لاسماية ما راعه عن المعلوم الا سبها لعل على  
 العلة على خلاف الاصل لشرط ان يكون لها دوام لانها ارا كانت دائمة كان حاله اندوام سراجته عن امداد وجود الحكم فصح دخول  
 العاد عليها بعد الاعمار كما لعل لس هو في مدطاله او خمس سى سلطان اسق وسعه او الم امار الفرج والخلص السر فذا ما  
 العوب وى كحوب ما صارا العوت الذي هو علة الالسا بان له امداد الالسا ويسمى بها العاد بالعلق لاسما معنى لالم العلق  
 والالسا لارم وسعد لمارسرة ممولو فالسراى صا سراجته راسه سبها معنى الارم والمراد من العوب المعيب ولها اى سبها  
 العاد يدخل على العلة الدائمة فلما ان قال بعد اد الى العاقبة حرواوت لعل لالحال لان العاد في مثل هذا الموضع للعلق مصير معناه  
 العاد لا يك حرواوت على العلق ويصح وحول العاد عليه لان العلق لعدم استله ام فاسد المسراجى عن الحكم وهو الاداء ولا ليعال  
 بل جعلت قوله ادى الى العاد وبقوله واب حرواوت كما هو حقيقة العاد والا اذ صا لا صا به الحرية المة فصح كانه قال ان ادية





اي ثم احرم ان يتم الس كان مؤسدا وموكلوك التنازع ان من سادتم ساد الوه ثم قد ساد قبل ذلك عذوبة ، لهذا الظاهر في قوله  
 من حلف على معين وراي غير حاجيه فيها فليكن عليه ثم لبات بالذي هو خير ان ثم معنى الواو بدلالة حقيقة الامر فاشيا لا يجاب ولا وجوب الكفاية  
 قبل الحلف بالاجماع قوله واما في فلك العلم ان كلمة ليس هي موضوعه للاجواب عن الاول متفقا كان او موجبا والاشياء الثمانية على سبيل المثال  
 للعطف فادخلت حاد في زيد بل عمر وكنت فاصد للا حاد ربحي زيد ثم تبين لك انك عطف في ذلك فصرف عنه الى عمر فتقول بل عمر وادخلت  
 ما حاد في زيد بل عمر ويحتمل وجهين احدهما ان يكون التعديرا ما حاد في زيد بل ما حاد في عمر وكانك فصلت ان تبين لحي المحكي لم يدركه استدركه  
 فاقبته لعمر والباقي ان يكون المعنى ما حاد في زيد بل حاد في عمر ويحتمل وجهين احدهما ان يكون التعديرا ما حاد في زيد بل ما حاد في عمر وكانك فصلت ان تبين لحي المحكي لم يدركه استدركه  
 دون حرف النفي ولعل معاكذ اذ لا امام عند العاقل رحمه الله وقد دخل عليه كلمة التاكيد النفي الذي تضمنه هذه الكلمة واما الصريح الاصرار على  
 صدر الكلام بهذه الكلمة اذ كان الصريح محتملا للرد والرجوع فالكان لا يحتمل ذلك صار مره له لعطف المحض معيل في اسات الثاني معصوفا الى  
 الاول على سبيل التبيين وول التزم لا يري ان من قال لامرته لعد الدحول كما ات طالق واحدة لائل تبتين تطلق بلائها لا يملك الرجوع  
 عما وقع ولو قبل لعمر المدحول كما ات طالق واحدة بل تبتين تطلق واحدة لا قصد الرجوع عن الاول باسات الثاني متفاهه ولم تعد  
 على الرجوع لانه لا روم ولا على اقامة الدائم مقامه واليافعه لا يحل من محله الرجوع الاول فلما احر كلامه ولو قال لامرته كبت تطلقك  
 اس واحدة لائل تبين تطلق تبين لال الاحاطة بدارك العطف وكذا لو قال لرجل طلق امراتي طلاء لائل طلاء فلك ان تطلق الدائم  
 دون الاول لال الرجوع عن الموكل صحيح قوله وقالوا بحقيقة رحمه الله وصاحبه فبين قال لامرته فعل الدحول بها ان حلت الدائم  
 فانت طالق واحدة لائل تبين افع الساب اذا حلت الدائم لانه لما قال اذا حلت الدائم فانت طالق واحدة تعلق به الطلاق الشرط  
 وعنه لحي المحلل على حاله ما اقال لائل تطلق تبين فقد قصد الرجوع واما التلخيص مقامه فلا يصح الرجوع لا لعن الشرط على  
 سبيل المروم ليعين التبيين بالشرط الصريح لانه في وسعه وقد انى به لال اللطيف يعني عنه محتمل كال الشرط فيبها مذكورا لا ايجد  
 احصاءا متعلق الطلقات بالشرط لما واسطه وصار كما حلف بممن ما مال لخال وحلت الدائم فانت طالق متين اذا حلت  
 مره واحدة لفع الساب وهذا احاط العطف بالواو عند تحسبه رحمه الله حيث لم يقع الا واحدة في قوله ان وحلت الدائم فانت طالق  
 وبس لال الواو ما وصفت للا سدر ارك بل هي للعطف التحوير ولا غير فيصحي لغير الاول وسار كنه النائي اناه في الحكم فيصير الدائم  
 ذلك الشرط لو اسطه الاول لا يصير سطر الشرط فلك لم رم الترتب كما ذكرنا قوله واما لك اعلم ان لكل سدر كنه  
 في الجملة التي صلبها من التوهم سحر قوله ما رايت ربا اكن عمر فليتموهم ان موهم ان عمر امرني ما رالك كلمة لكن هذا التوهم غوب  
 بيه من بل من وجهين احدهما ان ليس احص من بل في الاسدراك لا كنه لسدرك بل لعد الايجاب كقولك عمر سدر ارك عمر او  
 لع النفي كقولك ما حاد في زيد بل عمر والاسدراك بل كنه لال لعد النفي لا نقول صرف زيد اكن عمر او اما القول ما صرف زيد اكن عمر  
 قوله معنى قوله وضع للا سدر ارك لعد النفي وهذا في عطف المصروف على المصروف كان في الكلام محتملا محتملا محتملا محتملا  
 في الاسحاب كقولك حاد في ذلك عمر لم ياب فقولك عمر ولم ياب جملة معناه وما ميل كس جملة موجبة فقد حصل لاحصاء الدائم كره الامام  
 عند العاقل رحمه الله فبين هذا ان قوله للا سدر ارك لعد النفي محض لعطف المصروف على المصروف دون عطف الجملة على الجملة  
 ان موجبه الاسدراك بهذه الكلمة اسات ما لعد فاما في الاول فليس من الحكم ما من سبب ذلك بدليله وهو لحي الموجود به صحح





[illegible]

[illegible]

هذا الحار اعني الى ارضي واطلا على الاسم في المعنى لا في الفعل وانما يحمل في المعنى على انما العطف لا على انما الكلام ان يكون احد ما لا  
معدا ان يكون احد ما لا يكون الاخر مستقلا ويحمل ضرب العاية ان كان يحمل الاشارة او كانا كمالا والثاني الاول من الدار او دخل من الدار  
الاجري ان اولى هذه المسئلة بمعنى تحت بحيث يحمل الاول اولا وان دخل الاخرى او لا في معنى لا لما لم يكن على النقي والاشياء  
والعطف والكلام يحمل العاية لا - تحريم فركت حقيقة ومثلت على العاية محاذ لما في الاول قبل الاجري فقد راسخا في الحقيقة  
محتسب او ادخل الثانية او لا فقد اصر على ان لا يكون في وجود العاية فصار بارا كما لو قال والمدة لا ادعيا اليوم فلم يدخل في عرسه  
كما ذكر في حماة متروك النجاس واليه اتي في الكتاب انما ان تعذر العطف باعتبار النفي والاثبات غير مسلم عند الحاجة حال النفي لطيف  
على الاثبات وعلى العكس يقال حاد في رد وما حاد في حرم او ما رايت عمر والكس رايت لشر اقال المدة لانه الدين اسود ولم يسلطوا  
لظلمه قالوا ان لقال تعذر العطف باعتبار عدم فعل مضبوط لعطف الثاني عليه حتى لو قال او ادخل بالمرتب يعني ان يصح العطف  
رست التحير او يقال تعذره ما صار ان الفعل المتعارف مع ان في حكم الاسم وانتهى بهما لا يصح الا ما صار ان فيلزم به عطف الاسم  
على الفعل وهو ما سطره لك حمل معنى العاية والاول هو الاول وهو قوله وما حق للعاية معنى العاية هو المعنى لهذا الحرف ما  
تدو حاد بالاستعانة في العاية بحيث لا يسقط معنى العاية عنها وان استعملت في اخر معناه ان معنى العاية هو المعنى الاصلي لهذا الحرف و  
موضوع لهذا المعنى وحسب ان يكون العاية هي شئ ما في المدكورا وعنده كالراس والصالح في قوله اكلت السمكة حتى راسها و  
العارة حتى الصالح ولا يتردد لك في الى فاسمع فوك تمت العارة حتى نصف الليل وصرح بها الى نصف الليل ما بعد حتى ليس اصل  
فما صلبا عند اكر العاية كما في الى لان الاصل في العاية ان لا يكون داخل في المعنى ولومده قوله لقائي سلام هي حتى مطلع الفجر  
قال الله على لدر الوصف على سلام او سلام الملك على عدم الوصف يعني عند طلوع الفجر وذهب الامام عبد القاهر رحمه الله  
وحار الله وعساه الماسر من اهل النجوا الى ان ما بعد ما دخل معا فلهذا في مسلي السمكة العارة اكل الراس ونجم الفصل  
وذلك له العرض ان يفيض السبي الذي تعلق الفعل شيئا من المعنى على ذلك السبي كله فلو اقطع اكل الراس لا يكون  
فعل الاكل اسما على السمكة كلها ولد لك امع اكلت السمكة حتى نصفها لان العرض لما كان ما ذكرنا وهو مدح في العاية السحلية حلا  
الكلام عن الفائدة فلم يصح ولعل عن المرو والهر او السراي وغيرهم ان المدكورا بعد حتى ان كان فعلا كور بعد دخل فيما صر  
له العاية وان لم يكن لا يدخل سال الاول براني اشراف المدة هي الاميرة سبي الناس نحو العدو ومثال الثاني وراي الفراء  
الارحة حتى الصالح والصالح لا يكون واحلا لا ليس بعض النيل فعلة اكل الراس و هم الصالح في سلة السمكة والارحة  
قوله ولما لمي - لان حتى للعاية قال محمد رحمه الله كما اذا دخلت به الكلمة في الافعال يجعل للعاية ان اكلت كقولك سرت حتى  
او حلا لان اصلها للعاية فوجب العمل ما اكلت وسطا لما كان ان يحمل الصدر للاستعداد ما في صبح فيه صرب المدة دل  
يصح لما حذر لاله على الاسماء وان لم يستعمل لم يحمل عاه لقوا حبس المدكورا او احد ما يحمل على المجازاة بمعنى الام كس  
ان اكلت لماسه من المجازاة من العاية من حيث ان الفعل الذي هو سبب لوجود الحرا عاه وشرط الامكان ان  
يكون السلف معقودا على فعلين احدهما من شخص والاخر من شخص اخر لان فعل القسم لا يسلخ جازا الفعل - الحرا وكفاه الفعل وهو  
لا كما في القسم عاده فان بعد ذلك يحمل على العطف محض - من حكم لعا - ليس شرط وجود - بالمر من حكم لام السبب ليس شرط وجود



صحيح من لاد الجبال الصخرى حران لم يشرك في الصلح فافترى في الضرب ثم افترى اي صانع قتل الصلح بحيث لان الفعل المرفوع عليه في الضرب  
مستعمل بالاشتراك بطريق التكرار فكان شرط البرهوه الدلالي الغاية المصدرة منه مشعرا وكان الكف محتمل في الفعل لا محالة فيكون شرط البحث مستقرا  
ايضا والصلح بصلح دلالة على الاطلاق عن الضرب لان الانسان يدب يتقن عن الضرب به فصلح غاية موجب العمل تحقير العاية وحمل على ان كان  
الكف عن الضرب قبل وجود الغاية بشرط اصح فان افترى قتل العاية كان جانيا وبه الا انه لم يعلل على حقيقة عرف كفاي اسئلة المذكور فان  
علل عليها عرف طاهر وجعل العلة به لان التثبت بالعرف كسر الحقيقة حتى لو قال ان ثم اضربك حتى اقتلك او حتى موت كان هذا على الضرب  
السددي لا على حقيقة الفعل والموت للعرف فانه متى كان قصده الفعل لا يذكر لعل في الضرب واسما يذكر اذ لم يكن قصده القتل وجعل الفعل  
غاية لبيان شدة الضرب معاد متعارف ولو قال ان لم اترك عدا حتى تعدي فعدي حرفا به ولم يذم لم بحيث لان التعدي لا يصلح دلالة على  
اسماء الاتيان بل هو وادعى اليه وكذا لا يبان ليس مستدام الصا لا تترى الا يصح صرا لمد له فطاب شرط الغاية جميعا ظم يمكن حمل على  
الغاية ولكنه يصلح للتعدي لان الايمان على وجه اتعظيم احسان يدي الى المروم يصح سماعه لاحسان مالي منه الى الراسد وعي هذا قيل قوله  
عليه السلام من راحبوا ولم يدق منه شيئا فكما سار ارميا التعدي صالحه للبراء لا يحا احسان الصا يصلح مكافاة لاحسان محمل على المجازاة  
مصار بترطره فعل الايمان على وجه يصلح صالحا للبراء العدا وقد وجد لو قال عدي حرا لم اترك حتى العدي عداك وول لم ياتي حتى بعد  
عدي حرا كان حتى العطف المحض من غير غاية بمعنى الغاية فيه لان التعدي من عدا او العير عند الامانة احسان فلا يصلح مبيها للايمان  
ولا يصلح اسما سما لفعل لصفه كما ان فعله لما يصلح حسدا لا يابا به معدرا لمحمل على المجازاة الصا محمل على العطف بمعنى  
العدا ومعنى ثم لان التعميم ما يستعمل في الغاية فهو وقف الرعي وجود الصلح كمال لو قال ان لم اترك ما تعدي عداك فهو له ومن  
ذلك اي من باب حروف المعاني حروف الجر وبسب حروف الجر لا يحا حروف فعل الى اسم نحو مررت بريدا واسما الى اسم نحو المال ليريد انما  
فلا الصا هو معناه ندالة استعمال العرب اما فقه وهو انوي دليل في اللغة كالمص في احكام الشريعة ثم الاصلان يقتضي طر من ملصقا  
والمصقا مما دخل عليه الساء هو المصق وانظر لاحرف هو المصق في قوله كمت بالعلم الكناه ملصق والعلم ملصق به ومعناه الصنف الكناه  
بالعلم ليدواي ولا يحا للاصاق والا الصاق للمصق ملصقا وملصقا فلما في قول الرجل ان احصري لقدوم قدال كان معناه ان  
الاحصار بالهدوم او ان احصرته احار المصقا بالهدوم والصادق والهدوم لا يصور فعل وجوده لانه فعل محتمل وكان شرط البحث للاحصاء  
طريق الصدق فلا بحيث الاحصار كذا بخلاف ما اذا قال ان احصري ان فلان فهدوم حيث كان شرط البحث فيه محمولا الاحصار  
صدقا كان او كذا لان قوله ان فلان فهدوم حصره وهو المفعول الثاني الاحصار وصادقا كان ان احصري حصره ومن مدلى ونحو اسم  
كلام وال غدا امر كان او سيكون غير مصداق كيموه الى الحصر وكان شرط البحث لخص الحصر واول الصدق والكذب والامر على ما ذكرنا  
قوله ان كمت بحصى فعدك فعدا فالك كاذب احكمت لظن حلا فامجد رحمة الله مع ان محتمل لم ملصق ما في القلب لان اللسان  
محل حفاص القلب لعدم امكان الاطلاع على ما في القلب فلم يلبثت اليه فاما الهدوم فامر محموس واعتمرا الاصلان به وبهذا الصا محتمل  
محرر ان اطمئني ان فلان فهدوم عدي حرفا على حسب لم يحجب الا ان يكون حكا كمال لو قال ان اطمئني لهدوم لان لا اعدام ما بعد  
العلم الناطل لا يسمى علما واسما العلم اسم للمعنى فلم يكن لاحصار الناطل اعلا ما فاما الاحصار فاسا السحر وهو اسم لما يصلح دليلا على المعنى  
ان العرف صار مطلق على الصدق والكذب الاسمي انه لعل بها حرا طرل وروى وكذب ولا لعل ملل ذلك في العلم فلهذا احصا

[illegible]













القول الفصل المصطفى رحمه الله الكريم المتكسر محمد اسرايهم عمر الله المرحوم الحمد لله المرحوم الوهاب الذي تفصل على من ليا محقق  
الاعلام لعمري حساب في الذي جعلنا من حيرته اجزى للناس فلا شك في اننا انما نصل من يدنا على الله عليه وسلم على سائر الخلق والارباب في  
وغيره من اجزى الحساب في الصلوة والسلام على افضل العالمين وحاكم المسلمين سيدنا ومولانا محمد اصل من اوفى الحكمة في فصل الخطاب في  
وعلى آله واصحابه العاشرين لكل فصل سبطا في ولما علمنا سائر الاحوال ان علماء الحق في مودا في اصول الفقه كساجحنا ومجملنا  
فحقا لمحيي الحق من اصداف الداهية في سوادها الوضوح بدقيق المطاب في وكان انصافا اصل من اعصا خصوصا  
كتاب التحقيق المعروف بعباية التحقيق من شرح اصول العالم الفاضل العارف الكامل سلطان السريعة بريان  
الطريق مولانا حسام الحق والدين محمد بن محمد بن عمر الاحمدي المعروف بمسح سامي شيم الاسلام  
والسلسل بران السريعة الفاضل علم الهدى علامه الوري مصلى روبرو الدقائق في  
مصباح كور الحقائق في المستشرقين الفقهاء اوفى الحكم والعميرة في العلماء اوفى  
العلم والتبيرة مولانا محمد العزير بن احمد بن محمد الحارثي  
قد طبع في المطبع العالي من المطابع في الكاف والامصار في  
للمنتهي ليو لستور مالك مطبع اوده احمار في مطبع  
لغاية من العزير والاراء في فصل العزير من  
الطما في اليوم الحادي عشر من المحاد في  
الطما في اليوم الحادي عشر من المحاد في  
على صاحب الصلوة والعبادة في المطابع  
والعزير في المطابع  
وتحاشا من سواد  
من سواد  
للمنتهي



6285/519







